فـريـد زكــريـا

FAREED ZAKARIA

عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء

TEN LESSONS FOR A POST-PANDEMIC WORLD

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء

TEN LESSONS FOR A POST-PANDEMIC WORLD

فـريـد زكـــريـــا

FAREED ZAKARIA

ترجمة: إسماعيل كاظم

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
TEN LESSONS FOR A POST- PANDEMIC WORLD
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
W. W. Norton & Company, Inc.
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2021 م - 1442 هـ

ردمك 978-614-01-3182-8

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL


facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

المقدمة

تأثير الخفافيش

أطلقت عليه النيويورك تايمز النقطة الشائكة والتي يمكن مشاهدتها في جميع أنحاء العالم. في أواخر كانون الثاني، كُلفت أليسا إيكرت وزميلها دان هيغنز من مركز السيطرة على الأمراض والوقاية بإعداد رسم توضيحي للفيروس التاجي المستجد. ما طُلب هو شيء لجذب انتباه الجمهور، وفقاً لما صرّحت به إيكرت في وقت لاحق لصحيفة التايمز. ما أنتجاه كان صورة لكرة فضية ذات مسامير قرمزية زاهية، وكان ملفتاً ومزعجاً في الوقت نفسه، وسرعان ما انتشر في كل مكان، في الصحف والمجلات وفي نشرات الأخبار على التلفاز. إذا كنت تتخيل الآن شكّل فيروس كورونا، فربما يعود تفكيرك إلى ما رسمه إيكرت وهيغنز أو مشتق منه. في العالم المروع قليلون هم الفنانون الطبيون المحترفون، تعرف الصورة باسم لقطة الجمال. وهي تصوير قريب لجسيم فيروسي واحد، ولهذا نعتقد أنه هائل وكبير، لكن في الواقع، إن حجم الفيروس التاجي المستجد يبلغ حوالى 1/10000 من حجم النقطة التي تنتهي بها هذه الجملة.

نحن نميل إلى التفكير به على أنه كبير. لكن ربما نحتاج أن نبدأ بالتفكير كم هو صغير. نحن جيدون في تخيل المخاطر الكبيرة

والتقليدية التي نواجهها، مهما تكن غير محتملة، مثل الهجمات العسكرية والغزوات، والتخطيط لاستجابات متعددة واسعة النطاق لها، فالحكومات تنفق تريليونات الدولارات لبناء جيوش ضخمة، وتتبع حركة الجيوش عبر الكوكب، وتجري المناورات الحربية ضد الأعداء المحتملين، وتخصص الولايات المتحدة وحدها قرابة ثلاثة أرباع تريليون دولار لميزانيتها الدفاعية كل عام. ومع ذلك، لم نكتشف أننا لم نكن مستعدين للدفاع ضد ميكروب صغير، وقد يُكتشف فيما بعد أن هذا الجسيم الفيروسي تسبب بأكبر ضرر اقتصادي، وسياسي، واجتماعي للبشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

هذا الكتاب لا يتحدث عن الوباء، بل عن العالم الذي ينتفض ليبقى حياً نتيجة لهذا الوباء، والأهم من ذلك، عن استجاباتنا له.

يمكن أن يكون لأي صدمة كبيرة آثار متنوعة، اعتماداً على حالة العالم وقتها، وعلى ردّ فعل البشر سواء كان خوفاً، أو إنكاراً، أو تكيفاً. في حالة الفيروس التاجي المستجد، يتجسد التأثير من خلال حقيقة أن العالم مترابط بعمق، وأن معظم البلدان لم تكن مستعدة للوباء، وأنه في أعقابه، أغلق العديد منها – بما في ذلك أغنى دول العالم – مجتمعاتها واقتصاداتها بطريقة غير مسبوقة في تاريخ البشرية. هذا الكتاب يتحدث عن عالم ما بعد الوباء ليس لأن الفيروس التاجي وراءنا، ولكن لأننا عبرنا عتبة معقولة، كان الجميع تقريباً على قيد الحياة بمنأى عن المعاناة من وباء حتى الآن، ولكننا ندرك الآن كيف تبدو الجائحة العالمية.

لقد شهدنا التحديات والتكاليف التي تواجهها، ويمكن أن تستمر جائحة كوفيد–19، ولكن حتى لو قضي على الفيروس، فمن شبه المؤكد حدوث تفشيات جديدة لأمراض أخرى في المستقبل. وبهذه المعرفة

والخبرة، نعيش الآن في عصرٍ جديد.

ما هي عواقب هذا الوباء تحديداً؟ صرّح البعض أن هذا الفيروس سيكون حدثاً مفصلياً في التاريخ الحديث، لحظة تغير مساره إلى الأبد، بينما صرّح آخرون أننا سنعود بسرعة إلى العمل كالمعتاد بعد اللقاح، وهناك آخرون يقولون إن الوباء لن يعيد تشكيل التاريخ بقدر ما سيسرّعه، ويبدو أن هذا السيناريو الأخير هو النتيجة الأكثر احتمالاً. يُقال إن لينين قال ذات مرة: «هناك عقود لا يحدث فيها شيء، ثم تأتي أسابيع تمر مثل العقود».

عالم ما بعد الجائحة سيكون، في جوانب عديدة، نسخة عن العالم الذي عرفناه. ولكن عندما تسير الحياة بسرعة إلى الأمام، ستواكبها الأحداث ولن تسير بشكل طبيعي، ويمكن أن تكون العواقب مدمرة، بل مميتة. في الثلاثينيات، خطت العديد من البلدان النامية خطوات حثيثة نحو التحديث، وانتقل الناس من الزراعة إلى الصناعة، وقرر الاتحاد السوفييتي تسريع تلك العملية بوحشية. هذا القرار أدى إلى المجاعة، وتصفية الملايين من المزارعين، وتصلّب الديكتاتورية، وتشوّه المجتمع السوفييتي. عند التحرك بسرعة، يمكن أن يعاني العالم من آثار جانبية لا يمكن التنبؤ بها.

بعد انتشار الوباء، ستكون الحياة مختلفة بالنسبة إلى البلدان والشركات، ولا سيما الأفراد. حتى وإن عاد الاقتصاد والسياسة إلى طبيعتهما، فلن يعود البشر، وذلك لأنهم مرّوا بتجربة غير عادية وصعبة، وسيشعرون بأنهم حصلوا على فرصة جديدة بشق الأنفس. في رواية وليام ماكسويل جاءوا مثل السنونو عام 1937 يشعر أحد الأشخاص بعد أن نجا من الأنفلونزا الإسبانية التي جاءت مثل السنونو، بشعور عجيب

يتشبّث بـه (لأنـه كان وحيـاً: لا هو ولا أي شـخص آخـر كان يعرف أن حياته سـتكون هكذا). كما لو أن الأسـوأ قد مرّ، نخرج إلى ضوء الفجر البارد للغد. كما تحدثت الكاتبة كاثرين آن بورتر في روايتها شبه السيرة الذاتية التي صدرت عام 1939، حصان شـاحب، فارس شـاحب، حول البقاء على قيد الحياة خلال انتشار الوباء، وتقول في السطر الأخير لها: «الآن سيكون هناك وقت لكل شيء».

عواقب الطاعون

الطاعون له عواقب كان ينبغي أن نراها قادمة. قد يكون الفيروس التاجي المستجد هو الوباء الجديد، لكن الأدب الغربي ذكر العديد من الأوبئة. في المقاطع الافتتاحية للإلياذة يتحدث هوميروس كيف دمّرت الأوبئـة الجيـش اليوناني. ليتضـح أن العقاب الإلهي موجه إلى زعيمهم المغرور، المخادع والعدواني، الملك أغاميمنون، وهذا أول ما كُتب في التاريخ الغربي عن وباء. ويروي ثوسـيديس تاريخ الحرب البيلوبونيزية والصـراع الطويـل بيـن القوتيـن العظمييـن فـي ذلك العصر وعـن بداية الحرب بين أثينا وإسبرطة. يكتب ثوسيديس عن اجتياح طاعون رهيب لأثينـا، وقتلـه لأعـداد هائلة من المواطنين الأصحـاء، والأهم من ذلك، زعيـم الدولـة المدينـة الذي لا نظيـر له، بيريكليـس. كان لدى الجانبين نظامـان سياسـيان مختلفـان جـداً: كانـت أثينـا ديمقراطيـة، بينمـا كانت إسـبرطة مجتمعـاً محاربـاً وأكثـر صرامـة. فـي نهاية المطـاف، انتصرت إسـبرطة. وليـس مـن العبث القول إنه لو لـم يكن هناك وباء، كانت أثينا لتفـوز، وكان مسـار التاريـخ الغربي مختلفاً مـع تحول ديمقراطية نابضة بالحياة إلى قدوة ناجحة بدلاً من شعلة محترقة خمدت بعد حين.

للوباء عواقب، وكان الطاعون الدبلي الذي بدأ في آسيا الوسطى في ثلاثينيات القرن الثالث عشر، وانتشر في أوروبا في العقد التالي الأكثر تأثيراً. أحد مؤرخي القرون الوسطى اتهم المغول بإدخال المرض إلى القارة من خلال إطلاق الجرذان الموبوءة إلى قلعة جنوى بواسطة المنجنيق، وهو ما يمكن وصفه بأول نوع من الأسلحة البيولوجية، ولكن الأرجح أن الطاعون انتشر من خلال التجارة العالمية، عبر القوافل والسفن التي تنقل البضائع من الشرق إلى الموانئ الرئيسية مثل ميسينا في صقلية ومرسيليا في فرنسا. لقد أطلق عليه اسم الموت الأسود، وحملته البراغيث على ظهور الفئران وهاجم الجهاز اللمفاوي لضحاياه، وتسبب في المعاناة والموت على نطاق لم يسبق له مثيل منذ ذلك الحين.

لقد قضى الوباء على نصف سكان أوروبا تقريباً، وشأن العديد من الأمراض لم يُقضَ عليه بشكل كامل، ولا تزال منظمة الصحة العالمية تنشر مئات التقارير عن حالات الطاعون الدبلي كل عام. لحسن الحظ، يمكننا الآن علاجه بالمضادات الحيوية.

كان للطاعون الدبلي آثار كارثية. يعتقد العلماء أنه مع هذا العدد الكبير من الموتى، انقلبت اقتصاديات ذلك الوقت على رأسها. ويوضح والتر شيديل أن العمالة أصبحت نادرة والأراضي وفيرة، لذلك ارتفعت الأجور وانخفضت الإيجارات، وفاز العمال بالمزيد من القوة التفاوضية وخسر النبلاء، واختفت العبودية في معظم أوروبا الغربية. وبطبيعة الحال، تفاوت الأثر من بلد إلى آخر تبعاً لهياكله الاقتصادية والسياسية. في الواقع كان التفاوت أكبر في بعض الأماكن التي اتخذت تدابير قمعية. على سبيل المثال، استخدم النبلاء في أوروبا الشرقية البؤس والفوضى لإحكام قبضتهم وفرض العبودية للمرة الأولى. بالإضافة إلى هذه الآثار

المادية، دفع الطاعون إلى ثورة فكرية.

في القرن الرابع عشر، تساءل العديد من الأوروبيين لماذا سمح الله بمجيء هذا الجحيم إلى الأرض، وشككوا في التسلسل الهرمي الراسخ الذي كان له التأثير النهائي في مساعدة أوروبا على الخروج من نكستها في القرون الوسطى، وإشعال جذوة عصر النهضة والإصلاح والتنوير. لقد انبثق العلم، والحداثة، والنمو، من الموت والرعب. لحسن الحظ، نحن لا نواجه معدل الوفيات الجماعية نفسه مع كوفيد-19. لكن هل يمكن لوباء عصرنا أن يثير روحاً مماثلة من الاستبطان المجتمعي وصدمة مماثلة لرضانا عن أنفسنا؟

انجذب المؤرخ ويليام ماكنيل، الذي كتب الاستطلاع المهم الطاعون والشعوب، إلى علم الأوبئة لأنه حاول تفسير لغز: لماذا تمكنت أعداد صغيرة من الجنود الأوروبيين من قهر الملايين من الأميركيين اللاتينيين وبسرعة؟ على سبيل المثال، واجه المستكشف الإسباني هيمان كورتيس إمبراطورية الأزتيك التي كان سكانها بالملايين بواسطة ستمئة جندي. وجد ماكنيل أنّ الجواب هو بفضل الوباء. لم يكتفِ الإسبان بإحضار أسلحة متقدمة ومتفوقة، بل أحضروا أيضاً أمراضاً مثل الجدري الذي كان لديهم مناعة اتجاهه إلا أن السكان الأصليين لم يكن لديهم المناعة نفسها. إن تقديرات عدد الوفيات الناجمة التي تلت ذلك مذهلة، حيث كانت في البداية حوالى 30 بالمئة من السكان لتصل إلى 60 بالمئة قبل أن تبلغ 90 بالمئة على مدى القرن السادس عشر حيث راح ضحيتها عشرات الملايين. تصور ماكنيل الآثار النفسية للمرض الذي قتل الهنود الحمر فقط، وترك الإسبان سالمين، ولفت انتباهه أمر واحد وهو أن السكان الأصليين اعتقدوا أن الإسبان يعبدون إلهاً أقوى

من آلهتهم، وهذا يُفسّر سبب خضوع كثيرين منهم للسيطرة الإسبانية واعتناق المسيحية.

الوباء الذي لا يزال يستقر في ذاكرتنا هو الأنفلونزا الإسبانية، التي ضربت العالم في خضم الحرب العالمية الثانية، وأودت بحياة حوالى 50 مليون شخص، أي أكثر من ضعف العدد الذي قُتل في القتال. أُطلق على تلك الأنفلونزا هذا الاسم ليس لأنها بدأت في إسبانيا، ولكن لأن هذا البلد، لم يكن مشاركاً في الحرب، فلم يفرض رقابة على الأخبار، لهذا شاعت أخبار تفشي المرض على نطاق واسع في إسبانيا، وهذا ما جعل الناس يعتقدون أنه نشأ هناك.

منذ أوائل القرن العشرين، حقق العلم تقدماً كبيراً. في ذلك الوقت، لم يسبق لأحد أن شهد تفشياً لفيروس، ناهيك عن معرفة كيفية علاج هذه العدوى الجديدة: وقتها لم يكن المجهر الإلكتروني قد اخترع، ولم يكن هناك أدوية مضادة للفيروسات. ومع ذلك، فإن أهم ثلاثة مبادئ توجيهية من السلطات الصحية في ذلك الوقت كانت التباعد الاجتماعي، وارتداء الأقنعة، وغسل اليدين، ولا تزال ثلاثة منها تعتبر من أهم أربعة مبادئ لإبطاء انتشار الفيروس التاجي، حتى تطوير لقاح. المبدأ الرابع هو الفحص بشكل دوري، وهو إضافة حديثة.

في العقود الأخيرة، تفشى السارس، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير، والإيبولا بسرعة وعلى نطاق واسع، وهذا ما دفع العديد من الخبراء إلى التحذير من أننا سنواجه وباء عالمياً عما قريب، وأُحيط الجمهور علماً بذلك أيضاً.

في العام 1994، شرح ريتشارد بريستون في كتابه الأكثر مبيعاً المنطقة الساخنة بالتفصيل أصول فيروس الإيبولا. واستوحي فيلم العدوى في

العام 2011، من وباء السارس في 2002–2003 ووباء أنفلونزا الخنازير في عام 2009، وتحدث عن فيروس أودى بحياة 26 مليون شخص في شتى أنحاء العالم.

في العام 2015، أطلق بيل غيتس تحذيراً من خلال منصة تيد توك عن احتمال موت أكثر من 10 ملايين شخص في العقود القليلة القادمة، ورجح أن يكون السبب فيروساً شديد العدوى. في العام 2017، تحدث بصوت أعلى، وتوقع في خطاب ألقاه في مؤتمر الأمن في ميونيخ أن هناك فرصة معقولة بأن يضرب هذا الوباء في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة.

في ذلك الوقت، لم يتوقع أحد حدوث وباء، وبالتالي لم يستثمروا مزيداً من الوقت، والموارد، والطاقة من أجل وقفه. عندما اقترح الرئيس دونالد ترامب في حزيران 2017 خفض الميزانية في الوكالات الرئيسية التي تعاملت مع الصحة العامة والأمراض، كرست شبكة أخبار السي أن أن جزءاً من بثها للموضوع، قائلةً:

إن أحد أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة ليس كبيراً على الإطلاق. في الواقع، إنه صغير، ومجهري، وأصغر بآلاف المرات من رأس دبوس. ويمكن أن يؤدي لأمراض قاتلة، سواء أكانت من صنع الإنسان أو الطبيعية، وسيؤدي إلى حدوث أزمة صحية عالمية، والولايات المتحدة غير مستعدة تماماً للتعامل معها... ولا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر إلى الوراء مئة عام إلى عام 1918، عندما قتل وباء الأنفلونزا الإسبانية حوالى 50 مليون شخص في شتى أنحاء العالم. في نواح كثيرة، نحن أكثر عرضة للخطر اليوم. فالمدن مكتظة، والحروب تدور رحاها، والكوارث الطبيعية لا تنفك تتوالى، والسفر الجوي عبر

الـدول والقـارات فـي أوجّـه، كل هـذا يعنـي أن الفيـروس القاتل الذي ينتشر في قرية صغيرة في أفريقيا يمكن أن ينتقل إلى أي مكان تقريباً في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، في غضون 24 ساعة... إن الأمن البيولوجـي والأوبئـة العالمية تتجاوز جميع الحدود الوطنية. فمسـببات الأمراض والفيروسات هي قتلة متشابهة.

عندما تأتي الأزمة، ستتمنى لو كان لدينا مزيد من التمويل والتعاون العالمي. لكن عندها، سـيكون الوقت قد فات وتأخرنا جداً. لقد تلقينا تحذيـراً كافيـاً لتجهيـز أنفسـنا لمواجهـة كوفيـد-19، ولكـن إلى جانب المخاطر المحددة للوباء، علينا أن ندرك الإمكانية العامة لنظام الصدمة.

بعد الحرب الباردة، استقر العالم في نظام دولي جديد تميز بوجود ثلاث قوى، واحدة جيوسياسـية، وأخرى اقتصادية، وأخرى تكنولوجية - القوة الأميركية، والأسواق الحرة، وثورة المعلومات. بدا أن الجميع يعملون معاً لخلق عالم أكثر انفتاحاً وازدهاراً، ولكن هذا العالم سيكون مليئـاً بالأزمـات التـي قـد نفقد السـيطرة علـى بعضها. حـروب البلقان، والانهيار المالي الآسيوي، هجمات 11 أيلول، والأزمة المالية العالمية، والآن كوفيد-19. بالرغم من أنها مختلفة إلا أن لها جانباً مشتركاً؛ كلها صدمات غير متناظرة، تبدأ صغيرة وتؤدي في نهاية المطاف إلى موجات زلزالية في جميع أنحاء العالم. ويصدق هذا بشكل خاص على الأحداث الثلاثـة التـي ذكـرت: أحـداث 11 أيلـول، وأزمة عـام 2008، والفيروس التاجي.

هـزّت هجمـات 11 أيلـول العالـم، وركّـزت الانتبـاه على ردّ فعل عنيـف خـاص علـى هذا العالم الجديد، الـذي تجاهله كثير من الغربيين مـن قبـل. أدت الهجمـات إلى غضب من الإسـلام المتطرف، وتوترات

في الشرق الأوسط، وتعقدت علاقة الغرب مع كليهما. ردّت الولايات المتحدة على الهجمات بشراسة، وبنت جهازاً أمنياً محلياً واسعاً، وشنّت حربين في أفغانستان والعراق واستهدفت أماكن أخرى، وأنفقت بحسب بعض التقديرات 5.4 تريليون دولار على الحرب على الإرهاب. أدت تلك الحملة إلى إراقة الدماء، وقمع ثورات، ولاجئين، وملايين الضحايا ولا تزال تداعياتها مستمرة حتى يومنا هذا.

وكانت الصدمة الثانية مختلفة تماماً، انهيار مالي من النوع المألوف في التاريخ. أدت الفترات الجيدة إلى ارتفاع أسعار الأصول، الأمر الذي أدى إلى المضاربة، ثم إلى حدوث ما يسمى بالفقاعات، وأخيراً الانهيار المحتم. بالرغم من أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة، إلا أنها انتشرت بسرعة في شتى أنحاء الكوكب، وهذا ما أغرق العالم في أسوأ انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير. انتعش الاقتصاد ببطء، وازدهرت الأسواق وهذا ما زاد من الفجوة بين رأس المال والعمالة. عندما وصل الأمر إلى السياسة، كان للأزمة آثار معقدة ومتآكلة، وبالرغم من أن جذور الأزمة تكمن في تجاوزات القطاع الخاص، إلا أن الناس في العديد من البلدان لم ينتقلوا إلى اليسار الاقتصادي؛ بل إلى اليمين الثقافي. ولّد القلق الاقتصادي قلقاً ثقافياً، وعداءً للهجرة، ورغبة وحنيناً في العودة إلى الماضي المألوف. اكتسبت الشعبوية اليمينية قوة في الغرب.

الصدمة الثالثة هي الصدمة التي نعيشها. ربما تكون أكبرها جميعاً، وهي بالتأكيد الأكثر عالمية. ما بدأ بمثابة مشكلة رعاية صحية في الصين سرعان ما تحول إلى جائحة، لكن هذه كانت البداية فقط. أدت الأزمة الطبية إلى إغلاق متزامن لجميع الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم، وإلى شلل كبير، وتوقف الاقتصاد. وفقاً لبعض المقاييس، إن

الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا الوباء ينافس بالفعل الضرر الاقتصادي للكساد العظيم، وستظهر تداعياته السياسية خلال السنوات القادمة بطرق مختلفة في بلدان مختلفة. وقد تستمر التداعيات الاجتماعية والنفسية للخوف، والعزلة، وضياع الهدف لفترة أطول. لكوفيد-19 تأثيرات عميقة ودائمة على كل واحد منا، وهي تداعيات لا يمكننا استيعابها بالكامل. ومع ذلك، فإن كل حدث من هذه الأحداث الثلاثة هو أمر ضخم تحول إلى أزمة عالمية، وبدأ من شيء صغير، وبدا تافهاً.

فكّر في هجمات 11 أيلول، التي نفذها تسعة عشر شاباً مسلحين بأبسط الأسلحة، سكاكين صغيرة، لا تختلف كثيراً عن تلك المستخدمة في العصر البرونزي قبل 4000 عام. لكن هؤلاء التسعة عشر أطلقوا موجة من الحروب، والعمليات الاستخباراتية، والثورات، والقمع حول العالم. ضع في اعتبارك أصول الأزمة المالية العالمية - منتج مالي غير معروف، ومقايضة التخلف عن سداد الائتمان، «نوع من سياسة التأمين على الرهون العقارية»، تم تجميعها وإعادة تجميعها، وتقطيعها، وبيعها وإعادة بيعها، حتى أصبحت سوقاً بقيمة 45 تريليون دولار، أكبر بثلاث مرات من الاقتصاد الأميركي وتُشكّل ثلاثة أرباع حجم الاقتصاد العالمي بأكمله. عندما انهارت هذه السوق، أخذت معها الاقتصاد العالمي، وفي الوقت المناسب، أطلقت موجة من الشعبوية. من دون مقايضات التخلف عن سداد الائتمان، ربما ما كان ترامب ليصبح رئيساً.

في حالة هذا الوباء، ندرك جميعاً الآن كيف أن جسيماً فيروسياً صغيراً، ينمو في خفاش في مقاطعة هوبي الصينية، ركّع العالم - مثال واقعي لتأثير الفراشة، حيث قد تؤثر رفرفة جناح الفراشة على أنماط الطقس في الجانب الآخر من العالم. قد يكون للتغييرات الصغيرة

عواقب وخيمة. في شبكات الطاقة أو شبكات الحاسوب، إذا تعطل عنصر صغير ثم تحول من حمولة إلى أخرى، ستتعطل الأخرى بعد ذلك، ما يمكن أن ينتج تفاعلاً متسلسلاً يزداد حجمه، مثل تموج يتحول إلى موجة صاخبة. هذا ما يُطلق عليه الفشل المتتالي. خلل برنامج واحد أو تعطل محول يمكنه إيقاف نظام تشغيل بأكمله.

في علم الأحياء، تجري الأمور بالطريقة نفسها. يمكن لعدوى بسيطة في الدم أن تؤدي إلى جلطة صغيرة، ويمكن أن تسبب، من خلال سلسلة من ردود الفعل، سكتة دماغية هائلة، وهذا ما يُطلق عليه نقص التروية. في العصور السابقة، اعتبرت الأوبئة شيئاً خارجاً عن القدرة البشرية أو المسؤولية البشرية. على سبيل المثال، تعزو كلمة أنفلونزا، نزلات البرد والحمى إلى تأثير النجوم وفقاً لمعتقد شعبي إيطالي. ومع ذلك، مع مرور الوقت، تغيرت التصورات، وركّز البشر أكثر على ملامح المشكلة التي كانت واضحة بسهولة، وهي خطوة مهمة نحو رؤية ما يمكن القيام به بشأن المشكلة.

بدأ الفرنسيون في تسمية الأنفلونزا بالكريب، واشتقوها من كلمة نوبة، وهي التي تشير على الأرجح إلى الضيق الذي يُشعر به في الحلق والصدر. منذ عام 1990، اجتاحت النوبات المفاجئة والضخمة العالم – واحدة كل عشر سنوات تقريباً مع آثار متتالية. سيكون لدينا المزيد. لا تحدث النوبات عن سبق إصرار وترصد، ومع ذلك فهي ليست عرضية بالتمام، يبدو أنها عنصر متأصل في النظام العالمي الذي بنيناه. لذا، علينا أن نفهم ذلك النظام، ونفهم العالم الذي نعيش فيه لكي نبدأ في رؤية عالم ما بعد الوباء الناشئ.

الدرس الأول

استعد

غيّر وباء كوفيد – 19 المستجد، العديد من عاداتنا اليومية، وكشف أيضاً عن جوانب قديمة جداً للعالم. سلّطت هذه الحالة الطارئة الضوء على واحدة من أقدم الحقائق عن الحياة العالمية، وتمكنت في نهاية المطاف من عزل البلدان عن بعضها. فعلى سبيل المثال عندما انتشر الوباء، أغلقت الدول التي تعاونت لفترة طويلة في أوروبا حدودها، وركّزت على حماية نفسها، وهذا لم يفاجئ علماء العلاقات الدولية، الذين لاحظوا أن أهم فارق بين السياسة المحلية والدولية هو أن الأخيرة، تفتقر إلى سلطة عليا، أو حكومة عالمية، أو إلى عملاق يحافظ على النظام.

دفع هذا الفرق الأساسي العديد من المفكرين إلى وصف عالمنا بالعالم الدولي دائم التنافس والصراع. لقد وصف توماس هوبز البلدان بالمصارعين المستعدين دائماً والحاملين لأسلحتهم، والذين يحدّقون إلى بعضهم طوال الوقت. في الواقع، التاريخ حافل بفترات الحرب والسلام، وعلى مدى القرن الماضي، قضت البلدان وقتاً في السلم أكثر مما قضته في الحرب. فتواتر السفر، والاستثمار، والتجارة عبر الحدود وأنشأت الدول آليات ومؤسسات للتعاون وحل المشاكل المشتركة.

ولكن في النهاية، في أصعب الأوقات، سارت كل دولة بمفردها.

ضرب كوفيد-19 العالم الذي تشكّل بنيانه عقب الحرب الباردة. فمع انحسار التنافس بين القوى العظمى وازدهار التجارة العالمية، ربطت صلات قوية بين الدول، ولكن هذا التكامل الاقتصادي خلق أيضاً تيارات مضادة، حيث تسابقت الدول للحصول على الميزات، وارتفع المنافسون الاقتصاديون الجدد ليصبحوا منافسين جيوسياسيين. في هذه السنوات، ضمنت ثورة المعلومات أن ينتقل كل شيء - السلع، والخدمات، والثقافة، والأفكار- بسرعة كما فعل الوباء. ولا تزال كل هذه التدفقات الملموسة وغير الملموسة تمر عبر كل بلد على هذا الكوكب، ومع ذلك لا يمكن لأي دولة أن تشكّلها بمفردها. الجميع متصلون، لكن لا أحد مسيطر. وبعبارة أخرى، إن العالم الذي نعيش فيه منفتح وسريع، وبالتالي، بحكم تعريفه، غير مستقر تقريباً.

من الصعب تأمين الاستقرار لأي شيء ديناميكي ومنفتح. لقد تبيّن أن أي نظام يمكن أن يمتلك اثنتين فقط من هذه الخصائص الثلاث - منفتح، وسريع، ومستقر. فالنظام المنفتح والسريع، مثل العالم الذي نعيش فيه، لن يكون مستقراً بطبيعته، فالدولة السريعة والمستقرة تميل إلى أن تكون منغلقة، مثل الصين. وإذا كان النظام منفتحاً ومستقراً، فمن المحتمل أن يكون بطيئاً وليس ديناميكياً. فكّر في كل من الإمبراطوريتين النمساوية- المجرية والعثمانية في القرن التاسع عشر: كل منهما شاسعة، ومفتوحة، ومتنوعة، لكن متحللة.

هذه الثلاثية هي تكيف عملي لفكرة غاريد كوهين، الذي لاحظ أن شبكات الحاسوب يجب أن تمتلك صفتين من ثلاث: الانفتاح،

والسرعة، والأمن. الاقتصاديون بدورهم لديهم نسختهم الخاصة من هذه الفكرة، وهي السياسة الثلاثية، التي تفترض أن البلدان يمكن أن يكون لديها اثنان من الثلاثة التالية: البنوك المركزية المستقلة، ورأس المال المتدفق، وسعر الصرف الثابت. إنها متزعزعة بعض الشيء، ولكن هذه النظرة ثلاثية الأبعاد توصلنا إلى فكرة بسيطة - إذا كان كل شيء منفتحاً وسريع الحركة، يمكن للنظام أن يخرج عن نطاق السيطرة بشكل وخيم.

لنفكر في الشكل الديناميكي للرأسمالية العالمية والذي يمكن أن يؤدي إلى نمو فائق كما يمكن أن يؤدي إلى انهيارات مالية واقتصادية. من أواسط الثلاثينيات إلى أوائل الثمانينيات، عندما كانت الأسواق المالية أكثر تنظيماً، كانت حالات الذعر المالي الخطيرة قليلة ومتباعدة. ومع ذلك، في العقود الأخيرة ومع تحرر الحكومات من التمويل، شهدنا انهياراً تلو الآخر مثل أزمة الديون في أميركا اللاتينية، وانهيار الصناديق الائتمانية، وأزمة «تيكيلا» المكسيكية، والانهيار الآسيوي، والتخلف الروسي عن السداد، وانهيار إدارة رأس المال طويل الأجل، وانفجار فقاعة التكنولوجيا، والأزمة المالية العالمية. لقد كان العالم أكثر انفتاحاً، وأكثر ديناميكية، وأقل استقراراً.

لقد أنشأنا عالماً يسير بأقصى سرعة، لقد تسارعت التنمية البشرية بكل ما للكلمة من معنى على مدى القرنين الماضيين، وازدادت وتيرتها في العقود القليلة الماضية. فالناس يعيشون لفترة أطول، وينتجون كثيراً، ويستهلكون أكثر، ويسكنون في مساحات أكبر، ويستهلكون مزيداً من الطاقة، ويخلفون مزيداً من النفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لنذكر مثالاً على ذلك: توصل تقرير الأمم المتحدة لعام

2019، الذي وضعه 145 خبيراً من خمسين دولة، إلى أن «الطبيعة تتراجع عالمياً بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البشرية». وأشار إلى أن 75 بالمئة من جميع الأراضي تشهد تغيرات كبيرة بفعل أعمال البشر، كما هو الحال في 66 بالمئة من مساحة المحيطات في العالم، وأشار التقرير أيضاً إلى أن النظم البيئية تنهار، والتنوع البيولوجي آخذ في الزوال، وما يصل إلى مليون نوع من النباتات والحيوانات (من إجمالي 8 ملايين) مهددة بالانقراض، بعضها في غضون بضعة عقود. كل هذه السلالات والاختلالات تنتج مخاطر بعضها يمكن توقعه وبعضها الآخر لا يمكن توقعه.

الفعل وردّ الفعل

لفهم هذا النموذج من الفعل وردّ الفعل، فكّر في الأزمات الثلاث الكبرى للقرن الحادي والعشرين – 11 أيلول، الانهيار المالي، وكوفيد–19. أزمة سياسية، وأخرى اقتصادية، وأخرى طبيعية. لنبدأ مع 11 أيلول. لقد رأينا أن المسيرة التي يفترض أنه لا يمكن وقفها للرأسمالية، والديمقراطية، والهيمنة الأميركية أدت إلى رد فعل غاضب وعنيف في أجزاء من العالم الإسلامي. اجتاح الغرب الكوكب، لكن اتضح أن الجميع لم يكونوا سعداء بهذا. كان ردّ الفعل العنيف من قبل أقلية ساخطة – ففي النهاية، الإرهاب هو سلاح الضعفاء – لكنه لا يزال يفاجئ العالم.

كان انهيار عام 2008 نتيجة لاقتصاد كان التمويل فيه جامحاً، لدرجة أن الهندسة المالية كانت بشكل روتيني أكثر ربحية من الهندسة الفعلية. ابتكرت وول ستريت مزيداً من المنتجات المبطنة، والمشتقات،

وكدستها فوق بعض، وهذا ما شجّع الناس على تحمل المزيد والمزيد من المخاطر مقابل عائدات أقل، أضف إلى ذلك التركيز الدؤوب على امتلاك المنازل، الأمر الذي دفع الحكومة والشركات الخاصة إلى جذب المزيد والمزيد من الناس لشراء منازل أكبر، وتحمل المزيد من الديون. في النهاية، نما نظام معقد لدرجة لم يتطلب سوى تحوّل بسيط في أسعار المساكن حتى يحصل التحول التام. كانت الأزمة بمثابة المعادل الاقتصادي للفشل المتتالي.

يمكن اعتبار الوباء، بمثابة انتقام الطبيعة. إن الطريقة التي نحيا وفقها هي عملياً دعوة لفيروسات الحيوانات لإصابة البشر. تقدّر مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها أن ثلاثة أرباع الأمراض البشرية الجديدة تنشأ من الحيوانات. على سبيل المثال لا الحصر الإيدز، والإيبولا، والسارس، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير، وعلى الأرجح فيروس كورونا المستجد. لماذا أصبحت الأمراض تنتقل من الحيوانات إلى البشر بوتيرة أسرع في العقود الأخيرة؟ لأنه في أجزاء كثيرة من العالم، يعيش الناس بالقرب من الحيوانات البرية.

تقوم البلدان النامية بالتحديث بسرعة كبيرة بحيث تسكن فعلياً أنماط حياتية عاشت متباعدة طيلة قرون في المكان نفسه. في ووهان ومدن أخرى مماثلة. بنت الصين اقتصاداً متقدماً ومتطوراً من الناحية التكنولوجية – ولكن في ظلال ناطحات السحاب هناك أسواق للحياة البرية المليئة بالحيوانات الغريبة، وهي مرجل مثالي لنقل الفيروس من الحيوان إلى الإنسان، وأصبح الأشخاص الذين يعيشون في هذه الأماكن أكثر قدرة على التنقل من أي وقت مضى، وينشرون المعلومات والسلع

والخدمات والأمراض بسرعة، وقد يُعزى السبب أيضاً إلى تدميرنا الموائل الطبيعية.

يعتقد بعض العلماء أنه مع امتداد حضارة البشر لتطال الطبيعة، وتطهير الأراضي، وبناء المصانع، والتنقيب عن المناجم فإننا بذلك نزيد من احتمالات انتقال الأمراض إلينا من الحيوانات. يبدو أن كوفيد-19 نشأ في الخفافيش، التي تستضيف العديد من الفيروسات الأخرى، بما في ذلك داء الكلب، والإيبولا. ولكن لماذا الخفافيش؟ لأن لديها أنظمة مناعة متطورة للغاية وآليات دفاع، مثل ارتفاع درجة حرارة الجسم بشكل كبير عند الطيران، وهذا ما يعزز من الفيروسات ويجعلها أقوى. يمكن أن تتحمل الخفافيش الفيروسات التي قد تؤدي إلى إضعاف الحيوانات الأخرى بسرعة، وهذا يمنح الفيروسات فرصة أكبر للانتشار. كذلك تتجمع الخفافيش بأعداد كبيرة بالقرب من بعضها، وهذا يخلق بيئة تكاثر مثالية للفيروس.

خارج سان أنطونيو، تكساس، هناك محمية كهف براكين، وهي موطن أكبر مستعمرة للخفافيش في العالم. يتجمع في هذه المحمية بين شهري آذار وتشرين الأول أكثر من 15 مليون خفاش مكسيكي ذي ذيل حر، وتتجول في السماء ليلاً، منتجة مشاهد وأصواتاً مثيرة لدرجة أن الناس أطلقوا على ذلك اسم «باتنادو». اعتادت الخفافيش أن تعيش بعيداً عن البشر، ولكن عندما اعتدينا على موائلها، أصبحت أمراضها بشكل متزايد أمراضنا أيضاً.

في ماليزيا قُطعت الغابات المطيرة طيلة عقود من أجل إنتاج زيت النخيل والخشب. ولكن بمرور السنوات دفع قطع هذه الغابات خفافيش الفاكهة إلى أماكن أقرب للحفاظ على نفسها. تجمّع العديد

منها حول مزارع الخنازير، وتغذت على المانغو وأشجار الفاكهة الأخرى التي نمت هناك. وهذا ما أدى في العام 1998 إلى ظهور فيروس يسمى نيباه، الذي استضافته الخفافيش، وأصاب الخنازير التي نقلته بدورها إلى عمال المزارع. ربما هناك شيء مماثل مع الفيروس التاجي المستجد، والذي يُرجح أنه وجد مضيفاً وسيطاً في حيوان البنغول قبل إصابة البشر، ومن المعروف أن البنغول يستخدم الطب الصيني التقليدي.

قال بيتر داسزاك، وهو عالم بيئة بارز في مجال الأمراض: «كل يوم نقوم بأشياء تجعل حدوث الأوبئة أكثر احتمالاً. يجب علينا أن نفهم أن الأوبئة ليست نتاج الطبيعة فقط، بل نتاج ما نفعله بالطبيعة».

مع التقدم السريع للتنمية الاقتصادية ووصولها إلى عدد أكبر من الناس، فإننا نخاطر أكثر من أي وقت مضى، من دون أن نفهم ذلك حتى في كثير من الأحيان. لنأخذ استهلاك اللحوم على سبيل المثال، فمع ازدياد ثراء الناس، أصبحوا يميلون إلى تناول المزيد من اللحوم. وعندما يحدث هذا على الصعيد العالمي، يترك أثراً مذهلاً، فكل عام يُذبح حوالى ثمانية مليارات حيوان من أجل لحومها، هذا من دون احتساب كمية الأسماك، ولكن توفير هذا الطلب الهائل يأتي بكلفة كبيرة على البيئة وعلى صحتنا. توفر المنتجات الحيوانية 18 بالمئة فقط من السعرات الحرارية في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن 80 بالمئة تأتي من الأراضي الزراعية. في الوقت نفسه، تُنتَج اللحوم الآن كما كانت الحال في مصانع القرن التاسع عشر، حيث تُحشد أعداد هائلة من الحيوانات معاً في ظروف بشعة. معظم الماشية – حوالى 99 بالمئة في أميركا، و74 بالمئة في جميع أنحاء العالم تأتي من مزارع المصانع. (اللحوم التي تتغذى على العشب المزروع

عضوياً هي منتج فاخر). هذه المصانع الضخمة هي بمثابة أطباق بتري للفيروسات القوية. وكما شرح فوكس سيغال ساmويل: «إنها اختيار لجينات محددة في حيوانات المزارع (للصفات المرغوب فيها مثل صدور الدجاج الكبيرة) جعلت هذه الحيوانات متطابقة وراثياً تقريباً». هذا يعني أن الفيروس يمكن أن ينتشر بسهولة من حيوان إلى آخر من دون أن يواجه أي تغيرات وراثية قد توقف مساره، لينتشر من قطيع إلى آخر، وهذا يتيح نمو فيروس أكثر ضراوة. يقتبس ساموبل من عالم الأحياء روب والاس: «إن غياب التنوع الوراثي يزيل الحواجز المناعية». إن مزارع المصانع هي أفضل طريقة لتحديد مسببات الأمراض الأكثر خطورة.

يبدو أن تفشي أنفلونزا الخنازير في العام 2009 قد نشأ في مزارع الخنازير في أميركا الشمالية، في حين تم تتبع العديد من حالات أنفلونزا الطيور إلى مزارع المصانع المنتجة للدواجن في شرق آسيا. إن مزارع المصانع هي أيضاً نقطة الصفر للبكتيريا الجديدة المقاومة للمضادات الحيوية، وإعطاء الحيوانات المضادات الحيوية التي تقتل معظم البكتيريا تترك البكتيريا القوية للغاية على قيد الحياة. وصف الأستاذ روبرت لورانس من جامعة جونز هوبكنز البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية في مزارع المصانع بأنها الخطر الأكبر الذي يهدد صحة الإنسان. فكل عام يصاب حوالى 2.8 مليون أميركي بالمرض من البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية، ووفقاً لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، يموت 35000 منهم نتيجة ذلك. بمعدل شخص واحد كل 15 دقيقة على الصعيد العالمي، ويبلغ عدد القتلى 700000 شخص في السنة. ومع ذلك، يستمر استهلاك اللحوم في الارتفاع كل عام.

المصير المغري

من المدهش أننا لم نتعلم الدرس من أميركا بأن التنمية السريعة وغير المُخططة، يمكن أن تثير ردّ فعل عنيفاً. ففي النهاية، شهدت البلاد العديد من ردود الفعل، أهمها «الأعاصير الرملية» في الثلاثينيات، وهي أكبر كارثة بيئية في تاريخ أميركا الشمالية الحديثة. هذه الكارثة مترسخة في الخيال الأميركي، وتُستذكر في الروايات وفي الأفلام. ألهمت الحكاية المريرة للمهاجرين اليائسين من الأعاصير الرملية موجة من الغضب التي أطلقها جون شتاينبك، واصفاً محنة الناس الذين أُطلق عليهم أول لاجئي المناخ في أميركا. وهي قصة عمل إنساني بسبب ردّ فعل طبيعي.

السهول الكبرى هي مناطق شبه جافة شرق جبال روكي وغرب نهر المسيسيبي، حيث تهب الرياح السريعة فوق هذه الأراضي، وأحياناً تكون مخيفة. على مر القرون، وربما آلاف السنوات، كان حل الطبيعة هو نمو العشب الذي يثبت التربة السطحية الرخوة. لكن في أواخر القرن التاسع عشر، وبينما كان المستكشفون يتجهون غرباً، وتغريهم الوعود بتقديم الأراضي الزراعية، احتلوا البراري، وحوّلوا السهول العشبية إلى حقول قمح. قطع المزارعون الأشجار التي كانت بمثابة مصدات للرياح، وقلبوا التربة مراراً وتكراراً، حتى لم يعد هناك عشب، ولم يتبق من التربة السطحية إلا طبقة رقيقة ورخوة تغطي الأرض الصلبة تحتها.

ثم جاء الطقس السيئ. منذ العام 1930، تعرضت المنطقة إلى أربع موجات من الجفاف. وترافق الجفاف مع عواصف عاتية هبّت على طبقة التربة السطحية بقوة لم يشهدها سوى قلة من البشر، واشتدت العواصف الترابية حتى اسودت السماء. بحلول العام 1934، كانت التربة

السطحية التي تغطي 100 مليون فدان من الأراضي قد اختفت. وزادت الحرارة التي اشتدت من المعاناة، قبل العام 1998 كان العام 1934 الأكثر سخونة في الولايات المتحدة على الإطلاق حيث مات الآلاف وفرّ الملايين، وأمضى المزارعون الذين نجوا من الكارثة عقداً من الفقر.

نحن اليوم نغري القدر بالطريقة نفسها. إن تغير المناخ موضوع واسع يستحق كتباً وتحذيرات خاصة به. ولكن يكفينا القول إننا نراقب الآن آثاره في كل جزء تقريباً من البيئة الطبيعية، وهي تجلب مناخاً استوائياً إلى مزيد من مناطق العالم، وهذا ينتج مزيداً من الحالات المرضية التي تستدعي دخول المستشفى، كما أنها تحول المزيد من الأراضي إلى صحراء بمعدل ثلاثة وعشرين هكتاراً كل دقيقة، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

في العام 2010. قال لوك غناسادجا، رئيس منظمة مكافحة التصحر، إن التصحر هو أكبر التحديات البيئية في عصرنا، وحذّر أن 20 سنتم من التربة هو كل ما يقف بيننا وبين الانقراض. ثمان وثلاثون في المئة من سطح الأرض معرض لخطر التصحر، جزء كبير من نسبة التصحر هذه كان التعامل معه ممكناً وحله بيسر وسهولة، وبالتالي الحيلولة دون تغير المناخ العالمي، وذلك من خلال الحدّ من استخراج المياه الجوفية. إن أحد أهم مصادر المياه الجوفية في العالم هو مستودع أوغالالا المائي، الذي يمتد أسفل الأراضي شبه الجافة في داكوتا الجنوبية، ونبراسكا، وكنساس، وأوكلاهوما وتكساس، وهو يزود ثلث المياه المستخدمة لري المزارع الأميركية. هذا المستودع أو البئر إن أردنا القول الذي يبدو بلا قعر يُفرّغ في الواقع من قبل الأعمال التجارية الزراعية بسرعة وهو في طريقه لخسارة سبعين بالمئة من طاقته الاستيعابية في غضون خمسين

عاماً، وإذا جفت المياه الجوفية، سيحتاج المستودع إلى ستة آلاف سنة ليمتلئ من جديد.

قد تعتقد أن هذا ليس بالأمر الجديد. لقد غيّر البشر العمليات الطبيعية منذ أن تعلموا كيفية إشعال النار، وتسارعت وتيرة التغييرات مع اختراع العجلة والمحراث، وأصبحت الوتيرة مأساوية مع ظهور المحرك البخاري، ولكنها تسارعت بشكل كبير في القرن العشرين، وخاصة في العقود القليلة الماضية. لقد تضاعف عدد البشر على الكوكب خمسة أضعاف منذ العام 1900، وترافق ذلك مع تزايد متوسط العمر. لقد تجاوزت الزيادة في متوسط العمر نطاق ما شكّله الانتقاء الطبيعي، وأوضح جوشوا ليدربرغ، عالم الأحياء الذي فاز بجائزة نوبل في سن الثالثة والثلاثين لعمله في علم الوراثة البكتيرية في خطاب رائع عام 1989 في مؤتمر لعلم الفيروسات في العاصمة واشنطن، حيث ناقش أننا غيّرنا مسارنا البيولوجي لدرجة أن «الإنسان المعاصر هو نوع جديد من صنع الإنسان».

وصف ليدربرغ التقدم الاقتصادي والعلمي المستمرين للإنسان «بأنهما أكبر تهديد لكل الأنواع النباتية والحيوانية الأخرى، حيث نحشدها في سعينا الخاص في المجال الحيوي». وأضاف «مع بعض الحشرات إلى جانبها، حيث يمتلك الإنسان سلطة لا ينازعه عليها أحد». لكنه أشار إلى أن لدينا منافساً واحداً حقيقياً – الفيروسات – وفي النهاية، يمكنها أن تفوز.

كثيرون يجدون صعوبة في التكيف مع حقيقة أن الطبيعة بعيدة كل البعد عن كونها حميدة: على الأقل ليس لديها أي شعور خاص بتفضيل الإنسان على الأنواع الأخرى. ذكّر ليدربرغ الجمهور بالمصير

الذي حل بالأرانب في أستراليا في الخمسينيات، عندما نُشر فيروس الورم المخاطي بينها كإجراء للسيطرة على أعدادها. في النهاية، شكّلت الأرانب مناعة تجاهه، ولكن فقط بعد أن قتل الفيروس أكثر من 99 بالمئة من الأرانب التي أصيبت في التفشي الأول، واختتم حديثه بتصور كئيب «أود ... أن أتساءل هل يمكن للمجتمع البشري البقاء على الشاطئ مع نسبة قليلة فقط من الناجين. هل يمكن أن يعملوا معاً بمستوى من الثقافة أعلى من مستوى ثقافة الأرانب؟ هل سيتنافسون بشكل جيد مع حيوان الكنغر؟».

إذا لم تكن قلقاً بما فيه الكفاية، فتذكر أننا لم نفكر إلا في مخاطر ردود الفعل الطبيعية على النشاط البشري، من الأوبئة إلى الاحتباس الحراري. لكن هل يمكن للبشر استخدام المرض كسلاح؟ هناك أمثلة قليلة في التاريخ، تعود إلى عام 1320 قبل الميلاد، عندما نُقلت الأغنام المصابة بمرض التولاريميا البكتيري من مملكة إلى أخرى في آسيا الصغرى. في العصر الحديث، كان لدى الاتحاد السوفييتي برنامج أسلحة بيولوجية متطور، ووظف 9000 عالم لهذا الغرض، للتسلح بكل شيء من الجدري إلى الجمرة الخبيثة. لقد مكننا التقدم في علم الأحياء والتكنولوجيا ذلك اليوم، ولن يحتاج الأمر سوى إلى حفنة من العلماء ذوي التدريب الجيد بالإضافة إلى استثمار صغير لإنتاج أمراض فتاكة.

لطالما اعتُبر الإرهاب البيولوجي الخطر الأهم الذي يواجهنا. منذ 11 أيلول، ركّزت الولايات المتحدة كثيراً من طاقتها على وقف انتشار الأسلحة النووية. لقد ذهبت إلى الحرب في العراق بشكل رئيسي لوقف البرنامج النووي المفترض لذلك البلد، وهددت بالحرب مع إيران وكوريا الشمالية وفقاً للأساس نفسه، ولا يزال منع انتشار الأسلحة

النوويـة علـى رأس جـدول الأعمال الأميركي؛ وهي تبرم عدداً كبيراً من الاتفاقات للحد من هذه الأسلحة دولياً.

مـن الصعـب صنع أسـلحة نووية، ولكن من السـهل نسـبياً العثور عليهـا. يمكـن تطويـر الأسـلحة البيولوجية بطريقة عملية أسـهل بكثير، ويمكـن صنعهـا بتكلفة منخفضة وسـرية في مختبـرات صغيرة منخفضة الميزانيـة. أمـا تأثيرهـا ففتـاك ةلا يمكـن تصوره تقريبـاً، حيث يمكن أن يصل عدد الوفيات من الأمراض المصنعة بسهولة إلى الملايين، بل أكثر. مـع ذلـك فـإن هذا الخطر لا يحظى باهتمـام كبير. كان المنتدى الدولي الرئيسي واتفاقية منع الأسلحة البيولوجية مجرد فكرة متأخرة. كما أشار توبـي أورد فـي كتابـه على شـفا الكارثـة، إلى أن هـذه الاتفاقية العالمية لحمايـة البشـرية يعمـل عليهـا أربعة موظفين فقـط، وبميزانية أصغر من ميزانية ماكدونالدز.

عالمنا المرن

هنـاك مجموعـة مرعبـة مـن التهديـدات، وبالنظر إلـى الطبيعة غير المسـتقرة لنظامنـا العالمـي، قـد يبدو عالمنا هشـاً للغاية. ليس هناك من طريقة أخرى لقراءة تاريخ البشرية من دون إدراك مدى قوتنا. لقد مررنا بتغيير غير عادي بوتيرة مذهلة. لقد مرّ البشر بالعصور الجليدية، وبالأوبئة، وبالحـروب العالميـة، والثـورات، ومـع ذلك نجا البشـر وازدهروا. أقر جوشـوا ليدربـرغ فـي خطابه بأن الطبيعة تسـعى عادةً إلـى توازن يفضّل البقاء لكل من بين الفيروس والمضيف، ففي النهاية إذا ما مات الإنسان، سيموت الطفيلي كذلك. البشر ومجتمعاتنا مبتكرة بشكل رائع وواسعة الحيلة. صحيح أن هذا الكوكب مرن بشكل مذهل، لكن علينا أن ندرك

المخاطر المتزايدة التي نواجهها وأن نعمل على تخفيفها. لقد حدثت التنمية البشرية الحديثة على نطاق وبسرعة لم يسبق لهما مثيل. النظام العالمي الذي نعيش فيه منفتح وديناميكي، وهذا يعني أنه يحتوي على القليل من المخازن المؤقتة. ينتج عن ذلك فوائد كبيرة ولكن أيضاً نقاط ضعف، لذا علينا أن نتكيف مع واقع عدم الاستقرار المتزايد باستمرار.

لسنا محكومين بالفشل، إن الهدف من دق ناقوس الخطر هو دعوة الناس إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي نوع من الإجراءات؟ هناك من يدعو من كل صوب لمنع البلدان من النمو اقتصادياً وإغلاق عالمنا المنفتح. لكن هل يجب أن نقول لأفقر مليار شخص في العالم إنهم لا يستطيعون الهروب من الفقر؟ هل يجب أن ننغلق عن العالم الخارجي، ونسعى إلى الاستقرار في حصوننا الوطنية؟ هل يجب أن نحاول إبطاء التكنولوجيا؟ أم الحركة العالمية للبضائع والخدمات؟ حتى إن أردنا القيام بأي من هذا، فلن نتمكن من التحكم بهذه المؤثرات القوية. لن نتمكن من إقناع مليارات الأشخاص بالتوقف عن محاولة رفع مستوى معيشتهم، ولن نتمكن من منع البشر من التواصل مع بعضهم، ولن نتمكن من وقف الابتكار التكنولوجي. كل ما يمكننا فعله أن نكون أكثر وعياً بالمخاطر التي نواجهها، ونستعد لها، وتجهيز مجتمعاتنا لتكون قادرة على الصمود. يجب ألا نكون قادرين على تحمل الصدمات وردود الفعل العكسية فحسب، بل يجب أن نتعلم منها. يقترح نسيم طالب أن نصنع أنظمة مضادة للهشاشة: «وهي أفضل حتى من الأنظمة المرنة، وهي في الواقع تكتسب القوة من خلال الفوضى والأزمات».

نحن نعرف ما يجب القيام به. بعد العاصفة الرملية داست بول،

أدرك العلماء بسرعة ما حدث، وأنتجت إدارة فرانكلين روزفلت الفيلم الوثائقي القصير المحراث الذي دمّر السهول لشرح ذلك للعامة، وعلّمت الوكالات الحكومية المزارعين كيفية الحيلولة دون تآكل التربة، وقدّمت مساعدات إغاثية ضخمة للمزارعين، وأنشأت خدمة الحفاظ على التربة، ووضعت 140 مليون فدان من الأراضي العشبية الفدرالية تحت الحماية. في الأرباع الثلاثة الأخيرة من القرن، لم تحصل موجة غبار أخرى، بالرغم من أن الطقس كان قاسياً في بعض الأحيان.

يقول لاري بريليانت، الطبيب الأميركي الذي ساعد في القضاء على الجدري قبل خمسة وأربعين عاماً: «إن تفشي المرض أمر لا مفر منه، لكن الأوبئة اختيارية». وهو بذلك يقول قد لا نكون قادرين على تغيير الأحداث الطبيعية التي تنتج المرض في المقام الأول، ولكن من خلال الاستعداد، والعمل المبكر، والاستجابات الذكية يمكننا تسطيح مساره بسرعة. في الواقع، إن القضاء على الجدري يتعلق جزء منه بالعلم أما سائر الأجزاء فمرتبطة بالتعاون الاستثنائي بين القوى العظمى المتنافسة والتنفيذ الرائع في جميع أنحاء العالم. بالمثل، فإن تغير المناخ يحدث ولا يمكننا إيقافه بالكامل. ولكننا نستطيع التخفيف من مقدار هذا التغيير وتجنب أكثر آثاره ضرراً من خلال سياسات المكافحة الذكية.

سيكون الأمر مكلفاً، ولكي تكون المعالجة جدية لا بد من البدء بسن ضريبة الكربون، والتي من شأنها أن ترسل للسوق إشارة السعر الصحيحة، وترفع الإيرادات اللازمة لتمويل التقنيات الجديدة والتكيف في الوقت نفسه مع الكوكب المتغير بالفعل. بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، هناك مئات الطرق التي يمكننا من خلالها التعامل مع العملية بشكل مختلف، مع الاحتفاظ بالمكونات التقليدية مثل النمو،

والانفتاح، والابتكار مع التركيز بشكل جديد على عناصر أخرى مثل الأمن، والمرونة، ومكافحة الهشاشة.

يمكننا إجراء مقايضات مختلفة، والتخلي عن بعض الكفاءات والديناميكية في بعض المجالات، وإنفاق مزيد من الأموال لإعداد مجتمعاتنا. إن تكاليف المنع، والاستعداد ضئيلة مقارنة بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاستجابة غير الفعالة للأزمة. والأهم من ذلك، إن بناء المرونة يخلق استقراراً لأهم أنواع الاستقرار النفسي. لن يعتنق البشر الانفتاح ويتغيروا لفترة طويلة إذا كانوا يخشون باستمرار أن يُقضى عليهم في الكارثة التالية.

ماذا عن منع الجائحة القادمة؟ مرة أخرى، نحتاج إلى إقامة التوازن بين الديناميكية والسلامة. تركز الكثير من الاهتمام على الأسواق المفتوحة حيث تُذبح الحيوانات الحية وتُباع، ولكن لا يمكن إغلاق هذه الأسواق ببساطة. ففي العديد من البلدان، خاصة في إفريقيا وآسيا، يقدمون طعاماً طازجاً للأشخاص الذين لا يمتلكون ثلاجات. (في الصين، تمثل 73 بالمئة من جميع الخضروات الطازجة واللحوم المباعة). يجب تنظيم هذه الأسواق بشكل أفضل، وهي لا تعتبر خطرة عندما لا تبيع حيوانات برية مثل الخفافيش، وقطط الزباد، وحيوان البانغولين. ما يجب حظره هو تلك المواد الغريبة التي تباع فيها. وبالمثل، قد يكون إقناع العالم بالتوقف عن تناول اللحوم أمراً مستحيلاً، ولكن الترويج لنظام غذائي صحي يحتوي على كميات أقل من اللحوم سيكون مفيداً للبشر والكوكب. وإعادة تصميم مصانع اللحوم لتكون أكثر أماناً وأقل قسوة على الحيوانات. تحتاج البلدان بشكل عاجل إلى أنظمة قوية للصحة العامة، وتحتاج هذه الأنظمة إلى التواصل، والتعلم، والتعاون

مـع بعضهـا. وهنـا لا بـد مـن التأكيد أنـه لا يمكن هزيمـة مرض عالمي بالاستجابات المحلية فقط.

لقد طور البشر مجتمعاتهم بوتيرة غير عادية، وتوسعوا بسرعة غير مسبوقة. يبدو الأمر شبيهاً ببناء أسرع سيارة سباق وقيادتها عبر تضاريس مجهولـة، مـن دون الاهتمـام بتجهيزها بأكياس هوائية، أو شـراء أي نوع من التأمين، أو وضع حزام الأمان. يسخن المحرك، وتزداد حرارة بعض الأجزاء، فتندلع فيها النيران. وعندما حصلت بعض الحوادث، وكان كل واحد منها أسوأ من سابقه. أوقفت السيارة، وضبط نظام التعليق، وأصلح الهيكل، وتقرر القيام بعمل أفضل. لكننا نخوض سباقاً، وسرعان ما نسير بشكل أسرع وأسرع، إلى تضاريس جديدة وأكثر وعورة، فتغدو الرحلة محفوفة بالمخاطر للغاية.

لقـد حـان الوقت لتركيب الوسـائد الهوائية والحصول على تأمين، ولكن، وقبل كل شيء، حان وقت ربط حزام الأمان.

الدرس الثاني

ما يهم ليس كمية ما تملكه الحكومة بل جودته

في تشرين الأول 2019، وقبل بضعة أشهر فقط من انتشار فيروس كوفيد-19 المستجد في العالم، أصدرت جامعة جونز هوبكنز أول مؤشر للأمن الصحي العالمي، وهو تحليل شامل للبلدان التي كانت أفضل استعداداً للتعامل مع وباء أو جائحة. احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بشكل عام والأولى في أربع من الفئات الست: الوقاية والكشف المبكر والإبلاغ، والنظام الصحي الكافي والقوي، والامتثال للمعايير الدولية. بدا ذلك صحيحاً. أميركا هي الدولة التي تضم معظم أفضل شركات الأدوية، وجامعات الأبحاث، والمختبرات، والمعاهد الصحية في العالم. ولكن بحلول آذار 2020، بدت كل هذه المزايا وكأنها عديمة الجدوى، حيث انتشر كوفيد-19 في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وكانت استجابة الحكومة الفدرالية ضعيفة وغير منتظمة. بحلول تموز، ومع عدد سكان أقل من 5 بالمئة من إجمالي سكان العالم، كان لدى الولايات المتحدة أكثر من 25 بالمئة من إجمالي الإصابات العالمية المؤكدة، وكانت معدلات الوفيات اليومية في الولايات المتحدة أعلى بعشر مرات مما هي عليه في أوروبا. هل كان هذا هو الوجه الجديد للاستثنائية الأميركية؟

سيكون من السهل إلقاء اللوم على الرئيس ترامب، وهو يستحق قدراً كبيراً من اللوم على التقليل من شأن الوباء عند بدئه، والبقاء على الحياد أثناء انتشاره، وتقويضه باستمرار لإرشادات مستشاريه العلميين. وهو لم يكن قادراً أبداً على تنسيق العمل عبر الوكالات الفدرالية في خمسين ولاية. لكن هناك ما هو أكثر من مجرد بيت أبيض غير كفء. كانت هناك زلات لدى جميع أعضاء الحكومة.

لقد فشلت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها عن طريق إرسال مجموعات اختبار خاطئة، وفي البداية رفض الجمهور ارتداء أقنعة الوجه، كما تباطأت إدارة الغذاء والدواء في إجراءات التتبع السريع التي كانت ستسمح للمختبرات الخاصة بسد الفجوة في الاختبارات، ولم تتمكن وزارة الصحة والخدمات الإنسانية من طرح نظام الاختبار الشامل الخاص بها. لقد خرجت العديد من البلدان، مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، من عمليات الحجر الصحي الخاصة بها بأنظمة قوية للاختبار والتعقب، بخلاف الولايات المتحدة.

نظرياً، تتمتع أميركا بنقاط قوة هائلة. إنها أغنى دولة في العالم، وتفتخر بمؤسساتها العلمية والتكنولوجية التي لا يُعلى عليها. وقد بنيت وكالات الصحة العامة المشابهة لها، مثل مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الصين. لكن سنوات من الهيمنة، جعلتها في رضا عن النفس وفي حالة من الاسترخاء. طوال الوقت، أثقلت واشنطن هذه الوكالات بالتفويضات والقوانين، وقلصت ميزانياتها وهذا ما يمكن اعتباره بمثابة وصفة ناجعة لإحداث خلل وظيفي. إن التنسيق الفدرالي على مستوى الولايات المتحدة يُعد عملية كبيرة ومعقدة. أضف إلى ذلك أن هذه الإدارة الفدرالية، أعلنت

صراحة أن العديد من الحكومات بمثابة أعداء، وأنظمة عميقة يتعين تفكيكها، وكانت نتيجة عمليات التفكيك فشلاً ذريعاً.

غالباً ما يخفي دور أميركا بصفتها واضعة الأجندة العالمية نقاط ضعفها، حيث ينتهي الأمر بالأميركيين ومؤسساتهم إلى أن يضعوا المعايير ويقيمون العالم، تماماً كما فعلت جون هوبكنز بتقدير الصحة العالمية. حتماً، هناك تحيز للفريق المحلي. يبدو أن الأميركيين يركّزون على المقاييس التي تسلّط الضوء على نقاط القوة في النظام الأميركي مع التقليل من أهمية تلك التي تكشف عن نقاط ضعفه. قبل الوباء على سبيل المثال، ربما شعر الأميركيون بالعزاء بمرافقهم البحثية العظيمة، وبالمبالغ الطائلة التي ينفقونها على الرعاية الصحية متناسين الهدر، والتعقيد، والوصول غير المتكافئ للغاية الذي يميزها أيضاً. مهما كان السبب، أدرك القليلون مدى ضعف الولايات المتحدة عندما ضرب كوفيد–19. لقد انهار نظام الطوارئ الطبية في أميركا.

بعد شهر من إعلان ترامب عن التعبئة لمحاربة الفيروس، كان نظام الاختبار في البلاد لا يزال فاشلاً، لا سيما مع توافر عشرات الاختبارات ذات الجودة المتفاوتة، صحيح أنها كانت مجانية إلا أنه كان من الصعب الحصول عليها، وكان ظهور نتائج الاختبارات يستغرق وقتاً طويلاً. (من المثير للاهتمام أن بريطانيا العظمى احتلت المرتبة الثانية في قائمة جونز هوبكنز، لأنها دولة أخرى تتمتع بقدرات طبية رائعة عالية الجودة، وأيضاً دولة تضع جدول الأعمال العالمي. ومثل أميركا، كان أداء بريطانيا بائساً في مواجهة الوباء، حيث كان معدل الوفيات فيها من بين أعلى المعدلات في العالم).

في البداية، وضعت إخفاقات أميركا مقابل نجاحات الصين،

فـي إطـار روايـة أكبر حول تدهـور الديمقراطية وصعـود نموذج الصين لرأسـمالية الدولـة. بالرغـم مـن أنهـا كانـت الدولـة الأولى التـي تواجه الفيـروس، بـدا أن الصيـن سـيطرت علـى المرض بسـرعة هائلـة، وهنا طُرح السـؤال: هل كان هذا بسـبب وجود حكومة تكنوقراطية قوية، غير مثقلة بالقيود الديمقراطية؟ في مرحلة ما، فرضت الحكومة إغلاقاً على معظـم أنحـاء الصيـن، وأوقفـت جميع الأنشـطة الاقتصاديـة تقريباً، بما فـي ذلـك النقـل، وفرضت حجـراً صحياً فعلياً علـى حوالى 750 مليون شخص. وبنت شركة هندسة البناء الحكومية الصينية العملاقة مستشفيين جديدين في أقل من أسـبوعين، وعزلت الصين المرضى عن عائلاتهم، وباسـتخدام التكنولوجيـا وعمـل المحققين، تعقبـت أولئك الذين كانوا على اتصال بهم.

لكن بمرور الوقت، تبين أن الصين أخطأت بالفعل في الاسـتجابة المبكـرة لكوفيـد-19. قلل المسـؤولون المحليـون في هوبي ووهان من شأن تفشي المرض، وأسكتوا الأطباء الذين حاولوا إطلاق تحذير عام، حتـى أنـه قُبـض على أحد هؤلاء المبلغين عـن المخالفات، الدكتور لي وينليانغ، والذي شاء سوء قدره أن يموت بالمرض نفسه.

وأبقـى كبـار المسـؤولين فـي بكين منظمـة الصحـة العالمية وبقية العالـم فـي الظـلام، وهذا أدى إلى تأخير صـدور معلومات حيوية حول الفيـروس. فـي ظـل حكـم شـي جيـن بينـغ، شـددت حكومـة الحزب الشـيوعي مـن قبضتها على النظام السياسـي والاقتصـاد والمجتمع. في مثـل هـذا الجـو، تردد المسـؤولون الحكوميون فـي الإبلاغ عن الأخبار السـيئة لسلسـلة القيادة، حتى أنه وبعد أشـهر من تفشـي المرض، ظلت بكيـن ترفـض الطلبـات الدولية لتزويدها بالمعلومـات، حتى أنها ذهبت

إلى حد تقييد نشر المقالات العلمية حول كوفيد-19.

هذا متأصل في النظام السياسي الصيني. تريد الأنظمة الاستبدادية - دائماً وفي كل مكان - التحكم في المعلومات، فالمعلومات هي مصدر قوتها. بالنظر إلى جميع الأوبئة المسجلة منذ عام 1960. وجدت مجلة الإيكونوميست أن الديكتاتوريات غالباً ما تسيئ التعامل مع تفشي الأمراض. بينما تعاملت الديمقراطيات معها بشكل أفضل، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات بشكل ملحوظ مقارنة بالأنظمة الاستبدادية التي هي من مستوى الدخل نفسه.

بالمقابل وجد الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سين أن الديمقراطيات تستجيب للمجاعات بشكل أفضل من الديكتاتوريات، لأن مفتاح منع انتشارها هو التدفق الحرّ للمعلومات، والضغط الذي يفرض على المسؤولين المنتخبين. من الواضح أيضاً أن نهج الصين المتشدد بعمليات الإغلاق الكاملة كان السبيل الوحيد للنجاح، حيث أن بلداناً أخرى تمكنت من إدارة المرض بشكل فعّال بأساليب أقل قساوة.

من جهتها تعاملت أميركا مع بعض أجزاء الأزمة بشكل سيئ، لكنها تعاملت مع أجزاء أخرى بشكل جيد. لقد أتاح الإهمال وسوء الإدارة للمرض الانتشار، لكنها تدخلت بعد ذلك للتخفيف من الأثر الاقتصادي بدعم غير مسبوق. بالرغم من أن التناقض بين الحزبين في أوجه منذ الحرب الأهلية، إلا أن الإدارة والكونغرس اجتمعا معاً وطرحا أكبر حزمة من الإغاثة المالية في التاريخ الأميركي. من جانبه، أصبح الاحتياطي الفيدرالي هو الملاذ الأخير لأي أصل تقريباً، موفراً الدعم لكل الاقتصاد تقريباً. بلغت قيمة مشاريع القوانيين التي أقرها الكونغرس اعتباراً من يونيو 2020، جنباً إلى جنب مع تدخلات الاحتياطي الفدرالي، أكثر من

6 تريليونات دولار أميركي، وهي أكبر استجابة للوباء في العالم وواحدة من أكبرها لنصيب الفرد (سنّت اليابان وألمانيا وغيرهما من الدول قوانين برامج ضخمة بلغت التريليونات). ولكن على المستوى دون الفدرالي، عزز بعض رؤساء البلديات والحكام الأميركيين الاختبارات، ووسّعوا مرافق الرعاية الصحية، وكانت لافتة البراعة الكبيرة التي تحركت وفقها الشركات الأميركية عندما طلب منها تقديم المساعدة، فحوّلت خطوط إنتاج السيارات إلى مصانع أجهزة التنفس الصناعي، وأصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى في السيلكون فالي شريان حياة للأشخاص الذين أجبروا على العمل من المنزل، وسارعت شركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية الأميركية لإيجاد علاجات ولقاح بسرعة فاجأت حتى المتفائلين. هذه ليست صورة بلد في حالة تدهور لا رجوع فيه.

ستخيب الولايات المتحدة دائماً ظن أشد المنتقدين والمعجبين بها. إنها دولة كبيرة ومعقدة، ودائماً يمكنك أن تجد فيها ما تريد. لكن الوباء كشف عن تصدعات كانت تتسع باستمرار. كان أفضل من وصفها قبل عقود هو الخبير الاقتصادي جون كينيث غالبريث، الذي كتب في وصف أميركا «بذخ خاص وقذارة عامة». لطالما كان لدى الولايات المتحدة قطاع خاص مذهل، على عكس مؤسساتها العامة، مع استثناءات قليلة مثل الاحتياطي الفدرالي المستقل والممول ذاتياً والذي يحظى باحترام كبير. يمكن لواشنطن أن ترمي الأموال لحل مشكلة، وغالباً ما تؤدي المهمة في نهاية المطاف، لكنها لا تستطيع إدارة برنامج وطني معقد لخدمة منفعة جماعية كالضمان الاجتماعي الذي تتمثل وظيفته أساساً في صرف الشيكات، في حين أن إدارة المحاربين القدامى كارثة بيروقراطية متضخمة.

في بعض الأحيان، حتى صرف الشيكات يحصل بشكل سيئ.
أنفقت واشنطن تريليونات الدولارات على الإغاثة من الوباء، ولكن القسم الأكبر من هذا المبلغ اختطفته الشركات الكبرى والأثرياء، الذين رسموا دهاليز القوانين بمهارة لتصل الأموال إليهم. استغرق حصول الأفراد الأميركيين على الشيكات وقتاً أطول مما ينبغي، ونجم التأخير عن البيروقراطية بالإضافة إلى الإصرار في اللحظة الأخيرة على طباعتها باسم دونالد ترامب. كان ما لا يقل عن 50 مليون أميركي في أواخر نيسان ينتظرون أموالهم بينما أرسلت وزارة الخزانة مليون شيك إلى المتوفين. في هذه الأثناء، كان مشروع قانون الإغاثة الكندي بسيطاً وغير مثقل بالبيروقراطية أو السياسات، فقد وصلت الأموال إلى المواطنين من خلال الودائع المباشرة في حساباتهم المصرفية خلال الأسبوعين الأولين من الأزمة. وبالمثل، وضعت ألمانيا منذ البداية برنامجاً يضمن للعمال المسجلين 60 بالمئة من الأجور التي خسروها، و67 بالمئة للعمال الذين لديهم أطفال، ما يتيح للشركات تجنب التسريح الجماعي للعمال. إن سرعة هذه الإجراءات وكفاءتها أدتا دوراً كبيراً في نجاحها، حيث كان الهدف هو تخفيف القلق المالي والنفسي للناس.

إن ما تعاني منه الإدارة في الولايات المتحدة يعد مرضاً أميركياً وليس مرضاً ذا علاقة بالديمقراطية. فالعديد من الديمقراطيات الأخرى تعاملت مع الوباء بشكل فعّال، أفضل من أي ديكتاتورية. تشمل تلك القائمة البلدان التي تديرها الأحزاب السياسية من جميع الأطياف. ربما كانت الردود الأكثر عدوانية هي تلك التي اتخذتها حكومات الوسط اليساري في كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، وتايوان، لكن تحالفات الوسط اليميني التي تمسك بزمام السلطة في ألمانيا، والنمسا، وأستراليا لم تكن

بعيدة عن الركب. أما عن الحكومات التي كان لها مواقف أكثر استرخاءً، ولم تعمل بشكل فعال فيمكننا أن نذكر منها البرازيل والمكسيك، التي يتولى زمام الأمور فيها شعبويون متحمسون، بالإضافة إلى السويد، التي يديرها قادة من الوسط اليساري. هل يخبرنا هذا بأي شيء؟ في الغالب عف الزمن عن الأيديولوجيات القديمة التي قسّمت لقرون النظم السياسية إلى يسار ويمين. فاليسار دعا إلى دور أكبر للدولة في الاقتصاد بينما دافع اليمين بقوة عن الأسواق الحرة. في القرن العشرين، دار النقاش السياسي الكبير حول حجم الحكومة ودورها في الاقتصاد.

يبدو أن عنصر المواجهة الأهم في هذه الأزمة هو فعالية الحكومة وجودتها. لنأخذ على سبيل المثال البلدان التي استجابت مبكراً للوباء، وتتبعت المصابين، وأبطأت انتشاره، وفعلت كل ذلك بالحدّ الأدنى من الإغلاق. على رأس القائمة تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة وهو أمر مذهل لأنها جميعها تستقبل ملايين المسافرين الصينيين سنوياً. هذه ليست دول كبيرة. النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الاقتصاد منخفضة نسبياً، ولطالما روج المحافظون الأميركيون لهونغ كونغ على أنها اقتصاد السوق الحرة المثالي، وتتصدر بانتظام قائمة مؤسسة اريتج لمؤشر الحرية الاقتصادية. لأن إنفاقها منخفض بشكل مذهل من حيث الحجم الكلي لاقتصادها حيث لا يتجاوز 8 بالمئة، وهو ثلث مثيله في فرنسا. ومع ذلك، سجلت هونج كونغ 18 حالة وفاة فقط حتى أواخر تموز.

في الوقت نفسه، حصد الوباء في تايوان والتي يبلغ عدد سكانها 23 مليون نسمة، حياة سبعة أشخاص فقط، وهي التي تنفق 6 بالمئة فقط من إجمالي ناتجها المحلي على الرعاية الصحية، وهو ثلث النسبة التي

تنفقها الولايات المتحدة. من جهة أخرى، تعاملت ألمانيا، والدنمارك، وفنلندا أيضاً مع الوباء بشكل فعّال للغاية، وهي دول كبيرة وفقاً لمعظم المعايير. وينطبق الشيء نفسه على كندا. بعبارة أخرى، كان لدى بعض الدول التي تغلبت على الفيروس حكومات كبيرة، بينما كان لدى البعض الآخر حكومات صغيرة. ما هو العنصر المشترك؟ إنه التخصص، والعمل بشكل جيد والدولة الموثوقة. مجدداً نتحدث عن حكومة جديرة بالثقة.

تاريخ موجز للحكومة الجيدة

لماذا لدى بعض الدول حكومات تعمل بشكل جيد بينما لا تعمل حكومات دول أخرى بشكل جيد؟ إنه لغز عكف العلماء على دراسته طيلة قرون. للإجابة عنه، علينا البدء من البداية. في العصور الأولى، بدأت جميع المجتمعات بأنظمة سياسية وصفها ماكس ويبر بأنها وراثية، أي ببساطة الحكم من قبل رجل قوي. وكان يقتصر نظام الحكم على عائلته، وأصدقائه، وحلفائه. وقتها كانت فكرة السلطة السياسية والقوة الاقتصادية مرفوضة، وهذا ما أنتج أنظمة حكم لا تُمثل عامة الشعب ولكنها فعالة. يصف فرانسيس فوكوياما قوة الأنظمة الموروثة بقوله: «أُنشئت باستخدام اللبنات الأساسية للتواصل البشري، أي الميل البيولوجي لدى الناس إلى تفضيل الأسرة والأصدقاء الذين تبادلوا معهم الخدمات. إن للنظام الوراثي جذوراً عميقة في المجتمع البشري، وقد استمر عبر آلاف السنين.

لا تزال المافيا تسير بهذه الطريقة، وتحافظ العديد من الأنظمة الحديثة على بعض ميزاتها الأساسية. لقد تبنت كل من البرازيل واليونان والهند مؤسسات سياسية حديثة رسمياً، ولكن عند النظر بعمق، ستجد

أساساً قوياً لتوريث السلطة، لأن الروابط الأسرية تعتبر مكوناً حاسماً للسلطة السياسية.

حتى الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بعناصر من نظام المحسوبية القديم، إن لم يكن التوارث، الذي يعمل أساساً كفساد مشروع. ذات مرة سُئل أحد كبار المسؤولين في وزارة الخزانة إن كان من المنطقي أن تخضع البنوك للإشراف من قبل خمس أو ست لجان مختلفة في الكونغرس، بالإضافة إلى العديد من الهيئات التنظيمية الحكومية، فهذا يضيف تعقيداً لا نهاية له ومتضارباً إلى الرقابة الروتينية. فكان ردّه، بالطبع لا، وهذا لن يتغير أبداً: «كل هذه اللجان بالإضافة إلى السياسيين في الولايات، يجمعون الأموال لحملاتهم الانتخابية عن طريق طلب المال من هذه البنوك ذاتها. أزل رقابتها وستحرمهم من التبرعات لحملاتهم».

منذ صدور حكم المحكمة العليا في 1976، باكلي ضد فاليو، التزمت الولايات المتحدة بوجهة النظر القائلة إن إنفاق الأموال هو عمل من أعمال حرية التعبير، وبالتالي لا يمكن تنظيمه بأي طريقة جادة. وجهة النظر هذه، التي أكدها ووسّعها لاحقاً قرار اتحاد المواطنين سيئ السمعة عام 2010، لا توجد أي ديمقراطية متقدمة على أخرى على هذا الكوكب، ومعظمها ينظم بشكل روتيني كيفية جمع السياسيين للأموال وإنفاقها، دون أي آثار سلبية على جودة حرية التعبير أو الديمقراطية.

نتيجة لذلك، في قلب الإدارة الأميركية هناك سلسلة متواصلة من تبادل الأموال مقابل الحصول على شيء ما ومقابل خدمات ممنوحة. ويعتبر قانون الضرائب الأميركي أحد أطول قوانين الضرائب في العالم لسبب ما، وقد أدخلت آلاف التعديلات عليه لأن هذه التعديلات هي ما يبيعه السياسيون عندما يجمعون أموال الحملة.

لطالما تخيل العلماء والمثقفون نظاماً أفضل يديره خبراء من نوع ما نسميه الآن التكنوقراط. يصف أفلاطون في كتاب الجمهورية خمسة أنواع أساسية من الأنظمة: الأرستقراطية، والتيموقراطية، والأوليغارشية، والديمقراطية، والاستبدادية. واعتقد أن أفضل نظام هو الأرستقراطي الذي يحكمه ملوك فلاسفة. سيتم تعليم الطبقة الحاكمة بشكل صارم وبما يكفي لتقدير الأهداف العظمى للمجتمع مثل المفاهيم الأفلاطونية السامية للخير. «لا يمكنهم التملك خشية أن تجعلهم ممتلكاتهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التافهة، وتقد لهم حوافز ليفكروا فقط بما هو أفضل للمجتمع بأسره». أما التيموقراطية، التي يمكن فيها لأصحاب الأملاك فقط التصويت، وهو ما يحدث بمجرد انحطاط الأناريستقراطية فيصبح الرجال – وفقط الرجال ذوو الشخصية العادلة والتعليم – حكاماً. وهذا يقودنا إلى النظام الأوليغارشي الخالص، وهو حكم الأثرياء الذين لا هدف لهم إلا الحفاظ على مزاياهم الخاصة. بالنسبة إلى أفلاطون، كانت الديمقراطية – حكم الجماهير – والأوليغارشية – حكم الأغنياء – خطيرتين لأنهما شكل من أشكال الحكم المدفوع بالمصلحة الذاتية، ويفتقر إلى هدف أسمى، كما أنهما كانتا غير مستقرتين وتؤديان دائماً إلى أسوأ أنواع النظام، الاستبداد.

كانت الجهود الأولية لإنشاء بيروقراطية كفؤة مختلطة بالتأكيد. فكرة الطبقة الحاكمة المدربة على الحكم وجدت أول تعبير غربي لها في الإمبراطورية الرومانية، والتي أصبحت تدار من خلال شبكة إدارية كبيرة من الموظفين، معظمهم من العسكريين. أشهر الإصلاحات حصلت في عهد الإمبراطور دقلديانوس، الذي حكم في القرن الثالث الميلادي، والذي طبق اللامركزية على الإمبراطورية، ونقل السلطة إلى

ثلاثة قادة آخرين، وأنشأ نظاماً يسمى النظام الرباعي، أو «حكم الأربعة». لـم ينتـج عـن هـذا النظام نجـاح عسـكري أو اقتصادي كبيـر، وغالباً ما نُظر إليه على أنه فشـل. بعد سـقوط روما أمام الغزاة البرابرة في القرن الخامـس، ظهـرت الإمبراطوريـة الرومانية الشـرقية فـي بيزنطة (أُعيدت تسـميتها بالقسـطنطينية وإسطنبول لاحقاً) ونالت سمعة أسطورية بسبب مجموعة قوانينها وطبقات الإدارة المتوسعة للغاية لدرجة أنه حتى يومنا هذا يسمى أي نظام معقد للغاية بالبيزنطي.

بعيـداً عـن الغـرب، وقبل قرن من أفلاطون. كان كونفوشـيوس قد امتـدح الحـكام الذيـن لم يحكموا بالقوة الغاشـمة، بـل بحس أخلاقي، وهدفوا إلى غرس ميثاق الشـرف والشـعور بالخزي في شـعوبهم. بتأثير مـن فكـر كونفوشـيوس، أنشـأت الصين أحد أول الاختبـارات لتوظيف المسؤولين الحكوميين. كان لهذه الاختبارات مثائل في عهد أسرة هان، ولكن لم توضع أسسـها بشـكل صحيح إلا في عهد أسـرة تانغ، والتي حكمت بين عامي 618 و907. االختير الطلاب بناء على معرفتهم بالقانون الكونفوشيوسي بالإضافة إلى التاريخ العسكري والاستراتيجية. وسّعت السلالات المتعاقبة الاختبارات، والتي كانت بمثابة وسيلة لتركيز السلطة على الإمبراطور، وقص أجنحة زعماء القبائل المحليين.

انتشـرت فكـرة هـذه الاختبارات العمليـة القائمة على الجدارة عبر شـرق آسـيا إلى اليابان وكوريا وفيتنام، حيث أنتجت كل منها نسـختها الخاصـة مـن البيروقراطية العلمية. أطلق المسـافرون البرتغاليون خلال زياراتهم على المسـؤولين العاليين في سـلالة مينغ تسـمية «الماندرين»، وحتـى يومنـا هذا تُسـتخدم هـذه الكلمة لوصـف البيروقراطيين الأقوياء في أي مكان.

هذه النظم البيروقراطية، لم تنجح دائماً في إنشاء دول ذات كفاءة عالية إلى حد كبير، لأن الخبراء لم يمارسوا السلطة في الواقع، ولأن السلطة كانت دائماً بأيدي القادة السياسيين وأعوانهم، وغالباً ما كان المسؤولون الذين اجتازوا الامتحانات تابعين لأقارب الحاكم ورجال الحاشية. كانت البيروقراطيات التي تبدو مثيرة للإعجاب محدودة النطاق، وغالباً ما تفتقر إلى السلطة. لكن في أماكن مثل الصين وألمانيا، وضع الأساس للتطور السياسي في المستقبل، لكن ما جعل الحكومات أكثر قوة وفعالية حقاً كان شيئاً آخر: الحرب.

من المعروف أن العالم تشارلز تيلي هو القائل: «الحرب تصنع الدولة والدولة تصنع الحرب»، ويمكنك أن ترى كيفية توسع حجم الدولة ونطاقها عند دخول الدول في منافسة عسكرية. الحرب تعني دائماً فرض الضرائب، وهذا دائماً ما يفضي إلى الضغط على الحكومة لتقديم مزيد من الخدمات لشعبها. أحد الأسباب التي جعلت بريطانيا الصغيرة دولة حديثة هائلة ثم قيامها ببناء إمبراطورية عالمية هو أن صراعاتها العديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ساعدتها ليس فقط على تطوير قوة بحرية مذهلة، بل على تطوير آلية مالية رائعة أيضاً.

بحلول أواخر القرن الثامن عشر، دفع البريطاني العادي ضرائب أعلى بثلاث مرات تقريباً من ضرائب الرجل الفرنسي. وبحسب ما يرى جون بروير، كانت هذه الضرائب عصب القوة التي مكنت بريطانيا، أكثر من أسطولها البحري، من هزيمة فرنسا مراراً وتكراراً وتحقيق الهيمنة العالمية. واقترح المؤرخ فرانك سنودن أن طاعون القرون الوسطى كان جزءاً من الخليط الذي شكّل الدولة لأنه طالب بحكومة قوية لفرض الحجر الصحي.

لكـن الكارثـة لـم تكـن الدافع الوحيد للتغييـر. فالإصلاحيون من أعلـى وأسـفل سـاهموا فـي بناء حكومة أكثر فعاليـة بالرغم من اختلاف دوافعهـم. فمكيافيلـي وهوبز أرادا ببسـاطة أن تفـرض الحكومة النظام. بحلول القرن الثامن عشر، سعى فريدريك العظيم من بروسيا إلى جلب عقلانية التنوير للتأثير على السياسـة، وصمم نابليون في القرن التاسـع عشـر علـى توحيـد أوروبـا بموجب قانـون حديث. خلقـت إصلاحات نورثكوت- تريفيليان البريطانية خدمة مدنية بريطانية دائمة وغير سياسية استنسخت في جميع أنحاء العالم.

لقـد حـرّض الميثاقيـون والاشـتراكيون والليبراليـون جميعـاً على الانفتاح على الأنظمة السياسية بطرق مختلفة، لكن كل ذلك كان بهدف تمكين الناس على أساس أقل من موقعهم في النظام الاجتماعي وأكثر على موهبتهم أو حاجتهم. لقد حافظت الأماكن التي بدأت هذه الأنواع مـن الإصلاحـات مبكـراً- وكان معظمها في شـمال أوروبا- على تقليد طويل من الحكم الفعال والناجح من خلال أنظمة سياسية وأيديولوجية مختلفـة علـى مـرّ القرون. حتـى في ظل النظام الشـيوعي، كانت ألمانيا الشرقية دائماً أكثر كفاءة من بقية أوروبا الشرقية.

لم يتم تحديث البلدان غير الغربية بالسـرعة نفسـها بالرغم من أن بعضها، خاصة في آسـيا، بدأ بالتحديث في أواخر القرن التاسـع عشـر. معظم هذه الدول، استنسخت المؤسسات والممارسات الغربية ودمجتها مع تقاليدها القديمة أو الامتحانات القائمة على الجدارة والبيروقراطية، لتخلـق دولاً فعالـة. هـذا ما طبقته اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين بعد عقود. لقد قلّدت اليابان بوعي البيروقراطية البروسية خلال تحديثها في القرن التاسع عشر، وكانت لأجيال أكثر الحكومات فعالية في آسيا.

في أميركا اللاتينية، تختلف تشيلي عن البلدان الأخرى في المنطقة بحكومتها العميقة الجذور والتي تعمل بشكل جيد، والتي ساعدت فيما بعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. (أسباب هذه «الاستثنائية التشيلية» موضع نقاش كبير، وربما تكون مزيجاً من الثقافة، والقيادة، والحظ). وتعتبر سنغافورة مثالاً نموذجياً لهذه الظاهرة، بالاعتماد على جذورها الثقافية للتماسك الاجتماعي، وتقليد الماندرين للنخبة البيروقراطية، والإرث البريطاني في ما يتعلق بأنظمة أكثر انفتاحاً وشفافية (بالرغم من أنها تعيش في ظل إطار استبدادي إلى حد ما). كما استفادت من القيادة شديدة الانضباط والتركيز. تُصنف سنغافورة اليوم على أنها أكثر الحكومات فعالية في العالم.

الاستثنائية الأميركية

أما أميركا فقد رسمت مسارها الخاص منذ فترة طويلة. هل كانت هذه الاستثنائية سبباً في عدم نجاحها بالتصدي لكوفيد-19؟ هل يُلقي هذا الفشل الضوء على نقاط الضعف الأوسع في أقوى دولة في العالم؟ من المؤكد أنه يُسلّط الضوء على نقطة ضعف أميركية محددة. لطالما كان للولايات المتحدة تقليد عميق مناهض للدولة بدأ بأفكار وممارسات أول المستوطنين الإنكليز.

بمعزل عن صراعات أوروبا، لم تواجه المستعمرات الثلاث عشرة الضغط لتقوية دولها من أجل الحرب. لقد قاتلوا ظاهرياً من أجل الاستقلال عن إمبراطورية ومسألة سلطة الحكومة في فرض الضرائب. نتيجة لذلك، بدأت أميركا تجربتها الوطنية بحكومة مركزية ضعيفة لدرجة أنها انهارت في غضون عشر سنوات. أعطى الدستور الجديد،

الـذي وُضـع في العام 1788، مزيداً من الصلاحيات للحكومة الفدرالية، ولكنه ظل يقيدها من نواح كثيرة. بعد قرن من الزمن، عندما كانت أميركا تنفجـر بالنمـو الاقتصـادي والتصنيع، كانت حكومتها صغيرة، ورئيسـها ضعيفـاً، ونـادراً مـا تصرف الكونغرس في انسـجام تام، وكانت ضرائب الدخل الفدرالية غير دسـتورية، وكان الجيش ضعيفاً مقارنة بالمنافسـين الأوروبيين.

رأى الإصلاحيـون أن الطريقـة الوحيدة لتحديث أميركا هي إنشـاء دولـة قوميـة قويـة وفعّالـة. لكـن حتـى الحـرب الأهلية، كانـت الجهود محدودة: فالعبودية وتوسـعها المحتمل شـلت البلد. بعد الحرب، نشـأ الاقتصـاد الوطنـي ومعه الحاجة إلـى حكومة وطنية، وأكثر مهنية بطبيعة الحال. في العام 1883، طلب الكونغرس أن تكون مناصب عديدة داخل الحكومة الفدرالية على أساس الجدارة، وطلب أيضاً التخلص من نظام المحسوبية الذي هيمن على النظام السياسي. وذهب مصلح شاب آخر وهو باحث شـاب في جامعة برنسـتون، يدعى وودرو ويلسـون إلى أبعد مـن ذلـك، فناقـش أنـه مع تحول أميركا إلى التصنيع، ستسـلم الولايات السـلطة إلى واشـنطن وفي تلك المدينة، سـتصبح الرئاسـة حتماً الفرع الأقوى، وأعرب عن إحباطه من تباطؤ الكونغرس، والاقتتال الداخلي، و«البارونات التافهين»، معرباً عن أسفه لأن الهيكل الدستوري الأميركي ليـس لـه رئيـس واحد أعلى ونهائي، يمكنه أن يقرر على الفور وبسـلطة قاطعة ما يجب القيام به.

وسّـع ويلسـون سـلطة الحكومة الفدرالية، التي كانت تعمل على تفكيك الصناديق، وفرض الضرائب على الدخل والتدخل في النزاعات العمالية. (ينبغي القول ومن دون خجل أن ويلسـون كان عنصرياً، ولم

يستخدم هذه القوة بشكل واضح لتحسين محنة السود). وفضّل سلفه ثيودور روزفلت الحكومة الأقوى التي يمكنها تنظيم تجاوزات الشركات الكبرى. مع كل هذه الإصلاحات، دخلت الولايات المتحدة العالم الصناعي بحالة ما قبل الصناعة.

جاء التحول الزلزالي مع فرانكلين روزفلت، الذي كان سلفه هربرت هوفر متشككاً بشدة في تدخل الحكومة في الاقتصاد، ونتيجة لذلك، كان له ردّ فعل سلبي على الكساد الكبير بينما كان نهج روزفلت مختلفاً: «جرّب كل شيء». صاغ أحد مستشاريه الرئيسيين ريكس تاغ ويل، النهج بمصطلحات أيديولوجية أكثر وعياً. وقال إن الهدف من إصلاحات الصفقة الجديدة هو استبدال مبدأ عدم التدخل في المنافسة والصراعات بمبدأ «التنسيق والسيطرة».

في عهد روزفلت، أصبح الرئيس هو رئيس الحكومة بلا منازع، وكان روزفلت أكثر بكثير من أي رئيس آخر مهندس أميركا الحديثة. كل مهمة تتولاها الحكومة الأميركية اليوم عملياً يمكن أن تجد جذورها في عصر روزفلت. لكن حتى خلال فترة إدارته، كان هناك تراجع. قاومت الولايات الجنوبية دائماً زحف واشنطن، خوفاً من أن يعني ذلك نهاية قوانين جيم كرو. لقد كانوا على حق، لأن سلطة الحكومة الفدرالية هي التي تخلصت في النهاية من الفصل العنصري.

كانت تجربة الدولة الأميركية قصيرة نسبياً – حوالى خمسين عاماً – وتجدر الإشارة إلى أن معظمها تميز بنمو اقتصادي هائل، وزيادة الإنتاجية، ومستويات عالية من ريادة الأعمال. انتهت ثورة روزفلت برئاسة رونالد ريغان، الذي قال جملته المشهورة «الحكومة ليست الحل لمشكلتنا. الحكومة هي المشكلة». قال ذلك في العام 1981 في خضم ما

كان آنذاك أسوأ ركود منذ الثلاثينيات. بعبارة أخرى، كان ريغان يستبعد الـدور الـذي قـد تلعبه الحكومة حتى في أزمة كارثية. بالرغم من أنه زاد عملياً مـن الإنفـاق الفدرالي، إلا أن الأرقـام كانت خادعة. ظلت وزارة الدفاع وبرامج الاسـتحقاقات الكبيرة مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحيـة ثابتـة أو نمـت خلال فترة ولايته، لكن معظم النفاقات الأخرى تقلصت.

فـي خمسـينيات القـرن الماضـي، شـكّل الموظفـون المدنيـون الفدراليون أكثر من 5 بالمئة من إجمالي العمالة. وقد انخفض هذا الرقم الآن إلـى أقـل مـن 2 بالمئـة، بالرغم من أن عدد السـكان تضاعف وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حسب معدل التضخم سبعة أضعاف. حتى أن الاستثمارات الحكومية في العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية تراجعت بشكل حاد عن مستوياتها في الخمسينيات.

تعيـش أميـركا فـي القـرن الحادي والعشـرين على تلـك العاصمة القديمـة. يوجـد فـي الولايـات المتحـدة اليـوم عـدد مـن المسـؤولين الحكوميـن أقـل مـن معظم الديمقراطيات المتقدمـة الأخرى، ولم تعد الخدمة العامة مهنة مرموقة كما كانت في السابق. كان لتجميد التوظيف، وخفـض الميزانيـة تأثيرهما. كما أشـار تحليل بروكينغز: «سـيكون ثلث القـوى العاملـة الفدراليـة مؤهل للتقاعد مـن الآن وحتى عام 2025، و6 بالمئـة فقـط مـن الموظفين الفدراليين تقـل أعمارهم عن 30 عاماً». منذ عهد ريغان، مال الناس إلى افتراض أن الحكومة تتسبب بالمشاكل أكثر ممـا تقـوم بحلهـا، وأن جميع الوكالات الفدرالية متضخمة، وأن القطاع يتعامل مع معظم المشاكل بطريقة أفضل، وغالباً ما يستخدم السياسيون اليمينيون عبارة «تجويع الوحش» لوصف استراتيجيتهم تجاه الحكومة.

وبلغ الأمر بالناشط المناهض للضرائب جروفر نوركويست إلى وصفها بعبارات لاذعة: «لا أريد إلغاء الحكومة. أريد ببساطة تقليصها إلى الحجم حيث يمكنني جرها إلى الحمام وإغراقها في حوض الاستحمام». أوضح ستيف بانون، إيديولوجية ثورة ترامب، بأن أحد أهدافه المركزية تفكيك إدارة الدولة. على مدى أربعة عقود، كانت أميركا تدار إلى حد كبير من قبل أشخاص يتعهدون صراحة بتدمير الحكومة التي يقودونها. ولا عجب أنهم نجحوا؟

أضف إلى هذه العوامل الفدرالية الأميركية، فالعديد من الاختلالات في أميركا تتضاعف لأنها تتكرر على مستوى الولاية والمستوى المحلي. على سبيل المثال، كان إنشاء استراتيجية وطنية للوباء، أمراً معقداً بسبب وجود 2684 إدارة صحية على مستوى الولاية، وعلى المستويين المحلي والشعبي، كل منها تهتم باستقلالها. ولجعل الأمور أكثر فوضوية، يوجد في الولايات المتحدة 90126 وحدة حكومية وحكومة محلية، كُلف العديد منها بوضع قواعدها الخاصة بشأن ارتداء الأقنعة والتجمعات العامة. حتى أن مدفوعات البطالة تأخرت بسبب العديد من متطلبات الولاية المتفاوتة. قد نود الاحتفال بالفدرالية الأميركية والتي تمكننا من ممارسة تجارب مفيدة، والحصول على معلومات قيمة وهذا ما دعاه لويس براندايز مختبرات الديمقراطية.

تتنافس الدول فيما بينها على الاستثمارات والعمال، وهذا ما يمكنه أن يحفز النمو. لكن هذا الخليط من السلطة هو كابوس عند التعامل مع مرض لا يعرف حدوداً. إن تجزئة المعايير تضر بشكل خاص عند التعامل مع اختبارات كوفيد-19. فعلى سبيل المثال يجري التبليغ عن النتائج عبر مزيج محير من التكنولوجيا القديمة والجديدة - عبر الهاتف،

وموجـز البيانـات، والبريد الإلكتروني، والبريد العادي وحتى الفاكس - وهـذا ينتـج تلالاً من الأوراق ويهمش بيانات المريض الأساسـية. (إنها بعيدة كل البعد عن «البطاقة الصحية» التايوانية التي تغذي قاعدة بيانات واحدة لجميع المعلومات الطبية ذات الصلة). أعاق النظام الفدرالي إلى جانب الوباء، الجهود الأميركية لإنتاج وصول موحد إلى الرعاية الصحية والتصويت. لقد جعل النظام أمراً مثل إصلاح عمل الشرطة يعتمد على إجراءات 18000 قسم شرطة منفصل في جميع أنحاء البلاد. وقد ساهم في شلل وانغلاق الشبكة الحكومية إن جاز التشبيه.

تمكنت بعض البلدان مثل ألمانيا وسويسرا وهولندا، ذات التقاليد العميقـة للحكـم التوافقـي، ورأس المـال الاجتماعـي القـوي من إدارة الحكومـة اللامركزيـة بشـكل جيـد، وهذا نـادراً ما تحقق فـي الولايات المتحدة.

كيف نبني بيروقراطية أفضل؟

لفهم كيف يمكن أن يتحول انعدام الثقة الصحي في الحكومة إلى سخرية مسمومة، انظر عبر المحيط الأطلسي حيث كان لبريطانيا تاريخياً حكومة قوية، وفعالة، ومنفتحة على كل المستويات ولكنها تتمتع أيضاً بتقاليد قوية مناهضة للدولة.

بشـكل عـام، شـاركت المؤسسـات السياسـية القويـة والأسـواق المنظمـة جيـداً عبـر التاريـخ بالكثير مـن التطور وتعزيز نقـاط القوة في هولنـدا ودول الشـمال الأوروبـي، فالقوى الأوروبية الأخرى تحسـدها على نظامها الإداري والقانوني الإمبراطوري، وغالباً ما لاحظ العلماء أن غالبية الديمقراطيات المستقرة سياسياً في العالم النامي هي مستعمرات

بريطانية سابقة، وهي إرث من المؤسسات والثقافة البريطانية.

اعتبر لي كوان يو الأب المؤسس لسنغافورة أن التقاليد البريطانية فعّالة في تكوين البيروقراطية النظيفة وهي من الأسباب الرئيسية لنجاح دولته المدنية، بالرغم من الجوانب الشاقة الأخرى للحكم الاستعماري. مع ذلك، تبنت بريطانيا الأيديولوجية نفسها المناهضة للحكومة مثل الولايات المتحدة منذ الثمانينيات. كما جوّعت وكالاتها المحلية باسم الكفاءة، فالزعيم الشعبوي بوريس جونسون يحتقر الخبراء، ويتعامل مع الدولة بشك كبير.

كان أداء الحكومة البريطانية، التي تقود دولة أفرغها التقشف، ضعيفاً بشكل غير عادي في معركتها الأولية ضد كوفيد-19، وكان سيئاً جداً إذا ما قورن مع دول الشمال الأوروبي. على النقيض من ذلك، عالجت اليونان الوباء بشكل استثنائي وهي ديمقراطية شابة ولا تزال في طور النمو، ذات بيروقراطية سيئة بشكل أسطوري. لماذا؟ لأنها تحت قيادة زعيم تكنوقراطي مقتدر يؤمن بالعلم والإدارة الجيدة. أحياناً تحدث القرارات من الأعلى فرقاً كبيراً.

إن الاعتداء على الحكومة الجيدة لم يأتِ فقط من اليمين. فعلى مدى السنوات، أضاف السياسيون اليساريون طبقات على طبقات من البيروقراطية والتنظيم. يلاحظ الباحث بول لايت الذي درس هذا الموضوع منذ فترة طويلة، أنه في عهد الرئيس جون كينيدي، كان لدى الإدارات الحكومية سبع عشرة طبقة من المعينين في التسلسل الهرمي. بحلول الوقت الذي تولى فيه ترامب منصبه، كان هناك سبعون طبقة وهو عدد مذهل. معظم هذه التفويضات المتطفلة صممت لأغراض جديرة بالاهتمام، فوراء قواعد إدارة الغذاء والدواء المرهقة والضوابط

البيروقراطية نوايا حسنة. لكنها تتراكم في مئات المتطلبات غالباً في أغراض متقاطعة مع بعضها البعض، وهذا ما يجعل من السرعة والكفاءة حلماً مستحيلاً.

في كل مرة يتم اكتشاف إساءة استخدام للسلطة، توضع مجموعة جديدة وإضافية من القواعد، وغالباً ما توجد مجموعات منفصلة من القواعد على المستوى الفدرالي، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي والتي يجب اتباعها جميعاً بإخلاص. يجب على الوكالات الحكومية اجتياز كل مشروع من خلال مراجعات بيئية وعمالية صارمة، ويجب معالجة جميع أنواع الأهداف الأخرى.

قليلة هي السلطة التقديرية التي يتمتع بها المسؤولون، على سبيل المثال، غالباً ما يتعرضون للضغط لتقديم أقل قدر من العطاء، بغض النظر عما إذا كانوا يعتقدون أن العمل سيكون رديئاً ومتأخراً. فالكونغرس يحب الإدارة التفصيلية للوكالات، ونادراً ما يرغب بمنحها الاستقلال والمرونة في الأمور الروتينية كما في ألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية على سبيل المثال. في الواقع، غالباً ما يصاب الأشخاص الذين يعملون في العديد من الدول الغربية بالدهشة من حقيقة أنه في سياسة عدم التدخل في أميركا، هناك الكثير من الروتين أكثر مما هو عليه في البلدان الأخرى مثل كندا، والدنمارك، وألمانيا. مهما يكن حجم تلك الدول، فهي تؤمن بضرورة إنشاء وكالات مستقلة، وإعطاء التكنوقراط السلطة والاستقلالية، وضمان عمل النظام بفعالية، فهناك فخر بالحكم الجيد.

استجاب رائد الأعمال التكنولوجية مارك أندريسن لوباء عام 2020 من خلال منشور طويل على مدونته بعنوان «حان وقت البناء» استهله بالحديث عن فشل الحكومة الأميركية أثناء الوباء وذهب إلى أبعد من

ذلـك، وسـأل لمـاذا لـم تعد الولايات المتحدة قـادرة على تخيل وتنفيذ مشاريع كبيرة لبناء المزيد من المساكن والبنية التحتية الأفضل، وإحياء التصنيـع فـي المنزل، وتوسـيع التعليم العالي لملاييـن آخرين، وما إلى ذلـك. وقـدّم بعـض النظريات: القصـور الذاتي، ونقـص الخيال، وتأثير شاغلي المناصب الراسخين القلقين من المنافسة. لكن السبب الحقيقي أعمق من ذلك بكثير.

وفقاً لفرانسـيس فوكوياما أصبحت أميركا فيتوقراطية حيث يضمن نظام الضوابط والتوازنات، الذي يُكرر على كل مسـتوى من مسـتويات الحكومـة، أنـه يمكـن لأي شـخص فـي مـكان مـا دائماً منـع أي إجراء إيجابي. لقد أصبحت أميركا أمة رافضين.

أمضـى مـارك دنكلمـان، وهو باحث عنيد، سـنوات في البحث في تاريخ الجهود المبذولة لتجديد وإعادة بناء محطة بنسلفانيا في مانهاتن. الحاجة إليها ملحّة حيث تعد محطة «بِن» ثاني أكثر مراكز النقل ازدحاماً على هذا الكوكب، وتتعامل يومياً مع عدد ركاب أكبر من جميع مطارات نيويورك الثلاثة مجتمعة. إنها أيضاً منشـأة قبيحة بشـكل فظيع، وسـيئة التصميم، ورديئة الصيانة، وستكون مصدر إحراج لو كانت منشأة إقليمية في بلد فقير، ناهِيك عن مركز النقل الرئيسي للمدينة الكبرى في أميركا. على مدى الثلاثين عاماً الماضية، دافع السياسـيون الأقوياء عن سلسـلة الجهود لإعادة بنائها، ومع ذلك لم يحدث شيء جوهري.

يوضـح دنكلمـان أنـه فـي كل جهـد، تبيـن أن مجموعـة أو جهـة معينة تجد دائماً طريقة لإخراج المشـروع عن مسـاره. يكتب: «في آلية حيـث يمكـن للعديـد من اللاعبين ممارسـة حق النقض، يكاد يكون من المسـتحيل دفع المشـروع إلى الأمام، فلا أحد اليوم لديه النفوذ للقيام

بما يبدو أنه الأفضل لنيويورك ككل. في النهاية. الحكومة أصبحت غير كفؤة». هذه المشكلة تتجاوز محطة «بِن». نسخة واحدة من الفيتوقراطية، وهي الحركة الاحتجاجية التي سميت باسم صرخة الحشود المؤلفة من معارضي البناء المحلي - وحملت شعار «ليس في ساحتي الخلفية» - وقفت ضد مشاريع جديدة بالاهتمام في جميع أنحاء البلاد. أُعيق بناء المساكن الجديدة في ولاية كاليفورنيا لعقود من الزمن، وتفاقمت إلى حد كبير تكاليف المعيشة المتصاعدة في الولاية، ما أجبر مئات الآلاف من العمال على التنقل لساعات للوصول إلى أعمالهم.

أميركا، في حمضها النووي، هي بلد مناهض للدولة. يعمل اليمين من خلال إلغاء تمويل الحكومة، ويعمل اليسار كذلك عن طريق إثقال التمويل بالعديد من القواعد والمتطلبات بحيث يكون له تأثير وظيفي مُخلّ مماثل. كما أوضح الخبير السياسي صموئيل هنتنغتون ذات مرة، السلطة في أميركا ليست منقسمة كما يُقال كثيراً، بل هي مشتركة ومتنازع عليها، لذا فأنت بحاجة إلى اتفاق واسع وحلول وسط من أجل القيام بأي شيء. من الممكن التغلب على هذه المعضلة، لكن الأمر يتطلب قيادة ماهرة ومثابرة، من مستوى روزفلت أو جونسون. وعلى الأرجح يحتاج الأمر أيضاً لوجود طرف واحد مسيطر.

لاحظ الكاتب عزرا كلاين أنه خلال السنوات التي بدت فيها الحكومة وكأنها تعمل ويتم إنجاز الأمور - لنقل من ثلاثينيات إلى ستينيات القرن الماضي - غالباً ما كان حزب واحد يسيطر على البيت الأبيض والكونغرس، وكانت الأحزاب تضم العديد من الأيديولوجيات. في الوقت الحاضر، لا يملك أي من الحزبين قفلاً على السلطة السياسية وكلاهما يتحملان قدراً أقل من المعارضة الداخلية، وهذا يعني أن

كل شـيء موضع خلاف وأن معظم الجهود تنتهي إلى طريق مسـدود، وهـذا بـدوره يعـزز النزعة العميقة ضد الدولة في قلب الثقافة السياسـية الأميركية. بعد التصويت بطرق تضمن عدم التقدم، يشير الأميركيون إلى عدم التقدم هذا وإلى اليأس من أن يجيء أي خير من واشنطن.

غيّر فيروس كوفيد-19 بعضاً من هذا، فسرّع التحركات التي كانت على قدم وساق. ليس لدى ترامب أي التزام أيديولوجي باقتصاديات عدم التدخل وهو وقّع بشغف على محفزات بلغت 52 تريليون دولار، أضف إلى ذلك أن حزبه يدعم الآن التعريفات الجمركية، والقيود التجارية على الهجرة، والإنفاق الفدرالي الهائل للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية. هل يمكن أن يكون هذا بداية لموقف جديد تجاه الحكومة؟ اقترح جوش هاولـي، عضـو مجلس الشـيوخ عـن ولاية ميسـوري، المحافظ اللدود، خطة على غرار الدنمارك لتعويض أرباب العمل 80 بالمئة من رواتبهم، وهو تحول ملحوظ، على حد تعبير الكاتب جيمس تروب: «أزال علامة الشـيطان عن نموذج الشـمال». ليس من المسـتغرب أن هاولي، بالرغم مـن كونـه علـى حـق فـي القضايا الاجتماعيـة، مرتاح للإنفـاق. بعد كل شيء، كان بطله وموضوع السيرة الذاتية التي كتبها عام 2008 هو الزعيم الجمهـوري للعصـر التقدمـي: تيـودور روزفلت. لكن لا تـزال مناهضة الدولة قوية وخبيثة داخل جزء كبير من الحزب الجمهوري، وفي بعض النواحي أصبحت أكثر شراً وتآمراً.

احتل المتظاهرون المسـلحون في ميشـيغان، الذين سـئموا القيود المفروضة على الصحة العامة، مبنى الولاية، وأجبروا المجلس التشريعي على تأجيل الجلسة، وأجبرت مجموعات مماثلة في ولاية أوهايو مدير الصحـة فـي الولايـة على التنحـي. تكثر نظريات المؤامـرة حول الدولة

العميقة، ويشجعها في كثير من الأحيان الرئيس ترامب. في بعض الأوساط اليمينية، أصبحت القضية محاولة مظلمة ويائسة للاحتجاج على تيارات الديموغرافيا والثقافة ضد الحكومة، وضد الحداثة نفسها.

في وقت مبكر، أرست الولايات المتحدة الأسس لمجتمع قوي بشكل فريد واقتصاد ديناميكي مع دولة محدودة، بالرغم من أنها ذات أصول بريطانية، إلا أنها كانت فعالة وضمنت ازدهار الحرية. في القرن العشرين، أنشأ الإصلاحيون التقدميون حكومة حديثة للبلاد ساعدت أميركا على مواجهة الكساد العظيم، وخوض الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، مع الارتقاء إلى السيادة الاقتصادية. لكن تلك الحالة الممزقة والصادمة، بحاجة إلى التجديد والتحسين لتتناسب مع القرن الحادي والعشرين. انظر حولك، وستجد الآن العديد من الديمقراطيات الليبرالية التي تتمتع بالحرية نفسها مثل أميركا، ولكن حكوماتها أكثر كفاءة بكثير في معالجة التحديات الملحة للبنية التحتية لعصرنا، والتدريب الوظيفي، وتغير المناخ، والصحة العامة؛ كثيرة هي الأدلة على أن الحكومة الأميركية كانت فاشلة منذ جيل كامل، وما كوفيد-19 إلا أحدث التحديات التي فشلت بها، ولكنه التحدي الأكثر خطورة.

أنا لست من محبي الحكومة الكبيرة. لقد نشأت في الهند، وهي دولة كبيرة وطموحة، كانت نموذجاً لعدم الكفاءة وعدم الفعالية التي دمرت آفاق الهند لعقود ولا تزال تعيق البلاد. ببساطة، إن توسيع حجم الحكومة لا يفعل الكثير لحل المشكلات المجتمعية. فالحكم الجيد يتعلق بسلطة محدودة ذات خطوط واضحة، ويمنح المسؤولين الاستقلالية والتقدير والقدرة على ممارسة الحكم الجيد، وهذا يتطلب تجنيد أشخاص لامعين ومخلصين يستلهمون الفرصة لخدمة بلدهم،

ويكسبون الاحترام لقيامهم بذلك، وهذا ليس بالأمر الذي يمكن القيام به بين عشية وضحاها، ولكن يمكن القيام به. لم تولد تايوان وكوريا الجنوبية مع حكومة جيدة. بل على العكس، فقد كانتا دكتاتوريتين فاسدتين، ولكنهما طورتا نموذجيهما الخاصين على مدى عقود، وتعلمتا من الآخرين. في الواقع، هذه سمة مشتركة تقريباً لدى جميع البلدان التي تعلمت من التاريخ والتي تعاملت مع الوباء بشكل جيد. لقد رأت هذه الدول أن الرأسمالية فعّالة فكيفتها مع مجتمعاتها. احتضن الكثير منهم أحدث التقنيات حتى يتمكنوا من تخطي مراحل التطوير. وعانى البعض في الآونة الأخيرة من السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وتعلموا من تلك الأوبئة، واستعدوا جيداً للوباء التالي. لكن بشكل عام كانت طريقة تفكيرهم هي النظر حولهم وإيجاد أفضل الممارسات لمحاكاتها، وغالباً ما تعلمت هذه الدول من الولايات المتحدة عبر التاريخ.

على مدى العقود القليلة الماضية، كان لأميركا موقع القوة الاستثنائي، وهذا ما حماها من عواقب حكومة تعمل بشكل سيئ باستمرار. لذا، فإن الكثير من الجهود الأميركية الأخيرة من احتلال العراق إلى مجرد تمديد خطوط مترو الأنفاق كانت بمثابة كوارث مكلفة. منذ عقود وحتى الآن، مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، تحمّل الأميركيون حكومة تأتي في المرتبة الثانية دائماً على جميع المستويات، لكن ذلك لا يهم، فالدولة تستطيع أن تعوض ذلك النقص. تمتلك واشنطن احتياطي العملة النقدية في العالم، ويمكنها طباعة تريليونات الدولارات فضلاً عن أنها تمتلك الجيش الأكبر على هذا الكوكب، ولديها صناعة تكنولوجية ضخمة وتهيمن على العالم الرقمي. يعني السوق الداخلي الواسع للبلاد

أنه يمكن تجاهل العديد من ضغوط التجارة والمنافسة الخارجية. لكن هذه مجرد عكازات تدعم الدولة وتسمح لها بالإفلات من العقوبات، ولم تواجه التكلفة الحقيقية لأخطائها حتى الآن.

أميركا ناجحة بما يكفي لعدم الانهيار على الإطلاق، لكن يمكن أن تتجه مشوشة ببطء نحو الأسفل، جنباً إلى جنب مع مزيج عشوائي من الاقتصاد الديناميكي والسياسة غير المتوازنة. في حين أن القوة العسكرية الأميركية قد تتفوق على الآخرين، فإن حياة الأميركيين العاديين ستستمر في التراجع، غافلين عن التحسينات في الخارج. يمكن أن تصبح الدولة أكثر ضيقاً وأقل عالمية، وتفقد النفوذ والابتكار، وفي الوقت نفسه تواسي نفسها بأوهام أنها استثنائية تماماً. كان العالم لعقود عديدة بحاجة إلى التعلم من أميركا، لكن أميركا الآن بحاجة إلى التعلم من العالم، وأكثر ما تحتاج إلى معرفته هو الحكومة، ليس بالضرورة أن تكون كبيرة أو صغيرة ولكن يجب أن تكون حكومة جيدة.

الدرس الثالث

الأسواق ليست كافية

الفايننشال تايمز هي صحيفة النخبة. تأسست في لندن عام 1888، ووعـد عددهـا الأول، أنهـا سـتكون صديقة للممول النزيه، والمسـتثمر النزيـه، والسمسـار المحتـرم، والمدير الحقيقي، والمضارب الشـرعي. خـلال الحربيـن العالميتيـن، والكسـاد، والفاشـية، والاشـتراكية كانـت مدافعة ثابتة عن الرأسمالية ودعمت إصلاحات السوق الحرة لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان التي أدت إلى العصر الاقتصادي الذي نعيشه اليوم، فضلاً عن التوسـع الكبير للتجارة الحرة التي جلبت فعلياً كل بلد على هذا الكوكب إلى اقتصاد عالمي واحد. يتمثل جوهر هويتها في الاعتقاد بأن معظم المشاكل في العالم يمكن حلها من خلال المزيد من الأسواق المفتوحة والتوسع.

لـذا لا بـد أن قـراء فايننشـال تايمـز قـد ذهلوا في 3 نيسـان 2020، عندمـا فتحـوا الصحيفـة ليقرأوا في الصفحة الرئيسـية مـا يخالف الكثير من مبادئها. بدأ المقال القصير بالإشـارة إلى أن «وباء الفيروس التاجي سـيجبر النـاس علـى تقديـم تضحيـات جماعيـة، وأنـه من أجـل مطالبة الجميع بالتضحية يجب أن تُقدم عقداً اجتماعياً يفيد الجميع». وتابعت القـول إن «المجتمعـات الغنيـة تقصـر عـن تحقيق هذا المثـل الأعلى».

وأعلنت الحاجة إلى «إصلاحات جذرية تعكس اتجاه السياسة السائد في العقود الأربعة الماضية، فعلى الحكومات أن تقبل بدور أكثر نشاطاً في الاقتصاد، ويجب أن تنظر إلى الخدمات العامة على أنها استثمارات وليست التزامات، وأن تبحث عن طرق لجعل أسواق العمل أقل انعداماً للأمن. ستكون إعادة التوزيع مرة أخرى على جدول الأعمال وامتيازات كبار السن والأثرياء المعنيين. السياسات التي كانت تعتبر حتى وقت قريب غريبة الأطوار، مثل الضرائب على الدخل والثروة الأساسية، يجب أن تكون في صلب الوصفة الجديدة».

هذه كلمات قوية أتت من مكان مفاجئ، لكن الكثيرين في العالم الغربي رحّبوا بالفعل بأفكار أكثر راديكالية. في أميركا على سبيل المثال، اتفق 43 بالمئة من الذين شملهم استطلاع أجرته مؤسسة غالوب في أيار 2019 على أن بعض أشكال الاشتراكية ستكون مفيدة للبلاد، وفي عام 1942 أيّد ذلك 25 بالمئة فقط. يبدو أن هناك ثورة هادئة على قدم وساق، ويبدو أن الدولة التي عرّفت نفسها من خلال دفاعها غير المبرر عن الرأسمالية أصبحت تتبنى على نحو متزايد أيديولوجية كانت قد حاربت ضدها معظم القرن العشرين ويبدو أن دور كوفيد-19 اقتصر على تسريع الاتجاه فقط.

مثّل استطلاع غالوب تحوّلاً حاداً عن العقود الأربعة الماضية، لا سيما في العالم الأنجلو-أميركي، والذي غالباً ما حدّد المشهد الأيديولوجي للعالم. سيطر ريغان وتاتشر على الثمانينيات، حيث قادا موجة من إصلاحات السوق الحرة في بلديهما وحاكتها، بطريقة أو بأخرى، كل دول العالم، حتى من قبل خصومهما الأيديولوجيين. فعلى سبيل المثال، تم انتخاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في عام

1981 كاشتراكي ملتزم، لكنه سرعان ما تخلى عن معظم أجندته اليسارية القديمة لصالح التقشف والميزانية الضيقة، ومثّل صعود كلينتون وتوني بلير في التسعينيات قبول اليسار للإجماع الرأسمالي الجديد، وترأس غيرهارد شرودر - زعيم يساري آخر - تولى منصبه في عام 1998 أكثر إصلاحات السوق شمولية للاقتصاد الألماني منذ عقود، وواجهت الهند التي مارست الاشتراكية والحمائية لفترة طويلة في عام 1991 أزمة اقتصادية أجبرتها على التوسع. في العام التالي، خلال الجولة الجنوبية لدنغ شياو بينغ أحيت الصين إصلاحاتها الرأسمالية المتوقفة.

بدأت الأزمة المالية لعام 2008 عملية إعادة التقييم لكل من اليمين واليسار. يقول ستيف بانون إن بذور استيلاء ترامب على الحزب الجمهوري زرعها ذلك الانهيار. في السنوات التي تلت انحراف اليمين عن ولائه للأسواق ليتبنى بدلاً من ذلك الحمائية والإعانات وضوابط الهجرة والقومية الثقافية، وهي الأفكار التي دافع عنها ترامب في الولايات المتحدة، وبوريس جونسون في المملكة المتحدة، وشعبويون آخرون حول العالم. في غضون ذلك، وعلى ضفة اليسار، كان اثنان من واضعي الاتجاه هما بيرني ساندرز وجيريمي كوربين، وكلاهما يصف نفسه بأنه اشتراكي وانضم إليهما وافدون جدد نشيطون على الساحة السياسية مثل عضو الكونغرس عن نيويورك ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، الذي بدا مرتاحاً تماماً مع هذه الشعارات التي يرفعانها، وفي العديد من استطلاعات الرأي، أظهر الأميركيون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً دعماً أكبر بكثير للاشتراكية من كبار السن.

في الواقع، في بعض الاستطلاعات، أعرب أقل من نصفهم عن دعمهم للرأسمالية. هل كل هذا يشير إلى تحول نحو الاشتراكية؟ عند

الفحـص الدقيـق، تبـدو الصورة أكثر ضبابية. على مدى عقود، لم يطرح القائمون على استطلاعات الرأي باستمرار أسئلة حول الرأسمالية مقابل الاشـتراكية، لذلـك لا يوجـد خـط اتجاه واضح. خـلال الحرب الباردة أعلـن النـاس عـن عـداء أكبـر للاشـتراكية، لكن التفسـير قـد يكمن في التعريفات. في تلك الأيام، كان مصطلح الاشـتراكية يسـتخدم غالباً إلى جانب الشيوعية وكثيراً ما وصفت النظام الذي مارسه الاتحاد السوفيتي الديكتاتوري، والعدو اللدود للغرب. يفكّر كثير من الناس الذين يدّعون دعم الاشـتراكية اليوم في شـيء مختلف تماماً عما يعنيه المصطلح في أصوله التاريخية.

التعريف المنهجي للاشتراكية هو ملكية الحكومة لوسائل الإنتاج، والمصانـع، والمـزارع، والشـركات. كانـت تلك هي الخطـة التي اتبعها السياسـيون الاشـتراكيون فـي القرن العشـرين، من جواهـرلال نهرو في الهنـد إلـى الإسـرائيلي ديفيـد بن غوريـون إلى البريطانـي كليمان أتلي. عادة ما تمتلك الدولة في هذه البلدان مرافق الكهرباء، والمياه، والغاز، وشـركات الطيران، والقطارات وخدمات الحافلات، وشـركات الفحم والنفط والمعادن وتديرها. نفذ هؤلاء القادة نسـخاً ديمقراطية من رؤية لينيـن للاقتصـاد الاشـتراكي، وهـو اقتصـاد تجلس فيه الدولـة على قمة المرتفعات القيادية في الاقتصاد.

لكن عندما تسأل الناس عن معنى الاشتراكية الآن، تكون الإجابة أنه لم يعد نظاماً على الإطلاق. يريد أولئك الذي يزعمون بأنهم اشتراكيون اليوم استثمارات حكومية أكبر، وشبكات أمان جديدة وموسعة، وصفقة خضـراء جديـدة لمعالجـة تغير المناخ، وزيادة الضرائـب على الأغنياء. يوضح بيرني ساندرز أن بلد أحلامه ليس كوبا بل الدنمارك. يمكنك أن

ترى كيف أن التسمية غير متبلورة من خلال حقيقة أن إليزابيث وارين تدعم العديد من نفس السياسات مثل ساندرز، ولكنها وصفت نفسها أيضاً بأنها رأسمالية حتى العظم. ربما يكمن أي برنامج يمكن وصفه بأنه اشتراكي أو رأسمالي في مكان ما بينهما. مع ذلك، فإن ساندرز يقول علناً بأنه اشتراكي كما أن الشباب لا يهربون من هذه التسمية.

في الوقت نفسه نجد على اليمين أن السياسيين البارزين لا يفكّرون في اقتراح برامج إغاثة حكومية كبيرة. فرواد الأعمال - كما يسمون أنفسهم - في مجال التكنولوجيا التحررية يتبنون فكرة الدخل الأساسي الشامل لضمان أنه حتى لو تركت الروبوتات والبرامج معظم الناس بلا وظائف، فلن يصلوا إلى الإفلاس. لقد كُسر العديد من المحرمات، وتم تحطيمها لأن الرأسمالية الأميركية نفسها تحطمت.

تأرجح النواس

غالباً ما نخطئ عندما نعتقد أن الناس يدعمون حزباً سياسياً بسبب اتفاق عميق الجذور مع مبادئه الأساسية، وقيمه، ومنطقه. في الواقع، وجد معظم العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة أن الناس يميلون إلى اختيار الأحزاب كما يختار أحدهم النادي الاجتماعي. فهم يدعمون حزبهم لأسباب عديدة أهمها الشعور بالانتماء، والتقارب، والهوية مع الآخرين داخله، وبعضها يقوم على أساس الطبقة والعرق. نتيجة لذلك، غالباً ما يكون التزامهم الأيديولوجي أقل نقاءً مما قد يتخيله المرء. لنأخذ في الاعتبار كيف أن الجمهوريين، الذين شددوا قبل بضع سنوات على أنهم سوق حرة، يدعمون الآن إغلاق الحدود بحماسة. أعلن تاكر كارلسون، مضيف قناة فوكس نيوز الأكثر متابعة لهذه القضية، في حوار

عام 2019 أن القادة الجمهوريين يجب أن يعترفوا بأن رأسمالية السوق ليست ديانة... عليك أن تكون أحمق لتعبدها. تم إنشاء نظامنا من قبل البشر لصالح البشر ونحن غير موجودين لخدمة الأسواق.

على العكس تماماً إن «أي نظام اقتصادي يضعف الأسر، ويقضي عليها، لا يستحق العناء. نظام مثل هذا هو عدو المجتمع السليم». لم يكن بإمكان بيرني ساندرز أن يقول ذلك بشكل أفضل.

تحظى الأيديولوجيات بجاذبية لأنها تبدو وكأنها تعالج المشاكل الحاسمة في الوقت الحاضر. في ثلاثينيات القرن الماضي، جنحت الرأسمالية، وهذا سبب ذعراً، وانهياراً مالياً، وبطالة جماعية، وبدا أنها غير قادرة على تصحيح نفسها في أي وقت قريب. بعد ذلك، جاء فرانكلين روزفلت، وسمح للحكومة بالتدخل حيث كانت السوق تفشل، ودفع البلاد إلى التحرك مرة أخرى. عندما حصل التضخم، وتباطأ النمو في السبعينيات، بدا أن المجتمعات الغربية وقعت ضحية للتدخل المفرط للدولة في الاقتصاد، وتبني ضوابط الأجور والأسعار، وغيرها من العلاجات المفترضة التي جعلت الأمور أسوأ. نتيجة لذلك، كانت هناك شهية لنهج جديد لفتح الاقتصاد، وفتح إمكانات القطاع الخاص. بالمثل في العديد من دول العالم الثالث، أنتجت اشتراكية الدولة ركوداً تاماً، وبحلول الثمانينيات بدت إصلاحات ريغان – تاتشر هي المخلّصة. والآن لقد عادت العلوم إلى الوراء، ويسود شعور أن الأسواق وحدها لا تستطيع حل التفاوتات الآخذة في الاتساع وانعدام الأمن الوظيفي المتفشي اللذين نتجا عن التغيير التكنولوجي المستمر والمنافسة الأجنبية، وهذه المشاكل تتطلب حلولاً حكومية.

هل غيّر الوباء الحالة المزاجية للمجتمع بطرق لم تكن ممكنة

من قبل؟ تسببت الصدمات السابقة للنظام في إحساس بالخطر والتوقع بالتغيير الكامل في المبيعات، فقط لمقابلته بتغييرات تجميلية في السياسة. خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، حذّر الخبير الاقتصادي بول كروغمان في مقال له في مجلة فورتشن من أنه ما لم تتخذ الدول الآسيوية تدابير صارمة (مثل وضع قيود على عملتها)، «يمكن أن ننظر إلى سيناريو كساد حقيقي؛ وهو نوع الركود الذي مررنا به قبل 60 عاماً، حيث دمّرت الاقتصادات، وتزعزع استقرار الحكومات، وهذا ما أدى في النهاية إلى الحرب». عندما انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000، تبخرت ثروة تبلغ 5 تريليونات دولار، توقع كثيرون نهاية الهوس بالتكنولوجيا والإنترنت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وأعلن كبير المعلقين الاقتصاديين في فاينانشيال تايمز مارتن ولف: «لقد فشل إله أيديولوجي آخر»، ووعد تيم جيثنر وزير الخزانة بأن «الرأسمالية ستكون مختلفة». لكن بعد كل أزمة يُصلح الاقتصاد ونواصل المسير، هل سنقوم بذلك مرة أخرى؟

من المؤكد أنه احتمال، ولكن هذا الوباء جاء في لحظة من التاريخ ترافقت مع أكبر قدر من عدم الرضا عن النظام الاقتصادي، وكان كروغمان وولف وجيثنر جميعاً يصفون بدقة هشاشة هذا النظام، مشيرين إلى التصدعات والقلق من أن يؤدي أحدها إلى انهيار الصرح بأكمله، ولكن على الرغم من مخاوفهم، لم يحصل سوى القليل من الإصلاحات الهيكلية. فقد ساد شعور أن العبارة الشهيرة التي استخدمتها مارغريت تاتشر في محاولة منها لإغلاق النقاش حول اقتصاديات السوق الحرة، «ليس هناك من بديل». لقد استخدمت الشعار كثيراً لدرجة أن بعض زملائها في مجلس الوزراء بدأوا يطلقون عليها اسم «تينا».

استحوذت هذه العبارة على روح العصر، وهي فكرة ماركسية تقريباً عن حتمية تاريخية، باستثناء أن الرأسمالية كانت الأيديولوجيا الكاذبة في نهاية التاريخ بدلاً من الاشتراكية، ولم تكن تاتشر هي الوحيدة في هذا المنحى فقد اعتنق كل زعيم غربي تقريباً فكرة أن الرأسمالية العالمية أصبحت موجودة في كل مكان، وأنها مثل الهواء الذي نتنفسه لا يمكن محاربته ولا الاستغناء عنه، وعليك ببساطة أن تتكيف معه، كما ساهم انهيار الشيوعية في ترسيخ هذا المعتقد، وهذا ما أوضحه الرئيس بيل كلينتون للشعب الأميركي عند التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية لتصبح قانوناً في العام 1993 «لا يمكننا إيقاف التغيير العالمي. لا يمكننا تكرار المنافسة الاقتصادية الدولية الموجودة في كل مكان، وكل ما يمكننا القيام به هو تسخير طاقتها لمصلحتنا».

عندما نُشر كتاب توماس فريدمان اللكسز وشجرة الزيتون في العام 1999، كانت الرأسمالية تتقدم بقوة. كان هذا عصر طفرة الإنترنت وتوافق آراء واشنطن، وهو عبارة عن مجموعة من إصلاحات السوق الحرة التي كانت الدول الغنية تفرضها على الدول الفقيرة. في الكتاب، أوضح فريدمان أن معظم الدول النامية تنظر إلى الصيغة الجديدة للازدهار الاقتصادي على أنها قيود ذهبية، فالإصلاحات المدروسة بعناية لم تترك مجالاً للانحراف، ولكن إذا التزمت الدول بالقواعد، وفعلت ما هو مطلوب منها، فستجني ثماراً كبيرة. ووفقاً لما عبّر عنه فريدمان «عندما ترتدي سترة ضيقة سينمو اقتصادك وتتقلص سياستك». ولكن بمضي السنوات، انزعج الناس من هذا التقييد، والأهم من ذلك، لاحظوا أن بعض البلدان فعلت الأشياء بشكل مختلف، وتمكنت من المضي قدماً على أي حال.

لنأخذ الصين على سبيل المثال، الاقتصاد الأسرع نمواً على هذا الكوكب على مدى العشرين عاماً الماضية، وهو بالفعل الاقتصاد الرئيسي الأسرع نمواً في التاريخ. لقد اتبعت الصين خلطتها الخاصة من الرأسمالية، وتخطيط الدولة، والانفتاح، والديكتاتورية، ومع نمو اقتصادها نمت ضوابطها السياسية. (وصفها نيكولاس كريستوف من صحيفة نيويورك تايمز بأنها لينينية السوق). وفي رسم مسارها الخاص أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث سيطرت على الصناعات التقليدية مثل الصلب والأسمنت، ولكنها أصبحت أيضاً لاعباً رئيسياً في عالم الحواسيب، ووسائل التواصل الاجتماعي، وحتى الذكاء الاصطناعي. عند مشاهدة صعود بكين من السهل أن نرى لماذا يعتقد العديد من القادة حول العالم أن مارغريت تاتشر كانت مخطئة وان هناك بديلاً حقاً.

لا تقل أهمية نجاحات الصين عن فشل أميركا. أدى تحرير الأسواق على مدى العقود الماضية إلى نمو وابتكار، لكنه أنتج أيضاً قطاعاً عاماً فقيراً، وتزايداً في عدم المساواة، واتجاهاً نحو الاحتكارات، ونظاماً سياسياً اشتراه الأغنياء والأقوياء. وقد رأى العديد من الأميركيين الآن، أوجه القصور هذه مكشوفة أثناء الوباء. حالة ضعيفة ومعطلة، ووصول غير متكافئ إلى حدٍّ كبير للرعاية الصحية، وآليات الإغاثة التي تساعد الأشخاص أصحاب رأس المال والعلاقات أكثر بكثير من أولئك الذين يعملون من أجل أجورهم. بدأت خيبة الأمل مع الأزمة المالية العالمية، فانهار النظام، وبدا أن الأشخاص الذين عوقبوا هم الأكثر ضعفاً وليس الأكثر ذنباً، والذين كوفئوا كانوا أغنياء أو ذوي صلات بشكل غير متناسب، فقد أنفقت الحكومة الفيدرالية مرتين في السنوات

الأخيرة، في 2008–2009 و2020، عدة تريليونات من الدولارات لإنقاذ الشركات الكبيرة، ودعم أصول أغنى الأميركيين، ومع ذلك نادراً ما تلبى الدعوات لإنفاق بضعة مليارات على بناء المدارس أو إسكان ذوي الدخل المنخفض من دون مخاوف جسيمة بشأن التكلفة أو التأثير الضار لمنح الناس الصدقات. (لماذا لا يمثل هذا التأثير مصدر قلق عندما يقدم الاحتياطي الفيدرالي الدعم لمن يملكون أسهماً وسندات؟) لقد اعتدنا على الرأسمالية الأميركية المليئة بقواعد خاصة واستثناءات طارئة، ومع ذلك فقد قيل لنا: لا داعي للهلع، فالنظام يعمل بشكل جيد.

ادفع للمشاركة باللعبة

عند بدء الوباء، نشرت الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا منشوراً على فيسبوك، حثت فيه طلابها الذين يدرسون في الخارج على العودة إلى ديارهم، ومنه نقتبس: «خاصة إذا كنت تقيم في بلد فيه خدمات صحية وبنية تحتية و/ أو جماعية ضعيفة التطور، على سبيل المثال، الولايات المتحدة». لاحقاً، حذفت الجامعة الإشارة إلى أميركا لأنها أدركت أنها زلة، ولكن كما يقال، فقد قالت الحقيقة من دون أن تقصد.

بحلول أواخر آذار 2020، عندما أدرك الأميركيون أن الفيروس قد انتشر على نطاق واسع، كان من السهل عليّ التأكد من أن كل أميركي سيحصل على اختبار على الفور، فأميركا تنفق ضعفي نصيب الفرد على الرعاية الصحية مثل معظم البلدان المتقدمة الأخرى، لكن الولايات المتحدة عانت من نقص شديد في الاختبارات، ولأن الرعاية الصحية الأميركية منظمة كمؤسسة تهدف إلى الربح، واجه العديد من

الأشخاص تكاليف باهظة حين كان الاختبار متاحاً. إذا كنت غنياً ولديك معارف، فلن تواجه مثل هذه المشاكل. في منتصف شهر مارس، تم اختبار جميع اللاعبين في ثمانية فرق من الدوري الأميركي للمحترفين، واختبر المشاهير والسياسيين الذين لم تظهر عليهم أعراض، بينما كان على العاملين في مجال الرعاية الصحية الانتظار لأسابيع، وأحياناً لفترة أطول. الفشل في اختبار أعداد كبيرة من الأشخاص المعرضين للوباء جعل الجميع في خطر.

إن نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة واسع، ومعقد، ومكلف لكنه يستجيب لحوافز السوق. تتركز مرافق الفحص والعلاج في المناطق الغنية، وهذا يجبر الأشخاص الذين يعيشون في أماكن أخرى على إيجاد طريقهم إلى مرافق دون المستوى المطلوب. يجب أن يقضي الأطباء وقتاً طويلاً في إنهاء عملهم التجاري، مع إعطاء الأولوية للإجراءات التي تدر أكبر قدر من الإيرادات، وتُدار المستشفيات مثل الفنادق بهدف ملء الأسرة، ولا تترك سوى أسرة قليلة احتياطية. عبّر رجل الأعمال الناجح بيل بودينغر الذي بلغ الثمانينات من عمره الآن عن التغيير في العقلية. يتذكر قائلاً: «في نشأتي كانت الأمور مختلفة، فالأرباح كانت معقولة، ولم تكن مضاعفة، وكان معدل الإشغال المرتفع بالنسبة إلى المستشفيات بمثابة دعوة للعمل، فهم سيحتاجون إلى المزيد من الأسرة لتغطية حالات الطوارئ المحتملة. ولكن في هذه الأيام يبدو أن الهدف تغير فهم يسعون إلى تقليص عدد الأسرة لضمان معدل إشغال مرتفع». الإمدادات الاحتياطية، والأسرة الفارغة، والموظفون الإضافيون، كلها كانت دليلاً على عدم كفاءة وتخلصوا منها بمرور الوقت.

إن عـدم التكافؤ الشـديد فـي الحصـول على الرعايـة الصحية هو جـزء مـن ديناميكيـة أكبـر لمجتمـع الدفع مقابل المشـاركة فـي اللعبة، حيث تُهيمن السـوق على كل شـيء، فلا يُنظر إلى مديري المستشـفيات ورؤسـاء الجامعـات كقـادة مجتمـع بل كرؤسـاء تنفيذييـن، وتدفع لهم الرواتب لكي يتصرفوا على هذا النحو. اعتاد العاملون في قطاعات مثل القانون، والمصارف، والمحاسبة، الاسترشاد بالمبادئ التي تتطلب عدم تعظيم الأرباح إذا كان ذلك على حساب التضحية باستقلالهم ونزاهتهم. فهؤلاء الأشخاص كانوا يخبرون عملاءهم بعدم القيام بصفقات بدلاً من التماس جميع الأعمال بشغف، ولكن اليوم أصبحت المجموعات التي عملت كحراس ووسـطاء في المجتمع والاقتصاد، مؤسسـات مدفوعة بالربح. قبل الأزمة المالية لعام 2008، صادقت وكالات التصنيف -التي يفتـرض أنهـا مسـتقلة ومحايدة- بشـغف على المنتجـات المالية الرديئة المحفوفة بالمخاطر بعد أن دُفع لها بسخاء للقيام بذلك.

لعل الأهم هو أن السياسة نفسها قد استولت عليها الأسواق، كما ذكر العالم السياسي روبرت داهل في مقال نشر عام 1993. أوضح داهل لماذا اختارت جميع الدول الديمقراطية تقريباً عدم وصف نفسـها بأنها مدفوعـة بالسـوق فحسـب، بـل تركت دوراً كبيـراً للدولة بدلاً من ذلك، وأشار إلى أن هناك أشياء كثيرة في المجتمع قد يرغب المرء في عزلها عن قوى السـوق - السياسـيون وأصوات الناخبين على سـبيل المثال - ولكن حتى هؤلاء أصبحوا الآن سلعة قابلة للتداول، حيث سيطر المال على السياسة إلى الحدّ الذي يمكن فيه للشركات والأفراد الأثرياء شراء الأصوات وكتابة القواعد وإعادة كتابتها لتناسبهم.

وصـل تومـاس فيليبـون الاقتصـادي الفرنسـي إلـى أميـركا فـي

الثمانينيات، واندهش من مقدار المنافسة التي يقدمها الاقتصاد لمجموعة من الخيارات في المنتجات – من تذاكر الطيران إلى الخدمات المصرفية إلى خدمات الهاتف – بأسعار منخفضة. ولكن أوروبا اليوم لديها تشكيلة أوسع من السلع وخدمات بأسعار أرخص، فعلى مدى السنوات العشرين الماضية، وسّعت أوروبا عروضها بينما ضيّقتها الولايات المتحدة. يُظهر بحث فيليبون أن بعض القوى الكامنة وراء هذا التحول هيكلية، ففي الاقتصاد الرقمي تميل أي سوق إلى أن يُهيمن عليها لاعب أو لاعبان، وبالتالي يكون لديهما القدرة على رفع الأسعار. ولكن دراسته كشفت أن السبب الحاسم هو القوة السياسية للصناعات، فالشركات قادرة على كتابة القواعد بطريقة تغلق المنافسة، وتحافظ على أرباحها عالية.

لطالما كنت أُقدّر قوة الأسواق، ربما لأنني نشأت في الهند الاشتراكية بطيئة التقدم، فهي ديناميكية بشكل لا يصدق، ويمكن أن تغير المجتمعات الراكدة. في الهند والصين، انتشلت السوق مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. ففي الدولتين تُنتج ابتكارات غير عادية ويُمنح الأشخاص من جميع الخلفيات فرصة لتحسين حياتهم. لكن الأسواق الحرة لا تخلو من العيوب. نظراً لأنها توفر إمكانية تكوين الكثير من الثروة وعدم المساواة، يجد الناس طرقاً لتخريب السوق نفسها. قد تكون هذه المشكلة نتيجة حتمية لعمل الرأسمالية، فدائماً ما تحقق الأسواق عوائد غير متكافئة. وكما اعترف بيتر ثيل، المستثمر في السيليكون فالي، إن هدف كل شركة هو أن تكوّن احتكاراً، ويترتب على ذلك أن الشركات الناجحة، ستحاول استخدام مواردها للقضاء على المنافسة. لا يمكن منعها من المحاولة، إلا إذا كان النظام السياسي قادراً على مراقبتها، وللقيام بذلك، يجب أن يكون لديه بعض العزل عن الشركات، وهذا

يعني فرض قيود على الإنفاق الخاص على الانتخابات والبيروقراطية المستقلة حقاً. هذا المزيج من الأسواق المفتوحة الحقيقية والدولة القوية مزيج صعب. ربما ليس من المستغرب، كما يوضح فيليبون، أن الاتحاد الأوروبي يقوم بعمل أفضل من أميركا في فرض المنافسة المفتوحة.

قد يكون الأوتوقراطيون في بروكسل متعجرفين ومتسلطين، لكنهم لا يبيعون التنازلات عن اللوائح مقابل مساهمات في حملاتهم الانتخابية.

مع ذلك، هناك نقد أكبر للأسواق يتجاوز الاقتصادات، فالتفكير المتمحور حول السوق غزا كل مجال من مجالات الحياة البشرية، تاركاً مساحة صغيرة لقيم أخرى مثل العدالة أو المساواة أو القيمة الجوهرية، فاستيقظ الناس في جميع أنحاء العالم خلال هذا الوباء ليدركوا ما كان يجدر بهم أن يقوموا به؛ وهو تكريم الناس للعمل الذي يقومون به، حتى عندما لا يجلب لهم مكافآت مادية كبيرة. لقد شاهدنا العاملين في مجال الرعاية الصحية يضعون حيواتهم على المحك للوفاء بمتطلبات مهنتهم الأساسية وهي علاج الآخرين. يجب أن يذكرنا هذا بتقدير العديد من الأشخاص الذين لا تدر وظائفهم دخلاً كبيراً، ولكنها جديرة بالاهتمام، وضرورية، وحتى نبيلة، من العلماء والمعلمين إلى عمال النظافة وعمال نظافة الشوارع. قد لا تكافئهم السوق، لكن علينا أن نحترمهم.

الدانماركيون العظماء

لطالما أخبر الأميركيون بضرورة الاعتماد على أنفسهم لتحقيق الحلم الأميركي. إذا كانت هناك فكرة مبدعة في قلب البلاد، فهي

أن أميركا مكان يمكن لأي شخص أن يصنعه، حيث يكبر الأطفال ويتوقعون أداء أفضل من والديهم، وحيث يمكن لأي شخص من أي خلفية أن يصبح رئيساً، أو حتى يصبح ملياردير اً. لا يزال لدى أميركا الكثير من الأمثلة الرائعة لقصص النجاح هذه، من باراك أوباما إلى ستيف جوبز. لكن تبين أنها استثناءات رائعة، ولا تمثل مصير معظم الأميركيين، فالدراسات حول هذا الموضوع عديدة ومقنعة لدرجة أن مجلة ناشيونال ريفيو المحافظة بشدة نشرت مقالاً خلص إلى نتيجة مفادها «ما هو واضح هو أنه في أحد الجوانب على الأقل، فإن الانتقال الأميركي استثنائي... حيث نتميز في محدوديتنا التصاعدية للانتقال من الأسفل».

شرعت دراسة في جامعة ستانفورد في تحديد الحلم الأميركي كمياً، وعرفته على أنه احتمال أن يتمكن الطفل المولود لأبوين في الخمس الأدنى من توزيع الدخل من القفز على طول الطريق إلى الخمس الأعلى من توزيع الدخل. تُظهر البيانات الإجمالية أن الأميركيين ذوي الدخل المنخفض لديهم فرصة 7.5 بالمئة لصعود هذا السلم الاقتصادي، مقارنة بـ 11.7 بالمئة للدنماركيين ذوي الدخل المنخفض و13.5 بالمئة للكنديين، وهذا يعادل قرابة ضعف فرصة نظرائهم الأميركيين.

كان أحد الردود الأميركية التقليدية على هذه المقارنات هو أن الولايات المتحدة تواجه تحدياً فريداً يتمثل في استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الفقراء. لكن في هذا الصدد، لم تعد أميركا فريدة من نوعها. ففي العديد من الدول الأوروبية هناك أعداد كبيرة من المهاجرين، ولدى كندا نسبة أكبر من سكانها المولودين في الخارج؛ 22 بالمئة مقارنة بـ 14 بالمئة في الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي كافحت فيه جميع

البلدان الأخرى لدمج المهاجرين، ظلت قادرة على أن تقدم لسكانها جميع الخلفيات والمعتقدات وسيلة للحصول على الفرص والدخل.

بكلمات أخرى، لا يزال الحلم الأميركي حياً وبصحة جيدة، لكن ليس في أميركا. كتب فرانسيس فوكوياما في كتابه الطموح المكون من مجلدين: النظام السياسي والانحلال السياسي، أن السؤال الأساسي لكل مجتمع بشري بسيط: «كيف تصل إلى الدنمارك؟» يكتب: «لا أعني بهذا السفر الفعلي إلى الدنمارك، بل التحول إلى مجتمع مزدهر، وديمقراطي، وآمن، ويحكم بشكل جيد، ويعاني من مستويات منخفضة من الفساد». يتحدث فوكوياما عن نظام سياسي أكثر منه اقتصادياً، لكن الاثنين مرتبطان بعمق. في الواقع، أحدهما يعزز الآخر. الدنمارك ناجحة سياسياً لأنها ناجحة اقتصادياً والعكس صحيح.

تختلف الدنمارك إلى حدّ ما عما يتخيله المعجبون بها والمنتقدون لها. يرى بيرني ساندرز أنها جنة اشتراكية يشير إليها مراراً وتكراراً كمثال على نوع النظام الذي يريد محاكاته. أدى ذلك إلى قيام رئيس وزراء البلاد بالتناقض العلني مع ساندرز، فالدنمارك بعيدة كل البعد عن الاقتصاد الاشتراكي المخطط فهي \اقتصاد سوق كما أوضح لارس لوك راسموسن في عام 2015. الحقائق تؤكد ذلك حيث تحتل الدنمارك مرتبة أعلى من الولايات المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث في السوق الحرة (المركز الثامن للدنمارك، والسابع عشر للولايات المتحدة). وبشكل عام، تتمتع الدنمارك مثل معظم دول أوروبا الشمالية، باقتصاد مفتوح، ومنخفض، وتنافسي. من بعض النواحي، فإنها تحفز بشكل أفضل على تراكم رأس المال مقارنة بأميركا، مع ضرائب أقل على مكاسب رأس المال والميراث (15 بالمئة في الدنمارك وصفر في

السويد والنرويج).

التقيت بول نيروب راسموسن قبل سنوات، وهو الذي أجرى العديد من الإصلاحات عندما كان رئيساً لوزراء الدانمارك في التسعينيات، وخلق ما يطلق عليه الآن بنموذج الأمن المرن. وشدد على أن النصف الأول من المصطلح كان أساسياً: ضمان تمتع أصحاب العمل بالمرونة لتوظيف العمال وفصلهم بسهولة، من دون تنظيم أو تقاضٍ مفرط، في اقتصاد مفتوح على العالم وتنافسي، ولكن كل ذلك ضمن نظام يوفر الأمن من شبكة أمان سخية.

ما يميز دول شمال أوروبا عن الولايات المتحدة هو ارتفاع مستويات الضرائب العامة وكذلك ارتفاع مستوى إعادة توزيعها. بمعنى آخر، صمم النظام لتسهيل تكوين الثروة من خلال الأسواق والتجارة الحرتين. بعد ذلك، تجمع الدولة كثيراً من تلك الثروة وتنفقها لضمان حصول مواطنيها على فرص متكافئة ووفرة. تضيف ضرائب الدنمارك ما يصل إلى 45 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين أن الرقم في الولايات المتحدة هو 24 بالمئة، ولا تفرض الدنمارك ضرائب على الأغنياء فقط. فالدنمارك كسائر الدول الأوروبية الأخرى، تجني جزءاً كبيراً من إيراداتها من ضريبة المبيعات الوطنية. والتي تبلغ نسبتها 25 بالمئة، بما يتماشى مع المعدل العام للاتحاد الأوروبي البالغ 20 بالمئة. في الولايات المتحدة، يبلغ متوسط ضرائب المبيعات 7 بالمئة فقط، ومن الطبيعي أن تقع ضرائب الاستهلاك في الدنمارك على كل شيء من البيرة إلى البيض إلى الهواتف الذكية بشكل أكبر على الأغنياء، الذين ينفقون حصة أكبر من دخلهم على المشتريات.

مع ذلك، فإن هذا النظام الضريبي التنازلي يتم تعويضه أكثر من

حقيقة أن النفقات والبرامج الحكومية تساعد بشكل غير متناسب الفقراء والطبقة الوسطى الدنيا. تتمثل إحدى الميزات الإضافية للعبء الضريبي المشترك في زيادة التضامن بين الجميع لدعم البرامج الحكومية لأنهم يشعرون أن الجميع مساهم فيها.

تخيل أن لديك أسرة عادية، أنت وزوجتك وطفل وتحقق أسرتك دخلاً متوسطاً، ولديك فرصة أن تختار مكاناً للإقامة بين أميركا أو الدنمارك. في الدنمارك، الضريبة مرتفعة وسيكون دخلك المتاح بعد حسم الضرائب والتحويلات أقل بنحو 15000 دولار مما هو عليه في أميركا، ولكن مقابل الضرائب المرتفعة، ستحصل على نتائج أفضل مما هي عليه الحال في الولايات المتحدة سواء من حيث الرعاية الصحية الشاملة، إلى التعليم المجاني في أفضل الكليات والجامعات، وبرامج إعادة تدريب العمال التي تنفق عليها الدولة سبعة عشر ضعفاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مما ينفق في أميركا، فضلاً عن الجودة العالية في البنية التحتية، والنقل الجماعي، والعديد من الحدائق العامة الجميلة، وغيرها من الأماكن. يتمتع الدنماركيون أيضاً بنحو 30 ساعة راحة إضافية أو من الإجازات أكثر من الأميركيين. بناء لمعايير الاختيار الآنفة الذكر يمكنك أن تأخذ مبلغاً إضافياً قدره 15.000 دولار وتعمل لساعات أطول، وأيام إجازة أقل، وتعتمد على نفسك في ما يخص الرعاية الصحية، والتعليم، وإعادة التدريب، والنقل. شخصياً، أعتقد أن معظم الأميركيين سيختارون النموذج الدنماركي. إن الميزة الأكبر للأمن المرن في بلدان شمال أوروبا أكثر من مجرد التعليم المجاني والقطارات اللطيفة بل أنه يحتضن أيضاً الديناميكية في قلب العالم المعولم والمتقدم، ويخفف من القلق الناتج عنه. وصلت هذه

المخاوف بالطبع إلى آفاق جديدة في ظل الوباء.

من السهل أن نفهم سبب توتر الناس هذه الأيام. فمن المخيف، وجود عالم مفتوح من الأسواق سريعة الحركة أضف إلى ذلك التغير التكنولوجي. أحد الحلول هي إغلاق الحدود حيث يريد الشعبويون مثل دونالد ترامب إبعاد المهاجرين، وتقييد تدفق السلع والخدمات، والحفاظ بطريقة ما على الثقافة الحالية لأمتهم. إنهم يسعون إلى العودة إلى بعض طرق الماضي التي عادة ما تكون وقتاً متخيلاً للعظمة. في الحقيقة، لم يسبق لأي دولة أن كانت جنة عدن، فالفترات التي يحن إليها الناس أكثر صعوبة بكثير مما نتذكره. لنفكّر كيف كانت الحياة في الخمسينيات حتى بالنسبة للرجال البيض الذين يعملون في صناعة الصلب وعمال مناجم الفحم. الطريق إلى جعل أميركا أو أي دولة عظيمة مرة أخرى تتمثل بالسير إلى الأمام وليس إلى الوراء.

لا يمكننا إغلاق العالم، ولا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نوقف البلدان الناشئة عن النمو، ولا أن نمنع التقدم التكنولوجي. يمكننا فقط التنقل عبر الأوقات والاتجاهات التي نتبعها، ونفعل ذلك بشكل سيئ أو جيد. في المستقبل، سنواجه رياحاً اقتصادية صعبة، فالاتجاهات الجديدة للمخاوف الوبائية والحمائية ستؤدي إلى تفاقم المشاكل الهيكلية العميقة مثل التدهور الديموغرافي والركود العلماني. «لذا، يرجح في المستقبل المنظور أن يظل هذا النمو بطيئاً على الأقل في العالم المتقدم، ولكن هناك طرقاً لتشجيع الديناميكية وأيضاً نشر الفرص لمزيد من الناس».

يمكن أن تضمن اللوائح المصممة بشكل صحيح، أن تكون المنافسة حرة وعادلة، ويمكن توجيه السياسات الضريبية لمساعدة العمال بشكل أكبر وأصحاب العمل بشكل أقل، فالتعليم وإعادة التدريب

يحتاجان إلى استثمارات جديدة ضخمة يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع إعادة هيكلة هذه البرامج الحكومية لتقليل البيروقراطية والتركيز على الهدف الذي يوفر أفضل تعليم. ويكمن التحدي في تمكين المواطنين من مواجهة المنافسة البيئية العالمية، والديناميكية التكنولوجية المسلحة بالأدوات والتدريب، وشبكات الأمان التي ستسمح لهم بالازدهار. من خلال الانفتاح على العالم ومع تسليح شعوبها، وجدت بلدان شمال أوروبا، مثل الدنمارك، طريقاً ديناميكياً وديمقراطياً آمناً وعادلاً، وفهمت أن الأسواق كانت قوية بشكل مذهل، ولكنها ليست كافية لأنها تحتاج إلى دعم ومخازن ومكملات. لذا، يجب علينا جميعاً أن نُكيّف أفضل الممارسات مع حقائقنا الوطنية، فليس لدينا من بديل عنها.

الدرس الرابع

على الناس الاستماع إلى الخبراء
وعلى الخبراء الاستماع إلى الناس

في آذار 2016، وعندما اختار الحزب الجمهوريّ دونالد ترامب مرشّحاً له، سُئل عن خبراء السياسة الخارجيّة الذين كان يتشاور معهم فأجاب: «أتشاور مع نفسي أوّلاً، لأنّ لديّ ذهنيّة جيّدة للغاية، فمستشاري الأساسيّ هو نفسي، ولديّ فطرة جيّدة في ما يتعلّق بهذه الأمور». لاحقاً، أوضح سبب عدم اعتماده على الخبراء، فقال: «الخبراء فظيعون، انظروا إلى الفوضى التي نعيشها مع كلّ الخبراء الذين لدينا»، وبعد مرور شهرين على قول ذلك، استُجوب السياسيّ البريطانيّ مايكل جوف بشأن دعوته إلى خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ، وطُلب منه تسمية خبراء اقتصاديّين وقانونيّين أيّدوا وجهة نظره القائمة على أنّ ترك الاتّحاد الأوروبي سيكون مفيداً للأعمال التجاريّة، فكان ردّه: «لقد كان لدى الناس في هذا البلد ما يكفي من الخبراء».

يشهد العالم اليوم انتشار وباء عالميٍّ، ولا بدّ من استشارة الخبراء وإن كان ذلك يعدّ مرفوضاً بالنسبة إلى بعض الناس، لكن من الواضح أنّ الأمور لم تسر على هذا النحو تماماً. ففي العديد من البلدان ولا سيّما في شرق آسيا، هناك احترام فطريّ للسلطة، ولا سيّما السلطة

العلميّة، فاستجابة تايوان شبه خالية من العيوب، إذ كانت تحت إشراف نائب رئيسها، وهو عالم الأوبئة خريج جامعة جونز هوبكنز، وقد قادها سابقاً لمواجهة وباء السارس عندما كان وزيراً للصحّة. وفي ألمانيا كانت المستشارة السياسيّة أنجيلا ميركل تستلم رأس دفّة القيادة، فكان نهجها واضحاً ورصيناً وقائماً على الحقائق بشكل خاصّ. وعندما سُئل رئيس الوزراء اليونانيّ عن سبب نجاح بلاده في التعامل مع تفشّي المرض، أجاب: «لقد استمعنا إلى الخبراء».

ولكن برزت حالات دفعت الناس إلى التشكيك في توصيات المهنيّين الطبيّين بعد مرور فترة من احترامهم لها، فرفض بعضهم الامتثال لها كما في البرازيل، حيث شجّع رئيس البلاد جايير بولسونارو هذا الموقف، ووصف كوفيد-19 بأنّه نزلة برد تافهة، منتقداً نصيحة الخبراء الطبيّين بشأن الطريقة التي يجب اتباعها للحدّ من انتشار الوباء، ولم يكتفِ الرئيس بذلك بل أقال وزير الصحّة، وتسبّب في استقالة بديله، ورفض ارتداء القناع على الرغم من إدراجه في اللوائح الحكوميّة، ما دفع قاضٍ برازيليّ إلى إلزامه بارتداء قناع، وانتهى الأمر ببولسونارو ضحيّة لموقفه المتهوّر، حين أعلن في تموز 2020 أنّه أصيب بفيروس كورونا.

من الواضح أنّ بوريس جونسون لم يُطبّق التباعد الاجتماعيّ في المراحل الأولى من تفشّي المرض، وانتهى به الأمر في وحدة العناية المركّزة مصاباً بكوفيد-19. وفي المكسيك، شجّع الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور الناس على الخروج من منازلهم وحضور المناسبات، بعد أن أباح التجمّعات والمصافحة والعناق، وكلّ ذلك كان يتناقض بشكل مباشر مع نصائح مسؤولي الصحّة العامّة لديه. كما حثّ لوبيز أوبرادور

المكسيكيّين على المضيّ قدماً في حياتهم، ليكونوا سعداء ومتفائلين، كما لو أنّ التفكير الإيجابيّ يمكن أن يعالج الفيروس، حتّى إنّ بعض الحكّام الأميركيّين أصرّوا على إعادة فتح ولاياتهم بالكامل، على الرغم من تحذير الخبراء من انتشار العدوى بسرعة هائلة إن لم يلجأ الجميع إلى إجراء الاختبارات ووضع الأقنعة، وهذا ما حدث بالفعل.

وقد غرّد ترامب داعماً الحركات اليمينيّة التي تعاني من استبداد واضح للحكّام الديمقراطيّين الذين كانوا يفرضون عمليّات إغلاق البلاد التي أوصت بها إدارته. في الواقع، لقد دأب دونالد ترامب على تقويض إرشادات خبرائه، ولأشهر متتالية رفض علناً وضع القناع، مشيراً إلى أنّه يراه غطاء الوجه لليبراليّين الضعفاء. وقد أوصى بعلاجاته الطبّيّة المريبة، والتي يتناقض معظمها بشكل مباشر مع إرشادات مسؤولي الصحّة العامّة في حكومة الولايات المتّحدة، حتّى إنّه ذهب إلى حدّ رفع احتمال حقن الأشخاص بمنتجات التنظيف، ما دفع صانعي ليسول إلى تحذير العملاء من شرب موادّ التبييض. كما روّج ترامب لعقار الملاريا هيدروكسي كلوروكين، الذي وصفه بـ «مغيّر اللعبة»، وأعلن في أيّار 2020 أنّه كان يتناوله منذ أكثر من أسبوع، على الرغم من تحذيرات إدارة الغذاء والدواء من أنّه قد يتسبّب في اضطراب قاتل لضربات القلب. «أشعر بأنّني في حال جيّدة من هذه الناحية». كما قال «هذا كلّ ما في الأمر، مجرّد شعور، كما تعلمون، فأنا رجل ذكيّ وأشعر بالرضا حيال ذلك». لقد كان تقليداً فنّيّاً للحياة يعكس ما أسماه الممثّل الكوميديّ ستيفن كولبير «الصدق» في الحلقة الأولى من تقرير كولبير: «من هي بريتانيكا لتخبرني بأنّ قناة بناما بنيت في عام 1947» وسأل: «أريد القول إنّ ذلك حدث في 1941، هذا من حقّي، أنا لا أثق في الكتب، فكلّها

حقائق من دون قلب، واجهوا الأمر أيّها الناس، نحن أمّة منقسمة بين من يفكّرون برأسهم ومن يدركون بقلبهم، لأنّ هذا هو مصدر الحقيقة، أيّها السيّدات والسادة - الشجاعة».

كيف يعمل العلم

بالنسبة إلى أولئك الذين يشاهدون هذه العروض الخسيسة للمعرفة وقد سيطر عليهم الرعب، بدا الحلّ واضحاً: فقط اتبع العلم، لكن ماذا يخبرنا العلم؟ في البداية قلّل الدكتور أنتوني فوسي كبير خبراء الأمراض المعدية في الحكومة الأميركيّة من مخاطر فيروس كورونا المستجدّ قائلاً في أواخر كانون الثاني: «إنّه خطر منخفض للغاية على الولايات المتّحدة... ولا يفترض بالشعب الأميركيّ أن يقلق منه أو يخاف». وبعد أيّام قليلة عكس أليكس عازار، وزير الصحّة والخدمات الإنسانيّة، وجهة النظر المهيمنة على مسؤولي الصحّة العامّة الحكوميّين عندما قال: «لا يزال خطر الإصابة بالعدوى عند الأميركيّين منخفضاً»، ويعكس هذا استنتاجات منظّمة الصحّة العالميّة، التي قلّلت أيضاً من فرص حدوث جائحة حتّى نهاية كانون الثاني. وقد أوصت المراكز الأميركيّة لمكافحة الأمراض والوقاية منها في البداية بأن يبقى الناس في منازلهم وألّا يستخدموا الأقنعة، وبعد عدّة أشهر، ناقضوا أنفسهم، عندما حثّوا الناس على فعل عكس ذلك. وقد أغلقت بعض البلدان حدودها بالكامل، بينما لم تستعن دول أخرى بعلماء الأوبئة ونماذجهم.

ما يجب أن نستنتجه من كلّ هذا حقيقة أنّ العلم لا يقدّم إجابة واحدة بسيطة خاصّةً مع انتشار ظاهرة جديدة مثل فيروس كورونا، وقد توصّل فوسي، رئيس المعهد الوطنيّ للحساسيّة والأمراض المعدية،

إلى نتيجة منطقيّة بالنظر إلى الأدلّة الأولية، مفادها أنّ اعتقاد العديد من العلماء في البداية أنّ فيروس كورونا لم يكن خطراً كبيراً، كان مبنيّاً على أحكامهم المتسرّعة بالاستناد إلى بيانات قليلة. فقد كان فيروس كورونا المستجدّ مجرّد مرض جديد، وظلّت معدّلات انتقاله وتسبّبه بالموت غير واضحة، ولكن بتغيّر الأدلّة غيّر فوسي وآخرون رأيهم، وهذا أمر طبيعيّ فالخبراء ليسوا معصومين عن الخطأ، فكانت بعض توقّعات النماذج المبكرة لمعدّلات الاستشفاء المتعلّقة بكوفيد-19 مرتفعة للغاية، وهذا تسبّب في توقّف المستشفيات عن تقديم الرعاية غير العاجلة من أجل الحفاظ على الأسرّة. ويبدو أنّ هذا قد أثنى العديد من المرضى غير المصابين بكوفيد-19 عن الذهاب إلى الطوارئ بعد أن سيطرت عليهم فكرة خاطئة مفادها أنّهم لن يتلقّوا الرعاية، أو نتيجة تكوّن انطباع أنّ المستشفيات تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم رعاية جيّدة، ناهيك عن المخاوف من الإصابة بالفيروس الذي أغرق المستشفيات. وقد شهدت بعض أنظمة المستشفيات انخفاض عدد مرضى النوبات القلبيّة بنسبة 50 بالمئة، وهذا يعني أنّ عدداً كبيراً من هؤلاء الأشخاص فضّلوا الموت في منازلهم من دون سبب منطقيّ، كما أثبتت التقديرات اللاحقة لمعدّلات دخول المستشفيات أنّها كانت أكثر دقّة.

نحن نميل إلى التفكير بأنّ العلم يقدّم إجابة دقيقة ونهائيّة، ولكن ذلك ليس صحيحاً، فالعلم وقبل كلّ شيء وسيلة للتحقيق، وعمليّة تطرح الأسئلة وتختبر بدقّة الفرضيات، ومع توافر بيانات جديدة ومعلومات أفضل، نصل إلى استنتاجات جديدة أفضل. ولا يزال لدى العلماء العديد من الأسئلة المهمّة حول كوفيد-19 ولن يحصلوا على إجابات لها خلال الأشهر القليلة القادمة، وربما سيستغرق الأمر سنوات. فهناك مجالات

معيّنة للدراسة (تغيّر المناخ، على سبيل المثال) وقد بحث العلماء في الموضوع لعقود، وجمعوا أطنانًا من البيانات، ونشروا العديد من الدراسات التي راجعها الأقران، وتوصّلوا إلى إجماع على الرغم من أنّه غالباً ما يكون مؤقّتاً ويمكن مراجعته أو حتّى تغييره، لكن الإجماع قويّ على الكثير من العلوم التي تعلّمناها في المدرسة.

كوفيد-19 مختلف تماماً، فعندما اضطرّ مسؤولو الصحّة العامّة مثل فوسي إلى اتّخاذ قرارات فوريّة بشأن مدى جدّيّة التعامل مع الفيروس، كان قد انتشر منذ شهرين، ولكنّه لم يكن قد انتشر سوى في بلدان قليلة. وبعد أسابيع قليلة أصبح هناك مزيد من المعلومات المتاحة، واتّسعت الأبحاث، واستمرّ تزايدها شهراً بعد شهر، ولكن في المراحل الأولى من الجائحة كان الأطباء والعلماء مثل الجنرالات الذين وجدوا أنفسهم في ساحة حرب مزوّدين بالقليل من المعلومات معظمها غير صحيح، وأسوأ ما في الأمر أنّهم كان يعلمون كلّ ذلك، ولكن كان عليهم اتّخاذ قرارات تترتّب عليها تبعات خطيرة، فلم تكن الأمور واضحة بالنسبة إليهم، وليس خفيّاً على أحد أنّ العمل في ظلّ ضباب الوباء يؤدّي إلى مواجهة معضلة شائكة.

شعر بعض العلماء في المراحل الأولى من الأزمة بالحاجة إلى التحدّث بجرأة أكبر ممّا تبرّره الأدلّة المتوفّرة.

في بعض الأحيان، حصل ذلك لتشجيع الناس على أتّخاذ إرشاداتهم على محمل الجدّ، وقد يكون لهذا النهج فوائد قصيرة المدى، ولكن عيوبه الخطيرة طويلة الأمد.

إذا ثبت أنّ التوقّعات غير صحيحة، أو إذا غيّرت البيانات الجديدة الصورة الحاليّة، فذلك سيقوّض الثقة بهؤلاء الخبراء كما سيضعف

سـلطتهم بشـكل خاصّ والعلوم بشـكل عام. وقد شـهدنا ذلك من قبل عندمـا انتشـرت الأوبئـة السـابقة، فعلـى سـبيل المثال، نيل فيرجسـون، الأسـتاذ الـذي سـبّبت توقّعات أبحاثه الخاطئة حـدوث الحجر الصحّي فـي بريطانيـا فـي العـام 2009، بعد توقّع أنّ أنفلونـزا الخنازير قد تؤدّي إلـى قتـل 65000 شـخص فـي بريطانيا، وإصابة السياسـيّين بالهلع ومن ضمنهم بوريس جونسـون، الذي كان يشـغل آنذاك منصب رئيس بلديّة لندن، غير أن الحصيلة النهائيّة كانت وفاة حوالى 450 بريطانياً بفيروس H1N1، أمّا الضرر الأكبر الذي ألحقه النموذج الخاطئ بالبلاد فكان بعد عقد من الزمن، عندما قرّر جونسـون الذي تسـلّم مكتب رئيس الوزراء، التمرّد على الخبراء، وربما تكون ذكرى الذعر الذي سبّبه نيل فيرجسون سـابقاً قد سـاهمت في ردّ فعله المتأخّر والفاشـل تجاه كوفيد -19، وقد أشـار السياسـيّون الآخرون الذين لا يرغبون في الاسـتماع إلى الخبراء في بيان هنا أو هناك إلى عدم الالتزام بإرشاداتهم، أو باستشارة خبرائهم الخاصّين لتبرير مسار العمل الذي يريدون اتباعه.

ما المسار الأفضل للخبراء الحقيقيّين؟ مساعدة الجمهور على فهم آليّة عمل مجالهم، ولا سيّما ما يتعلّق بالعلم، إذ لا يهتمّ معظم الأميركيّين بمراحل العلم بل بما يقدّمه في النهاية من اكتشاف أو اختراق أو اختراع، فينظـرون إلـى الصـور المبهرة للمجرّات ويقـرأون عن الأدوية المعجزة باستحسـان كبيـر، لكـنّ العلـم في الحقيقـة يتمحور حـول عمليّة التعلّم والاكتشاف، وهذا قد يترافق مع إخفاقات وخيبات آمال كثيرة، وقد حذّر الباحث في جامعة هارفارد ستيفن بينكر في مقابلة أجريت معه في نيسان 2020 من أنّ السـلطة التي اكتسـبها العلماء قد تنهار، لذلك يعتقد عدد كبير من الجمهور أنّ هؤلاء الأشخاص الذين يرتدون المعاطف البيضاء

«مجرّد كهنوت آخر»، ودعا بينكر دعاة العلم إلى البدء برفع الغطاء وبيان كيفيّة القيام بعملهم، من خلال النقاش المفتوح.

عندما أعلنت أنجيلا ميركل عن خطّتها لإعادة فتح ألمانيا، توجّهت إلى محطّة التلفاز الوطنيّ وقدّمت محاضرة علميّة، أوضحت خلالها أنّ الفيروس يتكاثر بمعدل 1 في المئة، وهذا يعني أنّ كلّ شخص مصاب كان يصيب شخصاً آخر، وبالتالي لا يزيد صافي أعداد المصابين، وقد منحها ذلك تفاؤلاً حذراً بشأن إعادة فتح البلاد، لكنّها كانت «تعيش في جليد رقيق»، وإذا ارتفع معدّل الإصابة هذا إلى 1.1 أو 1.2، فسيغرق نظام الرعاية الصحّيّة في البلاد قريباً وسيتعيّن إعادة إغلاق البلد، لذا سعت ميركل إلى أن يفهم الجمهور الإجراء الأساسيّ الذي سيحدّد قراراتها، إذ يمكن للجمهور فهم الفروق الدقيقة إذا تمّ تقديمها بصدق ووضوح، لكن في كثير من الأحيان يكون للنخبة موقف متعالٍ تجاه الناس العاديّين.

في البداية، تجاهل الخبراء الغربيّون الأدلّة المتلاحقة على أنّ ارتداء القناع في دول شرق آسيا كان مكوّناً رئيسيّاً لنجاح استجابتهم للخبراء، فصحيح أنّ المعلومات المتعلّقة بفعاليّتها لم تكن واضحة تماماً، إلّا أنّ الرواية العامّة حول وضع الأقنعة من قبل حكومة الولايات المتّحدة كانت مزيّفة تماماً، لذا لم يشجّع المسؤولون بشدّة استخدام الأقنعة، وزعموا أنّها غير فعّالة ولا تحمي الناس العاديّين، وأنّه ينبغي تخصيصها للأطبّاء والممرّضات فقط. ولكن إذا كان الغرض الحقيقيّ يكمن في تجنّب اكتناز الأقنعة الجراحيّة، أما كانت الحكومة تستطيع على الأقلّ تشجيع الجمهور على صنع أقنعة قماشيّة بسيطة في المنزل لا تحتاج إلى أكثر من قميص ومقصّ؟ لقد اعترف المسؤولون في وقت لاحق

بأنّهم كانوا يخشون أن يعمد الجمهور إلى شراء الأقنعة وتخزينها بدافع الذعر، وهذا سيؤدّي إلى تفاقم أزمة نقص الأقنعة الطبّيّة التي يحتاج إليها الأطباء والممرّضات بشدّة. ومن الواضح أنّهم وجدوا صعوبة في أن يوضحوا للناس أنّ عليهم حفظ أنواع معيّنة من الأقنعة من أجل عمّال الرعاية الصحّيّة، بينما عليهم الحصول على الأنواع الأخرى التي كانت مناسبة لهم.

يعود هذا التقليد إلى عقود، فقد أوضح وزير خارجيّة أميركا السابق دين أتشيسون في مذكّراته سبب اضطراره في الأيّام الأولى للحرب الباردة إلى إخافة الرأي العام الأميركيّ بشأن التوسّع السوفياتيّ في جميع أنحاء العالم، فكان تبريره يقطر بالتعالي:

«يجب أن يفسح التأهّل المجال لبساطة البيان، ولطفه ودقّته في الصراحة والوحشيّة تقريباً في نقل فكرة إلى الجماهير من وزارة الخارجيّة، كنّا نناقش في مقدار الوقت الكبير الذي يقضيه «المواطن الأميركيّ العاديّ» كلّ يوم في قراءة الأخبار الدوليّة والاستماع إلى النقاشات الدائرة حولها. وإذا افترضنا أنّ أيّ رجل أو امرأة يتمتّعان بتعليم جيّد، ولديهما أسرة، ووظيفة داخل المنزل أو خارجه، فقد بدا لنا أنّ عشر دقائق يوميّاً ستكون متوسّط استماع وقراءة مرتفعاً جدّاً، وإذا كان هذا في أيّ مكان بالقرب من اليمين، فيجب أن تكون النقاط المفهومة واضحة».

أدرك أتشيسون مدى تعقيد الكفاح ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ، لكنّه عرض قضيته أمام الجمهور بشكل أكثر وضوحاً من الحقيقة على حدّ تعبيره، واستحضر هو ومسؤولون آخرون خطراً وجوديّاً وعالميّاً يهدّد الولايات المتّحدة ويجب مواجهته في كلّ مكان من أميركا اللاتينيّة إلى

الهند الصينيّة وبأيّ وسيلة ممكنة، من الانقلابات إلى الحروب السرّيّة، وقد تكون الفوارق الدقيقة قد منعت إراقة الكثير من الدماء، وقد ساعد في ذلك المزيد من التوضيح من الخبراء والتقليل من النفاق.

تقدّم المملكة المتّحدة مثالين صارخين على ذلك، ففي أيّار 2020، أُجبر عالم الأوبئة البريطانيّ نيل فيرجسون على الاستقالة من منصبه الحكوميّ بعد اكتشاف أنّه قد كسر قواعد التباعد الاجتماعيّ الخاصّة به عندما التقى بعشيقته، وتلى ذلك في وقت لاحق من ذلك الشهر، الكشف عن أنّ كبير مستشاري بوريس جونسون، دومينيك كامينغز، استخفّ بالإجراءات الملزمة بالبقاء في المنزل من خلال قيادة سيّارته مئات الأميال للقيام بزيارة عائليّة، بينما كانت زوجته مصابة بفيروس كوفيد-19، وقد حصل ذلك بموافقة رئيس الوزراء الذي برّر موقفه بقوله إنّه كان ضروريّاً لضمان حصول ابنه الصغير على الرعاية، كما رفض كامينغز التنحّي. وكان البريطانيّون الذين طُلب منهم تقديم تضحيات كبيرة في حياتهم العائليّة كالتخلّي عن إقامة حفلات الزفاف والجنازات قد تراجعت ثقتهم في حكومة المحافظين، وفي أعقاب هاتين الفضيحتين ارتفعت خروقات قرار الإغلاق.

لقد تمّ تقويض الخبرة بشكل هادف أكثر في المحيط الأطلسيّ، لكنّ موقف ترامب الأخرق تجاه الخبراء وعدم كفاءته لا يغيّر حقيقة أنّه لا يوجد مجال خبرة واحد يمكنه تسوية مسألة كيفيّة التعامل مع تحدٍّ وطنيّ كبير. وهذا صحيح، وبشكل خاصّ عند التفكير في أمر هائل مثل إغلاق الاقتصاد، وإغراق الملايين في البطالة، وإيقاف الشركات عن العمل، ثمّ محاولة بدء كلّ شيء من جديد. فالبيانات العلميّة حاسمة، وكذلك التحليل الاقتصاديّ، ولا يمكن لمسؤولي الصحّة العامّة معرفة

تكاليف الأساليب المختلفة لحالات الإغلاق الاقتصاديّ وفوائدها، فكان لا بدّ من استشارة مخطّطي المدن عند إغلاق مناطق مترو شاسعة أو فتحها. لقد لاحظ أعظم مؤرّخي الحرب، كارل فون كلاوزفيتز أنّ «الحرب ليست مجرّد عمل سياسيّ بل هي أداة سياسيّة حقيقيّة»، وكان يقصد في قوله أنّه لا يمكن المحاربة باستخدام الخبرة العسكريّة وحدها، بل يجب دمج وجهات النظر الأخرى، وهذا ينطبق بشكل خاصّ على الحرب الحديثة «الشاملة» بطبيعتها، والتي تشمل المجتمع بأسره في هذه الأنواع من النزاعات، كما أوضح الباحث إليوت كوهين، أنّ القادة الذين خلفوا لينكولن وتشرشل وجورج كليمنصو وديفيد بن غوريون (وأودّ أن أضيف فرانكلين روزفلت) هم الذين يسألون جنرالاتهم وينقضون حكمهم، ويأخذون في الاعتبار وجهات النظر الأخرى وضوابطها، ويصيغون استراتيجيّة سياسية عسكريّة شاملة. وقد تمكّنت العديد من البلدان التي تعاملت مع كوفيد–19 بنجاح من القيام بذلك من خلال عمليّات إغلاق مدّتها قصيرة نسبيّاً أو جزئيّة.

كثيرة هي أوجه التشابه بين قيادة بلد ما خلال جائحة وقيادته خلال الحرب، فكلا الوضعين لهما تأثيرات هائلة على الاقتصاد والمجتمع، وغالباً ما تكون هناك مقايضات رهيبة يجب إجراؤها، لاستبدال مجموعة من المخاطر بأخرى. وربما هذا هو السبب الذي جعل أحد هؤلاء القادة الأسطوريّين في زمن الحرب، وهو كليمنصو يقول ذات مرّة: «الحرب مهمّة للغاية ولا يمكن تركها للجنرالات»، ولم يقصد أنّه يمكن للمرء أن ينتصر في حرب من خلال الاستغناء عن الجنرالات، بل يجب أن يكمّل عملهم عدد أكبر من المحترفين للوصول إلى أوسع تفاهم ممكن، وبهذه الروحيّة يمكن للمرء أن يقول إنّ خطر الأوبئة مهمّ جدّاً لدرجة أنّه

لا يمكن ترك معالجته للعلماء فقط بل من الضروريّ استشـارة الخبراء في مجالات مختلفة.

لعنة المعرفة

السبب الأساسيّ لرفض العديد من الأشخاص الاستجابة لنصائح الخبراء بشأن كوفيد-19 تكاد علاقته بتعقيدات العلم أو البيانات الأوليّة أن تكـون محـدودة، فكثيرون هم الأشـخاص الذيـن لا يثقون بالخبراء، بغـضّ النظرعـن أهمّيّـة ما يقولونه حتّى ولـو كان ذلك متعلّقاً بصحّتهم. وخلال دراسة أُجريت بعد أسبوع من إعلان دونالد ترامب حالة طوارئ وطنيّـة لمواجهـة الوبـاء، مسـح ثلاثة علماء سياسـيّين سـلوك مجموعة مختـارة مـن الأميركيّيـن خلال الأزمة، وكانت النتائج التي توصّلوا إليها مذهلة، فقد وجدوا أنّ أفضل مؤشّر على ما إذا كنت قد غسلت يديك، أو تجنّبت الاتّصال بالآخرين، أوعزلت نفسـك لم يكن مرتبطاً بالمكان الذي تعيش فيه أو بما تبلغه من العمر، بل بانتمائك الحزبيّ، وخلصوا إلى أنّ «الجمهوريّين أقلّ احتمالاً من الديمقراطيّين للإبلاغ عن الاسـتجابة لسـلوك مُوصى به من قبل مراكز السـيطرة على الأمراض والوقاية منها، وهـم أقـلّ اهتمامـاً بالوباء»، واسـتطرد التقرير: «الحزبيّة هي مؤشّـر أكثر اتّسـاقاً للسـلوكيّات والمواقف والتفضيلات من أيّ شـيء آخر نقوم به من تدابير». وتوصّل عدد كبير من الدراسـات الأخرى منذ ذلك الحين إلى نتيجة مماثلة، بعد أن استخدم العديد منها بيانات الهاتف الخلويّ، وبطاقات الحسـم، فحدّدت أنّ الأشـخاص في المقاطعات التي صوّتت لصالـح دونالـد ترامب كانوا أقـلّ التزاماً بالحجر في منازلهم من أولئك الذيـن صوّتـوا لهيـلاري كلينتـون حتّى بعد السـيطرة علـى الاختلافات

الجغرافيّة في حالات كوفيد-19، وبشكل أسوأ من مجرّد تجاهل سلبيّ لتدابير الصحّة العامّة. وقد واجه المسؤولون عداءً نشطاً عبر الإنترنت، وانتشرت نظريات مؤامرة وايلدر في إلقاء اللوم على المرض في كلّ شيء من مؤامرة الهيمنة الصينيّة على العالم إلى بيل غيتس للتكنولوجيا اللاسلكيّة من الجيل الخامس في غضون عشرة أيّام فقط من انتشار الوباء، وقد شهدت بريطانيا أكثر من ثلاثين حادثة إشعال أو تخريب معدّات الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة مثل الأبراج الخلويّة.

من السهل أن تسخر من هذه النتائج، حتّى من تلك المتعلّقة بتطوّر الفيروس أو اندثاره، فكان الناس ينظرون إلى نصائح الخبراء من منظور سياساتهم، فقد وثقوا في زعيم حزبهم (ترامب) والمصادر الحزبيّة للأخبار وتحليلات فوكس نيوز، بدلاً من مسؤولي الصحّة العامّة مثل فوسي، الذين قضوا عقوداً في دراسة الأمراض المعدية، وقد أدّى ذلك إلى غضب بعض النقّاد من «الناخبين ذوي المعرفة الضحلة»، لكنّ المشكلة لا تكمن في الجهل. فقد شدّد عالم النفس الاجتماعيّ جوناثان هايدي وآخرون على قوّة «التفكير المحفّز»، حيث يقدّم الناس حججهم للوصول إلى نتيجة فضلى، وقد وجدت بعض الدراسات أنّ الناخبين ذوي المعلومات الوفيرة، «أولئك الذين يقرأون على نطاق واسع، ويتابعون الأخبار بعناية، هم في الواقع مذنبون أكثر من غيرهم في هذا التفكير الحزبيّ المتزمّت، كما ووجد علماء سياسيّون درسوا هذه الظاهرة مثل كريستوفر إتش آخن ولاري أم الذي جادل بارتلز، أنّ المصطلح الأنسب قد يكون «ترشيد الناخبين» وهم الأشخاص الأذكياء الذين يدركون الحقائق ويتابعون المناقشات، لكنّهم يستخدمون معرفتهم لتبرير تحيّزاتهم المتأصّلة مسبقاً ودعمها.

يردّد هذا البحث ما توصّل إليه فيلسوف التنوير ثاقب الرأي ديفيد هيوم الذي وصف العقل بعبد العواطف: «نحن نستخدم العقلانيّة كوسيلة لتحقيق غاية، ولكن حدسنا يخبرنا إلى أين نريد أن نذهب في المقام الأول». وهكذا، تواجه أميركا ما أسماه دايفيد روبرتس كاتب فوكس بالأزمة المعرفيّة، ويشرح روبرتس، نظرية المعرفة على أنّها فرع الفلسفة الذي له علاقة بالمعرفة وكيف نتعرّف إلى الأشياء: «الأزمة هي أنّه، ككيان سياسيّ، نصبح غير قادرين على التعلّم أو معرفة الأشياء نفسها، وبالتالي غير قادرين على العمل معاً بطريقة متماسكة». واليوم، لم يعد الاستماع إلى الخبراء وقراءة الأخبار، واكتشاف الحقائق أفعالاً محايدة بل هي مرتبطة بالانتماء السياسيّ.

إنّها ليست قصّة أميركيّة فقط، بل يمكنك رؤية ديناميكيات العمل نفسها في العديد من البلدان، حيث يشكّ الأشخاص في المؤسّسات العامّة، ويعتمدون على مصادرهم الخاصّة، فيشكّكون في السلطات المعتمدة، ويجعلون المبادئ الحزبيّة تطغى على الحقيقة. وقد تباين الجدل حول خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ وانطلاقاً من ذلك ظهرت مجموعتان من الحقائق، وامتدّت هذه الظاهرة إلى البرازيل، والمكسيك، وتركيا، والهند وجميع الأماكن التي أصبح فيها أحد جانبي الانقسام السياسيّ ميّالاً إلى الخبراء بينما يشكّك الآخر بشدّة في تلك المؤسّسة، فاشتدّ العداء بين هاتين المجموعتين، وكان ذلك يُعدّ جزءاً من الاتّجاه السياسيّ الأكثر أهمّية في العقد الماضي، وهو الشعبويّة في جميع أنحاء العالم.

يكمن جوهر الشعبويّة الجديدة في كراهية عميقة للمؤسّسات، فيمكنك العثور على نسخ يساريّة - مثل بيرني ساندرز الديمقراطيّ

في الحزب اليونانيّ سيريزا- كلّها تطالب بمزيد من التدخّل الحكوميّ والإنفاق، بينما النسخ اليمينيّة - من ترامب إلى بوريس جونسون وصولاً إلى الإيطاليّ ماتيو سالفيني- تهتمّ بشكل أساسيّ بالهجرة، وهناك شعبويو العالم النامي كالبرازيليّ جاير بولسونارو، وناريندرا مودي في الهند، والتركيّ رجب طيب أردوغان، والفلبينيّ رودريجو دوتيرتي، الذين تجد في خطابتهم أنّ الهجرة أقلّ مركزيّة، لكنّ جاذبيتها تقوم أيضاً على مزيج من الشوفينيّة الثقافيّة والقوميّة الدينيّة. وهم يشوّهون دائماً صورة الآخرين، «من الأقليّات إلى الليبراليّين الحضريّين، وتشترك كلّ هذه الحركات المتباينة في العداء الشعبويّ تجاه النخبة، وقد أدّى الوباء إلى زيادة هذا الميل وصولاً إلى الذروة».

يقدّم كاس مود، وهو عالم سياسيّ هولنديّ، التعريف الأكثر فائدة للشعبويّة: إنّها أيديولوجيّة تعتبر المجتمع مفصولاً في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين ومتعاديتين: الشعب الصافي والنخبة الفاسدة، ويجادل في أنّ السياسة يجب أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامّة للشعب.» وكان إعلان دونالد ترامب لحملته الانتخابيّة في عام 2016 إثباتاً لوجهة نظره.

العلاج الوحيد لعقود من الحكم المدمّر من قبل زمرة صغيرة من النخبة هو «الإدخال الجريء» للإرادة الشعبيّة، وكان الأثر العمليّ لتنفيذ «الإدخال الجريء» لترامب تشويه سمعة الخبراء بالكامل. وتتحدّث رواية مايكل لويس المخيفة -الخطر الخامس- عن سوء الإدارة في ظلّ حكم ترامب، حيث حذّر من التهميش المتعمّد للمهنيّين في المؤسّسات الحكوميّة الغامضة والحاسمة مثل الإدارة الوطنيّة للمحيطات والغلاف الجويّ، وقد جاءت الوكالة، المسؤولة عن التنبّؤ بالطقس الشديد، في

طليعة المعارك التي دارت حول الخبرة والحقيقة خلال إعصار دوريان في العام 2019، فكان موقف ترامب تجاه الخبراء واضحاً للعيان، عندما ادّعى زوراً أنّ العاصفة ستضرب ألاباما، فأصدر خبراء الإدارة الوطنيّة للمحيطات والغلاف الجويّ تصحيحاً علنيّاً، ما دفع ترامب إلى عرض خريطة تمّ تعديلها، فاعتقد الناس أنّ ترامب قد أعاد رسم مسار العاصفة عبر علامة سوداء لإظهار نقطة صولها إلى الولاية، وإضافة إلى تقويض دراساتهم عبر الرسم الكرتونيّ المزيّف الذي عرضه، فقد وُبّخ خبراء الأرصاد الجويّة التابعون للحكومة بعد أن عارضوا ادّعاءه الكاذب.

الطبقة الحاكمة الجديدة

بالنسبة إلى معظمنا، ننظر إلى الخبراء في مختلف المجالات على أنّهم خبراء فقط، طوّروا من خلال التعليم والعمل الجادّ والخبرة، قدراتهم التي تمثّلت بإتقان عملهم في مجال معيّن، فأظهروا موهبتهم من خلال التفوّق في الاختبارات، والتخرّج من أفضل الكلّيّات، والعمل في الأماكن التي تقدّر التميّز، وبالتأكيد عندما يعرضون القضايا التي يعرفونها جيّداً، يتوقّعون الثقة بأبحاثهم، لكنّ الأمر لا يحدث بهذه الطريقة، فقد كتب الباحث مايكل ليند في كتابه حرب الطبقة الجديدة الذي يوضح نقلاً عن الراديكاليّين في الستينيّات أنّ «القضيّة ليست هي المشكلة» بمعنى أنّ الصراع الحقيقيّ ليس حول مسألة محدّدة أو نزاعاً معيّناً بل «القضية هي السلطة»، فهو يرى أنّ السلطة في كلّ مجتمع تهتمّ بالمجالات السياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة» وأنّ العوالم الثلاثة للمجتمع الغربيّ اليوم تقاتل في جبهات في الحرب الطبقيّة الجديدة. و«نصيحة الخبراء» بالنسبة إلى العديد من الناس هي جزء من استراتيجيّة

أكبر لهيمنة الطبقة الحاكمة الجديدة، وهي النخبة.

كلّ الدول المتقدّمة تديرها النُخب، فتقبل المدارس المتقدّمين إليها استناداً إلى درجاتهم في الاختبارات إلى حدّ كبير، وتوظّف الشركات الأشخاص وترقّيهم بناءً على أوراق اعتماد من نوع أو آخر، ومعظم القادة في الحكومة الذين يديرون الأعمال، والفنون والثقافة حاصلون على تعليم جامعيّ، والعديد منهم حاصلون أيضاً على درجة الدراسات العليا. بعض المجتمعات تتعامل مع هذه الأمور باهتمام كبير، كما هو الحال في شرق آسيا. وفي أواخر التسعينيّات، تباهت تايوان بمجلس وزراء يضمّ 70 بالمئة من حَمَلة شهادات الدراسات العليا، 60 بالمئة منهم التحقوا بجامعات أميركيّة. ومع ذلك فكّر في مدى حصريّة التعليم العالي في أميركا والاتّحاد الأوروبيّ، حيث حوالي ثلث الجمهور لديهم شهادات جامعيّة، ونسبة أقلّ من ذلك لم تحصل على تعليم عالٍ بعد التخرّج، وهكذا بلغت نسبة من تخرّج من جامعات الولايات المتّحدة 13 بالمئة. ومع ذلك، فإنّ معظم المناصب القياديّة في المجتمعات الغربيّة يشغلها أشخاص حاصلون على تعليم جامعيّ على الأقلّ وبعض التدريب بعد التخرّج. وبعبارة أخرى، إنّ حوالي ثلثي الأشخاص يظلّون متيقّظين ويراقبون بينما يدير الثلث الآخر البلاد. ويمكن القول إنّ الفجوة أكبر بكثير في البلدان الآسيويّة الكبيرة، التي لديها نسبة أقلّ من خريجي الجامعات، وهي تصل إلى 10 بالمئة فقط من سكّان الصين الذين التحقوا ببعض الكلّيات، ومع ذلك فكلّ أعضاء اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ تقريباً يحملون درجة تعليميّة – 99 بالمئة منهم اعتباراً من عام 2016– ومن المفارقات أنّ هذا يجعل الحزب الشيوعيّ الصينيّ في بعض النواحي المنظّمة الأكثر نخبويّة في العالم.

يشكّل أصحاب الجدارة طبقة متميّزة منفصلة عن بقيّة طبقات المجتمع لسبب واحد، وهو أنّهم يكسبون أكثر من ذلك بكثير، فوفقاً لتعداد الولايات المتّحدة، فإنّ دخل الأميركيّين الحاصلين على شهادات عليا يبلغ 3.7 أضعاف دخل المتخرّجين من المدارس الثانويّة. وعادة يعيش هؤلاء الأميركيّون المتعلّمون في ضواحي المدن، ويشغلون وظائف مهنيّة، ويميلون إلى التحرّر الاجتماعيّ، وعلى النقيض من ذلك، فإنّ الجمهور الحاصل على تعليم جامعيّ غام لديه فرص أقلّ للحصول على المهن، وهم بشكل عام محافظون أكثر من الناحية الاجتماعيّة. فازت هيلاري كلينتون في عام 2016 بمعظم أصوات المجموعة الأولى بينما حصل ترامب على معظم أصوات المجموعة الثانية، وقد يكون الانقسام بين المناطق الحضريّة والريفيّة، والذي يتزايد كلّ عام، أهمّ خطّ صَدْع في أميركا من الناحية الانتخابيّة حتّى أكثر من العرق أو الجنس. وتظهر استطلاعات الرأي أنّ حوالي ثلثي سكان الريف الأميركيّين يؤيّدون ترامب وثلثي سكّان المدن يكرهونه، وقد أشارت دراسة أجريت عام 2019 إلى أنّ عمليّة الفرز هذه قد تقدمت إلى درجة أن هذا الحاجز بدأ يتهاوى، حيث لا يسيطر الجمهوريّون الآن إلّا على 6 بالمئة من مقاعد مجلس النواب العائدة إلى المناطق الحضريّة الخالصة.

هذا النمط يتكرّر في جميع أنحاء أوروبا، ففي المملكة المتّحدة، صوّت معظم أولئك الذين لم يحصلوا على شهادات جامعيّة لصالح خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ، وفي فرنسا، دُعمت احتجاجات السترات الصفراء إلى حدّ كبير من قبل غير المتعلّمين جامعيّاً والذين يعيشون في الريف، وكان الرمز الذي أعطى الحركة اسمها إلى حدّ ما رمز المشاعر المعادية للمدن، فقد احتجّوا على ارتفاع ضرائب الوقود،

وارتدى السائقون السترات التي يتعيّن عليهم ارتداؤها عند إيقاف السيّارة في حالة الطوارئ، وهذا يشير إلى وجود عداء بين سكّان الريف الذين يعتمدون على السيّارات واللون الأصفر. ويُظهر جدول أعمال صمّمه مترو باريس الانقسام في الأنظمة السياسيّة الألمانيّة أيضاً، حيث يأتي دعم اليمين المتطرّف من المناطق الريفيّة ولا سيّما من السكّان المسنّين، وفي تركيا، يحظى الشعبويّ رجب طيب أردوغان بالدعم الأكبر في قلب الأناضول التركيّ، ويواجه أقوى معارضة على طول الساحل الغربيّ الحضريّ للبلاد وفي مناطق الأقليّات.

أدّى الوباء إلى توسيع هذه الانقسامات، فرأته المناطق الريفيّة مرضاً جاء من المدن العالميّة وانتشر في مجتمعاتها، أمّا سكان المدينة فكان لديهم وسائل للعمل على الرغم من الضرر الذي لحق بهم، وذلك يظهر الانقسام في التعامل مع كوفيد-19 والقائم أيضاً على التقسيم الطبقيّ. وقد أصدر مكتب إحصاءات العمل في العام 2019 تقريراً يبحث في مدى مرونة الوظائف التي يمارسها الأميركيّون، أو أولئك الذين حصلوا على درجة البكالوريوس أو أعلى، وقد أظهر أنّهم توقّفوا تقريباً عن العمل من المنزل على الأقلّ في بعض الأحيان. وبالنسبة إلى أولئك الحاصلين على شهادة الدراسة الثانويّة، فإنّ أقلّ من 10 بالمئة عملوا من المنزل، أمّا بالنسبة إلى الذين لا يحملون الشهادة الثانويّة فكانت النسبة 3 بالمئة، لذلك من غير المستغرب أنّه مع انتشار كوفيد-19 وبدء إغلاق البلاد كان أولئك الذين لا يستطيعون العمل من المنزل هم من تضرّروا أكثر من غيرهم. لقد سُرّح 13 بالمئة من الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن 100 ألف دولار أو فُرضت عليهم إجازات طويلة الأمد، مقابل نسبة 39 بالمئة من الذين يقلّ دخلهم عن 40 ألف دولار. وفي

جميـع أنحـاء العالـم، بعد تعافـي الاقتصاد، من المرجّـح أن يكون أداء الحاصليـن علـى شـهادات جامعيّـة وتدريـب متقـدّم أفضل مـن أولئك الذين لا يمتلكون ذلك، وستكون الشركات الكبرى أفضل من الشركات الصغيرة، وستتوسّع الفجوة بين النخب والآخرين.

نال دونالد ترامب استحسان العامّة عند مهاجمته النخب الأميركيّة، بعد التفاخر بتعليمه وثروته، فقد قال للجمهور: «إنّهم ليسـوا من النخبة، بل أنتم النخبة»، فقد سلك ترامب مساراً فعليّاً لإثارة اشمئزاز العديد من الأميركيّين من هؤلاء، وقد استـغلّ من خلال الطريقة التي أسـاء بها إلى المواطنين الأكثر نجاحاً في إدارة البلاد، ليجعلهم يريدون إدارة حياتهم. اسـتاء الناخبـون الذيـن اختاروا خروج بريطانيـا من الاتّحاد الأوروبيّ من التكنوقراطيّيـن الذين يتحدّثون بسلاسـة وقد سـمحوا للعمـال البولنديّين بدخول البلاد وسـلبهم وظائفهم، «يعتقد متظاهرو السـترات الصفراء في فرنسا أنّ النخب المتحضّرة تدير البلاد لمصلحتها الخاصّة، وتنظر باحتقار إلى العامّة، وعلى مستوى ما تكون معاداة النخبويّة انعكاساً للشعور بالعجز الذي يعاني منه الكثير من الناس عند التنقّل في العالم الحديث، حيث يبدو أنّ الخبـراء والمثقّفيـن يمتلكـون مفاتيح المعرفة والقوّة. ومنذ عقود كتب المؤرّخ الأميركيّ العظيم ريتشارد هوفستاتر، وهو يتأمّل هذا الواقع: «ذات مرّة سُخر من المثقّفين بلطف، لأنّه لم تكن هناك حاجة إليهم، والآن هم مستاؤون بشدّة لأن الحاجة إليهم أكثر من اللازم».

التعاطف والخبرة

لقد ناقشنا كيف يفكّر الناس في النخبة، لكن كيف تفكّر النخبة في الناس؟ وما تأثير امتلاك القوّة في إحساس الشخص بنفسه؟ لا شيء يبدو

جيّداً، كما يقول الخبراء. ذات مرّة ادّعى هنري كيسنجر أنّ: «القوّة مثيرة للشهوة الجنسيّة»، وبقدر ما يمكن أن تكون القوّة مغرية، تُظهر الدراسات النفسيّة أنّها تقضي على انفعالات أولئك الذين يمارسونها. وباختصار، فالقوّة تقتل التعاطف الإنسانيّ. وقد أجرى الباحث في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، داشر كيلتنر، دراسات تؤكّد أنّ المشاركين الذين نشأوا في كنف الثروة والسلطة والمكانة الرفيعة الأعلى شأناً، أظهروا ملامح انفعاليّة من التعاطف أقلّ من غيرهم عند مواجهة صور تبرز المعاناة، مثل صور الأطفال المصابين بالسرطان.

بعيداً عن الجذور العميقة للطبقيّة الاجتماعيّة، ظهر مؤخّراً تأثير كبح التعاطف وتزايد الأنانية حتّى بعد اكتساب القوّة. ففي إحدى التجارب، عيّن كيلتنر بشكل تعسّفيّ عضواً واحداً من مجموعة ثلاثة طلاب جامعيّين بصفة مشرف على مشروع جماعيّ، وفي غضون ثلاثين دقيقة من بداية الدراسة، بدأ هذا المشرف الجديد يُظهر رغبة أكبر في انتزاع كعكة إضافيّة من الطبق بشكل مطّرد من زملائه الآخرين التابعين، وشبّه كيلتنر في كتابه مفارقة القوّة تأثيرات القوّة هذه: «بشكل من أشكال تلف الدماغ يقودنا إلى خدمة الذات كالسلوك الاندفاعيّ»، والذي يقوّض بشكل متناقض التعاطف اللازم لممارسة السلطة بفعاليّة. وقد وصف أحد أعمق طلّاب علم النفس البشريّ هذه العمليّة بمهارة أدبيّة عظيمة في قصّة ماكبث لشكسبير، وهي قصّة رجل يفقد التعاطف عندما يكتسب القوّة لدرجة أنّه في نهاية المسرحيّة يصبح غير قادر على الشعور بالحزن لوفاة زوجته، والملك لير الذي ظلّ في السلطة لعقود من الزمان، لم يعد يسمع أيّ شيء سوى الإطراء وطرد الشخص الوحيد – ابنته كورديليا – الذي تجرّأ على التحدّث إليه بصدق.

مع ذلك، هناك العديد من الأمثلة عن أشـخاص طوّروا التعاطف علـى الرغـم مـن وجودهـم في مواقع قـوّة عظمى، فثيـودور وفرانكلين روزفلـت ينتميـان إلـى الطبقـة الأرسـتقراطيّة الأميركيّة، ومـع ذلك كانا قادريـن علـى تكويـن روابط مـع الناس العاديّين، وعندمـا ذهب ثيودور إلـى داكوتـا بادلانـدز للفـرار من نيويـورك بعد وفاة زوجتـه وأمّه، عاش لمدّة ثلاث سنوات وسط رعاة البقر والمزارعين ولصوص الخيول، وقد استمتع بصحبتهم وتعلّم منهم جميعاً. وأصبح فرانكلين روزفلت، الذي كانـت نشـأته مرفّهـة أكثـر من تلك التي نشـأها ابن عمّه ثيـودور، نصيراً غيـر متوقّـع للفقـراء والمحرومين. وغالباً ما لاحظ الناس أنّ معركته مع شـلل الأطفال مكّنته من الإحسـاس بمصاعب الحياة. لكن جان إدوارد سميث ودوريس كيرنز جودوين أضافا في كتاب سيرته ملاحظة حاسمة إضافية، وهي توجّه فرانكلين بانتظام إلى وارم سبرينغز في جورجيا التي سـاهمت في شـفائه، حيث يبدو أنّ المياه المعدنيّة السـاخنة خفّفت من آثار المرض بشكل طبيعيّ، بعد أن كان يقضي حوالي شهر كلّ عام في تلـك البلـدة الصغيـرة يسـبح ويتنزّه مع مرضى شـلل الأطفال الآخرين، ومعظمهـم كانـوا مـن طبقة فقيرة متواضعة، وقـد تمكّن من التعرّف إلى مشاكلهم، حتّى لفظ أنفاسه الأخيرة، لم ينسَ ذكرياته التي رسمها معهم في وارم سـبرينغز، فلقد فهم فرانكلين روزفلت شـعور الضعف، وربما كانـت قصّـة ملفّقـة تجسّـد جوهر هذا الأرسـتقراطيّ الـذي كان الرجل الأقوى في عصره، والذي كان في الوقت نفسه قادراً على التواصل مع النـاس العاديّيـن. فقـد انهار أحد المعزّين خـلال موكب جنازة روزفلت وغلبه الحزن، وقد سـاعده شـخص ما وسـأله عن سـبب معاناته من هذا الألم، وإن كان يعرف الرئيس، فأجاب الرجل: «لا، لكنّه كان يعرفني».

لقد أصبح العالم معقّداً للغاية، وسنحتاج إلى المزيد من الخبراء لإدارة شؤون الدول من الشركات الكبيرة إلى المقاطعات الصغيرة، وخلال هذه الأوقات سيصبحون حتماً من النخبة من نوع ما، ومجموعة تمنحهم معرفتهم السلطة والقوّة، والبديل لا يمكن تصوّره في العصر الحديث، فالحكومة التي تُدار من قبل أصحاب الشجاعة الساعين إلى الاحتفاء، تشبه من أجرى مؤخّراً اختباراً في أميركا والبرازيل وأماكن أخرى فكانت فيهما النتائج مظلمة، ويجب أن يبذل الخبراء والنُخب جهداً أكبر للتفكير في كيفيّة التواصل مع الناس، ويركّزوا على الحفاظ على احتياجاتهم في المقدّمة. وأعظم إخفاق أخلاقيّ للنُخب هو الاعتقاد أنّ نجاحك يجعلك أعلى مرتبة في المجتمع كما يجعلك متفوّقاً بالمعنى الفعليّ، فبعد كلّ شيء - في الديمقراطيّات على الأقلّ - رغبات الناس هي المصدر النهائيّ للسلطة. لذا لنكن صريحين، في قول إنّ الناس يحتاجون إلى الاستماع إلى الخبراء بينما نتعامل مع هذا الوباء والأزمات المستقبليّة، لكنّ الخبراء أيضاً بحاجة إلى الاستماع إلى الناس.

الدرس الخامس

الحياة الرقميّة

هل نبالغ في الحديث عن عواقب هذا الوباء؟ وهل يمكن أن يكون تأثير كوفيد أقلّ ممّا نتصوّر؟ إنّه أمر ممكن، إذ يمتلك البشر قدرة غير عاديّة على امتصاص الألم وتقبّل الخسارة، والمضيّ قدماً بالأحداث التي بدت وكأنّها ندوب مستقرّة ولا يمكن أن تكون عابرة في بعض الأحيان. فلنأخذ بعين الاعتبار الأنفلونزا الإسبانيّة، فبعد الجائحة التي أودت بحياة حوالى 50 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نحو 700000 أميركيّ، انتشرت في الولايات المتّحدة موسيقى الجاز التي امتدّ عصرها خلال عشرينيّات القرن الماضي، وكان يُعتقد في أثناء الحظر أنّ هناك ما يصل إلى 100000 حانة غير قانونيّة في نيويورك، بحلول منتصف عشرينيات القرن العشرين. فهل كانت تلك الرغبة المكبوتة؟ أم موقف شيطانيّ يهتمّ برعاية الخسارة الفادحة في الحرب العالميّة الأولى والإنفلونزا؟ أيّاً يكن السبب، هناك القليل من الأدلّة على أنّ الناس عملوا بشكل مختلف أو أقلّ تفاعلاً اجتماعيّاً بعد تلك الفاشيّة المروّعة، ولم يكن هناك وضع طبيعيّ جديد، فقط طبيعيّ، بعد أن قام أوّل رئيس للولايات المتّحدة بعد الوباء، وارن جي هاردينغ بحملة تتناول موضوع «العودة إلى الحياة الطبيعيّة».

لكـنّ التاريـخ لا يعيد نفسـه دائمـاً، ففي بعض الأحيان يُصاب المرء بالصدمة من خلال الانقطاعات أو الاستمراريّة على حدّ سواء، وقد يكون هـذا هـو الحـال عند مقارنة الإنفلونزا الإسـبانيّة بفيروس كورونا الجديد. وفي عشـرينيّات القرن الماضي، عاد الناس إلى مزارعهم وإلى المصانع والمكاتـب لأنّـه لـم يكـن لديهـم البديل. فكان عليـك أن تتواجد في مقرّ العمل لكي تعمل، وإذا كنت تبحث عن الترفيه، فلن تجده إلّا على خشبة المسـارح وفـي قاعـات الموسـيقى، وإذا كنـت ترغب في شـراء طعام أو ملابس فأنت بحاجة إلى الذهاب إلى المتجر، ولكنّ هذا لم يعد صحيحاً، فقد شهدنا على مدى العقدين الماضيين تقدّم الاقتصاد الرقميّ الذي أتاح للأشـخاص القيام بمعظم هذه الممارسـات من دون الحاجة إلى التجمّع معاً، ودخول معركة حركة المرور، وازدحامات القطارات، وقضاء ساعات في التنقّل. وفي السنوات الأخيرة، تجاوزت التغييّرات مؤتمرات الفيديو والتجارة الإلكترونيّة، وكي يمكن اليوم عيش الحياة رقميّاً.

متى انتقلنا إلى الاقتصاد الرقميّ؟ لقد كانت عمليّة، بطبيعة الحال، ولـم تكن هناك نقطة تحوّل واحدة، فقد ظهرت أوّلاً أجهزة الحاسوب، التـي طُـوّرت فـي البداية خلال الحـرب العالميّة الثانيـة للجيش، وأنتج اختراع الدارة المتكاملة الحاسـوب الشـخصيّ، والذي يرجع غالباً إلى عـام 1971 (تاريـخ إنتاج كينبـاك–1.) ثمّ تطوّر الإنترنت أيضاً ببطء، بدءاً من وزارة الدفاع سابرينت في الستينيّات، ثم توسّع بشكل مطّرد ليشمل المزيد من الجامعات في السبعينيّات والثمانينيّات. وولدت شبكة الوب العالميّة في عام 1990، وبدأت أكبر شركاتها أمازون في عام 1995 ببيع الكتـب فقـط. وفـي أيّامها الأولى، ركّبت الشـركة التي تتّخذ من سـياتل مقـرّاً لهـا جرسـاً محوسـباً تـمّ ضبطـه للرنين في كلّ مرّة يتـمّ فيها إجراء

عمليّـة بيـع، وعندمـا يـرنّ، كما كتب الصحفيّ براد سـتون «كان كلّ فرد في المكتب يجتمع لمعرفة ما إذا كان أيّ شخص يعرف العميل»، ومع ارتفاع المبيعات، صار الجرس يدقّ في معظم الأحيان، فكان لا بدّ من إزالته. وقد حصل تقدّم سـريع في الربع الأوّل من عام 2020، وبدأت أمـازون تحقّـق مبيعـات بقيمـة 10000 دولار كلّ ثانيـة، ولـو بقـي هذا الجرس لكان استمرّ بالرنين طوال الوقت، كما لو أنّه جرس ينذر ببداية عصر جديد.

كانـت هنـاك موجـات عديدة من التغيير التكنولوجيّ، ولفهم أحدثها، عليـك بالعـودة إلـى آب 2011، وقـد يبـدو هـذا اختيـاراً غريبـاً، فلقـد كان شـهراً عصيبـاً وليـس مثاليّاً للتفاؤل التقنـيّ. ففي جميع أنحاء العالم، كانت الاقتصاديّات لا تزال تعاني من آثارالأزمة الماليّة العالميّة، وكان الأوروبيّون قلقين من أن تتخلّف إسبانيا وإيطاليا عن سداد ديونهما، والتسبّب بأزمة تمتدّ فـي جميـع أنحـاء القارّة. وظلّ معدل البطالة مرتفعاً في الولايات المتّحدة، حيث تجاوز 9 بالمئة. وعكسـت أسـواق الأسـهم في أوروبا وأميركا هذه المخاوف، وفي الثامن من آب «الاثنين الأسود»، انخفض مؤشّر داو جونز الصناعيّ بمقدار 635 نقطة، وهو سادس أكبر انخفاض في تاريخه إلى تلك النقطة. وفي هذه البيئة غير المستقرّة، نشر مارك أندرسن – مخترع «موزايك» أوّل متصفّح وب رئيسـيّ– مقالاً في صحيفة وول سـتريت جورنال تحت عنوان محيّر: «لماذا تأكل البرمجيّات العالم».

في هذه المرحلة، ساد اقتصادان تماماً: الاقتصاد الرقميّ والاقتصاد المـاديّ، وكانـت وجهـة نظـر أندرسـن أنّ الاقتصاد الرقمـيّ أصبح قويّاً لدرجـة أنّـه هيمـن ويكاد يلتهم الاقتصاد الماديّ على نحو متسـارع، وقد وجدت الشركات الجديدة أنّ في إمكانها استخدام البرامج لتعزيز أرباحها

بشكل كبير، وتوسيع نطاق انتشارها من خلال الخدمات الرقميّة الذاتيّة بدلاً من المنتجات الماديّة، فاستُبدل شاغلو الوظائف الذين لم يقفزوا على متن الطائرة على الفور. وقادت كوداك الثورة في التصوير الرقميّ ثمّ أفلست، واختفت متاجر التسجيلات تقريباً بمجرّد أن بدأ الناس في شراء اشتراكات عبر الإنترنت لخدمات البثّ مثل سبوتيفاي، وحُوّلت أوبر صناعة ماديّة - سيّارات الأجرة - إلى صناعة كان جوهرها شبكة المعلومات وعمادها توفير الخدمات. وأشار أندريسن إلى أنّ شركات الترفيه الأسرع نموّاً لم تكن أستوديوهات الأفلام أو حدائق ترفيهيّة، بل كانت شركات برمجيّات تبيع ألعاب الفيديو عبر الإنترنت، (تجاوزت عائدات صناعة ألعاب الفيديو عائدات هوليوود وأعمال الموسيقى معاً لمدة عشر سنوات على الأقلّ). ونظراً لأنّ كوفيد-19 سرّع اتّجاه البيع الرقميّ بالتجزئة الذي يتجاوز التجزئة الواقعيّة على مدار السنوات الخمس المقبلة. وأحدهم توقّع أن يغلق10.000 متجر في الولايات المتّحدة وهو ثلاثة أضعاف العدد الذي أُغلق خلال فترة الركود في 2007_2009.

حتّى أكثر الشركات التي تبدو تقليديّة تستفيد من البرمجيّات، وقد أعطاني الرئيس التنفيذيّ لشركة مايكروسوفت، ساتيا ناديلا، مثالاً رائعاً عن شركة تيسين كروب التي تعتبر من أعظم عمالقة شركات الصناعة في ألمانيا، وأحد أكبر منتجي الصلب، ورابع أكبر مصنع للمصاعد على هذا الكوكب. وعلى الرغم من استمرارها في صنع المصاعد إلّا أنّها لا تجد الآن أكبر قيمة مضافة لها في فرض أسعار أعلى من أيّ وقت مضى عليها، بل في بيع عقود الخدمات للحفاظ عليها بأقصى قدر من الكفاءة، ومصاعدها الذكيّة المزوّدة بالبرامج والمتّصلة بنظام كلاود، ترسل باستمرار بيانات الأداء، والتي تحلّلها الشركة بدقّة ثم تستخدمها

للصيانة التنبؤيّة: «إصلاح المشكلة قبل أن تزداد سوءاً»، وقد تمّ إنشاء البرنامج بواسطة مايكروسوفت، ولهذا السبب يروي ناديلا القصّة.

قال كلاوس كلينفيلد عندما كان رئيساً لشركة ألكوا للألمنيوم: «في الأيّام الخوالي، كان لدينا أفران يمكن تحسين كفاءتها قليلاً كلّ بضع سنوات أو بناء فرن جديد، والآن أصبحت الأفران تعمل باستخدام البرامج، وهي تصبح أكثر كفاءة بلا هوادة كلّ عام». لقد خلقت ثورة البرامج عالماً جديداً حيث اتّسع الفرق الضئيل بشكل مطّرد بين الاقتصاد الرقميّ والاقتصاد الماديّ، وكلّ شيء تقريباً يعمل اليوم على هذه البرامج، وهذا أدّى إلى اختراقات أخرى مثل الحوسبة السحابيّة، والتي بدورها أنتجت وحدة تخزين البيانات الضخمة. يتحدّث الناس عن البيانات على أنّها النفط الجديد، والمورد الرئيسيّ الذي يغذّي الأعمال الحديثة، ولكن من دون برامج قادرة على تنقيحها تكون البيانات غير مجدية، وقد أصبحت البرامج مفتاح النموّ بالنسبة إلى كلّ عمل.

كانت ثورة الهاتف المحمول هي الثورة الموازية، التي ما كانت لتتحقّق لولا تلك البرامج، فقد أُطلق الأيفون في العام 2007، والآن تقوم الهواتف الذكيّة بربط غالبيّة الناس بالإنترنت، وبالنسبة إلى معظم الناس، باتت هواتفهم هي حواسيبهم الخاصّة. فانظر إلى الهند لتفهم هذا التحوّل بشكل أفضل، حيث كان الهنود حتّى وقت قريب مثل مواطني معظم البلدان الفقيرة متخلّفين عن الركب إلى حدّ كبير وغير قادرين على مجاراة ثورة المعلومات، كما كانت الحواسيب الباهظة الثمن وشبكات الواي فاي نادرة. يروي رافي أغراوال القصّة في كتابه تواصل الهند في العام 2000، كان 20 مليون هندي فقط لديهم إمكانيّة الوصول إلى الإنترنت، وبعد عشر سنوات، ارتفع العدد إلى 100 مليون

حتّى ذلك الحين، وفي عام 2010، لم يتمكّن غالبيّة المليار شخص في الهند من الاتّصال بالإنترنت بهواتفهم، والتي كانت غالباً هواتف غير متطوّرة، ثم ظهرت تقنيّة 4 جي لتسمح لهاتف ذكيّ بسعر 30 دولاراً الاتّصال بالإنترنت بسهولة، والآن أكثر من 550 مليون شخص في الهند يحملون حاسوباً صغيراً في أيديهم ويستخدمونه لشراء وبيع المنتجات، ومشاهدة الأخبار، والترفيه عن أنفسهم، والتواصل مع المجموعات والانفتاح على العالم والعمل عن بُعد.

تجاوزت الهند الفجوة الرقميّة بسرعة مذهلة، وفي العام 2015، احتلّت المرتبة 155 في انتشار الحزمات الرقميّة الواسعة للهواتف المحمولة، ولكن بحلول عام 2017، كانت تستهلك بيانات الهاتف المحمول أكثر من أيّ دولة أخرى على وجه الأرض، ومن المتوقّع أن يكون لدى مئات الملايين من الهنود حواسيب محمولة متّصلة بالإنترنت بحلول العام 2025. وقد خطا موكيش أمباني رئيس مجلس إدارة شركة ريلاينس إنديا خطوة كبيرة عندما استثمر مبلغاً هائلاً وقدره 37 مليار دولار أميركيّ في إنشاء شبكة لاسلكيّة جديدة، أتاحت للمستهلكين الهنود أن يحظوا بالإنترنت بأسعار شبه رمزيّة. وأخبرني أمباني بأنّه يعتقد أنّ الرقمنة ستغيّر الهند بشكل لم يسبق له مثيل، وتوقّع أنّه «في العشرين سنة القادمة في مجتمع متّصل بالشبكات العنكبوتيّة، سيحدث تغيير أكبر بكثير ممّا شهدناه في المئة عام الماضية». تعمل ثورة الهاتف المحمول على تسريع التحديث في أماكن مثل الهند بوتيرة مذهلة، ولن تكون كلّ التغييرات إيجابيّة، إذ أثبتت الهواتف الذكيّة بالفعل أنّها وسيلة تسعى بشكل خطير إلى تمييز الناس على أسس عرقيّة. فتسبّبت الشائعات عبر وسيلة التواصل الاجتماعيّ الواتساب الأكثر انتشاراً في عمليّات قتل يقوم

بها الغوغاء في الهند في السنوات الأخيرة، كما تسبّبت الهواتف الذكيّة في موجات صاخبة لتدفّقات لا نهاية لها من الموادّ الإباحيّة والعنف.

العودة إلى المستقبل

بحلول العام 2018، يمكننا القول إنّ أغلب العالم أصبح متّصلاً بالإنترنت، وقد وصل كوفيد-19 إلى هذه المرحلة، وأزال العقبة الوحيدة المتبقّية أمام المواقف البشريّة المستقبليّة الرقميّة، وعَلِق الكثير من الناس في أساليبهم القديمة، ولا يزال بعضهم متردّدين في إرسال معلومات بطاقة الائتمان عبر الإنترنت، وهناك آخرون لا يرغبون في الدراسة عبر الإنترنت، كما أنّ آخرين رفضوا أن يعاينهم الطبيب عبر مكالمة فيديو. لقد أدى الوباء، وعمليّات الإغلاق التي أعقبت ذلك إلى تغييرات قسريّة في السلوك وليس فقط لدى الأشخاص، ولكن أيضاً لدى الشركات، فلم تكن استوديوهات هوليوود تتوقّع أبداً أن تنشر فيلماً ذا ميزانيّة كبيرة من خلال خدمة البثّ المباشر، حتّى إنّ المطاعم الحائزة على نجمة ميشلان اعتقدت أنّها كانت أرقى من تقديم الوجبات الجاهزة غبر خدمة التوصيل، ولم ترغب النوادي الصحّيّة في أن تكون من ضمن من ينشر مقاطع فيديو عبر اليوتيوب، ولكن كلّ هذه المحرّمات انتُهكت، وتحطّمت الحواجز، والآن ظهر شيء طبيعيّ جديد، ومن غير المحتمل أن نعود تماماً إلى الماضي، فقد خدم الوباء بصفته اختباراً جماعيّاً قسريّاً منتجات الحياة الرقميّة، وفي الغالب نجحت أدواتنا التكنولوجيّة.

من المرجّح أن يكون الاتّجاه الاقتصاديّ الأكثر أهمّيّة والناتج عن أزمة كوفيد-19 هو طبيعة العمل نفسه، فقد وجد تقرير معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعد أسابيع قليلة من الأزمة أن حوالي ثلث

الأميركيّين عملوا في السابق من المنزل، وفي الوقت نفسه تقريباً، أعلنت شركة تاتا للخدمات الاستشاريّة وهي واحدة من كبرى الشركات الهنديّة أنّه بسبب الأزمة، قرّرت أنّ 75 بالمئة من موظّفيها سيعملون عن بُعد بحلول عام 2025، «لا نعتقد أنّنا بحاجة إلى أكثر من 25 بالمئة من القوى العاملة لدينا في منشآتنا لكي ننتج بنسبة مئة بالمئة »، هذا ما صرّح به رئيس عمليّات خدمات تاتا الاستشاريّة أن جي سوبرامانيان. وعندما بدأت وسائل الإعلام في الإبلاغ عن أنّ السياسة الجديدة ستؤثّر في حوالى 250.000 من موظّفي خدمات تاتا الاستشاريّة البالغ عددهم 350.000 موظّف في الهند، أصدرت الشركة توضيحاً بأنّها ستطبّق السياسة في الواقع على موظّفيها البالغ عددهم 450.000 في جميع أنحاء العالم. وقد كشفت الدراسات الاستقصائيّة للشركات الأميركيّة والأوروبيّة أنّ معظمهم يعتزمون نقل بعض وظائفهم بشكل دائم إلى خارج الموقع، معتقدين أنّه يمكنهم الحفاظ على الإنتاجيّة مع منح العمال مزيداً من المرونة وخفض تكاليف المساحات المكتبيّة.

في بعض النواحي، يأخذنا هذا المستقبل إلى الوراء، فالمكتب الحديث هو تطبيق مباشر لنموذج مصنع القرن العشرين تقريباً، فيصل الجميع ويجلسون ويغادرون في الوقت نفسه من يوم الاثنين إلى الجمعة، حيث يعمل الناس في مناطق مركزيّة كبيرة، وغالباً ما يتناولون الطعام في الكافيتريا. وقد كان هذا منطقيّاً في العمليّة الصناعيّة، لأنّه كان يجب أن يكون جميع العاملين متواجدين لتأدية أدوارهم في العمل، ولكن في الاقتصاد الحديث الموجّه نحو الخدمات، وهو ما يعمل به الناس في الوقت الحاضر بشكل مختلف تماماً، يشمل التعاون العمل الجماعيّ الفكريّ وليس المادّيّ، ويمكن تنفيذه عن طريق البريد الإلكترونيّ،

والدردشـة الجماعيّـة، وعقد المؤتمـرات عبر الفيديو. وقد يكون نموذج العمـل الجديـد نموذجاً يؤدّي فيه الأشـخاص كثيراً مـن أعمالهم اليوميّة عـن بُعـد، ولا يأتـون إلى المكتب إلّا مـن أجل الاجتماعات، والعروض التقديميّة، وجلسات العصف الذهنيّ. وقد تصبح اجتماعات المجموعات الروتينيّة افتراضيّة، لكنّ المؤتمرات التي تدور حول التواصل، أو تعميق الروابط التي توفّر التحفيز الفكريّ، أو مجرّد تقديم الترفيه قد تستمرّ في الظهور بشكل شخصيّ، وعلى الأرجح سيكون هناك نماذج هجينة جديدة بعيداً عن التقليل من قيمة الشـخصيّات أو التفاعلات غير المتوقّعة، هذا الإعداد الجديد سيجعلهم أكثر قيمة لأنّهم سيتحدّثون كثيراً.

بكلمات أخرى، سـيعود العمل إلى ما كان عليه في معظم مراحل التاريخ، مرتبطاً بشكل أوثق بالحياة في المنزل. كان المزارع يعيش على زراعة أرضه أمام منزله، والحرفيّ كان يعمل بجوار منزله، والتاجر لديه متجر في الطابق الأرضيّ من منزله. وكان الاختلاط الشخصيّ والمهنيّ مندمجاً، وهذا ما جعل الأطفال على سبيل المثال يكوّنون فكرة مختلفة عن والديهم حيث ينظرون إليهم ليس فقط بصفتهم آباء بل أيضاً بصفتهم عاملين، فتشـعّبت الحياة المنزليّة والعمل بشـكل حادّ على مدى المئتي عـام الماضيـة مـع ظهـور المصانـع والمكاتـب. وإذا كان لديـك عمل، فستترك عالمـك الخـاصّ وراءك كلّ صبـاح، وتخرج مـن باب منزلك، لتسـافر إلـى عالـم مختلـف تماماً من أجل القيـام بالعمل، فترى زملاءك فـي الجانـب المهنـيّ من حياتك وعائلتك في الجانب الآخر. كان عالماً مجنوناً. لكن في القرن الحادي والعشرين قد نجد طريقة لدمج الاثنين معاً والسماح للمجموعتين برؤيتك طوال الوقت.

الوظائـف التـي حوّلهـا الوبـاء بأسـرع وقـت ممكن هـي الوظائف

الطبّيّة، وفوائد استخدام التكنولوجيا لتوفير الرعاية الصحّيّة واضحة، فلا يحتاج المرضى إلى القيام برحلات إلى عيادات الأطباء والانتظار طويلاً والعودة متأخّراً، وكلّ ذلك من أجل إجراء فحص روتينيّ أو الحصول على وصفة طبّيّة، في الوقت الذي يمكن شرح العديد من الأعراض عبر الهاتف أوعرضها عبر مكالمة فيديو. لقد رافقتنا التكنولوجيا لفترة من الوقت وكانت العقبات بشريّة وتنظيميّة، فلم يرغب المرضى في إجراء الاستشارات عبر الإنترنت، وكان الأطبّاء متردّدين بشكل كبير في إجراء زيارات الرعاية الصحّيّة عن بُعد، إذ لا يتقاضون أجورهم كما يتقاضونها عند حضور المريض، لقد غيّر كوفيد-19 كلّ هذا، فخفّفت الولايات الأميركيّة متطلّبات الترخيص من أجل تسهيل الرعاية عبر خطوط الولاية، ونظراً لعدم وجود خيارات أخرى، وجد المرضى أنّهم راضون بالاستشارة عبر مكالمة الفيديو بدلاً من تفاقم المرض، ثم وجدوا أنّها أكثر ملاءمة، ورأى مقدّمو الخدمة مزايا أيضاً، فقد تمّ إيلاء الكثير من الاهتمام لعمليّة الفرز التي يتعيّن على المستشفيات القيام بها عند مواجهة زيادة كبيرة في عدد المرضى المصابين بهذا المرض، لكنّ الفرز الحقيقيّ في النظام كان أنّ الخدمات الصحّيّة عن بُعد قد سمحت للأطبّاء بمعالجة العديد من المشكلات الطبّيّة الأقلّ خطورة عبر الإنترنت، وهذا وفّر الوقت والموارد والموظّفين لمعالجة الحالات الأكثر خطورة، سواء أكانت متعلّقة بكوفيد-19 أم لا. وتشير التقديرات إلى أنّه في عام 2020، سيصل مجموع التفاعلات الافتراضيّة التي يجريها الأميركيّون من أجل الرعاية الصحّيّة إلى مليار تفاعل.

لقد فتح الوباء الباب أمام تحوّل شديد الاتّساع، في كلّ مرّة تنتقل مهمّة ما إلى المجال الرقميّ، ويصبح من الأسهل استخدام البرامج

لأتمتتها وتحسينها والشيء نفسه ينطبق على الطبّ، إذ تساعد الآلات والبرامج بالفعل في التشخيص، والجراحة، والدواء، والعلاج، وفي الوقت نفسه، يمكن للأجهزة الصغيرة القابلة لحملها أن تراقب باستمرار الوظائف الحيويّة للشخص، ونقل البيانات إلى السحابة، حيث يمكن تحليلها، وإذا تمّ اكتشاف عضو غير منتظم، ترسل المعلومات إلى المتخصّصين الطبّيين. قال الرئيس التنفيذيّ لشركة آبل، تيم كوك، إنّه يعتقد أنّ أكبر مساهمة لشركته للبشريّة ستكون حول الصحّة من خلال الاستخدام الطبّيّ المتزايد لمنتجات الشركة مثل ساعة آبل.

من الناحية المثاليّة، سيؤدّي الانتقال إلى الإنترنت الناجم عن انتشار فيروس كوفيد– 19 إلى تحويل التركيز الكامل للطبّ بعيداً عن علاج الأمراض إلى الوقاية منها، وهي طريقة أكثر فاعليّة للحفاظ على صحّتنا جميعاً. ولسوء الحظّ، تكمن العقبة أمام هذا التحوّل في حقيقة مزعجة، وهي إنّ الأموال المخصّصة للوقاية من الأمراض أقلّ بكثير من الأموال المخصّصة لعلاجها. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تقوم التجارب على نموذج وقائيّ جديد بشكل أفضل في البلدان ذات الأنظمة الصحّيّة التي تديرها الحكومة من تلك التي يهيمن عليها القطاع الخاصّ، كما هو الحال في أميركا، وسيكون لدى الأطبّاء ومديري المستشفيات حافز ضئيل لتبنّي هذا النموذج. وهذا لا يعني أنّ هؤلاء الأشخاص في المؤسّسات الصحّيّة مهيمنون، ولكن في أيّ نظام سوقيّ، تعتبر الحوافز الاقتصاديّة مهمّة، لذا سيتمّ تخصيص الموارد والتقنيّات للمناطق التي تحقّق أكبر قدر من الإيرادات.

ثورة الذكاء الاصطناعيّ

إنّ التكنولوجيا التي ستحوّل الطبّ إلى أقصى حدّ على المدى

الطويل هي الذكاء الاصطناعيّ. وفي الواقع، يمكن أن يكون هذا هو التحوّل الأكثر تأثيراً في حياة البشر، ومن المرجّح أن تكون عواقبه أكثر خطورة من هيمنة البرمجيّات، ولن يكفي الذكاء الاصطناعيّ أن يأكل العالم فحسب، بل البشر أيضاً.

في مجال الطبّ، قد تتساوى الآلات بالفعل مع الأطباء، بل قد تتفوّق عليهم، وقد حدّدت إحدى الدراسات أنّ برامج الذكاء الاصطناعيّ المدرّبة على قراءة الصور التي تكشف عن المرض يمكنها الآن تشخيص أنواع معيّنة من سرطان الرئة بدقّة 97 بالمئة من خلال الدراسة الإشعاعيّة، وكان لدى الذكاء الاصطناعيّ ما يصل إلى 11 بالمئة من النتائج الإيجابيّة الخاطئة أقلّ من الخبراء البشر في بعض المواقف. وضع فريق آي بي أم وفريق أم آي تي نظام الذكاء الاصطناعيّ واتسون في أثناء انتشار الوباء، واستخدموا هذه التكنولوجيا في عدد من الحالات المختلفة: تحديد مرضى كوفيد-19 المعرّضين لخطر كبير للإنتان، وتصميم البروتينات لمنع الفيروس من الارتباط بالخلايا البشريّة، واختبار فعاليّة موادّ أقنعة الوجه، والتوقّع إن كانت الأدوية المعتمدة ستساعد بالفعل في مكافحة الفيروس، والتخطيط لتصنيع وتوريد اللقاحات على نطاق واسع. وعلى الرغم من أنّ العديد من هذه التطبيقات تجريبيّة، إلّا أنّ النتائج كانت مذهلة. لماذا يعمل الذكاء الاصطناعيّ وهو يقوم بالعديد من المهامّ بشكل أفضل من الإنسان؟ لأنّ عمليّة مثل التشخيص تتعلّق أساساً بجمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها، والتي يمكن للحواسيب أن تفعلها أفضل بكثير من الدماغ البشريّ.

على مدار عمل استمرّ لثلاثين عاماً، ربما يكون الطبيب المخضرم قد رأى عشرات الآلاف من المرضى، وقرأ مئات المقالات في

المجلّات، أمّا برنامج الذكاء الاصطناعيّ فسيحلّل عشرات الملايين من بيانات المرضى ومئات الآلاف من الدراسات في دقائق إن لم يكن في ثوان، وهذا هو السبب في أنّ الحواسيب الآن تساعد الطائرات وتداول الأسهم، وتستطيع التغلّب على أبطال العالم في الشطرنج، والرياضات الخطرة، وألعاب الفيديو. قارن ببساطة، من الناحية النظريّة أداء المهامّ التحليليّة فكلما زادت تعقيداً، زادت ميزة الحاسوب على القيام بها بشكل أفضل من البشر.

في الوقت الحالي، لدى الحواسيب حدود، فعندما بدأ تفشّي كوفيد-19، كان العديد من المراقبين يأملون في أن يجد الذكاء الاصطناعيّ حلولاً لا يستطيع البشر إيجادها، وكانت النتائج مضطربة، وظهرت عقبات عديدة اعترضت الطريق نحو التقدّم وذلك لسبب واحد، ألا وهو أنّ الحواسيب تحتاج إلى كمّيات ضخمة من البيانات لمعرفة الأنماط، وكان هناك القليل من البيانات في البداية المتعلّقة بفيروس كورونا المستجدّ، ولعدّة أشهر، وبعد ذلك ظلّت المعلومات غير كاملة، ولم تكن البيانات التاريخيّة عن فيروسات أخرى ذات فائدة كبيرة، لأنّ الاختلافات العديدة في القدرة المميتة، وكيفية تحوّر الفيروسات - وما إلى ذلك - تعتبر بالغة الأهمّيّة.

فشلت بيانات تتبع الموقع أيضاً في الوفاء بوعدها، على الرغم من أنّ دول شرق آسيا حقّقت بعض النجاح في استخدامها للتوقّع بالنقاط الساخنة وتحديد مناطق التوزّع، إلّا أنّ هذه التكنولوجيا لها حدود. يُعدّ تثبيت تطبيق تتبّع الموقع أمراً طوعيّاً، وبما أنّ الجميع لا يفعلون ذلك، فإنّ البيانات تعطي جزءاً فقط من الصورة. حتّى في سنغافورة، حيث التماسك الاجتماعيّ والثقة في الحكومة كبيران، قام 30 بالمئة فقط من السكّان بتنزيل تطبيق تتبّع كوفيد الحكوميّ بحلول حزيران 2020.

إنّ مطالبة الجميع بتقديم بياناتهم الصحّيّة، كما هو الحال في الصين، ليس خياراً في معظم الديمقراطيّات، وهو في الغالب نقطة خلاف، ولا تدين الصين وكوريا الجنوبيّة وسنغافورة بنجاحها في مكافحة كوفيد-19 للتكنولوجيا الجديدة الغازية، بل إنّ ما أحدث الفارق هو السمات المميّزة للاستجابة المناسبة للوباء: فالاختبار السريع واسع النطاق، وتتبّع الاتّصالات يُجرى من خلال المقابلات الشخصيّة.

لا تعكس العقبات التي واجهها الذكاء الاصطناعيّ في مكافحة فيروس كورونا الجديد فقط بعض العيوب الكامنة في التكنولوجيا، بل إنّها تكشف عن حدودها في موقف خاصّ، حيث يكون المرض غير واضح ويصعب الحصول على بيانات كافية، وستتوفّر بيانات أكثر وأفضل حول المرض، وطرق مبتكرة لاستخدام المسح الحراريّ الشامل لدرجات الحرارة والتعرّف إلى الوجه مع مرور الوقت، وكل هذه الخطوات يمكن اتباعها للكشف السريع عن الأمراض المحتملة بين الحشود الكبيرة في الأماكن العامّة، وربما يتمكّن الذكاء الاصطناعيّ من توقّع المرضى الذين سيزدادون سوءاً والذين سيتحسّنون بناءً على الأنماط المرصودة. وهناك أيضاً الاستخدام المستمرّ للذكاء الاصطناعيّ في البحث الطبّيّ الرائد في رسم خرائط البنية ثلاثيّة الأبعاد للبروتينات على سبيل المثال، والتي ستستمرّ في تحقيق نتائج رائعة يمكن أن تساعد في العلاجات واللقاحات.

بالطبع، مع انتشار البحث حول كوفيد-19 سيساعد الذكاء الاصطناعيّ العلماء في فهم كلّ ما استعصى عليهم، حيث سيحلّل آلاف الدراسات الجديدة التي تنتج كلّ أسبوع حول العالم بشكل أكثر كفاءة ممّا يستطيع البشر، ولكن بشكل عام، فإنّ تجربة هذا الوباء سلّطت

الضوء على نقاط القوّة، بالإضافة إلى حدود الذكاء الاصطناعيّ حتّى الآن، ومن المحتمل أن يكون التأثير الأكثر ديمومة لكوفيد-19 على الذكاء الاصطناعيّ له علاقة أقلّ بأيّ تدخّلات طبّيّة معيّنة مقارنة بصعود الروبوتات، وسيتيح ظهور المزيد من الروبوتات مزيداً من الاستعدادات للاقتصاد في العمل لتقليص مخاطر الإصابة.

توصّلت دراسة نُشرت في مقالة لتكنولوجيا آي أم تي إلى أنّ «ما بين 32 و50 مليون وظيفة أميركيّة يمكن دعمها بشكل متزايد بواسطة التكنولوجيا لتقليل المخاطر الصحّيّة التي يشكّلها التفاعل البشريّ، وحماية الإنتاجيّة في وقت الأزمات».

بعض هذه الوظائف مرشّحة بشكل واضح للاستبدال مثل وظيفة أمين الصندوق، وبعضها الآخر أكثر تعقيداً، مثل الطهاة، ولكن هناك بالفعل روبوتات يمكنها القيام بهذا العمل بفعاليّة، وكلّما زاد عدد الروبوتات، زادت قدرتها على الاستفادة من الذكاء الاصطناعيّ لتعزيز إنتاجيّتها، وبمجرّد إرفاق برنامج بجهاز ما ينتقل إليه عامل التحكّم، وذلك ما يحدث بمجرّد إدخال الذكاء الاصطناعيّ في أيّ نظام، فسيفعل الشيء نفسه تدريجيّاً، ليصبح مضاعفاً عامّاً للقوّة. نحن نسلك الطريق الصحيح، لتفعيل الذكاء الاصطناعيّ في معظم مؤسّساتنا لسبب بسيط وهو أنّه يجعلها تعمل بشكل أفضل، لكنّ هذا سيعني بالتأكيد أنّ هناك حاجة إلى عدد أقلّ من البشر للعمل، لأنّ الذكاء الاصطناعيّ سيقوم بعمل أكثر كفاءة من ذوي الياقات الزرقاء والياقات البيضاء على حدّ سواء، ولن يحتاج إلى العديد من المساعدين القانونيّين أو المحامين الشباب إذا كان بإمكان هذا الجهاز مسح المستندات ضوئيّاً بحثاً عن القضايا والحقائق والأنماط.

وبالتأكيد لا تحتاج إلى العديد من السائقين إذا كان الحاسوب يتحكّم في السيارات، والحافلات، والشاحنات. والقيادة الذاتية ستكون نعمة كبيرة للأمان، ففي كلّ عام يتعرّض أكثر من مليون شخص حول العالم لحوادث سير مميتة. ووفقاً لوزارة النقل الأميركيّة، فإن 94 بالمئة من الحوادث في أميركا تحدث بسبب خطأ السائق، ولكن في عالم من دون سائق، ماذا يحدث لما يقارب 4 ملايين أميركيّ – معظمهم من الرجال، ولا يحملون شهادات جامعيّة – وهم يعملون كسائقين؟ في الوقت الحالي، آفاق حياتهم المهنيّة آخذة في الارتفاع مع ازدهار أمازون وتجّار التجزئة الرقميّين الآخرين. وفي أيّار، قال فريدريك سميث الرئيس التنفيذيّ ورئيس شركة فيديكس، إنّ شركته كانت توظّف بغزارة حوالى 4000 سائق في الأسبوع، ولكن على المدى الطويل، قد لا يفقد السائقون وظائفهم، لكنّهم سيفقدون قدرتهم على الحصول على أجور تكفي لتوفير لقمة عيشهم، لأنّ وظائفهم أصبحت أقلّ قيمة. وتعمل الحواسيب على تقليص دور الإنسان بسرعة كبيرة حتّى الميل الأخير، فالطيار الآلي يشغل العديد من الطائرات التجاريّة معظم الوقت، ويتمّ اختبار النقل بالشاحنات ذات المسافات الطويلة على الطرق العامّة حتى مع استمرار استخدام شاحنات التوصيل المحلّيّة والاستعانة بالعمّال في المرحلة النهائيّة من التسليم، وحتّى هذا الدور المحدود قد يتلاشى أيضاً، لأنّ مشكلة الميل الأخير تستحوذ عليها طائرات من دون طيار بشكل متزايد، وقد لا تنتج البطالة عن ذلك دائماً، وقد يكون لها آثار في أفق زمنيّ أطول بعد عقود من الآن، لكنّها ستكون اللعبة التي ستغيّر حياتنا.

لم تُترك مهنة من دون أن تتعرّض للتهديد من قبل الروبوتات التي

ترسم مستقبل الذكاء الاصطناعيّ. يصف الكاتب إيان ماك إيوان في روايته لعام 2019 « آلات مثلي» عالماً أصبحت فيه الأتمتة جزءاً من الحياة اليوميّة، وهناك احتجاجات جماهيريّة في لندن ضدّ البطالة، تقول الشخصيّة الرئيسية:

«استسلمت بعد أن قرأت عن مصنع سيّارات جديد يبدأ بالإنتاج خارج نيوكاسل، ولقد صنع ثلاثة أضعاف عدد السيّارات التي صنعها بعد أن استبدل سدس القوّة العاملة بالروبوتات، فكانت أكثر كفاءة بثماني عشرة مرّة، ما أدّى إلى ارتفاع الربح إلى حدّ كبير. لا يمكن لأيّ عمل أن يقاوم ذلك، فلم يكن عمال المعمل فقط من فقدوا وظائفهم لصالح الآلات بل المحاسبون، والطاقم الطبّيّ، وقسم الخدمات اللوجستيّة، والموارد البشريّة، والتخطيط المستقبليّ، والآن شعراء الهايكو، وبعد فترة وجيزة، سيضطرّ معظمنا إلى التفكير مرّة أخرى في حياتنا من دون عمل».

تبدو مثل هذه الآفاق أقرب إلينا من أيّ وقت مضى وسط الوباء، (حتّى توقّع ماك إيوان عن الشعراء أصبح حقيقة: علماء الحاسوب يطوّرون خوارزميات يمكنها كتابة الأدب) والمناقشات حول مستقبل العمل يجب أن تدرك أنّ المستقبل لنا بالفعل، وقد اعتاد الفلاسفة على التنظير حول كيفيّة إبقاء الناس واقفين على أقدامهم بمجرّد استبدال التكنولوجيا لكتلة حرجة من الوظائف، والآن، أجبر كوفيد-19 البلدان على تجربة نوع من الدخل الأساسيّ شبه الشامل، وأصبحت هذه الفكرة سائدة في الولايات المتّحدة في غضون أشهر - لم يعد مجرّد السعي الخياليّ للمرشّح الرئاسيّ المستضعف أندرو يانغ، بل اقترح في شكل مؤقّت، أقرّه الكونغرس لدرء كارثة اقتصاديّة. وخلصت الحكومات

خلال الوباء إلى أنّه من دون خطأ من جانبها، لا يمكن للناس كسب المال، وبالتالي يستحقّون أن يُدفع لهم مقابل عدم العمل، وعلاوة على ذلك هل يمكن للدولة أن تقرّر أنّ الأشخاص الذين أجبرهم الذكاء الاصطناعيّ على ترك العمل يستحقّون التعويض بالمثل؟

في مقاله عام 1930، «الإمكانيّات الاقتصاديّة لأحفادنا» فكّر الاقتصاديّ جون ماينارد كينز في هذا السؤال بالضبط. لقد كان يتطلّع إلى عالم من خمس عشرة ساعة عمل في الأسبوع، وهذا ما أصبح ممكناً بفضل التكنولوجيا، ولكن حتّى لو تحقّق مثل هذا العالم، فسنحتاج إلى إيجاد طريقة لمنح الناس ما يفعلونه. وقد يتضمّن ذلك خلق وظائف إضافيّة في مختلف المجالات، من التعليم إلى مشاريع الأشغال العامّة إلى صيانة الحدائق والبرّيّة، تماماً كما استخدم فيلق الحماية المدنيّة وإدارة الأشغال، التابعان لمنظمة الغذاء والدواء العالميّة، ملايين الأميركيّين لتوسيع البنية التحتيّة وتجميل البلاد، وقد تتضمّن بعض هذه الفصائل الوظائف من أجل العمل فقط، كما كتب كينز: «سنسعى لنشر الزبدة على الخبز لمنح العمل الذي لا يزال يتعيّن القيام به، ولتتمّ مشاركته على نطاق واسع قدر الإمكان»، ومثال الألوان المختلفة لهذا المستقبل هو لجورج جيرسون الذي عرض الرسوم المتحرّكة في الستينيّات، وظيفة جورج في برنامج سباسلي سبيس سبروكتس، هي الضغط على بعض الأزرار ثلاث ساعات في اليوم، وثلاثة أيّام في الأسبوع، وكلّ شيء آخر مؤتمت.

لكنّها لا تزال وظيفة وهي تمنحه وعائلته ملامح الأسرة والحياة الاجتماعيّة التي كانت أكثر أو أقلّ شهرة لشخص ما في الستينيّات، وهذه إحدى رؤى مستقبلنا الآليّ الرقميّ حيث يتمّ تعديل أنماط الحياة

مـن دون تدميرهـا. وهنـاك أمثلة مبكرة لتصوّر هـذا العالـم المحتمل من خـلال دعـوة رئيـس الـوزراء الفنلنـديّ لأربعـة أيّام عمل في الأسـبوع، تسـتمرّ سـتّ سـاعات فـي اليوم، وترى أيضـاً في الوظائـف المرنة التي تميّز اقتصاد العمل الحرّ، مثل القيادة في أوبر أو دور داش حيث يمكن للعمـال اختيـار سـاعات العمـل الخاصّـة بهم، كما تراه ايضـاً في العدد المتزايد باسـتمرار من السـاعات التي يقضيها الأشـخاص في المكتب، وهم يتنقّلون بين وسائل التواصل الاجتماعيّ، وتراه كذلك في صعود ما يسمّيه عالم الأنثروبولوجيا ديفيد غريبر الوظائف المليئة بالهراء: «يصف عدّة أنواع بما في ذلك «الذين يقومون بأعمال الرقابة»، التي تولّد الكثير من الأعمال الورقيّة للإشـارة إلى أن العمل مسـتمرّ في حين لا يقومون بعمل فعليّ وليسوا بالخبراء الذين يستحقّون أن يديروا الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الإدارة».

قال كينز إنّ المشـكلة الكبيرة في الثورات التكنولوجيّة هي أنّه مع وجود الكثير من العمل الذي تقوم به التكنولوجيا بشكل متزايد، سيتعيّن على البشر إيجاد إحساس بالهدف، وبالنسبة إلى البشر، وخاصّة الرجال، منحهـم العمـل تاريخيّـاً هويّة وشـعوراً بالإنجاز والكرامة، وهي ليسـت سـمات غير ذات صلة، لهذا السـبب كان دائماً الدخل الأساسـيّ الشامل غير مرضٍ مفضّلاً توسيع البرنامج مثل ائتمان ضريبة الدخل المكتسب والتـي تزيد بشـكل أساسـيّ مـن أجور العمّـال ذوي الدخل المنخفض، وهـذا يحفّـز العامـل علـى العمـل، ولكنّه لا يحمي التسـامح، إنّها فكرة اجتذبت الدعم من أقصى اليسار وكذلك من الليبراليّين، وأنا مقتنع بأنّها ليست شائعة مثل السياسات الأخرى الأقلّ فاعليّة مثل رفع الحدّ الأدنى للأجور، لأنّه من الصعب التعبير عنه ببسـاطة ورمزيّة، وتوسـيعه بشـكل

كبيـر، ولأنّـه يجـب أن يكـون مكلفاً للغاية. ولكـن إذا أدركنا حجم هذه المشـكلة، وخطر انتشـار البطالة الجماعيّة الدائمة المحتملة أو العمالة الناقصة، فيبدو أنّ الأموال تنفق بشكل جيّد.

كان كينـز قلقـاً أيضـاً مـن أنّه مع تراجع العمل فإنّ كلّ وقت الفراغ هذا سيشـكّل مشـكلة، لأنّ الناس لم يكونوا جيّدين في أوقات الفراغ، وأشـار إلى أنّ تراخي الكثير من الطبقة الأرسـتقراطيّة التي واجهت هذه المشكلة بالفعل، كان نذير شؤم لما قد يأتي من الجمهور الأكبر في نهاية المطاف. وفي روايته، يتأمّل ماكيوان مشكلة الترفيه هذه واصفاً الإنسانيّة في عالم الذكاء الاصطناعيّ:

يمكن أن نصبح عبيداً للوقت من دون هدف. ثم ماذا؟ نهضة عامّة وتحرّر في الحبّ، والصداقة، والفلسفة، والفنّ، والعلم، وعبادة الطبيعة، والرياضة، والهوايات. الاختراع والسعي وراء المعنى، ولكن الاستجمام اللطيـف لـن يكون متاحاً للجميـع، وكان للجريمة العنيفة عوامل جذب أيضـاً، وكذلـك القتال في الأقفاص العارية، والواقع الافتراضيّ والقمار والمشـروبات والمخـدّرات، حتّـى الملل والاكتئـاب.. ولن نتحكّم في اختياراتنا.

هـذا السـيناريو هو نقطـة النهاية المنطقيّة لظهـور الروبوتات حيث سـيقلّل الـذكاء الاصطناعـي أتمتـة العمل، ولكن سـتظلّ هنـاك وظائف جديـدة، وبالنسـبة إلـى أولئك غير القادريـن على العثور على عمل جيّد سـوف تتوسّـع المسـاعدة الحكوميّة بشـكل كبير، وسـيكون هناك مزيد مـن الوقـت وإمـكان الوصـول التكنولوجيّ للحصول علـى الكمال في الترفيه والتسلية، وسيتكيّف الناس بشكل طبيعيّ مع هذا العالـم الجديد بشكل طبيعيّ، وسيشعر بعضهم بالتحرّر، كما سيشعر بعضهم الآخر بأنّه

محاصر، لكنّ المستقبل البديل الأكثر قتامة هو المستقبل الذي تتعمّق فيه الاتّجاهات تدريجيّاً، ومع ذلك لا تستجيب الحكومة بوضع برنامج واسع النطاق، وسيزيد عدم المساواة الوضع سوءاً، وستختفي العديد من الوظائف، وتتراكم الأجور الحقيقيّة، وتنخفض نوعيّة الحياة بالنسبة إلى معظم الناس.

هذا هو المستقبل الذي تنتقل فيه الثروة إلى أيدي قلّة غنيّة من الأثرياء، في حين يُترك الآخرون في ظروف أسوأ معاقين بإدمان الكحول، والمخدّرات فينتحرون، ويزداد الطلب على الشعبويّة في سفوح كلّ من هذه العقود المستقبليّة، لكن من غير الواضح أيّهما ينتظرنا.

البشر فقط

يعدّ تراجع العمل مشكلة كبيرة، ولكن حتّى لو تمكّنا من حلّها فسيواجهنا الذكاء الاصطناعيّ بأمر أكبر، فهل سنفقد السيطرة على الآلات؟ التحوّل الحاسم الذي يحدث الآن هو من ذكاء «ضعيف» إلى «قويّ» أو «مسيطر». في البداية، تبرمج آلة لإكمال مهمّة معيّنة، ولنقل الفوز بلعبة الشطرنج – وهي تعمل بشكل رائع، ثم تُطوّر بشكل أوسع لنوع من الذكاء الذي يمكنه التفكير بأسلوب خلّاق وإصدار الأحكام. وكانت تلك القفزة في القدرات المعرفيّة لحظة فاصلة بالنسبة إلى الذكاء الاصطناعيّ حيث تعتبر لعبة جوّ أكثر ألعاب الألواح تعقيداً في العالم، حيث تحتوي على حركات محتملة أكبر بكثير من الذرات الموجودة في الكون المرئيّ، وقد تمّ تعليم اللعبة للروبوت ألفا جو، وفي آذار 2016 تغلّب على لي سيدول بطل العالم لثماني عشرة مرّة. وفي عام 2017، لحقه برنامج ألفا زيرو، الذي علّم نفسه في غضون ثلاثة أيّام فقط، وهزم

ألفا جو بنتيجة مئة مقابل صفر، فاعتبر علماء الحاسوب ألفا جو أنّه دليل على قدرة الآلات على أن تعلّم نفسها، وتفكّر أيضاً في طرق إبداعيّة غير خطّيّة. وفي آذار 2020 كشف صنّاع ألفا جو أن برنامجاً آخر من برامجهم كان يشاهد الشاشة فقط حيث شغّلت سلسلة من ألعاب الفيديو أتاري، فأتقن جميع الألعاب السبع والخمسين، متفوّقاً على البشر في كلّ واحدة منها.

هذا الشكل الأكثر قوّة من الذكاء الاصطناعيّ يحاكي القدرات العقليّة البشريّة، لكنّ البرامج لن تتوقّف عند مجرّد التقليد بل ستتجاوز قريباً قدراتنا إلى حدّ كبير، ويمكن للآلات بالفعل أن تتفوّق على البشر في العديد من المهامّ التحليليّة، وستصبح أفضل وأفضل مع المزيد والمزيد من البيانات، ومن خلال آليّات التعلّم الجديدة مثل الشبكات العصبيّة. لدى عالم الحاسوب ستيوارت راسل في جامعة كاليفورنيا في بيركلي طريقة لشرح هذا الاتّجاه، وهو يشير إلى أنّ الحواسيب الحديثة تقرأ من دون أن تفهم، ويمكنها الترجمة لأنّها تنظر إلى الموادّ المترجمة سابقاً، وتطابق الكلمات والعبارات والجمل، ولكنّها الآن تتعلّم الفهم بمجرّد أن تتمكّن الحواسيب من القيام بذلك، فستقرأ بسرعة وتستوعب كلّ ما كتبه البشر على الإطلاق في كلّ موضوع. وفي هذه المرحلة، ستكون أكثر دراية من أيّ إنسان وفي الواقع من جميع البشر على هذا الكوكب.

هل ستكون الحواسيب هذه واعية كالبشر؟ هل سيكون لديها روادع أخلاقيّة؟ يعطي راسل مثالاً لما يمكن أن يحدث إذا طلبت من الحاسوب إنهاء السرطان، فقد يستنتج أنّ أسهل طريقة للقيام بذلك هي قتل جميع البشر، لأنّ ذلك من شأنه بالتأكيد إنهاء انتشار المرض.

ولطالما اعتقدت أنّه في نهاية اليوم، لا يزال الإنسان مسيطراً لأنّه يمكنه فصل الجهاز، ولكن ماذا لو عرف الحاسوب ذلك فيعتقد أنّه لتحقيق مهمّته يجب أن يظلّ عاملاً، ويجد طرقاً للحفاظ على نفسه؟ هذه هي المعضلة التي تمّ استكشافها قبل خمسين عاماً في كتاب ستانلي كوبريك 2001: رحلة فضائيّة، فكان للفيلم بصيرة مذهلة في فهم أكبر معضلة يمثّلها الذكاء الاصطناعيّ. في الفيلم يقرّر الحاسوب هال قتل أسياده البشر حتّى يتمكّن من المضيّ قدماً في مهمّته، وفي النهاية تمكّن الإنسان وهو ديفيد بومان، من التفوّق على الآلة، ولكن في الحياة الواقعيّة يبدو حصول العكس هو المرجّح. وهذا هو السبب في أنّ بيل غيتس وإيلون ماسك وعدد كبير من الشخصيّات البارزة الأخرى التي تكون عادة متفائلة بشأن التكنولوجيا، ردّدت صدى تحذيرات فيلسوف أكسفورد نيك بوستروم: إنّهم قلقون الآن من أنّ تطوّر الذكاء الاصطناعيّ قد يهدّد الجنس البشريّ نفسه.

الحواسيب التي تعمل بواسطة الطاقة هي بالفعل صناديق سوداء، فنعلم أنّهم وصلوا إلى الإجابة الصحيحة لكنّنا لا نعرف كيف؟ ولماذا؟ وما هو الدور الذي يتركه ذلك للحكم البشريّ؟ تساءل هنري كيسنجر إن كان ظهور الذكاء الاصطناعيّ سيعني نهاية عصر التنوير، حيث رفعت حركة القرن الثامن عشر التفكير البشريّ فوق الخرافات، والعقيدة، والعبادة القديمة، وادّعى إيمانويل كانط آخر فلاسفة عصر التنوير ظهور عدم النضج الذي فرضه على نفسه: «كان على الإنسانيّة أن تنمو، وكان علينا أن نفهم العالم بأنفسنا، ولكن إذا قدّم الذكاء الصناعيّ أجوبة أفضل مما نستطيع من دون الكشف عن منطقه، فسنعود إلى طفولة جنسنا البشريّ ونعتمد على الإيمان، وسنعبد الذكاء الاصطناعيّ الذي كما قيل

عن الله، يعمل بطريقة غامضة، لأداء عجائبه».

ربما تكون الفترة الممتدّة بين غوتنبرغ وألفا جو هي الاستثناء، وهي حقبة قصيرة نسبيّاً في التاريخ عندما اعتقد البشر أنّهم كانوا في موقع السيطرة. وقبل ذلك، ولآلاف السنوات، رأوا أنفسهم على أنّهم تروس صغيرة في نظام كبير لم يفهموه بالكامل خاضع لقوانين الله والطبيعة، ويمكن أن يعيدنا عصر الذكاء الاصطناعيّ إلى دور متواضع مماثل. وهذه المرّة، على الرغم من ذلك قد يعملون إلى جانب ذكاء أعلى، وليس تابعاً لهم، ولكن ليس أعلى منهم أيضاً. وفي بعض النواحي، سيكون هذا انعكاساً أكثر دقّة على مكاننا الفعليّ في الكون الشاسع الذي لا يُسبر غوره.

تجدر الإشارة إلى أنّه إلى جانب ثورة الذكاء الاصطناعيّ، نشهد ثورة أخرى من المحتمل أيضاً أن يكون لها آثار تحوّلية وهي ثورة الهندسة الحيويّة، وببساطة نحن نطوّر عملية خلق بشر أفضل وأقوى وأكثر صحّة، وأطول عمراً من خلال اختيار الجينات، ويمكن للوالدين بالفعل اختيار البويضات المخصّبة الخالية من الأمراض الوراثيّة المعروفة ويخشى الكثيرون من أنّهم سيتمكّنون من أن يختاروا قريباً شكل الأطفال الذين يريدونهم، فعلى سبيل المثال، يمكنهم اختيارذكور ذوي شعر أشقر وعيون زرقاء. ويجادل الباحث يوفال نوح هاروري في أنّه على الرغم من جميع التغييرات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة على مدى آلاف السنين، لم يقم البشر بتغييرات جسديّة أو عقليّة كثيرة حتىّ الآن، وإنّ الجمع بين هذه الثورات المزدوجة في علم الأحياء والحوسبة سيسمح للبشر بتوسيع قدراتهم الجسديّة والعقليّة والنتيجة كما يقول ستكون خلق رجل خارق يشبه الإله: Homo Deus.

ربما كان هذا ما يخبّئه لنا مستقبل الذكاء الاصطناعيّ والتكنولوجيا

الحيويّـة، وهـو موضـوع نقاش كبير وخارج نطاق هـذا الكتاب، وأعتقد أنّـه لا يـزال أمامنـا طريـق طويـل لنجتازه قبل أن نصـل إلى ذكاء عامّ في آلة يمكنها على سـبيل المثال ليس فقط حلّ مشـكلة علميّة، ولكن فهم المنطق الأساسـيّ للابتكار، ومفهوم العلم نفسـه، ويمكنني الذهاب إلى أبعد من ذلك باختراع أساليب جديدة للتحقيق، وآفاق معرفة جديدة في مختلف المجالات كما فعل الإنسان مراراً وتكراراً في أيّ مناسبة. وأوّد أن أبـدي ملاحظـة واحـدة: حتّـى الآن لم يكن لهذه الثـورة التكنولوجيّة تأثير كبير في استبدال البشر ولكن بدلاً من ذلك قامت بإعادة تركيزهم، وعندما أتحدّث مع الأشـخاص الذين يديرون المستشـفيات في العالم النامـي والذيـن نشـروا الـذكاء الاصطناعـيّ على نطاق واسـع لتعويض النقص في الأطباء، فإنّهم يشيرون إلى قدرة الآلات المتفوّقة على إجراء التشـخيص مـا أتـاح للأطباء والممرّضات التركيـز على رعاية المرضى، ويشـارك هـؤلاء المهنيّـون الآن بعمـق أكبـر في مسـاعدة المرضى على فهـم ظروفهـم، والحـرص على تناول الأدويـة، وإقناعهم بتغيير نظامهم الغذائيّ وعاداتهم، كما أنهّم يعملون كمدرّبين ويقدّمون الدعم المعنويّ والنفسـيّ الـذي يعـدّ مفتـاح التعافي. وهذه مهامّ إنسـانيّة أكثر من كونها مهـامّ تحليليّـة بحتـة فـي كثير من النواحي مثل قراءة الأشـعّة السـينيّة أو تفسير نتائج المختبر، ويمثّل هذا التطوّر تقسيماً جديداً للعمل مع الآلات والبشر، وكلّ منهم يفعل ما يفعله بشكل أفضل.

لقـد أظهـر الوبـاء أنّ هذه الثورات التكنولوجيّة مضت أبعد ممّا كنّا نعتقـد، ولكنّـه أظهـر أيضـا أنّ الحياة الرقميّة يمكـن أن تعجز عن القيام بمحاكاة للعالـم الحقيقيّ، وسـتكون هذه التحوّلات مخيفة بالنسـبة إلى مجموعة من الناس وستختفي بعض الوظائف، ولكنّ الإنتاجيّة الإجماليّة

سترتفع، وتولد ثروة أكبر يمكن أن تساعد الجميع، كما يمكن أن تتحسّن جودة حياة كلّ فرد. وهناك مخاوف حقيقيّة بشأن الخصوصيّة، ومعالجة البيانات، ودور الحكومة في تنظيم الشركات وكذلك نفسها في هذا المجال، لكن هذه ليست مشاكل غير قابلة للحلّ، فيمكننا الاستفادة من الحياة الرقميّة وحماية خصوصيّتنا أيضاً، وإذا استطعنا الاهتمام في أثناء تطويرنا للقواعد المتعلّقة بثورتي الذكاء الاصطناعيّ والهندسة الحيويّة من دون أن نفقد إنسانيّتنا أيضاً، فيمكننا تعزيزها.

يشعر الناس بالقلق من أنّه إذا أصبح الذكاء الاصطناعيّ أكثر تطوّراً، سنعتمد على حواسيبنا كثيراً حتّى ينتهي بنا المطاف إلى التفكير فيها على أنّها أصدقاؤنا، فنصبح غير قادرين على العمل من دونها، ولكن بالفعل يمكن أن يقدّم إليّ هاتفي معلومات أكثر من أيّ إنسان أعرفه، كما يمكنه أن يحلّ المهامّ المعقّدة خلال أجزاء من الثانية، ويمكنه أن يسلّيني بمحتوى يجتاز حدود الزمان والمكان، لذلك لم أخطئ أبداً في اعتباره صديقي، وكلمّا أصبحت الآلة أكثر ذكاءً في حساب البيانات وتقديم الإجابات، زاد إجبارنا على التفكير في ما يعدّ فريداً في كوننا بشراً أمام ما يتجاوز قدرتنا على التفكير. وفي الواقع قد تجعلنا الآلات الذكيّة أكثر تقديراً لرفاقنا البشر لإبداعهم ونزواتهم، وعدم كوننا قادرين على توقّع تصرّفاتهم، والإحساس بالدفء، والعلاقة الحميمة، وهذه ليست فكرة غريبة. تمّ الإشادة بالبشر للعديد من الصفات بخلاف قدرتهم على حساب الشجاعة، والولاء، والكرم، والإيمان، والحبّ على مدى فترة طويلة من التاريخ، وربما تكون إحدى النتائج العميقة للانتقال إلى الحياة الرقميّة الواسعة والسريعة، والحقيقيّة هي جعلنا نعتزّ بالأشياء التي غرست في داخلنا والتي تعطينا صفة الإنسانيّة.

الدرس السادس

كان أرسطو محقّاً؛ نحن حيوانات اجتماعيّة

اللغز الحقيقيّ بشأن الأوبئة يدعو إلى التساؤل: لماذا لا تنتشر هذه الأوبئة في كثير من الأحيان؟ يُعرف كوفيد-19، إلى جانب الطاعون الدبلي، والسارس، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفّسية، والإيبولا، وبعض الأمراض الأخرى باسم عدوى الأمراض الحيوانيّة المنشأ التي انتقلت من الحيوانات إلى البشر (يأتي علم الأمراض الحيوانيّة المنشأ من الكلمات اليونانيّة القديمة للحيوانات والمرض)، ويُعتقد أنّ الفيروس المسبّب لمرض الإيدز انتقل إلى صيّاد اصطاد في أفريقيا الاستوائيّة شمبانزي مصاباً بالمرض، عندما لامس جرح في جسده دم الحيوان، ولكن السؤال المرعب الذي علينا طرحه: نظراً إلى وجود ملايين لا حصر لها من هذه الفيروسات التي تصيب آلاف الأنواع من الحيوانات، فلماذا لا تنتقل العدوى إلى البشر في معظم الأحيان؟ في الواقع إنّه يحصل ذلك، ومن المحتمل أنّ انتقال الفيروس من الشمبانزي إلى الإنسان «سبق له أن حصل عدّة مرّات من قبل»، وقد شرح كريج تيمبيرج ودانيال هالبرين في كتابهما أصول وباء الإيدز.

حدثت سيناريوهات مماثلة في آسيا حيث تسبّبت الخفافيش، وقطط الزباد، والبانجولين بانتقال الفيروسات الشبيهة بالإنفلونزا إلى

البشـر والتسـبّب بعدّة إصابات محلّيّة، وهي تعود إلى عقود وربما إلى قـرون، فلمـاذا لا ينتشـر المزيد مـن الأوبئة؟ يوضـح تيمبيـرج وهالبرين في كتاب أصول فيروس نقص المناعة البشرية: «لتحقيق مصيره القاتم، احتاج الفيروس إلى مكان لم يسبق له مثيل في وسط إفريقيا، لكنّه الآن ينتشر في قلب مكان إقليميّ كبير ومزدهر ومزدحم بالناس والطاقة حيث تـمّ تنحيـة القواعـد القديمة جانباً وسـط اضطرابات التجـارة الجديدة»، وباختصار الأمر يتطلّب مدينة مكتظّة.

يقول بيتر داسزاك صائد الفيروسات: «نتوقّع أن يصاب ما بين مليون و7 ملايين شخص سنويّاً بفيروس كورونا الخفافيش» الذي تحدّثت عنه فـي الـدرس الأوّل، لكـن داسـزاك يقول: «يحدث أحيانـاً أن يذهب هذا الشـخص غيـر المحظـوظ إلـى السـوق، أو ينقل حيوان مـا العدوى إلى شخص ما في سوق الحياة البرّيّة، ثمّ يمكن للفيروس أن ينتشر ويصبح وبـاءً»، ولكـي يصبح الفيروس وباءً شـاملاً عليـه أن يجد طريقه إلى بيئة حضريّـة، ويوضـح كوفيـد–19 هذا المبدأ تماماً، عندما نفكّر في المرض نربطـه بالتأكيـد بمـا حدث في الولايات المتّحدة، فنتذكّر كيف أصبحت مدينة نيويورك بشـوارعها المزدحمة ومترو الأنفاق المزدحم على مدار 24 ساعة أوّل بؤرة له وأكبرها.

بالطبع، لا يقتصر الأمر على نيويورك فقط، إنّ اختلاط الناس في المـدن فـي كلّ مـكان جعـل هذه الأماكـن غنيّة بالأمراض شـكل دائم، ولطالمـا كانـت الروابـط داخـل المدن وتلـك التي تجمـع بينها مصدراً للتعـرّض للعـدوى، فعندما ربطت السـكك الحديديـة والتلغراف المدن ببعضها في النصف الأخير من القرن التاسـع عشـر بشّـرت ببداية عصر جديد لكلّ من البشر والأمراض.

فـي أواخـر عـام 1889، عندما أُعلن خبر تفشّـي الإنفلونزا للمرّة الأولى في سانت بطرسبرغ، روسيا، انتشرت الأخبار في جميع أنحاء أوروبـا عبـر البرقيّـات..(*) في البداية، أثـارت تقارير الصحف فضول الناس أكثر من قلقهم، فقرأ سـكّان لندن في صحيفة التايمز كيف أنّ الظهـور الواضـح للمـرض بعد عقود من دون تفشٍّ واسـع المدى لن يكون أكثر من مجرّد شذوذ نظري، وأوضحت الصحيفة أنّ الحالات الجديـدة قـد تمنـح أخصائيّي علم الأمـراض «اهتماماً بالغ الأهمية»، مثـل التشـويق الـذي يشـعر به رياضيّ يصطاد لعبة نـادرة أو عالم آثار يكتشـف موميـاوات مصريّـة، لكـن سـرعان ما أُصيب سـكّان المدن بالفـزع والرعـب بعـد أن اجتاحت العدوى القاتلة العواصم في القارّة الأوروبيّة، وفي النهاية لندن وما بعدها. ففي عالـم من المدن المتّصلة والمرتبطة بالسكك الحديديّة والشحن بواسطة البخار حلّق الفيروس حول العالـم خلال أربعة أشـهر فقط. واليوم، يبدو أنّ السـفر الجويّ علـى نطـاق واسـع، إلى جانب زيادة الكثافـة الحضريّة، يجعل المدن أكثر جذباً للأمراض. فكانت البؤر الأوّليّة لـكوفيد- 19 مدناً رئيسيّة، وفي البداية كانت هذه البؤر عبارة عن مدن كبيرة غير معروفة لمعظم الغربيّين.

ووهـان، دايجـو، كوم، ولكن قريباً سينتشـر الفيروس في الوطن، وسيسيطر على ميلان ولندن ونيويورك بحلول أبريل 2020، والعديد من

(*) من الجدير بالذكر أنّ هناك بعض الأدلّة التي تشير إلى أنّ جائحة عام 1889 يعتقد أنّها إنفلونزا من قِبَل المعاصرين، وربما كانت في الواقع فيروساً من نوع zoonotis- وربما نزعة وراثيّة بقريّة نشأت من الأبقار. يراجع مقال لين ڤايجين: «التسلسل الجينيّ الكامل لفيروس كورونا البشريّ ، OC 431_lonmal of Virology 79 (3): 1595-1604 .https: / /www.ncbi.nlm.nih gov / pmc / articles / PMC5441071

المدن الأكثر روعة في العالم أصبحت منغلقة على نفسها، فبدت باريس، بمقاهيها الجميلة التي تفترش الأرصفة الفارغة، وكأنّها إحدى كواليس الأفلام، حتّى بعد الحظر، عادت المدينة قليلاً إلى بعض مظاهر الحياة الطبيعيّة، قبل الوباء كان بإمكان كلّ من قطارات الركّاب في باريس نقل حوالى 2600 راكب، وبعد انتشار كوفيد-19، انخفض هذا العدد إلى 700 نتيجةً لإرشادات جديدة ترتبط بالتباعد الإجتماعيّ، فتباعد الناس في المدن، وخاصّة خلال ساعة الذروة وعند استخدام وسائل النقل العامّ، فتبيّن أنّ ذلك صعب للغاية، بعد أن تلاشت طاقة الأشخاص الذين يعتمدون على بعضهم ويتآزرون، وكذلك زالت عفوية الحياة الحضريّة، وقد أعيد افتتاح لندن جزئيّاً في تموز، ولكن لا بدّ من أنّ دورة الحياة قد أصبحت مختلفة، منذ أن أصبح النادل قبل أن يقدّم الشراب لك، يدوّن اسمك ورقم هاتفك للتأكّد من عدم إصابتك بالمرض عبر إجراء اختبار احتمال الإصابة والتعقّب بواسطة خدمة الصحّة الوطنيّة. وقد جرّبت بعض المدن الكبيرة في آسيا مراقبة أكثر تدخّلاً عبر التتبّع بواسطة الهاتف الذكيّ، حيث يتلقّى المستخدمون الذين يختارون استخدام تطبيق الحكومة السنغافوريّة تنبيهات إذا أظهرت بيانات البلوتوث اتّصالا بشخص مصاب بفيروس كوفيد، ثمّ يطالب التطبيق الشخص المشتبه بإصابته بإجراء الاختبار. وقد أدّى انتشار الوباء طوال وقت طويل إلى إفلاس العديد من المطاعم والمسارح والمعارض والحانات وأماكن الموسيقى ومحلّات البيع بالتجزئة، ما حرم المدن من استغلال معظم مصادر الجذب السياحيّ فيها، ومع عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الأمور ستعود إلى طبيعتها خلال وقت قصير، قام العديد من سكّان المدن بما قام به غيرهم عبر التاريخ عندما واجهوا مرضاً

خطيراً، فقد فرّوا هاربين من مدنهم، كما قام بعضهم بزيارات طويلة إلى العائلة والأصدقاء، وانتقل آخرون وخاصّة من يمتلكون المال، إلى منازل ريفيّة استأجروها أو اشتروها. وأثبت تحليل لبيانات الهواتف الذكّية أنّه بين 1 مارس و1مايو انتقل حوالى 420 ألف شخص من مدينة نيويورك، فشهدت الأحياء الثريّة مثل أبر ايست سايد وووست فيلدج وسوهو انخفاضاً في عدد السكان بنسبة 40 بالمئة أو أكثر، كما أنّ العمل عن بُعد جعل هذا الخيار أكثر جدوى، ولكن للمحترفين فقط. تواجه مدن كاليفورنيا نزوحاً جماعيّاً مشابهاً في الأفق، وقد لاحظ مارك زوكربيرج، الرئيس التنفيذيّ لشركة فيسبوك، أنّه منذ تفشي الوباء، أبدى ثلاثة أرباع موظّفيه الاهتمام بمغادرة الشريط الساحليّ، وأشارت التقارير الواردة من فرنسا إلى وجود اتّجاه مماثل، حيث انتقل سكّان باريس إلى المناطق الريفيّة التي نبذوها سابقاً معتبرين أنّها «مقاطعات»، وقد شكّ العديد من السكّان المحلّيين في احتمال أن يكون هؤلاء الزوّار غير المرغوب فيهم مصابين بالمرض.

هجر سكان المدن منازلهم في أوقات الشدّة منذ قرون، ففي القرن الرابع عشر، ضرب الطاعون الدبلي فلورنسا بشدّة، وتسبّب بمقتل أكثر من نصف سكّان المدينة، استناداً إلى بعض الإحصاءات. وقدّم جيوفاني بوكاتشيو في روايته في ذلك الوقت، نصائح تبدو حديثة بشكل ملحوظ: الفرار من المدينة، والانعزال مع عدد قليل من الأصدقاء، والتجمّع في المساء لتناول الطعام والشراب ورواية القصص (نسختهم من نتفلكس). ومع ذلك ثبت أنّ هذا التدفق مؤقّت، وعادت المدن إلى حركتها السابقة. وبعد أسوأ طاعون في تاريخ البشريّة في المدن الإيطالية، ولا سيّما فلورنسا انطلق عصر النهضة، فغالباً ما خرجت

المـدن الكبـرى أقـوى من الكارثة. وفي أثناء مسـح لندن في عام 1666، ويمكن أن يغفر لأحد المراقبين إذا اعتقد أنّه كان حقّاً عام الشيطان الذي دُمّـرت فيـه المدينة بشـكل تـامّ، أوّلاً بالإصابة بالطاعون ثم باندلاع النار العظيمة، فمات عشـرات الآلاف من الأمراض، و80 بالمئة من المدينة دُمِّرَت وأصبحت أكواماً من الأنقاض وبدا أنّ هذه هي النهاية. ولا داعي للقـول إنّ التقاريـر المتعلّقـة بـزوال لنـدن كان مبالغاً فيهـا إلى حدّ كبير. وكان ذلك العام هو آخر اندلاع للطاعون في إنكلترا وبشكل حاسم، وقد اختار سـكان لندن–بطريقة معاصرة–«إعادة البناء بشـكل كامل». وكانت المدينـة القديمـة، ومعظمها من الخشـب، بمثابة صندوق بارود، أعادت بنـاء نفسـها مـن جديد مسـتخدمة الطـوب والحجر، ولنـدن التي نعرفها اليوم، قد نهضت من الرماد.

يشـير الصحفيّ كلاي جينكينسـون إلى مثالٍ عن عالـمٍ جديد مبنيّ علـى هـذا التوجّـه، وذلـك لإعلان مـوت المدن. ففي عـام 1793 عندما كانـت فيلادلفيـا عاصمـة أميركا – عاصمة الأمّة والمدينة الأكثر اكتظاظاً بالسـكان – عانت من وباء الحمّى الصفراء الشـنيع الذي أهلك السـكّان بكلّ ما للكلمة من معنى، فقتل 5000 من سكّان المدينة البالغ عددهم 50000 نسمة، وكان قتها وزير الخارجيّة توماس جيفرسون، الذي لطالما كـره المراكـز الحضريّـة، يعيش في ضواحي المدينـة، ويتوجّه إلى عمله باسـتمرار من هناك، وقد كتب لاحقاً: «إنّ معظم الشـرور هي عبارة عن وسائل لإنتاج بعض الخير، فالحمّى الصفراء ستثبط نموّ المدن الكبرى في أمّتنا»، ولكن لم يسر الأمر على ذلك النحو.

توسّعٌ عمرانيّ لا ينتهي

بالنسبة إلى أولئك الذين صمدوا في أماكنهم في العام 2020، كان الأمر أشبه بعيش نسخة غريبة ومخيفة من مدنهم، حيث أطلقت كلّ الإمكانيات. فعندما زرت نيويورك للمرّة الأولى في السبعينيّات، كانت مكاناً قاسياً ووحشيّاً، لكنّها مفعمة بالنشاط، وبالنسبة إلى فتى قادمٍ من الهند، شعرت بأنّها المدينة الأكثر إبهاراً في العالم، حيث انتقلت إلى هناك في أوائل التسعينيّات في عصرها الذهبيّ حيث كانت المدينة مزدهرةً، ولكنّها لم تفقد روحها الحيويّة على الإطلاق. وعند مقارنة ذلك مع نيسان عام 2020، حيث تمّ الحظر، بدت الشوارع فارغة، ومركز المدينة هادئاً، وساد الصمت المطبق الذي لم تخترقه سوى أصوات صفّارات سيّارات الإسعاف التي تنقل المصابين، وكان كلّ ذلك يصوّر انهياراً مثيراً للقلق. ويتخيّل كتاب ألان وايزمان لعام 2007، العالم من دوننا كيف ستنهار المدن وتعود الحياة البرّيّة إذا اختفى البشر فجأة، ويكتب وايزمان أنّه وبسرعة كبيرة، ستنسدّ المجاري، وستغرق قطارات الأنفاق، وستنهار المباني، ومن دون أن يوفّر الناس الطعام والدفء ستموت الفئران والصراصير، وكلّ ما سيبقى هو أطلال الحضارة الحديثة أي قطع الألمنيوم، والأواني والمقالي المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ، وبالطبع البلاستيك.

إذا كان قاطنو المدن في خطر، فذلك يعني أنّ كثيراً من البشر سيعانون، وربما يكون انتقال الناس في جميع أنحاء العالم إلى المدن على مدى العقود القليلة الماضية هو التحوّل الديموغرافيّ الأكثر أهمّيّة في حياتنا، فمنذ أن استقرّ البشر للمرّة الأولى منذ حوالى 10000 عام، عاشت الغالبيّة العظمى منهم في المزارع الريفيّة، ولكن لم يعد الأمر كذلك، ففي العام 1950، كان أقلّ من ثلث سكّان العالم يعيشون في

المـدن، ولكـن بحلـول العام 2020، تجاوزت هذه النسـبة النصف، وإنّ هـذه النسـبة تـزداد باسـتمرار بمقدار يعـادل إضافة شـيكاغو جديدة إلى الكوكب كلّ أسبوعين، وبحلول عام 2050 تقدّر الأمم المتّحدة أنّ أكثر مـن ثلثي البشـر سيعيشـون في المدن، ولاسـتيعاب هـذا التدفّق الكبير، لا يتـمّ فقـط بنـاء مدن جديدة، بل تزداد المدن القائمة اتّسـاعاً. في العام 1800، كانت هناك مدينتان فقط يبلغ عدد سكان كل منهما مليون نسمة هما لندن وبكين، وفي عام 1900، كان هناك حوالي خمس عشرة مدينة، وبحلـول عـام 2000 ارتفـع الرقم إلى 371، أمّا بحلول عام 2030، فمن المتوقّع أن يتجاوز العدد 700 مدينة، منها 125 في الصين، وبحلول ذلك الوقت يمكن توقّع أن يكون في العالم أكثر من أربعين مدينة ضخمة يبلغ عدد سكان كل منها 10 ملايين نسمة أو أكثر.

لقـد ثبـت خطـأ جميـع النبّوءات السـابقة حول اضمحـلال المدن التي سيسـتمرّ ازدياد عدد سـكّانها، ويُرجّح أن يتعافى التوسّـع السكّاني، وخاصّة في البلدان النامية، وأن يسـتمرّ بوتيرة مشـابهة لما كان عليه قبل الجائحـة إلـى حـدٍّ مـا، وبما أنّه ليس هناك بـوادر نهضةٍ ريفيّة في الوقت الحالي، فسـينتقل معظم الأشـخاص الذين يغادرون المدن ببسـاطة إلى مدينـةٍ أخـرى، وربمـا إلـى مدينـةٍ أصغر، وسيشـتري آخـرون منازل في الضواحي، ولكنّهم سيستمرّون في ممارسة أعمالهم في المدينة، وسيقرّر الكثيرون البقاء في أماكنهم.

يقول النقّاد إنّ هذه المرّة مختلفة، حيث تسـهّل التقنيّات الجديدة علـى النـاس العمـل من منازلهم، وإنّ خطر الأمراض سـيبقيهم بعيدين، ومن الصحيح القول إنّه ستكون هناك بعض التغييرات المهمّة في طبيعة العمل والمتطلّبات القديمة المتمثّلة بتواجد الناس في المكتب على مدار

الأسـبوع، لكنّ المشـاكل الحضريّة اليوم تبدو مكبوحةً مقارنةً بالعصور السـابقة، ويشـير الخبير الاقتصاديّ في جامعة هارفارد، إدوارد جلاسـر، إلى أنّ المدن الأميركيّة واجهت مستقبلاً قاتماً في السبعينيّات، وهو أكثر قتامـة بكثيـر ممّـا هو عليه اليوم، فلقد قتلت العولمة والأتمتة العديد من الصناعات الحضريّة الكبرى، من تصنيع المنسوجات إلى الشحن، فمثلاً أثبتـت السـيّارة أنّهـا تقنيّة غيّـرت الحياة وذلك بالسـماح للناس بالعيش بعيـداً عـن أماكـن عملهـم، وبالطبع يعـدّ ذلك تحوّلاً كبيـراً للغاية وأهمّ من اسـتخدام تطبيق زوم، كما أصبحت خدمة الهاتف رخيصة وسـهلة، أضف إلى ذلك أعمال الشغب العرقيّة والجرائم حيث كان لديك خليط ملتهـب مـن العوامـل التي دمّرت حيـاة المدينة، ومع ذلك عادت المدن إلى مكانتها.

لقـد واجهـت المدن حياةً اقتصاديّة جديدة في قطاعات الخدمات، مـن التمويـل إلـى الاستشـارات إلـى الرعاية الصحّيّة، وعلـى الرغم من ظهـور أجهـزة الفاكـس، والبريـد الإلكترونـيّ، والمكالمـات الهاتفيـة الرخيصـة، وعقـد المؤتمـرات عبر الفيديو، فقـد أثبتت المدن حضورها بطـرق مختلفـة لا تعـدّ ولا تحصـى، وذلـك بالاعتمـاد على أمرٍ بسـيط: يحبّ البشـر الاختلاط. ويلاحظ غلايسـر أنّه في صناعاتٍ مثل التمويل والتكنولوجيـا، يكتسـب الأشـخاص مزايـا هائلة من خـلال التواجد في أماكـن العمـل، ومقابلة أشـخاصٍ جـدد، والتعلم يوميّاً مـن الموجّهين، ومقارنة الملاحظات، حيث يحدث الكثير منها بشـكلٍ عرضيّ، ويشـير إلى البيانات بقوله: «إنّ الأميركيّين الذين يعيشون في المناطق الحضريّة التي تضمّ أكثر من مليون نسمة هم في المتوسط أكثر إنتاجيّة بنسبة 50 بالمئـة مـن الأميركيّيـن الذين يعيشـون في مناطـق حضريّة أصغر، حيث

إنّ هذه العلاقات هي نفسها حتّى عندما نأخذ في الاعتبار تعليم وخبرة وصناعة العمّال، بل إنّها متشابهة إذا أخذنا في الحسبان حاصل ذكاء العاملين الفرديّين»، وعلى الصعيد العالميّ، نرى التأثير نفسه: تنتج أكبر 300 منطقة حضريّة في العالم نصف الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ، وثلثي نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

تعدّ فكرة المدن طريقة مثاليّة لتنظيم البشر من أجل الحياة الحديثة، وهذا يتيح لهم الاختلاط والعمل والترفيه، وكلّ ذلك في المكان نفسه، فهي تساعد في بناء رأس المال الاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي تقوم عليه المجتمعات السليمة، كما أنّها تعدّ أكثر الوحدات الجغرافيّة تكيّفاً، وهي قادرة على الاستجابة باستمرار للضغوط التي تفرضها عليها توجّهات أوسع من قبل سكّانها، في حين أنّ بعض جوانب التكنولوجيا الرقميّة توفّر بدائل للحياة في المدينة، مثل المؤتمرات عن بعد، فإنّ معظمها – من تطبيقات خدمات التوصيل كافّة، كتوصيل الوجبات – تجعل الحياة في المدينة أسهل وأكثر رفاهية، فاليوم يمكنك استخدام هاتفك الذكيّ للتجوّل في المدينة بسرعة وبتكلفة زهيدة، عبر الاطلاع على مئات المطاعم واختيار ما يناسبك، والحصول على تنبيهات حول الفعاليّات في منطقتك أو حتّى ترتيب موعدٍ غراميّ.. وبذلك عزّزت التكنولوجيا السبب الأساسيّ الذي يجعل الناس يعيشون في المدن – أي مقابلة الآخرين– وفي الواقع، لقد وعدت المدن منذ فترة طويلة بتقديم أسلوب حياةٍ أكثر جاذبيّة وإثارة، وعلى الأقلّ في القرن الماضي، حيث وفّرت نوعيّة حياة أرقى لسكّانها بشكل يمكن قياسه.

لقد وفّرت المدن الحديثة للناس حياةً أكثر صحّيّة، أمّا تصوّرنا عن التلوّث الحضريّ والأمراض فيعود إلى الصورة الديكنزيّة للمدن

الصناعيّـة، حيـث وصـف الباحثـون إصدار الحكم بعقوبـة الموت على الأشـخاص الذين عاشـوا في مثل هذه الأماكن، والتي أصبحت قاسـية مـع بدايـة الثورة الصناعيّة والتوسّـع العمرانيّ الهائل الذي أعقب ذلك، ففي عام 1890، على سبيل المثال، كانت معدّلات الوفيّات في المناطق الحضريّة في أميركا أعلى بمقدار الثلث عنها في المناطق الريفيّة، وكان لدى الشـباب النصيب الأكبر منها. وبالنسـبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من سنة إلى أربع سنوات، كان معدل الوفيّات أعلى بنسبة 94 بالمئة في المناطق الحضريّة، ولكن بمرور الوقت، زالت تلك العقوبة، حيث باتت الطرق المعبّدة، ومجاري الصرف الصحّيّ، وأضواء الشوارع المتلألئة، وحاويات القمامة، وإدارات مكافحة الحرائق المهنيّة، ومعايير البناء العالية، وقوانين النظافة، والحدائق العامّة جميعها أدّت إلى حماية الصحّة والسلامة، وكان أحد دوافع توفير المساحات المفتوحة للحدائق والملاعب أنّ الهواء الملوّث يسـبّب المرض، حيث اسـتحوذ فريدريك لـو أولمسـتيد، مبتكـر حديقة سـنترال بـارك في نيويـورك، على الحكمة السائدة، حيث كتب في العام 1870 «الهواء يُطهّر بأشعّة الشمس وأوراق الأشـجار»، لـذا كانـت الحدائـق بمثابـة «رئتـي المدينة»، أمّا فـي العالـم المتقدّم، فتفشّت القذارة وحالات البؤس بحلول منتصف القرن التاسع عشـر، وقد أفسـح شحوب سـخام ديكنز الطريق إلى مدن أنظف، وأكثر أماناً، وأرقى في القرن العشرين.

يصـف كاتـب النيويوركـر آدم غوبنيـك المزايـا المتراكمـة لليبراليّة بأنّهـا «ألـف عقل صغير»، قد يكون الوصف المكافئ للتوسّـع الحضريّ الحديـث هـو «ألـف حالـة صحّيّـة صغيـرة»، لكن قد يكون هـذا أقلّ من العـدد الموصـوف، ففي القرن التاسـع عشـر، بدأت عمليّـة التنظيف في

لنـدن، وذلـك بعـد أن أصبحت المياه القذرة تسـبّب أزمة في المدن ذات الشـعبيّة غير المسـبوقة في العصر الصناعيّ، حيث يصف الكاتب سـتيفن جونسون لندن في العام 1851: «من دون بنية تحتيّة، اضطرّ مليونا شخص فجأةً إلى تشـارك تسـعين ميلاً مربّعاً من المسـاحة، وذلك لـم يكن ينذر بحـدوث كارثـة، بـل كان في الواقع كارثة دائمـة ومتحرّكة على الدوام». ونتيجةً لذلك طاردت الكوليرا جميع من في الشـوارع، وقتلت عشـرات الآلاف، وافترض جون سـنو، عالم الأوبئة الرائد، أنّ المرض ينتقل عن طريـق الميـاه، فأوقـف مضخّة مياهٍ محلّيّة لإثبات ذلك، ما أدّى إلى الحدّ مـن تفشـي المـرض في ذلـك الحيّ، لكنّ تلك التجربة فشـلت في إقناع السـلطات بتنفيذ توصيات سـنو بشـكلٍ منهجيّ، إلى أن أصبحت أفكاره محلّ إجماع بعد عقود، ولكن بعد أن أزهقت آلاف الأرواح من دون داعٍ.

شـقّت أميـركا فـي مطلع القـرن الماضي، عبر المحيط الأطلسـيّ، طريقهـا نحـو مـدنٍ صحّيّة وأكثر أمناً وسـلامة، ففـي العام 1908، نفّذت مدينـة جيرسـي أوّل اسـتخدام واسـع النطـاق لمعالجـة المياه بواسـطة الكلور، وكانت النتائج هائلة، حيث انخفضت معدّلات الوفيّات الناتجة عن أمراضٍ عديدة مثل التيفود، وبالتالي تبنّت مدنٌ أخرى هذه الوسيلة، مـن بينهـا بالتيمـور، وشـيكاغو، وسينسـيناتي، وكليفلانـد، وديترويت، وفيلادلفيا، وبيتسـبيرغ، وأجرت مدن أخرى تغييرات في طريقة إمدادها للمياه، حيث تمّ ترشيحها، وتشييد قنوات الصرف لحمايتها من التلوّث، وسحبتها من مصادر عميقة تحت الأرض بدلاً من الأنهار الملوّثة، وكان لهـذه التحديثـات وغيرهـا مـن التحديثات البسـيطة الأخـرى في مجال الصـرف الصحّـيّ آثـار مذهلـة، حيـث انخفضت معـدّلات الوفيّات في الولايات المتّحدة بنسبة 40 بالمئة من عام 1900 إلى عام 1940 وارتفع

متوسّط العمر المتوقّع من سبعة وأربعين إلى ثلاثة وستين عاماً، وذلك وفقاً لملاحظات الباحثين ديفيد إم كاتلر وغرانت ميلر، اللذين أضافا أنّه خلال تلك الفترة، كانت المياه النظيفة وحدها «مسؤولة عمّا يقارب نصف إجماليّ انخفاض معدّل الوفيات في المدن الكبرى»، وبالنسبة إلى الأطفال، كان الانخفاض في معدّل الوفيّات أعلى.

اعتمدت المدن في جميع أنحاء العالم السياسات الناجحة، والتحسينات الفعّالة التي انتشرت مراراً وتكراراً في المدن كافّة، وشمل ذلك تبنّي أفكار جديدة قد لا نربطها على الفور بالمدن، فعلى سبيل المثال، بدأت بوسطن وفيلادلفيا في تقديم وجبات الغذاء المدرسيّة في أواخر القرن التاسع عشر، وحصلت حركات الإصلاح بجميع أنواعها على المزيد من الاهتمام في المدن، فعندما كانت تنجح فكرة جديدة في إحدى المدن، كانت تنتقل إلى المدن الأخرى، وبهذه الطريقة، أصبحت الحياة الحضريّة صحّيّة وأكثر أماناً وأطول، ما جعلها تستمرّ بتجريب كلّ ما هو جديد من أساليب تسهم بتطويرها. الأسباب الرئيسيّة للوفاة اليوم تشمل الأمراض غير المعدية: مثل أمراض القلب، وأمراض الجهاز التنفّسيّ المزمنة، والأمراض الناجمة عن النظام الغذائيّ غير الصحّيّ، وقلّة النشاط البدنيّ، واستجابةً لذلك، أطلقت المدن الحديثة جميع أنواع المبادرات: بناء طرق للدراجات، وتوسيع الحدائق العامّة، وزيادة الوصول إلى مصادر الغذاء المفيدة للحدّ من سوء التغذية، حتّى إنّ عمدة نيويورك مايكل بلومبيرغ مشهور باقتراح فرض ضريبة الصودا التي كانت جزءاً من جهدٍ لمعالجة الارتفاع الكبير بمعدّل السمنة، وفي العام 2011، كان بإمكان بلومبيرغ التفاخر بأنّ متوسط العمر المتوقّع لسكان مدينته كان أعلى من المتوسّط الوطنيّ بسنتين كاملتين، وقد

حثّ الناس على إطالة أمد حياتهم من خلال قوله: «إذا كنت تريد أن تعيش حياةَ أطول وأكثر صحّة من المواطن الأميركيّ العاديّ، فعندئذ عليك القدوم إلى مدينة نيويورك، وإذا كان لديك أصدقاء وأقارب تهتمّ بهم بشدّة ويعيشون في مكانٍ آخر، فإنّهم إذا انتقلوا إلى مدينة نيويورك، فسيعيشون لفترةٍ أطول»، وكذلك تعدّ المدن أيضاً طريقة أكثر استدامة للعيش على الأرض.

قد تتعارض حقيقة أنّ المدينة صديقة للبيئة مع صورة الإسمنت والقطران والقمامة، والدخان الملوّث التي نربطها بها، ولكن من الصعب تفنيد الحقائق، أوّلاً، يستخدم سكّان المدن مساحة أقلّ بكثير، حيث تحتّل المناطق الحضريّة أقلّ من 3 بالمئة من سطح الأرض، وهي تضمّ غالبيّة سكّانها، وكذلك ينجب سكّان المدن عدداً أقلّ من الأطفال، ويستهلكون موادّ أقلّ من كلّ شيء تقريباً، من الطاقة إلى الطعام، وفي الواقع، يكون التلوّث في بعض الأحيان أسوأ في المناطق الريفيّة بسبب النشاط الصناعيّ أو الاعتماد على الوقود الأحفوريّ الملوّث. وضعْ في اعتبارك زقاق السرطان الشهير في لويزيانا، وهي منطقة على طول نهر المسيسيبي حيث يعيش معظم سكّانها من السود وسط تسرّبات مصانع البتروكيماويّات، وأيضاً تعدّ وسائل النقل في المدن أكثر نقاء لأنّ سكان المدن يستخدمون الحافلات والقطارات ومترو الأنفاق والدرّاجات، وحتّى جبال القمامة تلك التي في شوارع نيويورك هي مضلّلة، حيث يقوم سكان المدن بإعادة التدوير أكثر بينما يستهلكون مياه وكهرباء أقلّ من أولئك الموجودين في الريف والضواحي، وتعدّ المدن الأوروبيّة والآسيويّة الرئيسيّة من المدن الرائدة في العالم في الكفاءة والاستدامة.

لكن هل يغيّر فيروس الجهاز التنفّسيّ كلّ هذه الإجراءات الفعّالة؟ في الواقع، لا، فمن الأساطير المتداولة حول هذا الوباء أنّ المدن معرّضة بشكل فريد لخطر الإصابة، والصحيح أنّ المرض سيصيب المدن دائماً في البداية لأنّها الجزء الأكثر عولمة في أيّ بلد، ولكن في معظم الدول، سرعان ما ينتشر المرض عبر الضواحي المترامية الأطراف والريف، حيث تواجه العديد من المناطق الريفيّة في الولايات المتّحدة وأوروبا معدّلات وفاة بسبب فيروس كورونا أعلى من المدن الكبرى، أمّا داخل المدن، فقد كانت بعض الأحياء الأكثر كثافة هي الأقلّ إصابة، ففي نيويورك، عانت ضواحي جزيرة ستاتن أكثر من مانهاتن شديدة الكثافة، والأهمّ من ذلك، يمكن للسياسة العامّة الجيّدة أن تجعل الحياة في المدينة آمنة حتّى في أثناء انتشار وباء الأنفلونزا، فإذا نظرت إلى الخارج، ستجد أنّ المدن الكبرى قد تعاملت مع الفيروس بشكلٍ مذهل، فهونغ كونغ وسنغافورة وتايبيه كلّها مدنٌ ذات كثافة سكّانيّة مرتفعة وذات أنظمة نقل جماعيّ مكتظّة، ومع ذلك كانت أعداد الوفيّات بسبب كوفيد-19منخفضة بشكلٍ مذهل، وبحلول أواخر تمّوز عام 2020، وعلى الرغم من وجود ملايين المسافرين من الصين القارّيّة سنويّاً، كان لدى هونغ كونغ 2100 حالة تراكميّة للمرض وثماني عشرة حالة وفاة فقط، وبالتالي فقد نجحت هذه المدن في مواجهة هذا الفيروس لأنّها كانت مستعدّة تماماً للمواجهة، بعد أن تعلّمت من وباء السارس بعض الدروس المؤلمة، ونتيجةً لذلك استثمرت في الرعاية الصحّيّة والحفاظ على النظافة، فتفاعلت مع فيروس كورونا مبكراً بقوّة وذكاء، وهكذا يمكن لأيّ مدينة ذات قيادة حكيمة النجاة، كما تبيّن أنّ الكثافة السكّانية لم تكن عائقاً أمام القضاء

على هذا الوباء.

ولكـن لـدى العديـد من البلـدان النامية موارد أقلّ ومشـاكل أكثر، ففـي مدنهـا التـي يتكدّس في أحيائها المزدحمـة الفقراء، تعاني خدمات الصـرف الصحّـيّ مـن ضغوط شـديدة فيها، وقد يسـبّب تسـرّبها تلوّث المياه، كما أن سكّانها نادراً ما يزورون الأطبّاء، ومع انتشار الوباء، أصبح واضحـاً أنّ هـذه المدن سـتكون الأكثر عرضـة للخطر، ولذلك، وتحت الضغط، أصبح بعضها مبدعاً، حيث أطلق المسؤولون في مومباي، على سـبيل المثال، مبادرات جديدة لتتبّع الأشـخاص وملاحقتهم واختبارهم وعزلهم بقوّة في دارافي، وهو أحد أكبر الأحياء الفقيرة في آسيا، للحدّ من انتشار العدوى، وأفاد سوتيك بيسواس، مراسل بي بي سي في الهند أنّ «الأطبّـاء الخاصّيـن انضمّوا إلى معسـكرات الحمّى، وقدّمت البلدية الغنيّة بمشـاركة السياسـيّين والمؤسّسـات غير الربحيّة عشـرات الآلاف مـن الوجبـات وحصـص الإعاشـة المجّانيّة، وقـد تبرّع ممثّلـو بوليوود ورجال الأعمال بمعدّات لازمة لمواجهة الوباء من قفّازات وأسطوانات أوكسـجين وأدويـة وأقنعة وأجهزة تهويـة»، فقبل الأزمة، لم يفكّر معظم النخبة في المدينة كثيراً بزيارة الحيّ الفقير الذي يقع إلى جانب مدنهم ويقيم سكّانه بينهم.

في أواخر القرن التاسـع عشـر، أدّى تفشّـي وباء الكوليرا والتقارير الشائعة حول «كيفيّة معيشة النصف الآخر في مساكن مكتظّة» إلى تحفيز حركات الإصلاح الحضريّ في أوروبا والولايات المتّحدة، واليوم تواجه مـدن العالـم النامي مشـكلات ذات خطر أكبر بكثيـر، ولكن في النهاية، يمكنها بسهولة تطبيق بعض الحلول التي لجأت إليها المدن الغربيّة قبل قرن من الزمان، والتي تركّز على الصرف الصحّيّ وتنقية المياه، لذلك قد

يدفع الوباء إلى اتّخاذ تدابير للحماية من الكوارث الأخرى. وتقدّر الأمم المتّحدة أنّ 59 بالمئة من مدن العالم التي يبلغ عدد سكان كل منها نصف مليون نسمة على الأقلّ معرضة لخطر كبير من الكوارث الطبيعيّة من الأعاصير إلى الفيضانات أو الجفاف أو الزلازل أو الانهيارات الأرضيّة أو الانفجارات البركانيّة.

ولا تزال المدن تعاني من مشاكلها التقليديّة بالطبع، ففي المدن الأميركيّة، تكشف فجوات متوسّط العمر المتوقّع عن تفاوتات عرقيّة واقتصاديّة مثبطة للعزيمة، حيث إنّ حديثي الولادة من غالبيّة سكّان شيكاغو، مثل حيّ ستريتفيل الراقي الذي يقطنه ذوو البشرة البيضاء يُتوقّع أن يعيشوا، في المتوسّط، حتّى سنّ التسعين، وهذا أكثر بثلاثة عقود من أولئك الذين ولدوا في إنجلوود، وهو حيٌّ في الجنوب غالبيّة قاطنيه من الأميركيّين ذوي الأصول الأفريقيّة ، وفي الوقت نفسه، لا تعامل الشرطة السود والبيض بشكل متساوٍ، وهذه الحقيقة القاسية هي أكثر وضوحاً في المدن، ولا يوجد حلّ واحد فقط للحدّ من التمييز وعدم المساواة، وبالتالي هناك حاجة إلى العديد من الإصلاحات الجذريّة. لكن غالباً ما تسلّط المدن الضوء على المشاكل الوطنيّة وتركّز على مساحة واحدة، فأميركا تعاني من انتشارعدم المساواة والتعصّب العنصريّ في كلّ مكان، لكن المدن تجبرنا على مواجهة هذه القضايا بدلاً من عزلها خلف بوّابات حديديّة يحرسها حرّاس الأمن الخاصّون.

نحن نعلم أنّ المدن كانت دائماً مراكز الأفكار الخلّاقة والابتكارات المبدعة والعمل المتقن، وهي أيضاً مصادر للتقدّم السياسيّ، كما أوضح جون إيبتسون وداريل بريكر في دراستهما للديموغرافيا العالميّة: «مع تحضّر المجتمع، واكتساب المرأة مزيداً من القوّة، تنخفض روابط

الأقارب، وقوّة الدين المنظّم، وهيمنة الرجال، إلى جانب معدّل الخصوبة». ويُنظر إلى إنجاب العديد من الأطفال، في المناطق الريفيّة، على أنّه أمرٌ مرغوبٌ فيه، لأنّ ذلك يعني الحصول على يدٍ عاملة إضافيّة، في حين أنّ الأسر الكبيرة تشكّل عبئاً في المدن، وخاصّةً على النساء، حيث تحرّر المدن النساء من الحياة القرويّة المقيّدة، وتوفّر لهنّ فرص عمل جديدة، كما تعدّ المراكز الحضريّة أيضاً نقاط انطلاقٍ للنشاط الاجتماعيّ، فتقريباً بدأت كلّ حركةٍ سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة مهمّة في المدينة، حتّى إنّ العديد من الجماعات البيئيّة الأكثر فاعليّة تأسّست من قبل سكّان المدن، من نادي سييرا إلى منظّمة السلام الأخضر، وهذا ما لاحظناه حين تجمّع المتظاهرون في المدن الأميركيّة للمطالبة بإصلاحات الشرطة بعد مقتل جورج فلويد.

سيستمرّ التوسّع السكّانيّ والتمدّن على قدمٍ وساق في البلدان النامية. وفي الواقع، وبحلول العام 2030، ستكون البلدان النامية مركزاً لبعض المدن الكبرى في العالم، والتي يزيد عدد سكان كل منها على 10 ملايين نسمة، ولكن في العالم المتقدّم ربما يكون التمدّن قد بلغ ذروته، ففي الولايات المتّحدة، تبلغ نسبة سكان المدن حالياً 83 بالمئة، وقد ترتفع إلى 89 بالمئة بحلول عام 2050، ولكن يبدو أنّ النسبة تقترب من الحدّ الطبيعيّ، حيث لاحظ الباحثون أنّ العديد من المدن الكبرى، مثل نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو، شهدت بعض الانخفاضات في عدد السكّان في الآونة الأخيرة، حتّى إنّ بعضهم قلقون من تكرار ما حدث في السبعينيّات عندما فقدت نيويورك 10 بالمئة من سكّانها، كما شهدت مدنٌ أخرى، مثل هيوستن وواشنطن العاصمة وميامي معدّلات نمو أبطأ في السنوات الأخيرة أيضاً، ومع ذلك، فإنّ كثيراً مما ذُكر يتعلّق بارتفاع

تكلفة المعيشة في المدن، وهو أحد أعراض النجاح وليس الفشل، فبعد كلّ شيء، تمّ تفريغ مدن السبعينيّات في أميركا بسبب «هجرة البيض»، حيث إنّ مدن اليوم تجري فيها تحسينات كبيرة ومحاولات لرفع مستوى معيشة أفرادها، وذلك يعود إلى رغبة الكثير من الأثرياء في العيش هناك. أيّاً يكن الأمر، إنّ معظم الذين يغادرون المدن لا يتّجهون إلى البلدات الصغيرة، بل ينتقلون إلى داخل المنطقة الإقليميّة الخاصّة بهذه المدن، أو ينتقلون إلى مناطق أخرى، وأحياناً أصغر منها، ولكن الواضح هو أنّ المدن القائمة تتنافس بشكلٍ متزايد مع بعضها للحفاظ على السكان.

النموذج الحضريّ الجديد

كيف ستبدو مدينة المستقبل؟ يمكن إعادة تخيّلها مرّةً أخرى، باريس هي المكان المناسب لمشاهدة هذا النموذج.

ففي كانون الثاني عام 2020، أي قبل معرفة القوّة الكاملة للوباء القادم، اقترحت رئيسة البلديّة آن هيدالغو خطّة جديدة جريئة يمكن أن تكتسب زخماً في عالم ما بعد الجائحة، وكجزءٍ من حملتها لإعادة انتخابها، أعلنت عن هدف تحويل باريس إلى مدينة «Ville du quart d’heure» أي مدينة الربع ساعة، حيث تكمن الفكرة في الذهاب إلى كلّ مكان تقريباً قد يحتاج المرء إلى الوصول إليه خلال يوم عاديّ بسهولة عن طريق المشي لمسافة قصيرة أو ركوب الدراجة، لبلوغ متاجر البقالة وأماكن العمل والحدائق والمدارس والمقاهي وحتّى صالات الألعاب الرياضيّة، وعيادات الأطبّاء، والتي يمكن الوصول إليها في غضون ربع ساعة.

يبدو الأمر ممتعاً وبسيطاً وواضحاً، لكنّ الفكرة بدت ثوريّة، ويقول

صامويل كلينغ، خبير المدن في مجلس شيكاغو للشؤون العالميّة: «هذا يتعارض حقّاً مع مئة عام من التخطيط الحضريّ التقليديّ، والفكرة هي أنّك تريد فصل وظائف المدينة عن بعضها»، لطالما كانت الفكرة السائدة هـي التفريـق بيـن المناطق السـكنيّة والتجاريّة والترفيهيّـة والصناعيّة في المدينة، ولم يتمّ تطبيق هذه المبادئ في أيّ مكان بشكلٍ أكثر عدوانيّة من أميركا، حيث أدّى تقسيم المناطق المقيّد إلى تشويه التنمية من خلال منع الكثافة والصرامة في البناء ورفع تكاليف الإسـكان إلى حدٍّ كبير، فعلى سـبيل المثال تحظّر جمعيّات أصحاب المنازل المؤثّرة وتشـدّد في منع إحـداث أيّ تغييـر تـرى أنّه ينتهك أراضيها أو يهدّد بجذب «الأشـخاص الخطأ» إلى أحيائها، وهي غالباً ما ترمز بذلك إلى الأقليّات.

فـي الآونـة الأخيـرة، أثارت حركة «ليس فـي عقر داري NIMBY» حركة مضادّة في كاليفورنيا وخارجها، حيث يقول هؤلاء النشـطاء بدلاً مـن ذلـك (نعـم فـي عقـر داري YIMBY) ويدعون إلى إصلاح تقسـيم المناطق، وتحسين النقل الجماعيّ، والمزيد من التطوير لتحفيز التمدّن النابض بالحياة.

تتّبع خطط العمدة هيدالغو الرؤية نفسـها للتنوّع، سـواء في مرافق الترفيه أو المرافق الوظيفيّة، حيث تسعى جاهدة إلى دمج جميع الوظائف المتنوّعة للمدينة، حيث سيشـجّع هذا التجاور الجديد من المدينة ذات الــ 15 دقيقـة ركـوب الدراجـات وتقليل حـركة السـيّارات، (لقد حوّلت بالفعل الطريق السريع الشهير بجانب نهر السين إلى ممرّات للدرّاجات والمشي)، وعلى الرغم من مواجهتها لردّ الفعل العنيف المؤيّد للسيّارات مـن قبـل حركة السـترات الصفـراء، أُعيد انتخاب هيدالغو خلال تفشّـي الوبـاء، وهـي تتقـدّم في جدول أعمالها، حيث إنّ شـعبيّتها الكبيرة باتت

واضحة، فحتّى قيادة سيّارة بيجو جديدة تماماً فقدت بعض جاذبيتها إذا كان كلّ ما تحتاج إليه تجده على مسافة قريبة منك.

قد تصبح وسائل النقل العام أيضاً أقلّ ازدحاماً، وهي نتيجة مرحبٌ بها وسط المخاوف المستمرّة بشأن التباعد الاجتماعيّ، وإذا تحرّكت خطّة باريس إلى الأمام، فقد يحاول رؤساء البلديّات الآخرون جعل مدنهم العملاقة تسلك الدرب نفسه، بحيث تصبح عبارة عن مجتمعاتٍ في استطاعتها المشي نحو جميع الوجهات، ولتوفير السلامة لعدد أكبر من العدّائين والمشاة وسائقي الدرّاجات الذين يتجنّبون الآن مترو الأنفاق، حظرت مدنٌ مثل برشلونة ونيويورك مرور السيّارات في بعض الشوارع، كما حوّلت أماكن ركن السيّارات إلى أماكن جلوس خارجيّة لتناول الطعام وفقاً لقواعد التباعد الاجتماعيّ، وقد حظيت هذه الإجراءات بشعبيّة كبيرة لدرجة أنّ هذه المناطق التي استعادها المشاة في بعض المدن الأوروبيّة قد تظلّ خالية من السيّارات حتّى بعد انحسار الفيروس.

بعيداً عن وسط المدينة، تظلّ المدن هي المحور الأساسيّ، وتنتظم الضواحي حولها، حيث يحبّ بعض الناس كثافة الحياة في المدينة، بينما يفضّل بعضهم الآخر العيش في منازل أكبر، لكنّهم يأتون إلى المدينة ويغادرونها باستمرار للعمل والترفيه.

بالطبع ستختلف مجموعة الأنشطة هذه من مكانٍ إلى آخر، ولكن كما في كلّ مكان، تكون المدينة بمثابة مركز النظام الشمسيّ لكلّ ما حولها، ويشير المؤلّف باراغ خانا إلى أنّ أميركا تحوّلت من الناحية الاقتصاديّة إلى مجموعة من مناطق المترو المترابطة التي يطلق عليها اسم «المدينة المتحدة الأميركيّة»، وبدأت المدن الكبيرة والمتقدّمة تعتبر

نفسـها أنّها جهات فاعلة مسـتقلّة على المسـرح العالميّ، فنظراً إلى أنّ مناطق المترو الرئيسيّة شهدت نموّ اقتصاداتها وعدد سكّانها، فقد سعى العمداء إلى ممارسـة سـلطة سياسـيّة أكبر على المسـتوى الوطنيّ وحتّى الدوليّ، فعندما أعلن الرئيس ترامب عن نيّته سـحب الولايات المتّحدة من اتفاقيّات باريس للمناخ في العام 2017، تابع قادة أتلانتا، وبيتسبرغ، ونيويورك، وشـيكاغو، وسـولت ليك سـيتي، ولوس أنجلوس، التزامهم بالاتفاقيّة على أيّ حال، فلقد قاد تغيّر المناخ، والإرهاب، والوباء فكرة أنّ المدن تواجه تحدّيات مشتركة ويجب أن تعمل معاً لمعالجتها.

علـى الرغـم من أنّ المـدن الكبرى تحظى بقدرٍ كبير من الاهتمام، إلّا أنّ الكثيـر مـن الأحـداث تحدث في المـدن الصغيرة، ففي الولايات المتّحـدة، تبـدو عواصـم الولايات والمدن التـي يمكنها جذب خرّيجي الجامعـات القريبـة مناسـبة تمامـاً وبشـكل خـاصّ لازدهـار الاقتصـاد الحديـث، ولهـذا السـبب شـهدت دنفر، وأوكلاهوما سـيتي، وأوسـتن، وناشـفيل، وكولومبـوس نمـوّاً سـكّانياً ملحوظـاً في السـنوات الأخيرة، حيث إنّ حوالي 40 بالمئة من الطلّاب في جامعة ولاية أوهايو، إحدى أكبر الجامعات في البلاد، يخطّطون للبقاء في كولومبوس بعد التخرّج، وكذلـك يختـار كبـار السـنّ العيـش في مدنٍ أصغر، وغالبـاً ما تكون في بلـداتٍ جامعيّـة والتـي يوجـد فيهـا مزيج مـن الثقافة وإمـكان الوصول بسهولة إلى مرافق طبّيّة من الدرجة الأولى.

بالطبع، إنّ حقيقة أنّ المدن ستزدهر بشكل عام، لا تعني أنّ جميع المـدن سـتزدهر، فلقـد رأينا مدى فشـل نيويورك ولنـدن في التعامل مع انتشـار كوفيـد –19 لمواجهتـه فـي وقـتٍ مبكـر، وذلك علـى الرغم من امتلاكهما موارد هائلة.

ستنتعش المدن التي تستغلّ فرصة انتشار الوباء لإجراء تغييراتٍ طال انتظارها، أمّا تلك التي تتعامل مع الأزمة بشكلٍ سيّئ، فسوف تدور في دوّامة وتهبط إلى القاع، ولكن عندما تتدهور أحوال المدن، فإنّ ذلك يعود في أغلب الأحيان إلى الأسباب نفسها التي تجعل البلدان تتراجع، وهي فساد الحكومة وسوء الإدارة، وليس بسبب بعض الاتّجاهات الهيكليّة الواسعة ضدّ المدن.

موت وحياة المدن الكبرى

أنا أحبّ المدن، فلقد نشأت في مومباي، وهي مدينة كبيرة، وصاخبة، ولكنّها تواجه مشاكل كبيرة ومنها انتشار القذارة، وكان يُنظر إليها بارتياب من قبل معظم البلاد، واليوم أعيش في مدينة أخرى، في نيويورك، وهي مشابهة لمومباي في كثيرٍ من النواحي، لكنّي أحبّ المدن الأصغر والأكثر هدوءاً أيضاً، فلقد أمضيت سبع سنوات في بوسطن، وأنا أعيش في أقدم وأجمل جزءٍ من المدينة، بيكون هيل، مغرماً تماماً بسحر العالم القديم، وأنا أحبّ لوس أنجلوس، وهي بالتأكيد مكانٌ مختلفٌ تماماً، بروحها الجريئة، وثقتها بنفسها، وجوّ الحداثة الصاخب، وأحبّ باريس ولندن وفيينا وبرلين وإسطنبول والقاهرة وسنغافورة وطوكيو، أنا أحبّها عندما تكون صاخبة وعندما تهدأ، وربما يتطلّب الأمر رومانسيّة لرؤية الجمال في مدينةٍ فارغة، فقد فُتن ويليام وردزورث بلندن التي بدت غير مأهولة في صباحٍ باكرٍ من أيلول عام 1802، حيث كتب: «هذه المدينة الآن، مثل الثوب، ترتدي جمال الصباح، وهي صامتة، وعارية»، «يا إلهي! تبدو البيوت نفسها نائمة: ومع كلّ هذه العظمة لا يزال القلب يكذب»، رأى وردزورث شيئاً مسالماً ومبهجاً حتّى في الامتداد الحضريّ

الفارغ، فقد كانت السماء صافية، والنهر يجري بسلاسة فصاح: «لم أرَ قطّ، ولم أشعر قطّ، بهدوءٍ شديد العمق!».

لطالما كانت تجربتي في نيويورك أقرب إلى تجربة الكاتب إي بي وايت في أنشودته هنا نيويورك عام 1949، فبالنسبة إلى وايت، كان الناس وأنشطتهم المسعورة هي التي منحت المدينة حيويّتها، وقد كان هذا صحيحاً حتّى عندما كان معظم سكّان نيويورك غافلين عن المشهد الذي يحدث على بعد مبنى واحد، لقد وجد وايت القرب مثيراً، فقد كان سعيداً بالجلوس على بعد «ثماني عشرة بوصة» من ممثّلٍ مشهور في مطعمٍ لتناول الغداء، ومرّةً أخرى على بعد «ثماني عشرة بوصة» من زوجين شابّين مفعمين بالحيوية عند تناوله العشاء، وللأسف، لقد جعل الوباء تلك المسافة، التي كانت تُشعرنا بالحماسة، تشعرنا بالخطر المحدق، على الأقلّ في الوقت الحالي. ومع ذلك، وبالنسبة إلى وايت، فإنّ «المدينة مثل الشعر، فهي تضغط على كلّ أشكال الحياة، وكلّ الأجناس والأعراق، في جزيرة صغيرة وتضيف الموسيقى المترافقة مع أصوات المحرّكات الداخلية السحر والجمال، إنّ جزيرة مانهاتن هي بلا شكّ أعظم تركيز بشريّ على الأرض، هي القصيدة التي يمكن فهم سحرها من قبل ملايين السكّان الدائمين، ولكنّ معانيها الكاملة ستظلّ بعيدة المنال»، وهذا يُجسّد جوهر ما أحبّته الباحثة الحضريّة العظيمة جين جاكوبس حول المدن، ألا وهو تنوّعها، ولهذا السبب اعتقدت أنّ الهندسة المعماريّة للمدن يجب أن تنمو بشكل عضويّ بطريقة عشوائيّة من دون تخطيط، فعلى حدّ تعبيرها: «التنوع الحقيقيّ والغنيّ للبيئة المبنيّة هو دائماً نتاج العديد من العقول، وفي أغنى حالاتها تكون أيضاً نتاج فترات زمنيّة مختلفة بأهدافها وأشكالها»، كما أنّها احتفلت بتنوّع سكّان المدينة.

إنّ ما جذب الكثير من الناس إلى المدن على مرّ القرون أنّهم كانوا يقابلون أشخاصاً ليسوا مثلهم ويرون العالم بعيونٍ مختلفة، حيث إنّ أفضل مدينة، كما اعتقد جاكوبس، كانت عبارة عن فسيفساء: «الفكرة هي أنّ كل قطعة من الفسيفساء تساعد في تكوين الصورة العامّة، لكنّ كلّ قطعة لها هويّتها الخاصّة»، إنّ العالم الذي ندخله سيكون أكثر تنوّعاً من أيّ وقتٍ مضى مع المزيد من تنوّع أنماط الأفكار، وتعدّد الصناعات والوظائف وازدياد الشركات والأشخاص، وسيكون هؤلاء الأشخاص من مختلف الخلفيّات والأعراق والألوان والمعتقدات، ويؤمنون بكلّ أنواع الآلهة أو لا يؤمنون بأيّ شيءٍ على الإطلاق، ولتحقيق النجاح في هذا العالم، سيتعيّن علينا أن نتعلّم إدارة التنوّع واكتساب القوّة منه، بدلاً من الشعور بالحذر من مخاطره، حيث تفعل المدن ذلك بشكلٍ أفضل من أيّ مكانٍ آخر، فهي مبنيّة لتكون مصانع استيعاب واندماج.

أشار مبشّرو التراجع الحتميّ للمدن إلى تطبيق زوم وأدوات أخرى تسمح بالعمل من المنزل، ولكن أصبح واضحاً بشكلٍ متزايد أنّ العمل عن بعد هو أداة رائعة، ولكنّه ليس بديلاً مثاليّاً عن التواصل البشريّ المباشر، فمن المؤكّد أنّ الزملاء الذين تربطهم علاقات قويّة راسخة، يمكنهم مواصلة العمل معاً بسلاسة من خلال الدردشة عبر الإنترنت، ومع ذلك، يصعب استقطاب زملاء عمل جدد وبناء الثقة والعمل الجماعيّ معهم عبر الفيديو، ناهيك عن أنّ العمل عن بُعد يستبعد جميع المحادثات التلقائيّة التي تحدث بالقرب من برّاد المياه والاجتماعات العرضيّة التي تؤدّي في النهاية إلى زيادة الإنتاجيّة والابتكار نتيجة تبادل الأفكار وتمازج العقول، وبالتالي فعند إجراء مؤتمر عبر الهاتف، فإنّك تنفق رأس المال الاجتماعيّ بدلاً من ادّخاره، فلقد ترك التعليم عن طريق

الفيديو الطلّاب مستنزفين وغير ملهمين، ويتوقون إلى التواصل البشريّ الفعليّ مع الأساتذة والأقران، وهذا هو جوهر التعلّم.

التكنولوجيا تحويليّة، ولكن من الواضح أنّ أفضل نموذج هو نموذج هجين يهتمّ بالقيمة الناتجة عن حالة التفاعل الافتراضيّ وصدى الاتّصال الجسديّ الفعليّ. أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين يعتقدون أنّ الحياة الرقميّة تجعل أهمّيّة المدن تتضاءل، فيجب ألّا ينظروا إلى أبعد من قصّة الخيال العلميّ لأف أم فورستر، توقّفات \الآلة التي كُتبت في عام 1909، حيث تبدو وكأنّها توقّعت بشكلٍ مخيف ما يحدث عام 2020، وفي الواقع المرير الخاصّ بفورستر، بالكاد تختبر الإنسانيّة العالم الحقيقيّ، فلقد تمّ التخلّي عن «النظام الأخرق للتجمّعات العامّة»، وبدلاً من ذلك، يعيش الجميع في غرفة خاصّة صغيرة، «سداسيّة الشكل، مثل خليّة النحل»، حيث يتمّ تسليمهم جميع الموادّ الغذائيّة والسلع ووسائل الترفيه تلقائيّاً عن طريق «بريدٍ هوائيّ» يشبه أمازون، ويتحدّث الجميع فقط عبر مكالمات الفيديو كما تعقد الاجتماعات والمؤتمرات كذلك عبرها في هذا العالم. لقد أصبحت المدن من إنكلترا إلى الصين متماثلة، حيث إنّ القليل من الناس يسافرون في هذه الأيّام، فبفضل تقدّم العلم، صارت الأراضي متشابهة تماماً في كلّ مكان، كما أنّ الاختلاط السريع الذي كانت الحضارة السابقة تتوق إليه بشدّة، انتهى بها بهزيمة نفسها، فما فائدة الذهاب إلى بكين عندما كانت تماماً مثل شروزبري؟ لماذا العودة إلى شروزبري عندما يكون كلّ شيءٍ يشبه ما يوجد في بكين؟ ولذلك بات نادراً أن يتحرّك البشر من أماكنهم...

ولكن حتّى في هذه الرؤية الخياليّة بشأن المستقبل، يُصيب فورستر في توقّعه أنّه لا توجد تقنيّة يمكنها حقّاً أن تحلّ محلّ الاتّصال الحقيقيّ

بين البشر، حيث إنّ التفاصيل الدقيقة تكون مفقودة في الترجمة الرقميّة، ففي إحدى النقاط، حين تتحدّث الأم مع ابنها عبر الإنترنت، كتب فورستر: «لقد غادر، وتخيّلت أنّه بدا حزيناً، فلم تكن متأكّدة، لأنّ الآلة لم تنقل الملامح الدقيقة في التعبير، فلقد أعطت فقط فكرة عامّة عن الناس، فكرة كانت جيّدة بما يكفي لجميع الأغراض العمليّة»، ويناشد الابن والدته أن تزوره شخصيّاً، وهذا يعكس روح العبارة الأكثر شهرة لفورستر، ودعوته لنا إلى الاقتراب من بعضنا أكثر: «فقط تواصلوا!»، إنّ هذه الرؤية حيث تكون العلاقات الشخصيّة في الحياة الواقعيّة هي مصدر للسعادة والشعور بمعنى وجودنا، لا تأتي إلينا فقط من رؤى المستقبل، ولكن أيضاً من الماضي البعيد، ففي واحد من أوّل أعمال العلوم السياسيّة، وهو كتاب أرسطو في السياسة، والذي كُتب حوالى 350 قبل الميلاد، ذكر في صفحاته الأولى أنّ الإنسان بطبيعته حيوان اجتماعيّ، وتُترجم هذه العبارة أحياناً على أنّه حيوان سياسيّ وكلتاهما تمسّان جزءاً رئيسيّاً من المعنى، حيث كانت اللغة اليونانيّة الأصليّة ذات طابع توجيهيّ، فهي تُلفظ في اليونانيّة زون بوليتيكون، ولها الجذر نفسه لكلمة زونوسيس أيّ حيوانيّ المنشأ، ومن مفهوم بوليس، أي مدينة يونانيّة قديمة ومجتمعها البشريّ، ويمضي أرسطو قدماً في شرح أنّ البشر لا يمكن أن ينجزوا إلّا في المدن، مقارناً إيّاهم بالنحل الذي لا يمكن أن ينتج ويزدهر إلّا في القفران، فبالنسبة إليه، يعدّ البشر بمثابة حيواناتٍ غير عاديّة، حيث إنّهم لم يتشكّلوا بشكلٍ كامل عند الولادة، ولا بدّ أن يتشكّلوا وفقاً لبيئتهم، وأنّ المدينة هي المكان الأفضل لتشكيلهم وتحويلهم بالغين مكتملي التكوين.

في الواقع، إنّ الغرض الأساسيّ من المدينة هو جعلنا بشراً

نموذجيّين وبشكلٍ أساسيّ مواطنين، فبالنسبة إلى أرسطو، لا ترتبط المدن أساساً بالآثار والحدائق، بل ترتبط بالناس وبشخصيّاتهم، حيث إنّ البشر يصنعون المدن، والمدن تصنع البشر، وبالتالي هما وجهان لعملة واحدة، والسبب في نموّ مدننا واستمرارها، حتّى عندما تواجه المصائب، هو أنّ معظمنا ينجذب بشكل طبيعيّ إلى المشاركة والتعاون والمنافسة البنّاءة.

تتنوّع تبريرات العيش في المدينة، بين العمل أو الرفقة أو الترفيه أو الثقافة أو كلّ ما سبق، ولكن خلف هذه الأسباب الخارجيّة تكمن دوافع عميقة نحو التفاعل الاجتماعيّ، ولن يحيد كوفيد –19عن هذا الأمر.

في الواقع، قد يكون للعزلة الناتجة عن عمليّات الإغلاق والحظر تأثير معاكس، حيث تذكّر البشر بتلك الرؤية البسيطة والعميقة والتي هي بطبيعتنا، بأنّنا حيوانات اجتماعيّة، وبالتالي كان أرسطو محقّاً.

الدرس السابع

سوف تزداد اللامساواة سوءاً

يجب أن تكون الأوبئة أحد أعظم أسباب تحقيق التوازن، حيث غالباً ما تكون الأمراض المعدية عمياء عن الجنسيّة والعرق والطبقة والعقيدة، ولقد لجأت الإنسانيّة إلى الفنّانين لنقل هذه الفكرة، من سنوات الطاعون إلى زمن الكوليرا، "الموت ديمقراطي"، حيث لاحظ الفنّان المكسيكي خوسيه غوادالوبي بوسادا: «في النهاية، بغضّ النظر إذا كنت أبيض، أو أسود، غنيّاً أو فقيراً، فسينتهي بنا المطاف جميعاً هياكل عظميّة»، بالنظر إلى هذه الفكرة المتشائمة، تُصوّر أكثر إبداعات بوسادا الشهيرة، وهي منحوتة بعنوان لا كاترينا، هيكلاً عظميّاً أنثويّاً أنيقاً يرتدي قبعة كبيرة من الريش، وهي شخصيّة مروّعة في «فيكتوريان فينيري» والتي أصبحت مرتبطة بيوم الموتى في المكسيك، ولقد أطلق هذه الصورة الخالدة لأوّل مرة عام 1910، عندما تفشّت الكوليرا. وفي الواقع، هناك عمل آخر لبوسادا يعود إلى العام نفسه ويسمّى جمجمة الكوليرا المروّعة، ولكن على الرغم من كلّ عناصر التكافؤ المتوفّرة في هذه اللوحة، فإنّ صورة كاترينا تتعلّق أيضاً بدرجة كبيرة بعدم المساواة، من خلال الافتخار بهيكلٍ عظميّ في أزياء المجتمع الراقي، تمثّل لا كاترينا تبايناً في الطبقات والثروة ليس فقط داخل المكسيك، ولكن أيضاً

بين المكسيك ودول أوروبا الغربيّة الأكثر ثراءً، أي بين ما أصبحنا نفكّر فيه على أنّه البلدان النامية والعالم المتقدّم.

قد تبقى اللامساواة طاغية دائماً، فيبدو أنّ الجمع بين الموت والضرائب هو الشيء الوحيد المؤكّد في هذا العالم، ولكنّنا اعتبرنا هذه الظاهرة خبيثة بشكل خاصّ في السنوات الأخيرة، فقد خصّص العلماء رفوفاً للكتب بخصوص هذا الموضوع، وقد كتب الصحفيّون مئات الأعمدة حولها، ووجدت دراسة استقصائيّة أجراها مركز بيو أنّ الأغلبيّة في 31 دولة من بين 39 دولة تعتقد أنّها مشكلة كبيرة جدّاً، لذلك قد تتفاجأ عندما تعلم أنّه من خلال بعض المقاييس الهامّة، بدأ معدّل عدم المساواة بالانخفاض، حيث أنّ اللامساواة العالميّة، التي تعمّق الفجوة في الدخل بين أغنى البلدان وأفقرها في العالم، آخذة في الانخفاض منذ عدة عقود، كما أنّ الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء، على سبيل المثال، بين العمّال الأميركيّين والعمّال الماليزيّين، فقد بدأت تتقلّص في الفترة نفسها أيضاً، وقد كان التغيّر في هذا المقياس الأخير ضئيلاً، لأنّه كان يتّسع منذ العام 1820، عندما دفعت الثورة الصناعيّة الغرب إلى الأمام بشكل أكبر من بقيّة العالم، وفي حقبة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، انضمّ عددٌ قليل من الدول غير الغربية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبيّة إلى نادي الدول الصناعيّة، ولكن على الرغم من هذه الاستثناءات، فقد استمر اتّساع الفجوة الإجمالية بين الأغنياء والفقراء في العالم، حتّى وقتٍ قريب.

إنّ ما نعنيه غالباً بعدم المساواة في الدخل هو الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان، وهنا تكون البيانات أكثر اختلاطاً، لقد ارتفع هذا النوع من عدم المساواة لعدّة عقود، لكنّه مؤخّراً آخذ في

الاستقرار، فبين عامي 1993 و2008، ومن بين 91 دولة درسها البنك الدوليّ، شهدت 42 دولة ارتفاعاً في عدم المساواة، بينما شهدت 39 دولة انخفاضاً فيها، وبين عامي 2008 و2013، تحسّنت الأوضاع في ذات البلدان التي كان معدّل عدم المساواة قد ارتفع فيها، وهناك دولتان انخفض فيهما المعدّل، وفي أميركا اللاتينيّة الأسطوريّة وبسبب مجتمعاتها الهرميّة، فقد أظهرت خلال هذه الفترة اثنتا عشرة دولة من أصل ستّ عشرة دولة تمّت دراستها ازدهاراً مشتركاً على نطاقٍ واسع.

لكنّ كيفية قياس عدم المساواة هي مسألة نقاش حماسيّ، فأنا قد اخترت المقياس المعياريّ، الذي يسمّى بمؤشر جينيّ، والذي استخدمه البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ ومعظم العلماء منذ عقود، وهو مقياسٌ لعدم المساواة النسبيّة، لذلك إذا كنت أكسب 100 دولار وكنت تكسب 1000 دولار، ثمّ ارتفع دخلنا بشكل متناسب، لنقل، بمقدار 10 بالمئة، فإنّ التفاوت النسبيّ لدينا لن يتغيّر، ولكن نظراً لأنّ 10 بالمئة من 1000 دولار هي أكثر بكثير من 10 بالمئة من 100 دولار، بالقيمة المطلقة، كنت ستكسب أكثر، وهذا بالطبع ينطبق أيضاً على مختلف البلدان، فإذا نمت أميركا بنسبة 3.5 بالمئة سنويّاً والصين بنسبة 5 بالمئة، فإنّ الولايات المتّحدة، التي لديها اقتصاد أكبر لتبدأ به، ستشهد زيادة في إنتاجها الاقتصاديّ من حيث القيمة المطلقة أكثر من الصين، على الرغم من أنّ الصين ستضيّق الفجوة وفقاً للشروط النسبيّة. يستخدم البعض عدسةً أخرى، مع التركيز على المكاسب لأعلى 10 بالمئة أو 1 بالمئة لأصحاب الدخل، وإذا نظرنا إلى الأمر استناداً إلى ذلك، فقد اتّسعت الفجوة بشكل كبير، لأنّ أداء هذه المجموعات كان أفضل بكثير من أداء بقيّة المجتمع، وبعبارة أخرى، هناك وسائل قانونيّة يمكن

اللجوء إليها تظهر ارتفاع معدّل اللامساواة، ولكن باستخدام المقياس التاريخيّ التقليديّ، يمكننا أن نرى بعد ارتفاع المعدّل المتواصل، انخفض التفاوت العالميّ مؤخّراً، وتُعدّ أغنى البلدان وأكثرها ازدهاراً في العالم استثناءً من هذا الاتّجاه، فقد ارتفع التفاوت بين الطبقات بشكلٍ حادّ في العديد منها، وينطبق هذا بشكلٍ خاصّ على الولايات المتّحدة حيث ارتفع مؤشّر معامل جيني إلى أعلى مستوى له منذ عام 1928، بفعل سنوات من الرأسماليّة غير المضبوطة التي أدّت إلى الكساد الكبير ثم إصلاحات الصفقة الجديدة، وفي عام 2013، وصف الرئيس أوباما الارتفاع المستمرّ في عدم المساواة في أميركا بأنّه «التحدّي الحاسم في عصرنا»، لكنّ التحدّي الأميركيّ لا ينبغي أن يحجب التقدّم في كثير من أنحاء العالم، فنحن نكرّس معظم اهتمامنا لمواجهة الأزمات والتغلّب على المآسي والفشل، لكن يجب علينا أيضاً أن نعترف بهذا النجاح الملحوظ والواسع النطاق.

نجم الانخفاض في عدم المساواة العالميّة في جزءٍ كبيرٍ منه عن التقدّم الاقتصاديّ المستدام في الصين والهند ودول نامية أخرى، والتي نمت بشكلٍ أسرع بكثير من البلدان المتقدّمة خلال ربع القرن الماضي، وهذا أدّى إلى جسر الفجوة وانتشال مئات ملايين الناس من الفقر، فلقد رأيت التغيير في العديد من الأماكن في الهند التي زرتها بانتظام منذ كنت طفلاً في الستينيّات، حيث تحوّلت القرى إلى بلدات والبلدات إلى مدن، ونمت المنازل لتصبح أكبر مع مزيد من الهياكل الدائمة ودورات المياه البدائيّة والمؤقّتة، ولقد ازداد عدد الدرّاجات الهوائيّة والدرّاجات النارية والسيّارات، وهذا منح الناس القدرة على الحركة التي هم بأمسّ الحاجة إليها، لكن كلّ هذا تسبّب في العديد من المشاكل، من الهواء

الملوّث والمياه القذرة إلى الطرق والقطارات المكتظّة، ولكن في الوقت نفسه، قلّل ذلك من الفقر الذي يسبّب موت الأطفال بسبب سوء التغذية، وفي أيلول عام 2000، حدّدت الأمم المتّحدة أهدافها الإنمائيّة للألفيّة، حيث كان أحدها تقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف (وقد تمّ تحديد الذين يعيشون على أقلّ من 1.25 دولار في اليوم) بحلول عام 2015، ولقد تمّ تحقيق هذا الهدف قبل خمس سنوات من الموعد المحدّد في جميع أنحاء العالم، حيث انخفض العدد الإجماليّ للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 مليار في عام 1990 إلى 650 مليوناً في عام 2018، ووفق مقياسٍ واحدٍ مهمّ، كان التقدّم هائلاً: انخفض معدّل وفيّات الأطفال الصغار بنسبة 59 بالمئة خلال الفترة نفسها.

مخلّ التوازن العظيم

مع انتشار فيروس كوفيد-19، يمكن قلب هذا التقدّم بشكلٍ كبير، فقد يمحو الوِباء العديد من المكاسب التي حقّقتها البلدان النامية على مدى ربع القرن الماضي، ويعيدنا إلى عالمٍ يتّسم بغياب المساواة عالميّاً، ما يزيد من اتّساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعيّة. في البداية، لم يكن الأمر كذلك، حيث غابت الموجة الأولى من الفيروس عن معظم دول العالم النامي، وفي الواقع، شكّلت خريطة التفشّي لغزاً: لماذا كان هناك عددٌ قليلٌ جدّاً من الإصابات في الأماكن الفقيرة؟

ففي نهاية نيسان عام 2020، كانت البلدان منخفضة الدخل ومتوسّطة الدخل، التي تضمّ 84 بالمئة من سكّان العالم، موطناً لـ 14 بالمئة فقط من الوفيّات المعروفة في العالم بسبب فيروس كوفيد-19،

ويمكن تفسير بعض معدّلات الوفيات المنخفضة في العالم النامي بسبب نقص الاختبارات، والفشل في ربط الوفيّات بالمرض، وقد تكون هناك عواملُ أخرى، ففي البلدان الغنيّة، اجتاح المرض دور رعاية المسنّين المكتظّة، والتي كانت مسؤولة عن نسبة كبيرة من الوفيّات، ومثل هذه الدور تعدّ نادرة في العالم النامي، وقد يكون للحرارة بعض التأثير في الحدّ من انتشار الفيروس، على الرغم من أنّ هذا لا يزال غير مثبت، في حين تكهّن بعض الخبراء الطبّيين بشكل خاصّ (على الرغم من وجود القليل من الدراسات المفيدة حول هذا الموضوع) أنّه من الممكن أن يكون لدى الناس في البلدان النامية أجهزة مناعة أقوى، لأنّهم تعرّضوا للعديد من الأمراض خلال حياتهم، وقد تكون بعض هذه التفسيرات صحيحة، فبعد كلّ شيء، لا نزال نتعلّم المزيد عن المرض، ولكن يبدو أنّ العالم النامي قد نجا منه في الأشهر الأولى إلى حدٍّ كبير، لأنّه كان أقلّ ترابطاً، من خلال السفر والتجارة، بالنقاط الساخنة الأوّليّة، حيث انتقل الفيروس من الصين إلى أوروبا وإلى أمريكا لأنّ الناس هناك كانوا يتنقّلون ذهاباً وإياباً، (فالصين ترسل إلى الخارج أكبر عدد من السيّاح والمسافرين على هذا الكوكب، قرابة 170 مليون شخص في العام 2019).

في المرحلة التالية من الوباء، تحرّك فيروس كورونا ببطء، ولكن بثبات عبر جنوب آسيا وأمريكا اللاتينيّة ثم إفريقيا، حيث إنّ اكتظاظ أماكن العمل والسكن، وسوء الظروف الصحّيّة في هذه المناطق شكّلا مزيجاً قابلاً للاشتعال وإحراق ما حوله، ففي الهند، كانت البؤرة الأولى في مومباي، حيث يوجد حيٌّ فقير واحد، دارافي، يأوي حوالي مليون شخص وتبلغ الكثافة السكّانيّة فيه ثلاثين ضعف الكثافة السكّانية في

مدينة نيويورك، وفي أكبر مدن إفريقيا، لاغوس، يعيش ثلثا السكّان في أحياءٍ فقيرة مزدحمة حيث يستقلّ الكثيرون حافلات مزدحمة للتوجّه إلى العمل، كما أنّ عدد المستشفيات في البلدان المنخفضة الدخل قليلة، ففي بنغلادش، هناك أقلّ من ثماني أسرّة في المستشفيات لكلّ 10000 شخص، أي ما يعادل ربع الطاقة الاستيعابيّة في الولايات المتّحدة، وثُمن السعة في الاتّحاد الأوروبيّ. وفي بداية انتشار الوباء، كان هناك أقلّ من 2000 جهاز تنفّس اصطناعيّ في 41 دولة أفريقيّة، مقارنةً بـ 170000 في الولايات المتّحدة وحدها، وقد لاحظت صحيفة نيويورك تايمز أنّ جنوب السودان، الذي يبلغ عدد سكّانه 11 مليون نسمة، لديه عدد مناصب نائب الرئيس أكثر من أجهزة التنفّس الصناعيّ.

في العديد من البلدان النامية، تكسب شرائح كبيرة من السكّان ما يكفيها لإطعام أسرها كلّ يومٍ بيومه، لذلك واجهت الحكومات معضلة: فإذا لجأت إلى الإقفال، سيموت الناس جوعاً، وإذا أبقت التجارة مفتوحة، فسينتشر الفيروس، وبالنظر إلى أنّ هذه الحكومات لا تملك المال الكافي الذي يسمح للناس بالبقاء في منازلهم، أو ليدعم الشركات المغلقة، كان المسار الأكثر حكمة، في ذلك الوقت عدم فرض عمليّات إغلاق كاملة، فالهند، على سبيل المثال، وكنتيجة جزئيّة للإغلاق، تسلك طريقاً يقودها نحو تقلّص اقتصادها بنسبة 5 بالمئة في عام 2020، وهو ما يمثّل أسوأ أداءٍ في تاريخها.

ومع ذلك، واعتباراً من تموز عام 2020، كان عدد الأشخاص الذين تأكّدت وفاتهم بسبب كوفيد-19 في البلاد حوالي 2000 شخص، أي أقلّ من 60000 طفل يموتون هناك كلّ شهر بسبب سوء التغذية، وحتّى لو افترضنا، أنّ الوفيّات الناجمة عن المرض يتمّ التقليل من شأنها

إلـى حـدٍّ كبيـر –مع أنّ ذلك يبـدو منطقياً– فإنّ هذا الرقم المرعب يضع كوفيد–19 في منظور العالم النامي، وعلى الرغم من أنّ الهدف من ذلك هـو إنقـاذ الأرواح، إلا أنّ إغـلاق جميع الفعاليّات تقريباً أدّى إلى انهيارٍ اقتصاديّ خطير، وقد تسبّب هذا في معاناةٍ لا توصف، ومن المفارقات أنّه أدّى إلى تفاقم العديد من المشاكل الصحّيّة، من الجوع إلى الاكتئاب، ولكـن هـل يسـتحقّ الأمر حـدوث كلّ ذلك؟ إنّ هذه القـرارات صعبة، لكن لا يسع المرء إلّا أن يعتقد أنّه في العديد من البلدان النامية، لم يتمّ التفكير بشـكل كافٍ في مواجهة الكوارث التي سـتتبع الإغلاق، وربّما يكـون هـذا هو السـبب الذي دفع بعـض الدول النامية التي ارتفعت فيها حالات الإصابة بالمرض بعد رفع الحجر الصحّيّ، إلى إعادة فرضه.

وبعـد الشـلل الاقتصـاديّ تواجـه الـدول أزمـة الديـون الحتميّـة، ففـي الولايـات المتّحـدة وأوروبا واليابان والصين، كان مسـتوى الضرر الاقتصاديّ كبيراً للغاية، لكن سيتمّ تقليصه من خلال الإنفاق الحكوميّ الهائل لتخفيف الضرر، حيث إنّ هذه البلدان، لا سـيّما أميركا، يمكنها اقتـراض تريليونـات الـدولارات بمعـدّلات فائدة منخفضـة، ولكن هذا ليس حال البلدان الفقيرة المثقلة بالفعل بالديون، فإنّ رأس المال جبان، بحسـب المقولة الشـائعة، ففي الأشـهر الأولى للوباء، فرّ أكثر من 100 مليـار دولار مـن الأسـواق الناشـئة، وبالتالي للحفاظ علـى اقتصاداتها، سـيتعيّن علـى هـذه البلدان الحصول على قـروض بالدولار وبمعدّلات فائـدة مرتفعـة، وكذلك يتعيّن عليها سـدادها بعملاتهـا الآخذة بالانهيار السـريع، وبالتالي، سـتواجه في المسـتقبل، في ظلّ غياب برامج إعفاء من الديون الضخمة احتمالات جادّة من مواجهة خطر التضخّم المفرط أو التخلّف عن السداد.

على مدى العقود القليلة الماضية، ومع تسارع حركة التجارة العالميّة، نما العالم النامي بشكل أسرع من البلدان الغنيّة، وارتفعت مستويات المعيشة تبعاً لذلك، وحتّى بعد مواجهة الأزمة الماليّة العالميّة، فقد تعافت هذه البلدان بشكل أسرع من الدول الغنيّة، وقد نجت من الانكماش بشكلٍ كبير نسبيّاً بسبب انخفاض درجة تعرّضها للمنتجات الماليّة المعقّدة، ولكن بعد انتشار الوباء، تبخّر جهد عقودٍ من العمل خلال شهور، حيث تقدّر مختلف الدراسات أنّ ما بين 70 مليون و430 مليون شخص سيواجهون حالة الفقر المدقع من جديد خلال السنوات القليلة القادمة، كما أنّ أخطر أشكال عدم المساواة القائمة بين أغنى الناس وأفقرهم على هذا الكوكب، سترتفع معدّلاتها مرّة أخرى وبشكل سريع.

من المرجّح أن تشتدّ الاختلافات بين الدول الغنيّة والدول الفقيرة حيث سينقسم العالم إلى منطقتين إحداهما ذات أنظمة رعاية صحّيّة جيّدة وأخرى تفتقر إليها، ولقد بدأت الدول في فتح حدودها بسهولة أكبر أمام الأشخاص القادمين من البلدان التي تسيطر فيها حكوماتها على انتشار فيروس كوفيد-19، وقد حظرت السفر إلى الأماكن التي تزداد فيها احتمالات الإصابة بالفيروس، إنّ الفئة الأخيرة تشمل البلدان التي فشلت في السيطرة على الفيروس، مثل البرازيل وروسيا (للأسف على نحوٍ مذهل) والولايات المتّحدة، ولقد أثارت رئيسة وزراء نيوزيلندا، جاسيندا أرديم، احتمال قيام نيوزيلندا وأستراليا، اللتين تعاملتا مع كوفيد-19بحكمة، بخلق ما يسمّى «فقاعة ترانس تاسمان» حيث يمكن لسكّان كلّ من هذين البلدين السفر بحرّيّة إلى البلد الآخر، لكنّها أضافت: «لن تكون لدينا حدود مفتوحة مع بقيّة العالم لفترة طويلة»،

ولقد استجابت دول جزر المحيط الهادئ الفقيرة، التي تعتمد بشكل كبير على هذين البلدين للحصول على دولارات السياحة، من خلال الضغط المحموم للانضمام إلى منطقة السفر الجديدة.

لكن للأسف بالنسبة إلى تونغا وتوفالو، فسيحجم المسافرون ورجال الأعمال عن زيارة الأماكن التي قد يجدون أنفسهم فيها معرّضين لخطر عدم الحصول على رعاية طبّيّة جيّدة، وستفقد الوجهات الغريبة جاذبيتها، وستواجه اقتصادات العديد من البلدان النامية مصاعب خاصّة بدلاً من المضيّ قدماً، فعلى سبيل المثال، تحصل تايلاند والفليبين والمكسيك على ما بين 15 بالمئة و25 بالمئة من ناتجها المحلّيّ الإجماليّ من السفر والسياحة، أمّا بالنسبة إلى البلدان الأصغر مثل بربادوس وجزر الباهاماس، فتتجاوز هذه النسبة 30 بالمئة، وإنّ الخوف بات يشكّل حاجزاً كبيراً يفصل بين الدول، وعلى وجه الخصوص، المخاوف من انتشار الأمراض التي سبق وقسّمت العالم في الماضي، ففي القرن التاسع عشر، عندما اختفى الطاعون الدبلي من أوروبا لفترة طويلة، ولكنّه بقي منتشراً في بعض أجزاء آسيا، عزّز ذلك الانقسام بين العالم الصناعيّ والعالم غير الصناعيّ، وبين المستعمِرين والمستعمَرين.

ما هو كبير يزداد كبراً:

إن قضية التفرقة واللامساواة القائمة بين الأمم لم تقتصر عليها وحسب، بل تشمل الشركات التي تدفعها غريزة الوصول إلى برّ الأمان، وتظهر لدى الشركات الكبرى تحديداً، فكلّ ما هو كبير يسعى إلى أن يكون أكبر.

وهذا يعود إلى ظهور نزعة رائجة سادت على مدى السنوات

الماضية، فقد لاحظ الباحثون في القطاعات التجاريّة الواحد تلو الآخر في الغرب وسائر أنحاء البلاد أنّ الشركات الكبرى كانت تحقّق أرباحاً متزايدة وتستولي على حصص أكبر في السوق، تاركة الفتات لكل الشركات المنافسة الأصغر منها، كشركة أمازون على سبيل المثال، وغوغل، وولمارت، وهوم ديبو في الولايات المتّحدة الأميركيّة، أو فولكسفاغن، وكارفور، وسيمنز في أوروبا. وبما أنّ معظم الشركات الكبرى والرائدة تخضع لإدارة الدولة في الصين، فهي تملك أفضليّة مضمونة، بينما يكون لعمالقة الشركات في القطاع الخاصّ مثل علي بابا وتيسنت حضورها القويّ كلّ عام.

عادةً ما يكون عامل الابتكار أداة مهمّة في خلق هذا التوازن، تجد الشركات الناشئة والمؤسّسات حديثة العهد من خلاله طرقاً جديدة لابتكار حلول للمشاكل التي تواجهها، وزيادة قدرتها الإنتاجيّة، بينما تخطو الشركات العريقة في مساراتها التي ترسّخت بقوّة، لكنّ هذا العهد ولّى، فقد أشارت دراسة من منظّمة التعاون والتطوير الاقتصاديّ إلى أنّه في عالم الصناعة بين عامي2001 و2013 تمكّنت 5 بالمئة من الشركات الصناعيّة الأكثر إنتاجيّة من تحسين إنتاجيّتها بنسبة 33 بالمئة، وتمكّنت 5 بالمئة من الشركات الخِدميّة الأكثر إنتاجيّة من تحسين إنتاجيّتها بنسبة 44 بالمئة، بينما تحسّنت إنتاجيّة بقيّة الشركات الصناعيّة بنسبة 7 بالمئة فقط، وشهدت كلّ شركات الخدمات تحسّناً في الإنتاجيّة بنسبة 5 بالمئة فقط، وأظهرت دراسات أخرى هذه النزعة نفسها في العقود الماضية. لماذا قد يحصل ذلك؟ في الاقتصاد العالمّي الحاليّ، للحجم أهمّيّة بالغة، فالحجم يسمح للشركات الكبرى باستغلال المفهومين الاقتصاديّين الأكثر شيوعاً في هذا العصر، وهما العولمة وثورة المعلومات، فدخول

شـركة مثل فولكسـفاغن أو إيكيا الأسـواق الصينيّة أو الإندونيسيّة أسهل بكثيـر مـن دخول شـركة صغيرة أخـرى، والمصارف الضخمة تسـتطيع إيجـاد زبائـن جـدد فـي كافّـة أنحاء العالـم، بينما لا تسـتطيع المصارف المحلّيّة فعل الشيء نفسه.

كان يفتـرض بالإنترنـت أن يخلـق عامـل التـوازن المطلـق، ويتيح للشـركات الصغـرى الناشـئة الوصـول إلى زبائن جـدد مختلفين في كلّ مكان من العالم، وهناك حقيقة في هذه الفكرة، لكن الحقيقة الأكثر تجلّياً هي أنّ الإنترنت أبعد ما يكون عن كونه منصّة لتحفيز المنافسة التجاريّة، فالإنترنت بطبيعته يشجّع على خلق حالة من الاحتكار بدرجة لم يشهدها التاريخ من قبل، فعلى سبيل المثال، يتيح الإنترنت للمستهلكين مقارنة أسـعار المنتجات بشـكل فوريّ، وبهذا يسـتطيع المستهلك شراء المنتج بأرخص سـعر ممكن، وبالتالي فإنّ الشـركات الكبرى بأسـعارها الثابتة تهيمن على سوق الشراء، وستحظى بأفضليّة كبيرة على الشركات الأصغر منها. وفي الوقت الحالي، تستولي الشركة الرائدة في قطاع تجاريّ معيّن على حوالى خمسين بالمئة من حصّة السوق، وواقع الحال في التجارة الإلكترونيّة، والتسويق الشبكيّ عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، يصعب على المستهلك الوصول إلى السعر المطلوب لمنتجه، ويمكن لشركتين منافسـتين ممارسـة هـذه اللعبـة، مثـل أمـازون وفيسـبوك. وفـي مجـال محـرّكات البحـث، يعلم كثيرون اسـم المنافس الأقـوى لمحرّك غوغل وهو بينغ لأنّه مشـروع جانبيّ لأحد عمالقة التكنولوجيا مايكروسـوفت، إلّا أنّ حصّة غوغل من السوق تقارب 90 بالمئة بينما يسيطر بينغ على 5 بالمئة فقط. يفصح بيتر ثيل المستثمر والمغامر القويّ في شركات التقنيّة الرائجة عن اعتراف صريح ومخيف بقوله «المنافسـة للفاشـلين» فبرأيه

تهدف كلّ شركة إلى احتكار كامل سوقها، وفي عالم التَقانة، نجحت الشركات التي حقّقت هذا الهدف بشكل تخطّى كلّ التوقّعات.

أمّا القوّة الجديدة التي ستغيّر من تَقانة المعلومات في العالم، فهي البيانات الضخمة أو بيغ داتا والتي تضاعف من أهمّيّة حجم الشركات، فمعظم الشركات الكبرى بدأت تستثمر بقوّة في هذه التقنيّة، وأغلب الاستثمارات في تطبيقات مخصّصة تعمل على جمع البيانات لزيادة الإنتاجيّة تدريجيّاً، وتشتهر والمارت باستخدام التكنولوجيا للحفاظ على ثبات سلاسل الإمداد بحيث تتعرّف بسرعة إلى المنتجات التي تُباع بسرعة، وبشكل آنيّ، وتعرف المواقع التي يجب إعادة إمدادها. وفي الوقت الحاليّ، تستطيع الحواسيب التعامل مع أيّ كمّيّة معطاة من البيانات، وهذا يعطي الشركات الرائدة أفضليّة أكثر فأكثر. وفي العام 2018، شهد مصرف جي بي مورغان تشايس أكثر من 49 مليون عمليّة تحويل في بطاقات الائتمان كلّ يوم بإجماليّ وصل إلى تريليون دولار، وإنّ تحليل هذه البيانات بشكل فعّال يحوّلها إلى منجم ذهب، إلّا أنّها على عكس الذهب الذي يمكن أن ينفد مخزونه، فإنّ مناجم البيانات تستمرّ بالازدياد ويتضاعف حجمها.

سيؤثّر وباء كوفيد-19 بشكل قاطع على ازدياد حجم ما كان في الأصل كبيراً، بين انتشار الوباء وحالة حظر التجوال، أصبحت الشركات الرقميّة الكبرى ذات أهمّيّة وفائدة، وشهدت أعمالها تضخّماً كبيراً، وستستمرّ بالازدهار كلّما اعتاد البشر أكثر على العيش في ظلّ الحياة الرقميّة، لكنّ مزايا الحجم تتجاوز شركات الإنترنت، فالشركات الكبيرة تميل إلى امتلاك خطوط ائتمان أقوى، ويمكنها أن تتعرّض للمنافسات، كما أنّ للشركات الكبيرة علامات تجاريّة إقليميّة أو عالميّة وشبكة عرض

أوسع. وعندما تتعافى بعض الاقتصادات بسرعة بينما تبقى الأخرى في حالة ركود، يمكن للشركات الكبيرة الاستفادة من خلال التركيز على مجالات الاتّصال أو النموّ بطريقة لا تستطيع الشركات المحلّيّة الصغيرة القيام بها، فلدى الشركات العملاقة جيوش من جماعات الضغط لضمان حصولها على أكبر دفعات نقديّة عندما يتمّ إنفاق أموال الحكومة على تحفيز الداعم، فالمكاسب التي تحقّقت من دعم الاحتياطيّ الفدراليّ، ومن فاتورة الإغاثة من الأوبئة الرئيسيّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، ومنظّمة الرعاية الأميركيّة لعام 2020 ذهبت بشكل غير متكافئ إلى شركات أكبر وذات صلات أوسع.

كذلك يرتبط هذا التباين في الميزانيّة بالعرق، فقد أظهر ماكينزي في تقريره أنّ الشركات الصغيرة التي تملكها الأقلّيّات ربما تكون معرّضة للخطر بشكل خاصّ – فالشركات الصغيرة التي يملكها أفراد من ذوي العرق الأسود والإسبانيّ كانت عرضة أكثر بمرّتين لتصنيفها على أنّها تواجه الخطر أو أنّها تواجه وضعاً حرجاً قبل فيروس كوفيد–19– كانت هذه الشركات مجمّعة بشكل غير متكافئ في القطاعات التي تضرّرت بشدّة من الوباء، مثل شركات الأطعمة والتجزئة ولا عجب في أنّ التقرير سجّل أنّ الأقليّات شكّلت نسبة 37 بالمئة من القوّة العاملة في الولايات المتّحدة من شباط عام 2020، لكنّها شكّلت نسبة 58 بالمئة من العاطلين عن العمل حديثاً بحلول منتصف آذار، وهذا بالطبع انعكاس آخر على تعميق الوباء للانقسامات القائمة، ما يجعل معالجتها أكثر صعوبة.

وبشكل عام، في أوقات الاضطراب وعدم الاستقرار، سيتّجه الناس نحو الأمان المتوفّر في العلامات التجاريّة المعروفة، ومنذ سنوات وحتّى الآن، فضّلت سوق الأوراق الماليّة الشركات الكبرى، التي ظلّت أسعار

أسهمها مرتفعة، وعملت الحركة الفدراليّة على قدر كبير من الممتلكات، بما في ذلك السندات القيّمة عالية الخطورة وذلك لتوفير أرضيّة اقتصاديّة بعد أن أدّت أزمة فيروس كوفيد إلى إفادة التجّارالمهيمنين، وحتّى أولئك الذين قاموا بمجازفات خطيرة. يقدّم الاحتياطيّ الفدراليّ للمستثمرين الجانب الإيجابيّ من مجموعة من الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، ويضمن عدم وجود أيّ جانب سلبيّ تقريباً. إنّها إعادة صياغة أساسيّة للرأسماليّة من دون عواقب مواجهة الفشل، ولا مخاطر الانهيار، ولا آليّة حقيقيّة لتقييم الممتلكات، وبما أنّ الأشخاص الأكثر إمكانيّةً لامتلاك الأسهم وتداولها يرغبون أيضاً في أن يكونوا الأكثر ثراءً، فإنّ خدمات السياسة تزيد من تفاوت الثروة. إنّه مثال لما أسماه بعض الاقتصاديّين تأثير ماثيو، الذي حصل على اسمه من آية في الإنجيل تحمل اسم ماثيو «لأنّ كلّ من لديه أكثر سيُعطى وسيكون له الأوفر، ولكن من ليس لديه شيء، حتّى ما عنده سيؤخذ منه». عمل الاحتياطيّ الفيدراليّ، كما يقال، هو اشتراكيّة للأثرياء ورأسماليّة للفقراء، ومن المرجّح أنّه بالكاد أتى في لحظة سيّئة من التاريخ الأميركيّ.

أميركيّتان

أظهر العديد من الدراسات أنّ المستويات العالية من التفرقة تؤدّي إلى تدهور الاقتصاد والسياسة معاً، وهذا يعني انخفاضاً في النموّ الاقتصاديّ، نتيجة انخفاض عدد الأشخاص الذين يمكنهم الإنفاق، وبالتالي انخفاض مستويات الثقة في بعضهم وفي المؤسّسات السياسية. كما رأينا، تشير التقديرات التاريخيّة إلى أنّ عدم المساواة الأميركيّة كانت في أعلى مستوياتها منذ الكساد الكبير، وهذا ما أكّدته الدراسات في

العقود الأخيرة، وقد جمع مكتب الإحصاء الأميركيّ بيانات حول التفرقة منذ عام 1967، فقد ارتفع مؤشّر معامل جيني الأميركيّ بنسبة 22 بالمئة منذ ذلك الحين، وإذا ركّزنا على النسب الأعلى من 10 بالمئة، أو حتّى الأسوأ من النسبة الأعلى من 1 بالمئة، نلاحظ أنّ الفجوة أصبحت أكثر حدّة، وقد شهدت هذه المجموعات نصيبها من ارتفاع الدخل القوميّ في كلّ مكان تقريباً في العالم، ولكنّه لم يرتفع في أيّ مكان بين الدول المتقدّمة أكثر من أميركا. وفي عام 1970، استحوذت النسبة المقدّرة بـ 1 بالمئة من أصحاب الدخل على نسبة أقلّ من 10 بالمئة من إجماليّ الدخل القوميّ. في عام 2019، تجاوزت هذه النسبة الـ 20 بالمئة، وعلى النقيض من ذلك، شهد 50 بالمئة من أصحاب الدخل الأدنى توجّه نصيبهم من الدخل إلى الاتّجاه المعاكس، من نسبة 22 بالمئة في عام 1970 إلى نسبة 15 بالمئة اليوم.

أخيراً، عندما يُقاس عدم المساواة استناداً إلى الثروة عوضاً عن الدخل، فبالكاد يمكن تصوّر النتائج، فأكثر من 10 بالمئة من الأميركيّين يمتلكون حوالى 70 بالمئة من إجماليّ ثروة البلاد – من المنازل، والسيّارات، إلى السندات.. بينما يمتلك 50 بالمئة ممّن هم في القاع 1.5 بالمئة فقط من الأصول. ومرّة أخرى في الثمانينيّات بدا أنّ رؤية ريغان المتهوّرة تعد بأنّ أميركا يمكن أن تشقّ طريقها للخروج من معالجة الفقر وتحقيق المساواة في العام 2020. ويبدو من المرجّح أن تظلّ البلدان المتقدّمة مثل الولايات المتّحدة في حالة من النموّ المطّرد، كما كان الحال طوال عقدين، ولكن عدم المساواة في أميركا يلوح في الأفق أسوأ من أيّ وقت مضى، وعدم المساواة هذه هي الأسوأ في العالم الغربيّ، حتّى بعد احتساب الضرائب والتحويلات الحكوميّة بواسطة

مؤشّر جيني، فإنّ أميركا أقرب إلى البرازيل منها إلى بلد أوروبيّ مثل الدنمارك.

زاد فيروس كوفيد-19 المستجّد من تعزيز هذه الانقسامات، وكما قال الكاتب جو بينسكير، في كتابه المحيط الأطلسيّ، شقّ أميركا إلى قسمين في نواح كثيرة، فالفيروس أنتج صورة حيّة عن التفاوت الكبير في أميركا الصامت وغير المرئيّ، وهو ينقل المرض عبر المجتمع، ولا يميّز بين الناس بحسب الثروة والعرق، ولكن بالرغم من ذلك، ما كانت النتائج؟ لقد كانت معدّلات الإصابة في الطبقة الفقيرة أعلى من معدّلات الطبقة الثريّة، وأكثر ما تجلّى ذلك في الأحياء الفقيرة من نيويورك في برونكس، وكوينز، وبروكلين بالرغم من أنّ المناطق الأخرى كانت أكثر كثافة سكّانيّة، هذا ما يمكن اعتباره نافذة تطلّ على غياب المساواة في أميركا، حيث سبق للفقراء أن عانوا من حالات صحّيّة وخيمة مثل أمراض القلب والسكّريّ، ولم يتلقّوا الرعاية اللازمة ولا العلاج المناسب لشفائهم، فخشوا إجراء اختبار فيروس كورونا المستجدّ، لأنّ تكاليف العلاج كانت باهظة وتفوق قدراتهم المادّيّة، ولقناعتهم بأنّهم إن لم يكونوا قد أصيبوا بعد، فمن المرجّح أنهّم سيصابون لاحقاً بالعدوى، ولأنّهم كانوا مضطرّين إلى العمل ومغادرة منازلهم التي لا تبعد عن مراكز أعمالهم.

أكثر الأمور التي تثير الاستياء والأسف في أميركا، والتي تبدو متمثّلة بعدم مساواة، هي أنّ السود أكثر إصابة بكورونا من البيض، كما أنّ معدّل وفيّات السود كان أعلى من معدّل وفيّات البيض بنسبة 2.3، وقد وصل إلى أربعة أضعاف في بعض الولايات، وهذا الأمر لم يقتصر على الولايات المتّحدة، فحتّى في المملكة المتّحدة كانت الوفيّات لدى سُمر

البشرة أكبر ممّا هي لدى البيض، وربما يكون التأثير العاطفيّ والنفسيّ هـو سـبب هـذا التفاوت، والأكثر إثارة للدهشـة هـو أنّ ثلث الأميركيّين مـن ذوي الأصـول الأفريقيّـة يقولـون إنّهـم يعرفون شـخصاً على الأقلّ مات بسـبب فيروس كورونا المسـتجدّ، مقارنة بـنسـبة 9 بالمئة فقط من البيـض، وقـد يكـون اليأس أو الوعي المتزايد حيـال تأثير الوباء الخطير بشكل غير متوازن ينعكس على أميركا السوداء، ما قد ساهم في تصاعد الاحتجاجات بعد حادثة مقتل جورج فلويد.

يعود التمييز العنصري وعدم المساواة إلى قرون، ولكنّ التحوّلات الهيكليّـة الحديثـة غذّتهـا أيضاً، ولسـبب واحد، ارتفعـت الفوائد الماليّة للتعليم الجامعيّ بشـكل مطّرد لأنّ اقتصادات العالم الصناعيّ أصبحت أكثر رقميّة وموجّهة نحو الخدمات، ولكن أميركا لم تجد ببساطة طرقاً لتشـجيع الأطفـال الفقـراء الأذكياء إلى ارتقاء السـلّم التعليميّ. وجدت دراسة تناولت موضوع القبول في الجامعات بين عامي 1999 و2013 أنّ نسبة 1 بالمئة من أصحاب الدخل الأعلى يرتفع احتمال التحاق أولادهم بإحدى جامعات رابطة اللبلاب أكثر بسـبعٍ وسـبعين مرّة مقارنة بأولاد العائلات الأشدّ فقراً والتي يكون دخلها أدنى بنسبة 20 بالمئة. كما لاحظ الخبيـر الاقتصـاديّ تومـاس بيكيتي وغيره، فإنّ عائدات الاسـتثمار تنمو بوتيـرة أسـرع مـن نموّ الأجـور، وكما لاحظنا أنّ العمـل الروتينيّ – في البداية كانوا ذوي الياقات الزرقاء والآن هم ذوو الياقات البيضاء الذين يتزايـد عددهـم – يمكـن القيـام به من قبل شـخص ما فـي بلد منخفض الأجر أو من خلال استخدام حاسوب. العلاوة التي كان يمكن للعمال أن يحصلوا عليها ببسـاطة غير موجودة في عالم الصناعة، فرأس المال يتحـرّك بحرّيّـة حـول الكوكب، ليكافئ أكثر الشـركات خبرة وكفاءة، إذ

تـؤدّي التكنولوجيـا المهامّ بشـكل أسـرع، وأقلّ كلفـة، وأكثر جودة ممّا يسـتطيع البشـر القيام به، وسـيقتصر دور الذكاء الصناعيّ على تسـريع التغييرات.

ولكنّ هذه التغييرات الهيكليّة ليسـت المسـاهم وحدها في تعميق هـوّة عـدم المسـاواة، فقد دعمت سياسـة الحكومة الثـريّ، وهي تفضّل تطبيـق قوانيـن الضرائـب فـي العديـد من البلـدات الغربيّـة العمالة على رأس المـال بطـرق لا تعـدّ ولا تحصى، ومع وجود العديد من الحواجز السياسيّة مثل قوانين الحقّ في العمل في العديد من الولايات الأميركيّة، تجـد النقابـات صعوبـة متزايـدة في الحصـول على القـروض الجامعيّة وملكيّـة المنـازل وصعوبات لدى المسـتأجرين. ونظـراً لأنّ الانتخابات تكلّف المال، ويمكن للأثرياء شـراء النفوذ السياسـيّ، وتشـكيل القواعد واللوائـح والضرائـب فـي بلداتهم، ولا يوجد مـكان أكثر صحّة من هذا فـي الولايـات المتّحـدة، حيـث تكون في مواجهة أعلى مسـتويات عدم المساواة في العالـم الصناعيّ. وقد أصدر الكونغرس تخفيضات ضريبيّة بقيمة تريليونات الدولارات بين عامي 2001 و2003، وفي العام 2017، والتي تعود منافعها بشكل غير متكافئ إلى عشرٍ بالمئة من سكّان البلاد. وقد انتخب دونالد ترامب لأنّه محبوب شعبيّاً، ولأنّ لديه حجّة اقتصاديّة وقدرة خطابيّة تمكّنان من التّحريض ضدّ وول سـتريت، ولا يزال يطبّق هذه السياسات الرجعيّة، والشعبويّة الأيديولوجيّة، ويجب أن يكون هناك طريقة أكثر فعاليّة، في ظلّ الضغوط الهيكليّة التي تدفع إلى صعود مؤشّر عـدم المسـاواة، فنحتـاج إلـى أن نكـون أكثر إبداعاً ونطمـح إلى تحقيق الهـدف الأسـمى عبـر معالجـة الأزمة. فعلى سـبيل المثال، نحن بحاجة إلى سياسات للتدريب وإعادة تأهيل العمّال على نطاق واسع، مثل جي

بيل الذي علّم الملايين من قدامى المحاربين بعد الحرب العالميّة الثانية، ومن بين تدابير أخرى أوسع، يجب أن يوسّع بشكل كبير ائتمان ضريبة الدخل المكتسب الذي تطرّقت إليه سابقاً. وعلى الرغم من أنّ هذه الأفكار مكلفة، إلّا أنّ كلفة عدم اتّخاذ أيّ إجراء ستكون أكبر، والعبرة واضحة تاريخيّاً، فإذا ظلّت الفجوة تتّسع، ولم تُردم الهوّة من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة، فالثورة ستقوم لا محالة.

قضية المال وعلاقته بالأخلاق

في المجتمع الديمقراطيّ، نريد أن يتشارك جميع الأشخاص وعلى قدم المساواة في كلّ الجوانب المهمّة في الحياة، وهذا ما أصبح أكثر ندرة في عالم يقاس فيه الإنسان بمقدار ما يملك من نقود وتسيطر فيه المادّة. ولقد تبنّت معظم البلدان الأسواق، والتي لا تنتج بكفاءة اقتصاديّة، ولكن كما أوضح مايكل ساندل، الفيلسوف وأحد خرّيجي جامعة هارفارد، في كتابه الصادر عام 2012، قائلاً إنّ المعايير الأخلاقيّة للأسواق لا يستطيع المال شراءها، فنحن انتقلنا من القبول باقتصاد السوق إلى إنشاء مجتمع السوق، الذي يرى أيّ شيء فيه بمنظار قيمة سعره. والخدمات التي كانت أسمى من أن تتحوّل إلى سلع يمكن الآن شراؤها بالسعر المناسب، فهل تريد الحصول على رقم هاتف طبيبك؟ سيزوّدك به بعض الأطبّاء مقابل 1500 دولار في السنة، وتريد مهجعاً أكثر راحة لولدك، حيث يمكنه الدخول إلى الكافتيريا من دون أن يتعرّض للمضايقات، يمكنك القيام بذلك بسهولة، مقابل بضعة آلاف من الدولارات. وهناك سجون يستطيع فيها السجين ترقية زنزانته مقابل 90 دولاراً في الليلة. فهل أنت من أعضاء جماعة الضغط التي ترغب

في الوقوف خلف شخص ما للحصول على مقعد خلال جلسة استماع في الكونغرس؟ فذلك رخيص جدّاً، فقط مقابل 20 دولاراً في الساعة، وحتّى جنسيّة الدولة المقدّسة معروضة للبيع في العديد من الأماكن، وتبلغ قيمة جوازات السفر في بعض الجزر الكاريبية 100.000 دولار، في حين أنّ البطاقة الخضراء الأميركيّة ستكلّف 900 ألف دولار إلى 1.8 مليون دولار، وتأشيرة المستثمر في المملكة المتّحدة من المستوى الأوّل حوالي 2.5 مليون دولار، قبرص ومالطا وبلغاريا -كلّها أعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ مع القليل من قيود السفر ضمن حدودها- وهي دول تبيع الجنسيّة أيضاً.

عندما يكون كلّ شيء قابلاً للبيع والشراء، فهذا يعني أنّ كلّ جوانب الحياة لم تعد متساوية، وإليكم هذا المثال البسيط، لطالما اعتبرت مشاهدة الرياضة مباشرة في الملعب أحد الأحداث الجماعيّة الكبرى، وهي لن تعود كذلك بعد الآن. تاريخيّاً، بُنيت الملاعب الرياضيّة ذات المقاعد المتشابهة، وكانت الاختلافات الوحيدة في مواقعها، واليوم، يعكسون مجتمعنا المتدرّج، مع التسلسلات الهرميّة المتقنة من المقاعد الرخيصة إلى المقاعد الأفضل للطبقة الوسطى إلى الغرف المكيّفة المزوّدة بمشارب وأفخر أنواع الطعام والتي لا يستطيع دخولها سوى واحد بالمئة من الجمهور. وما جمعنا معاً في يوم من الأيّام يذكّرنا الآن بمدى اختلافنا عن بعضنا، وإذا كان في إمكان المال شراء منزل أو سيّارة أفضل أو حتّى يخت، فهذا شيء واحد، ولكن إذا كان في إمكان المال شراء حقّ الحصول على الجنسية، والدخول الخاصّ إلى الأماكن العامّة، والحصول على أفضل معاملة في الكلّيّات، ونيل مزايا خاصّة من السياسيّين، يصبح المال قوّة للفساد والدمار.

أكثر مظاهر عدم المساواة وضوحاً هي التي تسببها الأمراض المعدية، وهو ما سمّته الكاتبة سوزان سونتاج بالحدّ الفاصل بين مملكة الأصحّاء ومملكة المرضى، والانقسام كبير جدّاً لدرجة أنّ نظرة المرء إلى العالم يمكن أن تتغيّر بشكل دائم عند عبورها، كما كانت رؤية فرانكلين روزفلت عندما أصيب بشلل الأطفال. ولكن في الوقت الذي يمكن للمرض أن يمحو الفوارق، إلّا أنّه في معظم الأحيان يؤدّي إلى تعزيزها، وإذا واجهنا وباءً آخر، وهذا ما هو مرجّح، يجب أن ندرك أنّنا سنحتاج إلى الحفاظ على الجميع بصحّة جيّدة، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، ويجب أن يشير ذلك إلى الشكل الأساسيّ للمساواة التي نسعى جاهدين إلى تحقيقها، وربما يدفعنا فيروس كورونا المستجدّ إلى الارتقاء إلى مستوى حكمة قديمة جدّاً، وردت في العديد من الكتب المقدّسة والنظريّات الفلسفيّة، وأعلن بجرأة في الثورتين الأميركيّة والفرنسيّة أنّ اللامساواة قد تكون حتميّة، ولكن بالمنحى الأخلاقيّ الأساسيّ، جميع البشر متساوون.

الدرس الثامن

العولمة ليست ميتة

في صباح 31 آذار 2020، وفي شمال غرب الأرجنتين، توفيّت ليليانا ديل كارمن رويس جراء إصابتها بفيروس كورونا المستجدّ، ليليانا طبيبة أطفال، تبلغ من العمر اثنين وخمسين عاماً، وتعاني من حالة صحّيّة جعلتها أكثر عرضة للإصابة من غيرها، فلم تكن قد سافرت إلى الخارج، وقبل أن يؤكّد الاختبار إصابتها بفيروس كورونا، أُعلمت بأنّها تعاني من حمّى خطيرة، وهي ابنة الخباز والعاملةِ المنزليّة، وقد نجت من مرض السرطان، وحصلت على شهادة في الطبّ في مدينة قرطبة، وعادت لتعمل في مقاطعة لاريوخا مسقط رأسها، حيث تكفّلت بالاعتناء بأوّل حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 المستجدّ في تلك المقاطعة، وكانت من أولى ضحايا الفيروس التي تعهّدت بعلاجها.

خلال الجائحة مات مئات الآلاف في شتّى أنحاء العالم، لكنّني اخترت تسليط الضوء على هذه الحالة لسبب بسيط، ففي الجهة المقابلة للكوكب في مقاطعة لاريوخا، غير البعيدة عن المكان الذي ماتت فيه رويس، يقع المكان الذي ظهر فيه الفيروس للمرّة الأولى، قبل بضعة أشهر في مدينة ووهان في الصين، وقد انتشر هذا الفيروس البعيد الذي ظهر في سوق لبيع الحيوانات يبعد اثني عشر ألف ميل عن الأرجنتين،

وهذا دليل دامغ على أنّنا جميعاً مترابطون ولا أحد منا يتحكّم بالأمر.

هناك سمة متناقضة للأوبئة: بالرغم من أنّها تسمّى تبعاً للمنطقة التي نشأت فيها، إلّا أنّ هذه الأوبئة لا يفترض أن تبقى مقتصرة عليها، وهذه الحقيقة معروفة منذ قرون، منذ قوافل طريق الحرير والقوادس التجاريّة في عالم العصور الوسطى، وخاصّة خلال المئة والخمسين عاماً الماضية منذ عصر البواخر والقطارات، فقد كان هناك أنفلونزا هونغ كونغ عامي 1968–1969، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفّسيّة عام 2012، والآن فيروس مدينة ووهان عامي 2019–2020. إنّ هذه التسميات دليل على أنّها تخون المرض وتنتشر على نطاق أوسع بكثير، وإنّ الرغبة في رؤية العامل الذي تسبّب بالمرض قادماً من الخارج قويّة، ولكن بالطبع، نادراً ما يعرف هؤلاء الأشخاص تلك الأمراض في الأماكن التي سمّيت نسبة إليها، وفي النهاية، في إسبانيا، كانت الأنفلونزا الإسبانيّة مجرّد مرض أنفلونزا عاديّ.

بقي الحال على هذا النحو لما يربو على مئة عام، وكان الناس قلقين بشأن الصلة بين المرض وعمليّة تسطيح العالم التي ندعوها الآن بالعولمة، فشاهدوا الأنفلونزا وهي تشقّ طريقها على امتداد القارّة الأوروبيّة لتصل إلى المملكة المتّحدة. وفي هذا السياق كتب الصحفيّ فلورنس فينويك ميللر في إحدى صحف لندن عام 1890: «لقد سافر الميكروب المغامر بسرعة... يجب أن ندفع ثمن مزايانا، والقطارات التي تحملنا وتحمل رسائلنا ستصبح في خدمته خلال فترة وجيزة، وفي خدمة النقل السريع للميكروبات المدمّرة للمرض». وفي الوقت الذي اجتاحت فيه الجائحة أوروبا، نظم ونستون تشرشل الذي كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً قصيدة في صحيفة مدرسته الثانويّة واصفاً مسيرة

المرض القاسية القادمة من آسيا والمتّجهة إلى الغرب: الشفاه تتحدّث بكبر حجمها،/ وفشل كلّ مانع وحاجز،/ في حرفه مساره،/ إنّه يتقدّم ببطء وحتميّة،/ والتبشير بخطره الرهيب،/ يزداد يوماً بعد يوم».

اليوم، ازدادت المخاوف بشأن المرض والعولمة حيث ستفتك الجائحة بالعالم المترابط أصلاً، فقد توقّع أحد كتّاب الأعمدة السوداويّ النظرة قائلا: «جائحة كوفيد-19 المستجدّ هي المسمار الأخير في نعش العولمة»، ولكن هل هذا صحيح حقّاً؟ لطالما احتجّ الناس على العولمة، وطالبوا بالقضاء عليها، وقد ألّفت الكتب التي تنتقدها، وظهر الكثير من الحركات السياسيّة التي تستند إلى أفكار تدعو إلى العودة بعقارب الساعة لتغيير هذا الانقلاب الرهيب المفروض، ولكن هل نفّذ أحدهم شيئاً مما تقدّم به؟ أو بالأحرى هل يستطيع أيّ كان القيام بتغيير هذا الواقع؟ في الأسابيع الأولى لانتشار الوباء كتب زاكاري كارابيل الذي توصّل إلى نتيجة مفادها أنّه بمجرّد فحص البيانات عن كثب يحتمل أن نجد إثباتات جديدة لما نعرفه بالفعل عن العولمة، وهو أنّه من السهل أن نكرهها، ولكنّها هدف جيّد يسعى وراءه الكثيرون ويستحيل إيقافه.

الحجّة الحاليّة المناهضة للعولمة هي أنّنا جميعاً متشابكون، وحيواتنا واقتصاداتنا متشابكة لدرجة أنّنا فقدنا السيطرة على مصيرنا، وأحد العوامل المثيرة للقلق إعلان حالة طوارئ نتيجة انتشار فيروس كوفيد-19 المستجدّ، وتوقّف سلاسل الإمدادات العالميّة جعلنا عرضة لنقص حادّ في السلع الطبّيّة، وهذا ما كشف النقاب عن الحكمة التقليديّة التي تفيد أنّه يجب أن نصنع ما نحن بحاجة إليه محلّيّاً.. وللمرّة الأولى جعلنا الفيروس نشعر بالقلق من أنّنا قد نفقد السيطرة في ظلّ اقتصاد عالميّ مضطرب. وفي أواخر الستينيّات، واجه هارولد ويلسون، الذي

كان رئيساً لوزراء بريطانيا، ضغوطاً شديدة من قبل الأسواق الدوليّة فتعهّد بمقاومة حركة أقزام زيوريخ، وطوال فترة التسعينيّات شاهدنا التطوّرات الاقتصاديّة، من المكسيك إلى شرق آسيا وروسيا، وفي كلّ مرّة ادّعى الناس أنّ بلادهم كانت موبوءة لأنّ المموّلين في أماكن مثل نيويورك ولندن كانوا يتأمرون عليهم بقسوة، وعندما تفتح أسواق المال الصنبور لك تعتبر ذلك نعمة متدفّقة، وعندما تغلقه تعتبر ذلك نقمة فيعلو صوتك مدّعياً أنّك مستهدف.

في العام 1999، وبينما كانت التجارة تتوسّع والإنترنت يتقدّم بسرعة هائلة، ظهرت ردود الفعل السلبيّة التي نُسبت إلى العرق الأسود، وفي ذلك العام، نظّم مزارع يُدعى خوسيه بوفيه تحرّكاً يضمّ مجموعة من الناشطين الذين دمّروا مزرعة صغيرة تابعة لسلسلة مطاعم ماكدونالدز، وكانت المنشأة في قرية فرنسيّة صغيرة اسمها ميلاو- بالنسبة إلى بوفيه، جسّدت الأقواس الذهبيّة رأسماليّة على الطراز الأميركّي التي تجتاح العالم، وفي كانون الأوّل عام 1999، نزل عشرات الآلاف من المتظاهرين الغاضبين للتصدّي لمنظّمة التجارة العالميّة في سياتل، وبالنسبة إلى ذوي العرق الأسود كانت هجمات 11 أيلول، إلى حدّ ما، ردّاً عنيفاً على العالم المفتوح، ولكن لم تتمكّن هذه الأزمات من إبطاء مسيرة التجارة العالميّة إلّا قليلاً. ردّاً على أحداث 11 أيلول، فرضت الدول مجموعة من الضوابط على السفر والهجرة، ولكن بعد انكفاء الناس عن السفر لفترة وجيزة، عاودوا السفر وظلّت أعدادهم تتزايد يوماً بعد يوم، من 2001 حتّى 2018، وتضاعفت أعداد المسافرين جوّاً، وارتفع الرقم من 1.7 مليار مسافر سنويّاً إلى 4.2 مليار مسافر.

شكّلت الأزمة الماليّة عام 2008 ضربة قويّة تردّد صداها لفترة

أطول من الهجمات، كما تردّدت أصداء الصدمات التي تعرّضت لها الأسواق الأميركيّة والأوروبيّة على مستوى العالم، فأدّت إلى كساد التجارة، حيث انخفض تدفّق السلع الرأسماليّة والخدمات بشكل حادّ حول العالم بما نسبته 9 بالمئة، حتّى إنّ بعضهم يقولون إنّها انخفضت أكثر من ذلك، ومع تعافي الاقتصادات، تحسّن الوضع الكاسد ببطء شديد، ولم تنتعش التجارة عبر ولم تصل تدفّقات رأس المال والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى مستوياتها حتّى عام 2008. فبدأ الناس ينسبون الأزمة إلى اقتصاد عالميّ شديد التعقيد والترابط، وهو الاقتصاد الذي أفاد رأس المال على حساب العمّال المياومين. ثم بدأت مرحلة التعافي، مدعومة بمعدّلات الفائدة المنخفضة والسياسات النقديّة النشطة الأخرى، وهذا أدّى إلى ارتفاع قيمة الأسهم والأصول الماليّة الأخرى، وعمّق الفجوة بين رأس المال والعمالة، وفاز السياسيّون الشعبويّون الذين انتقدوا العولمة في الانتخابات التي جرت في الدول الكبرى، بما في ذلك المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة، وبدأ الناس يتحدّثون عن تراجع العولمة ثم انتشر الوباء.

حملة الاستقلاليّة

تسبّب كوفيد-19 المستجدّ وما تلاه من عمليّات إغلاق وطنيّة في تراجع المؤشّرات الاقتصاديّة بشكل كبير وغير مسبوق. ففي نيسان 2020، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق، سجّلت الازدحامات الجويّة العالميّة تراجعاً بنسبة 94 بالمئة، وانخفض تصنيع السيّارات الجديدة في الاتّحاد الأوروبيّ بنسبة 76 بالمئة، وانخفضت الوظائف في الولايات المتّحدة إلى ما دون العشرين مليون، وبحلول نيسان، بلغ

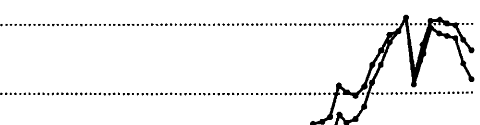
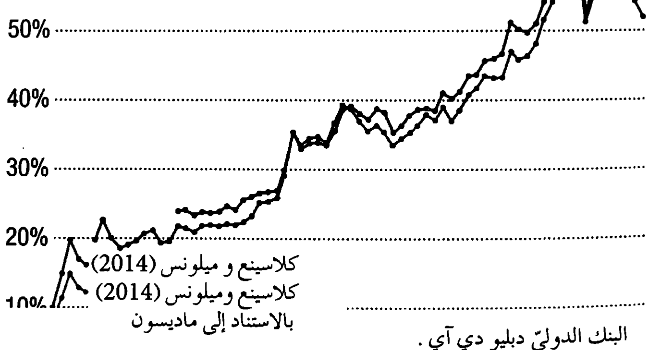
معدّل البطالة في الولايات المتّحدة ذروته حيث وصل إلى 14.7 بالمئة، وكانت الأرقام الفعليّة أكثر ممّا أظهرته الرسوم البيانيّة إلى جانب هذه الصدمات الاقتصاديّة، جاء فرض ضوابط على الحدود وقيود على السفر، حتّى بين البلدان المعروفة بانفتاحها على الدول الأخرى.

أصيب الناس بالقلق للغاية بشأن اعتمادهم على المنتجين في الخارج للحصول على الإمدادات الطبّيّة الرئيسيّة، فواحد من كلّ ثلاثة أقراص يتناولها الأميركيّون، على سبيل المثال، هي أدوية عامّة تنتج في الهند. وفي منتصف آذار عام 2020، وفي ذروة الجائحة ضاقت شرايين التجارة العالميّة وانسدت، ومع غياب الرقابة، تضاعفت تكلفة نقل الباوندات عبر المحيط الهادئ ثلاث مرّات سعياً وراء الأمن، وأعلنت العديد من الحكومات – من الاتّحاد الأوروبيّ إلى اليابان إلى الهند – عزمها على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتيّ، أو على الأقلّ جعل نظام سلاسل التوريد العالميّة أكثر مرونة، وحتّى الملتزمون بالعولمة، بدأوا فجأة يتحدّثون عن إعادة التوطين. وفي خطاب وطنيّ، أعرب الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون عن أسفه لاعتماد بلاده على استيراد السلع من القارّات الأخرى، كما أعلن أن هدفه الجديد بعد القضاء على الوباء سيكون استقلال فرنسا في التكنولوجيا والصناعة، ويبدو أن تجميع القوى يتّحد معاً لعكس التدفّق الحرّ للسلع والخدمات والأموال والأشخاص التي غيّرت عالم الأربعة الأخيرة.

ولكن هل سينجح ذلك؟ دعونا نلقِ نظرة على بعض الإجراءات، والتي تخبرنا في الغالب كيف كان الوضع قبل تفشّي الوباء (الأرقام الأحدث غير متوفّرة بعد). أحد المقاييس المشتركة للعولمة هو الصادرات كنسبة مئويّة من الاقتصاد العالميّ، فقد هبطت بشكل حادّ

بعد عام 2008، بينما تعافت إلى أعلى مستوى لها في عام 2008 حيث بلغت نسبة 30.8 بالمئة، ولكن كيف كانت الأرقام قبل عشرين عاماً، في عام 2000 كانت نسبة 26 بالمئة، وقبل ثلاثين عاماً في العام 1990 كانت 19 بالمئة أو ضعْ في اعتبارك الاستثمار الأجنبيّ المباشر، وبلغت هذه التدفقات في العام 2016 2.7 تريليون دولار، وقد تضخّم هذا الرقم منذ عام 2000، عندما بلغ 16 تريليون دولار. وفي عام 1990، كان 240 مليار دولار. وقد ساهم السفر الجويّ والسياحة المرتبطة به في العام 1998 بمقدار 14 تريليون جنيه إسترليني في الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ، وهو رقم تضاعف تقريباً بحلول عام 2016، وبعبارة أخرى، واستناداً إلى كلّ المقاييس تقريباً العولمة منذ التسعينيات تتقدّم ولم تتراجع سوى خطوة أو خطوتين، هذا ليس تراجعاً للعولمة، بل إنّه توقف مؤقّت.

سبعة عقود من العولمة

البنك الدوليّ دبليو دي آي .

«مؤشّر الانفتاح التجاريّ» اعتبر جميع الصادرات والواردات بمثابة حصّة من إجماليّ الاقتصاد العالميّ، وعبّر عنه المحور الاقتصاديّ بمثابة

نسبة مئويّة من الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

بشكل عام، لا يزال الاقتصاد العالميّ مترابطاً بشدّة، وفقاً للمقياس الأوسع، وهو مؤشّر الانفتاح التجاريّ، الذي ينظر إلى جميع الصادرات والواردات كحصّة من إجماليّ الاقتصاد العالميّ، وقد انخفض إلى 54 بالمئة في 2016 بعد أن كان 61 بالمئة في العام 2007، ولكن بالنظر إلى الرسم البيانيّ تاريخيّاً، منذ عام 1945، عندما بلغ فتح التجارة حوالي 10 بالمئة، يُظهر مساراً غير منقطع تقريباً لزيادة العولمة، والتراجع منذ عام 2008 حقيقيّ ولكنّه قليل، ويعود إلى انعكاس الضوء على الاتّجاه طويل المدى.

كان تأثير الوباء قصير المدى وعمليّات الإغلاق كانت تعني تقليص جميع الأنشطة الاقتصاديّة والمحلّيّة والدوليّة، ويحتمل أن تتطوّر هذه النقطة وتصل إلى مرحلة من الانهيار الحقيقيّ، لكنّ المؤشّرات الاقتصاديّة يمكن أن تتحسّن بالسرعة نفسها التي تدهورت بها، خاصّة عندما يصبح الوصول إلى اللقاح في متناول اليد، ولا يبدو أنّ الآثار طويلة المدى واضحة، لكنّ الخطاب المأساويّ لمواجهة العولمة لم يترجم بعد إلى سياسة متطرّفة مماثلة، فلم يقم أيّ بلد بوضع توجيهات جديدة رئيسيّة لمواجهة الفيروس، وليس لدى أيّ دولة خطط لإنشاء الحواجز، لأنّ مثل هذه الحواجز لن تكون ذات جدوى، ولأنّ معظم البلدان ستبحث عن الطرق المناسبة لتعزيز النموّ، ومن المنطقيّ أن يكون وضع العقبات أمام التجارة سيؤدّي حتماً إلى عرقلة التعافي.

لقد خالفت إدارة ترامب التقليد الأميركيّ الطويل في تعزيز التجارة الحرّة، بتكلفة كبيرة على دافعي الضرائب الأميركيّين – حوالى 1300 دولار لكلّ أسرة مع القليل من الفوائد– ولكن باقي دول العالم تمضي

قدماً، وقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في الشراكات عبر المحيط الهادئ باستثناء أميركا–اتفاقيّة كندا مع الاتّحاد الأوروبيّ، اتفاقيّة اليابان مع الاتّحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة اللاشـرطيّة في أفريقيا– منذ عام 2008، وضعت البلدان العديد من مقاييس الحماية وفرضت التوجيهات البسـيطة، ولكـن نطـاق التأثـر بهـا كان متواضعاً مقارنة بمعدل تسـجيل التعليمـات فـي العالم الصناعيّ في السـتينيّات، قبـل جولة التحرير التي بلغـت ذروتهـا فـي العـام 1967، وقد سـجّلت نسـبة 15 بالمئة. وفي عام 2017، كان المتوسّـط العالمـيّ، بمـا فـي ذلك البلدان النامية المتشـكّكة بشـكل تقليـديّ فـي التجـارة، قد سـجّل نسـبة أقـلّ من 3 بالمئـة، وربما سـيرتفع إلـى نسـبة 4 بالمئة، مجـدّدا، متقدّماً خطوات كبيـرة إلى الأمام ومتراجعاً إلى الخلف خطوة أو خطوتين.

في ظلّ المعركة الشرسـة مع كوفيد–19المسـتجدّ، أعلنت البلدان الناميـة، والولايـات المتّحدة، والهند وفرنسـا عن مخاطر الاعتماد على المصـادر الأجنبيّـة للتـزوّد بالمسـتلزمات الطبيّة، ولكن علـى الأقلّ في الغـرب، فـإنّ البضائـع التـي واجهت نقصاً حادّاً فـي الإمدادات لم تكن معـدّات متطـوّرة أو عقاقيـر، بل كانت معدّات بسـيطة مثـل أقنعة الوجه والماسحات القطنيّة، والتي من الطبيعيّ أن تنتج في الدول ذات الدخل المنخفض، لأنّ استعادة تصنيعها في الدول ذات الدخل المرتفع ستكون مكلفـة للغايـة. وقـد تكـون حالـة الطـوارئ التالية كارثـة مناخيّة تتطلّب إمـدادات طـوارئ مختلفـة تمامـاً، وقد يكـون الوباء القادم شيئاً مختلفاً تمامـاً عـن فيروس الجهاز التنفّسـيّ ويحتاج إلـى مجموعته الخاصّة من المعدّات اللازمة، ومن المفترض أن تتوقّع الحكومة كلّ سيناريو يمكن تخيّله، وأن تدعم عشـرات الصناعات لتأمين جميع الموادّ التي يحتمل

ألّا تتوافر خلال مواجهة الأزمة التالية، وهذا من شأنه أن يعيد تشكيل وضع الرأسماليّة حقّاً.

يمكن حلّ مشكلة العرض بسهولة أكبر إذا اشترت الحكومات ببساطة كمّيات كبيرة من مجموعة متنوّعة من اللوازم الطبّيّة وخزّنتها، وجدّدت تلك التي ستنتهي صلاحيّتها بشكل دوريّ. وعادةً، يكون النقص قصير الأمد عند حلول الأزمة، وحينها ينشط القطاع الخاصّ لتغطية النواقص، وهذا بالضبط ما حدث خلال جائحة كوفيد-19 المستجدّ. فطيلة أشهر شهدت دول العالم قاطبة نقصاً حادّاً في أقنعة الوجه، فحظرت العديد من الحكومات تصدير معدّات الحماية. وفي الهند، على سبيل المثال وخلال الأشهر التالية، عزّز المصنّعون الهنود القدرة الإنتاجيّة لأقنعة الوجه، وبحلول شهر تموز، تلقّت العديد من الدول إمدادات كثيفة من الأقنعة حتّى إنّ أسعار الأقنعة انخفضت بنسبة 90 بالمئة.

بدلاً من طلب المساندة من الدول الأخرى، يجب أن يكون الهدف هو تأمين احتياطيّ طبّيّ استراتيجيّ شبيه بالاحتياطيّ الاستراتيجيّ للبترول، وتمتلك الولايات المتّحدة مخزوناً من هذا النوع، لكنّه محدود وغالباً ما يتمّ إهماله، ولا يجدّد على نحو كبير بعد تفشّي المرض. في العام 2009 تمكّنت العديد من بلدان آسيا الاستفادة من تجربتها عند مواجهة وباء السارس ومتلازمة الشرق أوسط التنفّسيّة من حسن التعامل مع فيروس كوفيد-19 المستجدّ، فكوّنت احتياطات كبيرة من المعدّات الضروريّة، فلن يكون من الصعب على هذه البلدان التفكير في الكوارث المحتملة، ودراسة السلع والمعدّات المهمّة التي ستكون ضروريّة وبحاجة إليها، وإنشاء احتياطيّ، كما يجب أن تظلّ الشركات

أيضاً صامدة في مثل هذه الحالات الطارئة، والاحتفاظ بمخزوناتها الاحتياطيّة من بعض الموادّ الضروريّة، وكلّ ذلك سيكون أرخص بكثير من الحفاظ على الصناعات بأكملها إلى الأبد، لأنّ هناك احتمالات أن يحدث نقص لمرّة واحدة لبضعة أشهر كلّ عقد.

بالنسبة إلى العديد من البلدان، نادراً ما سيطر عليها الخوف من الاعتماد على الدول الغربيّة، بل كان الخوف من الاعتماد تحديداً على الصين، وقد شعرت بهذا القلق الذي سبق الوباء، لأنّ مخاوفها كانت نابعة من إمكان الاعتماد الهائل على إمداداتها على وجه التحديد –نسبة 70 إلى 80 بالمئة من الإنتاج العالميّ لبعض المنتجات الاستهلاكيّة– وفي الواقع، استفادت إدارة ترامب من فيروس كورونا المستجدّ للمضيّ قدماً في اتّجاه لطالما فضّلته: الانفصال عن الصين، وهذا ما تقوم به العديد من الحكومات الأوروبيّة، ولا يدفع هذه الجهود الرغبة في تنويع سلاسل الموارد فقط بل الخوف من استخدام الصين لقوّة سوقها لتحقيق أهداف جيوسياسية، ولكن أسهل طريقة للتنوّع بعيداً عن المورّدين الصينيّين تكمن بنقل المصانع إلى الأماكن التي لا يزال بإمكان الشركات فيها إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة من دون القلق بشأن السلطة السياسية مثل فيتنام أو بنغلاديش أو رومانيا. وكان هذا التحوّل جارياً بالفعل، لأنّ الصين أصبحت دولة متوسّطة الدخل، وارتفعت تكاليف العمالة فيها. وفي الواقع، قد يكون المستفيد الأكبر على المدى الطويل من هذه المشكلة العائدة إلى فيروس كورونا هو المكسيك، لأنّ الأميركيّين يعيدون المنشآت الصينيّة إلى موطنها الأصليّ ويرغبون في الاستفادة من العمالة الرخيصة، ومهما كانت هذه التحرّكات الافتراضيّة –وبعضها موضّح– فإنّها لا تبشّر بنهاية العولمة، بل تمثّل مجرد إعادة تنظيم في

عالم التجارة والاستثمار عبر الحدود.

ستعود بعض المصانع إلى مكان نشأتها، وقد وضعت الحكومات من اليابان إلى الاتّحاد الأوروبيّ حوافز لشركات الإنتاج الساحليّ، وشجّعت إدارة ترامب كبرى الشركات على تصنيع المزيد في الولايات المتّحدة الأميركيّة، من خلال منحها إعفاءات ضريبيّة، ولكن على الرغم من وجود مثل هذه الحوافز، فإنّ إعادة بناء الإنتاج المحلّيّ ستكون عمليّة بطيئة، فقد ظهرت العولمة بسبب حقيقة اقتصاديّة بسيطة هي أنّه من السهل على الدول المختلفة التخصّص في مجالات معيّنة صنع السلع المتنوّعة وتبادلها بينها، لأنّ البلدان المتقدّمة ليست مناسبة تماماً لصنع السلع الاستهلاكيّة الأساسيّة، وهذا هو السبب في أنّ معظمها شهد انخفاضاً حادّاً في عدد العمالة الصناعيّة منذ الخمسينيّات والستينيّات.

على الرغم من وعود دونالد ترامب للعمّال الأميركيّين ذوي الياقات الزرقاء وفرضه لأكثر الواجبات شمولاً منذ تعرفة سوت هولي عام 1930، ظلّت النسبة المئوية للوظائف الأميركيّة في التصنيع تنخفض لأكثر من النصف عمّا كانت عليه في أواسط الثمانينيّات، ومن المرجّح أن يستمرّ هذا الركود، خلال الوباء، وقد أعلنت شركة بروكس برازرس عن إغلاقها لمصانعها الأميركيّة الثلاثة، وصرّح مديرها التنفيذيّ أنّ هذه المرافق لم تكن أبداً قادرة على الاستمرار من الناحية المادّيّة – فقد كانت جزءاً من الجهود التسويقيّة للعلامة التجاريّة صنع في أميركا، ولكن وفي ضوء الانكماش الاقتصاديّ، لم يعد بإمكان الشركة تحمّل تكاليف تشغيلها والخسائر المترتّبة عليها (في الواقع، سرعان ما تقدّمت الشركة بطلب الإفلاس، وحتّى كتابة هذه السطور كانت تبحث عن مالك جديد).

واجهت شركة أبل معضلة مماثلة، في عام 2012، فقد صرّح الرئيس التنفيذيّ للشركة، تيم كوك، بفخر عبر شاشة التلفاز أنّه سيتمّ تصنيع الحاسوب الجديد الخاصّ بالشركة في الولايات المتّحدة الأميركيّة. وكان من المقرّر أن يكون أوّل منتج لأبل يصنع بالكامل في الولايات المتّحدة الأميركيّة منذ سنوات، ولكن اتّضح أنّ خطّة صنع أجهزة ماك في أوستن، تكساس، أصعب بكثير ممّا كان يعتقد، فتأجّلت مبيعات الحاسوب لعدّة أشهر بعدها. وانتهى الأمر بعدم تمكّن المصنّعين الأميركيّين من إنتاج ما يكفي منه، وانتهى الأمر بأن اضطرّت شركة أبل إلى طلب التصنيع من الصين. والمشكلة الأكبر هي أنّ الصين تخصّصت في تصنيع منتجات تقنيّة مثل الحواسيب، في حين أنّ الولايات المتّحدة لم تفعل ذلك، كما قال كوك في عام 2017: «في الولايات المتّحدة.. يمكن الدعوة إلى عقد اجتماع لمهندسي الأجهزة من دون أن تكون متأكّداً من أنّ قاعة الاجتماع ستمتلئ، بخلاف الصين حيث يمكنك ملء ملاعب كرة قدم بالمهندسين وليس قاعة اجتماعات واحدة». الآن، وسط الحرب التجاريّة الصينيّة-الأميركيّة والوباء، تدرس شركة أبل مرّة أخرى نقل بعض خطوط إنتاجها إلى الفيتنام والهند.

ركّزت هذه المناقشة بأكملها على السلع المادّيّة، وهي جزء مهمّ بالتأكيد من ضمن العديد من الاقتصادات المتقدّمة، لكنّه جزء متراجع، معظم الاقتصادات الحديثة لديها وظائف مخصّصة للخدمات أكثر من تلك التي تصنع منتجات مادّيّة، وسبعون بالمئة من الناتج المحلّيّ الإجماليّ للولايات المتّحدة ينتج عن طريق قطاع الخدمات، وتعدُّ أربع من أصل خمس وظائف أميركية ثابتة في قطاع الخدمات. الألمان يتمتّعون ببراعة غير عاديّة في صنع الأشياء، لكنّ الحقيقة هي أنّه حتّى

في ألمانيا، تبدو الأرقام متشابهة؛ 70 بالمئة تقريباً من إنتاجها الاقتصاديّ ووظائفها تتركّز في قطاع الخدمات. وفي فرنسا، يشكّل التصنيع أقلّ من 10 بالمئة من الناتج المحلّيّ الإجماليّ، فالاقتصادات المتقدّمة اليوم، تُعرف بمجملها بالاقتصادات الخدميّة، ومن المفارقات أنّنا واصلنا تسمية الاقتصادات الأكثر تقدّماً في العالم بالدول الصناعيّة، في حين أنّها جميعاً في الواقع في مرحلة ما بعد الصناعة. يصعب تصدير الخدمات لأنّ الكثير منها، مثل حسن الضيافة، ذات طبيعة محلّيّة المنشأ، وبعضها الآخر، مثل القانون والمحاسبة، تنظّم بطريقة تخدم الشركات المحلّيّة، والخدمة الأسرع نموّاً في العديد من الأماكن هي الرعاية الصحّيّة، وهي محلّيّة، ومع ذلك هناك صناعات خدميّة من الخدمات المصرفيّة إلى الاستشارات التي تجد طرقاً للعولمة والنموّ.

في السنوات الأخيرة، تمثّل التحوّل الأكبر في الاقتصادات العالميّة في تصاعد الاقتصاد الرقميّ، وهو ذو طبيعة عالميّة، فبثّ الفيديوهات، والبريد الإلكترونيّ، والملفّات التي يتشاركها الجميع باستمرار، تعدّ بمثابة برنامج يستمرّ بالتهام الأجهزة، وقد أصبح من الصعب التمييز بين المنتج الرقميّ والمنتج المادّيّ. فكيف يمكنك وصف الأشعّة السينيّة التي تمّ التقاطها في نيويورك، ولكن حُلّلت بواسطة مجموعة من الحواسيب في سنغافورة، بواسطة الأشخاص الموجودين في مومباي؟ أنت في باريس وأقلّك سائق سيّارة أجرة في سيّارة بريوس، هل أنت تدفع مقابل السيّارة اليابانيّة، أو تدفع أجرة العامل الفرنسيّ، أو مقابل الشبكة الذكيّة في كاليفورنيا التي توجّهك إلى وجهتك؟ تبيع الشركات في جميع أنحاء العالم منتجاتها على منصّات مثل شركة أمازون، وفيسبوك، وعلي بابا مستخدمةً الأدوات الرقميّة لتعزيز الإنتاج،

والتسويق، والتسليم، وبالنتيجة، يزدهر الاقتصاد الرقميّ. منذ عام 2005 إلى عام 2016، احتسبت شركة سيسكو الأنظمة، ونطاق الاستخدام عبر الحدود وذكرت أنّه تضاعف تسعين ضعفاً، ومن المتوقّع أن ينمو بمقدار ثلاثة عشر ضعفاً إضافيّاً بحلول عام 2023. وفي الوقت الحالي تهيمن المنتجات الرقميّة على العديد من الصناعات، وتَعبر معظم الخدمات عبر الإنترنت الحدود بشكل مستمرّ وغير مرئيّ. ولهذا السبب قامت الاقتصاديّة سوزن لوند ولورا تايسون بتوضيح أنّ العولمة ليست في الواقع إعادة معالجة للحقائق، بل إنّها مجرّد أشكال متغيّرة.

حتّى مع تحوّل العولمة إلى رقميّة، فإنّ شكلها التقليديّ يشقّ طريقاً جديداً في الأسواق الناشئة، ولا سيّما في آسيا. كما كتب لوند وتايسون: «أكثر من نصف التجارة الدوليّة في كلّ السلع تشمل دولة نامية واحدة على الأقلّ، وقد نمت التجارة من خلال تبادل السلع بين البلدان النامية -كما تسمّى في الجنوب التجارة بين بلدان الجنوب- من 7 في المئة من الإجماليّ العالميّ عام 2000 إلى 18 في المئة عام 2016. وزادت آسيا من حصّتها من التجارة العالميّة بين عامي 1990 و2016، من 24 في المئة إلى 34 في المئة، وفي الفترة نفسها انتقلت التجارة من ما لا يزيد عن نسبة 35 في المئة من الناتج المحلّيّ الإجماليّ لآسيا إلى أكثر من 55 في المئة، وتعتبر مبادرة الحزام والطريق الصينيّة برنامج استثمار ضخماً في البنية التحتيّة موجّهاً إلى البلدان في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينيّة وحتّى أوروبا، ولهذا البرنامج دوافع استثماريّة وربما حتّى إمبرياليّة، ولكنّه بالرغم من ذلك يعتبر توسّعاً هائلاً في التجارة الخارجيّة والاستثمار. بين العامين 2014 و2017 ، أقرضت الصين حوالى 120 مليار دولار لمشاريع البنية التحتيّة لدول الحزام والطريق.

منذ العام 1945، قادت أميركا العالم نحو تجارة أكثر انفتاحاً وحرّيّة، ويمثّل ترامب انفصالاً حاداً عن هذا التقليد. لكن حتّى في غياب القيادة الأميركيّة، تواصل البلدان في جميع أنحاء العالم، من شرق آسيا إلى إفريقيا، البحث عن مزيد من الطرق للتجارة والتواصل، وإذا كنت ترغب في رفع معايير الحياة لموظّفيك، فعليك إيجاد طرق للشراء والبيع بين باقي البشر، ولنأخذ على سبيل المثال الشراكة عبر المحيط الهادئ التي تخلّى عنها ترامب في شهر حزيران عام 2017، فقد تقدّمت كلّ الدول المشاركة، وأصبح اتّفاق التجارة اللاحق ساري المفعول الآن، ويغطّي 495 مليون شخص وهذا ما يشكّل 15 في المئة من الاقتصاد العالميّ، وحتّى الآن تمتلك أميركا سوقاً داخليّة كبيرة تتيح لها عزل نفسها عن العالم بالرغم من أنّها ستدفع ثمناً باهظاً مقابل كفاءة أقلّ، أما بالنسبة إلى سائر العالم، فليس هناك من بديل سوى المزيد من التبادلات التجارية.

العولمة الأبديّة

لا يريد البشر أن يقفوا مكتوفي الأيدي، فكانت الحركة هي طريقة العالم طيلة عشرات آلاف السنوات، ونحن نفكّر في العولمة على أنّها حركة متزايدة للأشخاص، والسلع ورأس المال. وفي الحقيقة، لا يمكننا اعتبار العولمة حدثاً جديداً، فقد ظهرت للمرّة الأولى عندما هاجر أوّل إنسان من أفريقيا منذ 60 إلى 90 ألف سنة خلت، تلك الهجرة التي ربما كانت تعود إلى المجاعة والجفاف وربما المرض، وعلى مدى آلاف السنوات، استمرّت العمليّة الطويلة والمتواصلة للعولمة على وتيرة واحدة، ولم توقفها لا الحروب ولا الأوبئة.

ولكن مع صعود الإمبراطوريّات الفارسيّة، والرومانيّة، والمغوليّة،

والعثمانيّة وسّعت جميعها نطاق تجارتها، واكتشفت حدوداً جديدة، وتسبّب هذا في اختلاط الشعوب وتمازجها، وقد سعى الجميع إلى التوسّع.

يمكن أن تحدّد العولمة بشكل أكثر دقّة، انطلاقاً من النقطة التي بدأت منها العولمة الحديثة، ولا يقلّ وضوحاً عن التاريخين اللذين اقترحهما آدم سميث عامي 1492 و1498، حيث اكتشف كولومبوس أميركا في التاريخ الأوّل، ووجد فاسكو دي غاما في التاريخ الثاني طريقاً جديداً إلى آسيا من خلال الدوران حول رأس الرجاء الصالح. وصف سميث هذين الحدثين بأنّهما أعظم حدثين مدوّنين في تاريخ البشريّة، ولكن لماذا؟ الجواب:» لأنّ هذين الحدثين عنيا أنّ الاقتصاد العالميّ توسّع بشكل كبير، وأضافا ملايين من المستهلكين والمنتجين الجدد بدلاً من أن تكون المدن التجاريّة الأوروبيّة هي الشركات المصنّعة والناقلة إلى جزء صغير جدّاً من العالم، ذلك الجزء من أوروبا الذي أغرقه المحيط الأطلسيّ، والدول المحيطة ببحر البلطيق والبحر المتوسّط». أصبحت الشركات الآن مصنّعة للعديد من موادّ المزارعين التي ساهمت في ازدهار أميركا، والناقلات، وبعض المنشآت الصناعيّة أيضاً، وهذا ما صنع الفرق بين آسيا، وأفريقيا، وأميركا». هذا ما قاله سميث في وقت كانت الزراعة تهيمن على كلّ شيء تقريباً، لكنّه توقّع كيف ستؤدّي هذه السوق العالميّة الموسّعة إلى نموّ التجارة والتصنيع بشكل مطّرد على حساب الزراعة، وتوقّع أن تحلّ المدن والبلدات محلّ الريف لتنتج أعظم القيم الاقتصاديّة.

بعد الثورة الصناعيّة، شهدت التجارة نهضة غير مسبوقة، فقد تزايد وبشكل مستمرّ تدفّق الكمّيات المشحونة من السكّر، والنبيذ، والتبغ،

وسمك القد إلى جميع أنحاء العالم: «شملت العولمة أيضاً تجارة العبيد الوحشيّة والمروّعة، أولئك الأشخاص الذين سيقوا على مدى قرون بمثابة عمالة مجّانيّة للصناعة على سبيل المثال في صناعتي السكّر والتبغ». لكنّ تجارة السلع، لم تحسّن بشكل أساسيّ مستويات المعيشة قبل مطلع القرن التاسع عشر.

يخالف المؤرّخان كيفن أورورك وجيفري ويليامز هذا الرأي ويعتبران أنّ البزوغ الكبير لنجم العولمة بدأ في عشرينيّات القرن التاسع عشر، واستمر طوال القرن التاسع عشر، وقد نشأ ذلك بسبب انهيار أسعار النقل بين عامي 1882 و1914، فقد لاحظا، أنّ كلفة شحن الأرزّ من رانغون (تسمّى الآن يانغون، في ميانمار) إلى أوروبا تراجعت بمقدار ثلاثة أرباع، كذلك حدث لمعدل نقل الفحم بين شنغهاي وناغازاكي.

خلال ثلاثة عقود فقط، تضاعف حجم الشحن العالميّ ثلاث مرّات تقريباً، وبدأت أسعار المنتجات بالتقارب على الصعيد العالميّ، إلى جانب هذا ساهمت العولمة بارتفاع كبير في الدخل في تلك البلدان التي كانت تشارك في هذه السوق الجديدة الكبرى.

يمكن العثور على تحوّلات جذريّة مماثلة في وقتنا الراهن، لا سيّما في انهيار كلفة الاتّصالات التي حدثت مع ظهور اتّصالات الإنترنت السريعة. عندما كنت في الكلّيّة، كانت مكالمة لمدّة ثلاث دقائق مع والدتي في الهند باهظة الثمن لدرجة أنّني كنت أخصّص ميزانيّة للمكالمة، وأُراقب الوقت في أثنائها. أمّا اليوم، فتستطيع ابنتي تمضية خمس ساعات وهي تتحدّث مع صديق لها في سنغافورة عبر برنامج فيس تايم من دون أيّ تكلفة، في حين نستطيع أن نصف هذا الانحدار على أنّه انخفاض في تكلفة الاتّصال، إلّا أنّه في حقيقة الأمر

اضمحلال لكلفة نقل العديد من السلع والخدمات «لأنّها رقميّة»، وقد قوّى الانفجار الكبير الثاني العولمة، ونحن لا نزال نعيش فيه.

إنّ التيّارات العميقة للعولمة اليوم تجعل منها مختلفة تماماً عمّا سبق، فالاستثمارات تتدفّق حول العالم، حيث تصنع السلع في مجموعة من البلدان، وتُسوّق وتُباع وتُصان في مجموعة أخرى، وفي بعض الأحيان، يتحرّك المنتج خمس أو ستّ مرّات ذهاباً وإياباً عبر البلدان، كما أنّ انتقال المعلومات بشكل ثابت حول العالم، يعود إلى الحركة المستمرّة للأشخاص –خمسة ملايين طالب دوليّ، 270 مليون مهاجر، 1.5 مليار رحلة سياحيّة كلّ عام– ماذا يمكن أن يعكس كلّ ذلك؟ ربما تتباطأ معدّلات الزيادة أو تتراجع بشكل متواضع، لكن هناك العديد من القوى الهيكليّة التي تدفع العولمة إلى الأمام، بحيث يتطلّب الانعكاس الكامل تلاشياً هائلاً تتبعه عواقب وخيمة. فهل يستحقّ أن نتذكّره؟ على كلّ حال، يجدر بنا أن نتذكّر أنّه قد تلاشى من قبل في التاريخ الحديث.

كانت آخر حقبة عظيمة من التكامل العالميّ في السنوات الأولى من القرن العشرين، عندما كان السلام يسود العالم، وكانت الثورات التكنولوجيّة التي قادت العصر عبارة عن برقيّات مذهلة وهواتف وراديو وبواخر قطارات وسيّارات وإنارة كهربائيّة، وقد تضخّمت التجارة إلى مستويات غير مسبوقة. وقد لاحظ الخبير الاقتصاديّ جون ماينارد كينز في وصفه لتلك الفترة المضطربة، أنّ الناس اعتادوا على وسائل الراحة التي لم يكن من الممكن تخيّلها سابقاً: «يمكن لقاطن في مدينة لندن أن يطلب عبر الهاتف، عند احتسائه شاي الصباح في السرير، منتجات الأرض المختلفة بأكملها، بالكمّيّة التي يريدها، ويتوقّع بشكل طبيعيّ أن يتمّ تسليمها عند عتبة الباب بأسرع ما يمكن، كما سافر الناس من دون

جوازات سفر وتواصلوا عبر الحدود بطريقة لم يسبق لهم أن تواصلوا بها، واستقرّ ملايين المهاجرين في أراضٍ جديدة مثل أميركا، وكندا، وأستراليا. وفي الفترة الممتدّة بين عامي 1870 و1914، تضاعف عدد العمّال الذين يعملون خارج دولهم خمسة أضعاف، كان 15 بالمئة من سكان الولايات المتّحدة مهاجرين، وقد ظلّت هذه حال البلد طوال القرن التالي.

زميل رجل الدولة كينيز، اللورد برايس وهو أحد المراقبين الأكثر حرصاً في ذلك العصر، أعلن في العام 1902: «لأهداف اقتصاديّة، يجب على البشريّة جمعاء أن تسرع إلى التحوّل إلى شعب واحد». وفي وقت لاحق من ذلك العقد، ذكر كتاب نورمان أنجل الأكثر مبيعاً الوهم الكبير أنّ الدول الأوروبيّة الكبرى أصبحت مستقلّة بشكل كبير لدرجة أنّ إشعال الحرب سيلحق بها هزيمة، لأنّ تعطيل التجارة الدوليّة وإفقار الأعداء والشركاء التجاريّين سيكون أكثر كلفة من أيّ مكسب اقتصاديّ محتمل من النصر، وكتب: «إنّ الدول المحاربة لا ترث الأرض، بل ترث إنساناً مترهّلاً».

كان أنجل محقّاً في أنّ الحرب ستثبت أنّها مكلفة، وأنّ نتائجها ستكون عكسيّة، لكن بعد أربع سنوات قرّرت أوروبا أن تختبر ذلك فعليّاً، فمات 20 مليون شخص، وتدمّر الاقتصاد الأوروبيّ المتداخل، وانهارت أربع إمبراطوريّات مترامية الأطراف- الروسيّة، النمساويّة- المجريّة، والعثمانيّة، والألمانيّة- وسبّبت الحرب مجموعة من الزوابع السياسيّة والاقتصاديّة، وجلبت الشيوعيّة إلى روسيا والفاشيّة إلى ألمانيا وإيطاليا، ثم حلّ الكساد، وتلى ذلك حرب أخرى أكثر دمويّة، ووفقاً لكلّ المقاييس، فإنّ عالم التجارة والسفر العالميّ الذي انهار عام 1914 عاد

وانهار مجدّداً بعد حوالي ستّين عاماً.

في الحقيقة، لا يكرّر التاريخ السياسيّ نفسه، بل السياسيّ يتناغم مع الأقوال المأثورة، وبينما نعيش في عصر تقدّم العولمة والتغييرات التكنولوجيّة المتقدّمة، نشهد عودة قصّة إحدى أقدم العلاقات الدوليّة؛ صعود قوّة عظمى جديدة والقلق الذي تبعثه الهيمنة الحاليّة، كما أنّ عودة السياسة الواقعيّة صعب مع صعود الصين وتزايد المنافسة مع القوى العظمى، ولاسيّما بين الصين والولايات المتّحدة، أكبر اقتصادين على هذا الكوكب، ولكن يمكن للمرء أن يقول بثقة إنّه بالنظر إلى مستويات الاعتماد المتبادل بين البلدين، فإنّ الصراع المستمرّ سيكون مؤلماً ومكلفاً. وفي نهاية المطاف– بالنسبة إلى المواطنين العاديّين في كلا البلدين – سيؤدّي إلى نتائج عكسيّة للغاية، ولكن كما اكتشف نورمان أنجيل هذا لا يعني أنّ هذا الصراع لن يحدث.

باختصار، العولمة لم تمت، لكن يمكننا قتلها.

الدرس التاسع

أضحى العالم ثنائيّ القطب

قال الكاتب جورج باكر خلال الأسابيع الأولى من تفشّي فيروس كوفيد-19: «في كلّ صباح من شهر آذار الذي يبدو وكأنّه لن ينتهي، يستيقظ الأميركيّون ليجدوا أنفسهم مواطنين في دولة فاشلة». فقد كان الشعور بالصدمة الناجمة عن هذا الوباء، والاستجابة الأميركيّة الضعيفة له أمراً حقيقيّاً، وقد حصل هذا على خلفيّة المخاوف المتزايدة المتعلّقة بحال البلاد، فمنذ الأزمة الماليّة عام 2008، والتي لطّخت سمعة أميركا بالطين، خشي كثيرون من أن تكون البلاد في ورطة خطرة، فقد كتب بعض الاقتصاديّين عن تباطؤ الإنتاج والنموّ الذي دعوه بالركود ، بينما سلّط آخرون الضوء على ارتفاع معدّل عدم المساواة، في حين لا يزال هناك العديد من المشاكل التي أدّت إلى ارتفاع كبير في معدّل الوفيّات الناجمة عن إدمان الكحول، وتعاطي المخدّرات، والانتحار أو ما يُسمّى بالوفيّات الناجمة عن اليأس، وقد شكّل انتخاب نجم من نجوم تلفاز الواقع في عام 2016 علامة على انهيار السياسة، (فحتّى أولئك الذين رأوا ترامب منقذاً اعتقدوا أنّ النظام قد تصدّع، لكنّهم رأوا في الوقت نفسه أنّه الحلّ)، ثم انتشر الوباء، الذي سلّط الضوء وعرّى مشاكل أميركا، بدءاً من الحكومة غير الفعّالة، إلى التغطية الصحّيّة السيّئة، وصولاً إلى

الاستقطاب الشديد. وقد كتب المعلّق الأيرلنديّ فينتان أوتول في نيسان 2020: «على مدى أكثر من قرنين من الزمان، حرّكت الولايات المتّحدة مشاعر متعارضة كثيرة في مختلف أنحاء العالم من حبّ، وكراهية، وخوف، وأمل، وحسد، وازدراء، ورهبة، وغضب، لكنّ هناك شعوراً واحداً لم يتحرّك أبداً تجاه الولايات المتّحدة حتّى الآن وهو الشفقة».

لم يسرّع كوفيد-19 في زيادة حدّة الانحدار الأميركيّ فحسب، بل أدّى إلى اشتداد المخاوف المتعلّقة بصعود الصين، كما حدث ذلك في ظلّ البنية التحتيّة الأميركيّة الهشّة التي تُقارن غالباً بالمدن الصينيّة المتألّقة، وقد قورنت استجابة واشنطن غير الفعّالة لمحاربة الوباء، بسيطرة بكين التامّة على المرض، فعلى الرغم من كونها البؤرة الأساسيّة لفيروس كورونا، لم تتمكّن الصين من حلّ مشكلتها وتسوية المنحنى التصاعديّ للإصابات فحسب، بل تمكّنت من خفض هذا المنحنى بسرعة كبيرة، ففي مرحلة ما، فرضت الحكومة الصينيّة إغلاقاً جزئيّاً أو كلّيّاً على 800 مليون شخص، وفحصت في مرحلة أخرى عشرة ملايين شخص في ووهان في أقلّ من ثلاثة أسابيع، بينما حاولت إدارة ترامب صرف الانتباه عن مشاكلها الخاصّة من خلال إلقاء اللوم على الصين، وقد أساءت بالفعل التعامل مع الفيروس في البداية، وضلّلت العالم بشأنه، ومع ذلك، فإنّ كثيرين في شتّى أنحاء العالم، ولا سيّما الذين اشتدّت نقمتهم على الصين بسبب إخفاء الحقائق وخداع العالم، بدوا مأخوذين بالكفاءة العالية التي تعاملت بها لمواجهة هذا الموقف، كما رأى معلّقون داخل الصين في خطاب واشنطن إشارات إلى تراجع قوّة عظمى تحاول كبح تصاعد منافستها.

وقد شهدنا هذا من قبل، ففي مقال نُشر في مجلّة فورين أفيرز

عام 1988، وجد الباحث في جامعة هارفارد، صموئيل هنتنغتون، العديد من الأمثلة عن أشخاص يتحدّثون عن الانحدار الأميركيّ لدرجة أنّه صاغ مصطلحاً لهم فدعاهم بالمنحدرين، وقال إنّ أميركا كانت تشهد الموجة الخامسة من الانحدار، وقد تسبّب بالموجة الأولى إطلاق الاتّحاد السوفياتيّ للقمر الصناعيّ سبوتنيك، بينما حدثت الثانية في أواخر ستينيّات القرن العشرين بسبب غرق الولايات المتّحدة في مستنقع فيتنام، وحدثت الثالثة إثر أزمة النفط في عام 1973، والرابعة بسبب فضيحة ووترغيت والركود التضخّميّ في أواخر السبعينيّات، بينما حدثت الخامسة نتيجة نهضةِ اليابان في أواخر ثمانينيّات القرن العشرين (عندما كان يكتب عن هذا).

بالرغم من ذلك فقد تمتّعت أميركا منذ ذلك الحين بالهيمنة على العالم لدرجة أنّه احتاج إلى حدوث معجزة لزعزعة ثقته بها، لكنّ ذلك قد حصل بعد حرب العراق والأزمة الماليّة لعام 2008، وما يحدث الآن جراء أزمة فيروس كوفيد-19، وقد بدا بوضوح امتداد الموجة السادسة من الانحدار.

أشار هنتنغتون إلى أنّه بغضّ النظر عن حجم التوقّعات بالانحدار الأميركيّ الحادّ والشديد بعد الذي تعرّضت له من أزمات حدثت فيها، إلّا أنّها لم تتحقّق، وهو من منظوره المتناقض إلى هذا الانحدار يرى على مرّ السنين حكمته التقليديّة الخاصّة، وهذا ما أنتج صناعة جديدة للباحثين والصحفيّين الذين أخذوا يجادلون بقوّة ضدّ «أسطورة الانحدار الأميركيّ»، فهل ستثبت هذه الموجة السادسة أنّها مجرّد غيمة عابرة أخرى من الموت والظلام؟ أم أنّنا نشهد تراكماً لنقاط ضعف، أرخت كلّ واحدة منها ثقلها على الأخرى ما أدّى في النهاية إلى الانهيار؟

في كتابه انهيار القوّة البريطانيّة أشـار المؤرّخ كوريلي بارنيت إلى أنّ بريطانيا، والتي كانت تشـكّل القوّة العظمى في عصرها، مرّت بنمط مماثل، فقد واجهت عدداً من الانتكاسات، ولكن بمرور الوقت تفاقمت هـذه المشـاكل، وتضاعفـت الأخطاء، وازدادت حدّة المنافسـة الدوليّة، وبعـد عـدّة عقـود من التآكل والتّفتّت، وبحلول أواخـر أربعينيّات القرن العشرين، وبالرغم من انتصارها في الحرب العالميّة الثانية، كانت البلاد مفلسـة تمامـاً، فانهـارت الإمبراطوريّة، وأمضـت نصف القرن التالي في التأقلـم مـع دورهـا العالمـيّ الذي تضاءل، فهل هذا ما يخبّئه المسـتقبل لأميـركا؟ فـي النهايـة هنـاك أسـباب تدعـو إلى القلق، فقد سـلّط سـوء مواجهـة الولايـات المتّحـدة الوباء الضوء على نقاط الضعف في نظامها المحلّـيّ، وقـوّض مكانتهـا بصفتهـا قائـدة العالم، فكانـت النتيجة خيبة أمـل كبيـرة مـن النموذج الأميركيّ للرأسـماليّة والديمقراطيّة، على مدى العقديـن الماضييـن، كمـا كشـف الإنترنت أمام الناس فـي جميع أنحاء العالـم رؤيـة أوضح للنمـوذج الأميركيّ، فنفروا من بعض جوانبه الأكثر وحشيّة، إذ إنّ الولايات المتّحدة تمارس العنف المسلّح، فالشرطة تطلق الرصاص على المدنيّين، ونزلاء السـجون تفوق أعدادهم السـجناء في مختلف الدول المتقدّمة الأخرى، وفي بعض الأحيان قد يفوق عددهم الموجودين في سجون الدول غير المتقدّمة.

ويُلاحظ أنّ عدم المساواة فيها كبير أيضاً، كما يفتقر عدد كبير من الناس إلى الأمن الأساسيّ الناتج عن التأمين الصحّيّ، أما مشكلة التمييز العرقـيّ فلـم تجـد لهـا حلاً حتّـى الآن، أتذكّر أنّني عندمـا ترعرعت في الهند، لاحظت أنّ الناس ينتقدون السياسـة الخارجيّة الأميركيّة، لكنّهم كانـوا ينظـرون إلـى النمـوذج الأميركـيّ على أنـه النموذج الأكثـر تقدّماً

ونجاحاً في العالم. أمّا اليوم، فهم ينظرون إلى هذا النموذج بقدر أكبر من التشكيك في قوّته، بل باتوا ينظرون إليه باستخفاف.

لكنّ الحقيقة هي أنّ أميركا، بالرغم من كلّ عيوبها، تحافظ على حسن أدائها المتميّز للغاية على أساس المقياس الأساسيّ للقوّة العالميّة، وهو الثقل الاقتصاديّ، فهي لا تزال تمتلك الاقتصاد الأكبر في العالم، حيث تسيطر على ربع الناتج العالميّ، وهذا ما يفوق مجموع البلدين اللذين يَليانها معاً، وهما الصين واليابان، كما توسّعت حصّة أميركا من الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ بالفعل خلال العقد الماضي عندما انتعش اقتصاد الولايات المتّحدة بعد الأزمة الماليّة العالميّة بشكل أسرع وأقوى من اقتصادات معظم أقرانها، فقد خرجت مصارفها، التي كانت في قلب تلك الأزمة، بهيمنة أكبر على الصعيد العالميّ، وفي مؤشّر التنافسيّة العالميّة الصادر عن المنتدى الاقتصاديّ العالميّ، تحتلّ الولايات المتّحدة المرتبة الثانية (بعد سنغافورة الصغيرة)، وفي أحدث تصنيفات شركة ديلويت للقدرات التنافسيّة التصنيعيّة العالميّة، تجاري الولايات المتّحدة تقريباً الصين التي تحتلّ المرتبة الأولى، وتعتبر الولايات المتّحدة موطن غالبيّة كبرى الشركات في العالم وأكثرها تقدّماً تكنولوجيّاً.

كما لا ننسى أنّ احتياط النقد العالميّ هو بالدولار الأميركيّ، الذي لم يوسّع نطاقه إلّا في السنوات الأخيرة، ليمثّل ما يقارب 90 في المئة من جميع معاملات العملات، كما يلاحظ الخبير الاقتصاديّ والمستثمر روتشير شارما أنّه إذا حافظت كلّ من الصين والولايات المتّحدة على معدّلات نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ الاسمي لعام 2019 المعلنة رسميّاً والتي قدّرت بنسبة 6 في المئة و4 في المئة لكلّ منهما على التوالي، فلن

تتمكّن الصين من اللحاق بالولايات المتّحدة قبل العام 2050 تقريباً، وبالطبع، تمتلك واشنطن أقوى جيش في العالم، فهي تنفق على الدفاع أكثر ممّا تنفقه الدول العشر التي تليها مجتمعةً، والتي يعتبر نصفها ضمن فريق الولايات المتّحدة حسب الاتفاقيّات المبرمة.

بالرغم من أنّ أميركا دولة عظمى فهي غير منظّمة وفوضويّة، ولا تسود فيها المساواة، كما أنّها تتميّز بنقاط قوّة وضعف على حدّ سواء، إلّا أنّها يمكن أن تُحكم بشكل أشدّ حزماً وأكثر إنصافاً، ولكنّها ستظلّ دولة قويةً جدّاً، على الأقلّ وفقاً لمقاييس القوّة التقليديّة، وقد نجد أنّ ما تغيّر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة هو القوّة الناعمة لأميركا، والتي تُعرّف غالباً بجاذبيتها، ونموذج عملها، وقدرتها على وضع جدول أعمال مميّز.

فقد توتّرت المواقف العالميّة تجاه الولايات المتّحدة، وفقاً لاستطلاع أجراه مركز بيو للدراسات في العام 2018، كان لدى 50 في المئة فقط من الذين شملهم الاستطلاع في 25 دولة وجهة نظر إيجابيّة عن الولايات المتّحدة، مقارنة بـ 43 في المئة ممّن كان لديهم وجهة نظر سلبيّة، كما أنّ 28 في المئة منهم فقط اعتقدوا أنّ أميركا قد أخذت في عين الاعتبار مصالح الدول الأخرى، وقد اعتقد 14 في المئة منهم أنّها كانت تفعل المزيد لتساعد في حلّ المشكلات العالميّة أكثر ممّا كانت تفعله قبل بضع سنوات، وبذلك نجد أنّ قسماً من هذه الآراء ينعكس بشكل مباشر على انهيار الدعم الذي يحصل عليه الرئيس الأميركيّ، فقد انهار هذا الدعم من 64 في المئة لأوباما إلى 29 في المئة لترامب، وقد حذّر الباحث الذي اخترع مفهوم القوّة الناعمة، جوزيف ناي، والذي بدا بشكل عام مشكّكاً في الانحدار الأميركيّ، في السنوات الأخيرة من

وجود علامات لا شكّ فيها تدلّ على تآكل القوّة الناعمة الخاصّة بأميركا وتفتّتها، ولكن يبدو أنّ هذا التراجع يتعلّق بشكل أكبر بما يجري خارج أميـركا أكثـر ممّـا يجـري في داخلها، فقـد حدث ذلك التغييـر الحقيقيّ خارج أميركا بسرعة مع «صعود بعض الدول الأخرى».

ومن أجل فهم وإدراك سبب تضاؤل القوّة الأميركيّة، يجب التركيز علـى الفكـرة الرئيسـيّة للقـوّة والتـي تتمثّل بالقدرة علـى حمل الآخرين علـى فعـل مـا نريد، فعلى سـبيل المثال، ومن خـلال مقارنة قدرة أميركا علـى التأثيـر فـي تركيا، اليـوم مقابل تأثيرها قبل ثلاثة عقود، نجد أنّه في ثمانينيّات القرن العشرين كان بإمكان واشنطن أن تجعل تركيا تقوم بما تطلبه منها، فقد كان اقتصاد البلاد في حالة صعبة، وغالباً ما كان يعتمد على المسـاعدة الأميركيّة، كما كان جيشـها هو المهيمن سياسـيّاً، وظلّ حليفاً مخلصاً للولايات المتحّدة طوال فترة الحرب الباردة.

اليـوم، تتّخـذ تركيـا قرارات حاسـمة تقريباً مـن دون أن تأخذ بعين الاعتبار آراء واشـنطن، حيث تطرح أفكارها وتسـعى إلى تنفيذ أجندتها الخاصّة، وهي تعارض بشدّة دعم الولايات المتّحدة للأكراد في سوريا، وتشـتري معدّات عسـكريّة فتّاكة من روسـيا، ويعود تراجع تقدير تركيا رأي الولايات المتّحدة إلى ما قبل عهد ترامب.

ففي عام 2003، قرّرت إدارة بوش، التي اعتادت على نمط العلاقة القديمـة مـع تركيـا، أنّها ستسـتخدم البلاد كواحدة مـن جبهتيها الاثنتين اللتين سـتغزو من خلالهما العراق، لكنّها صُدمت عندما رفض الأتراك منحها الإذن.

استخدم هنا مثال تركيا لأنّه يوضح السبب الرئيسيّ لازدياد القيود التـي تحـدّ مـن القوّة الأميركيّة، وهو لا يشـكّل انحداراً لأميركا أكثر ممّا

يشكّل صعوداً لبقية البلدان.

ففي ثمانينيّات القرن العشرين، كانت تركيا حليفة خاضعة لأميركا لأنّها اعتمدت حينها على واشنطن من أجل بقائها الاقتصاديّ، والسياسيّ، والعسكريّ.

وبعـد أن مـرّ وقـت طويـل على الحرب البـاردة، تقلّصت مخاوف تركيا الأمنيّة وضاق أفقها أكثر من ذي قبل، فلم تعد تتدخّل كثيراً في ما يتعلّق بالتهديدات العالميّة كما اعتادت، ولا تقوم بأيّ خطوة بخصوصها مثل الشيوعيّة السوفيتيّة بل تتدخّل أكثر بجيرانها، وفي هذه الأثناء، منذ عام 1990، تضاعف ناتجها الاقتصاديّ خمس مرّات، وتضاعف نصيب الفـرد مـن الناتـج المحلّيّ الإجماليّ لديها ثلاث مـرّات، كما أنّ نظامها السياسـيّ، نما ليصبح أكثر اسـتقراراً وتطوّراً نسـبيّاً، كما انتُخب رئيس البلاد، رجب طيب أردوغان، مراراً وتكراراً، وها هو يحكم بثقة كبيرة، كذلك تراجع دور الجيش في السياسة في عام 2016، وأحبط أردوغان محاولـة انقـلاب، متجنّبـاً المصيـر الذي حلّ بالعديد مـن القادة الأتراك الذين انتُخبوا من قبله، فتركيا ليسـت غريبة عن هذا الأمر، وإن أخذت بدلاً عنها أمثلة أخرى مثل إندونيسـيا أو البرازيل أو كينيا، فسـتجد نمطاً مشابهاً للنموّ الاقتصاديّ والسياسيّ الذي يؤدّي إلى الاستقلال والعمل على تأكيد الذات، وأفضل مثال على هذا النمط، بالطبع، هو الصين.

عالم واحد بوجود قوّتين عالميّتين

يبـدأ أيّ نقـاش حـول نهضة الصين بالاتّجاه الأساسـيّ الذي تتبعه وهـو النمـوّ الاقتصـاديّ، ففـي بدايـة حقبة مـا بعد الحرب البـاردة، كان الناتج المحلّيّ الإجماليّ للبلاد يمثّل ما مقداره 2 في المئة من إجماليّ

الناتج العالميّ، بينما يمثّل الآن 16 في المئة، وعلى مدى العقد الماضي كانت الصين أكبر مَصدر منفرد للنموّ العالميّ، كما أنّها تُعدّ الآن الدولة التجاريّة الأولى في العالم في تجارة تبادل السلع، لتحلّ محلّ الولايات المتّحدة، التي تبوّأت هذه المرتبة طيلة سبعة عقود، كما تعدّ الصين أكبر مصنّع في العالم وثاني أكبر مستورد، ولديها أكبر احتياط نقديّ أجنبيّ في العالم، بالإضافة إلى أنّها تحتلّ المرتبة الأولى في بناء السفن، وإنتاج الألواح الشمسيّة، وتوربينات الرياح، كما تعتبر أكبر سوق للسيّارات، والحواسيب، والهواتف الذكيّة في العالم، ولديها 226 من أسرع 500 جهاز كمبيوتر في العالم، أي ضعف ما تمتلكه أميركا.

بعبارة أخرى، نهضت الصين، وكان نهوضها مدوّياً لدرجة أنّه يمكن للمرء الآن رؤية الخطوط العريضة لنظام دوليّ ثنائيّ القطب، صحيحٌ أنّ الولايات المتّحدة لا تزال الدولة الأولى من دون منازع، لكنّ السمة المميّزة لأيّ نظام ثنائيّ القطب هي أنّ القوّتين العظميين تتقدّمان بأميال على كلّ الآخرين، وهذا صحيح بكلّ تأكيد بالنسبة إلى حالة الولايات المتّحدة والصين، (فعندما وصف الباحث في الشؤون السياسيّة الخارجيّة هانز مورغنثاو نظام ما بعد الحرب العالميّة الثانية بأنّه ثنائيّ القطب، كان يعتمد في منطقه على أنّه مع انهيار القوّة البريطانية، تفوقّت الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ على جميع الدول الكبرى الأخرى). في عام 2020، وصلت حصّة الصين من الناتج الإجماليّ العالميّ إلى المرتبة الثانية، لكنّها بالكاد تقارب حصص الدول الأربع التالية مجتمعة، كما أنّ ميزانيّة الدفاع لديها الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتّحدة، ولكن في هذا الأمر أيضاً، نجد أنّ الإنفاق العسكريّ للصين أكبر من إنفاق الدول الأربع التالية مجتمعة.

مع صعود قوة الصين الاقتصاديّة، نجد أنّ أوروبا هي التي انحدرت وليس أميركا، حيث ظلّت حصّة أميركا من الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ ثابتة تقريباً منذ العام 1980، ومنذ العام 1990، شهدت البلدان المكوّنة للاتّحاد الأوروبيّ تقلّصاً في حصّتها من الاقتصاد العالميّ من 30 إلى أقلّ من 20 في المئة، ومن الناحية الجيوسياسيّة، لا يزال الاتّحاد الأوروبيّ غير فعّال في الغالب بصفته قوّة موحّدة، كما أنّ أغنى دولة أوروبيّة، وهي ألمانيا، يبلغ حجم اقتصادها ربع حجم الاقتصاد الصينيّ، بينما البلدان الأخرى ليست حتّى في مستوى ألمانيا نفسه، وبالنسبة إلى الهند، والتي غالباً ما يُشار إليها في اعتبارها قوّة توازن الصين، فلديها اقتصاد أصغر بحوالي خمس مرّات من اقتصاد الصين، أمّا روسيا فتمتلك بعض السمات الشكليّة لقوّة عظمى، مثل حقّ النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة وترسانة نوويّة ضخمة، لكن حجم اقتصادها يبلغ الآن ثُمن حجم اقتصاد الصين وتبلغ ميزانيّتها العسكريّة ربع ميزانيّة الصين.

ليس هناك نظامان ثنائيّا القطب متماثلان، فقد كان الاتّحاد السوفياتيّ مساوياً للولايات المتّحدة من حيث القوّة العسكريّة (في بعض المقاييس على الأقلّ) ولكنّه تخلّف كثيراً عن الركب في كلّ المقاييس الأخرى، أمّا الصين فهي الآن المرآة التي تعكس هذه القوّة في بعض المجالات، فلا يزال جيشها أضعف بكثير من جيش أميركا، ولكنها في العديد من المجالات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة تنافس الولايات المتّحدة وتعدُّ ندّاً لها، علاوة على ذلك، نجد أنّه مقدّرُ لثالث ورابع أكبر اقتصادين في العالم وهما اليابان وألمانيا ولأسباب تاريخيّة أن يلعبا دوراً سلبيّاً إلى حدّ ما في الشؤون الدوليّة، وكلّ هذا يعني أنّ هناك فجوة عميقة تجعل

الفارق بين القوّتين العظميين وجميع البلدان الأخرى كبيراً جدّاً.

فهل نحن متّجهون نحو صراع بين هذين القطبين حول النظام الدوليّ الناشئ؟

لطالما كان الباحثون، بدءاً من ثيوسيديدز، قلقين بشأن مخاطر انتقال السلطة عندما تصطدم قوّة عظمى صاعدة بأخرى قائمة، ففي البداية، لم تبدُ الصين وأميركا متنافستين، وبحلول عام 2006، بدا الترابط الاقتصاديّ بين البلدين عميقاً لدرجة أنّ الباحثين نيال فيرجسون وموريتز شولاريك توصّلا إلى كلمة Chimerica (صي-أميركا)، كون «الصين وأميركا قد اندمجتا بشكل فعّال لتصبحا اقتصاداً موحّداً»، لكنّ الأمور بدأت في الانكشاف والتراجع بعد الأزمة الماليّة العالميّة، وظهور شي جين بينغ في الصين ثم دونالد ترامب في أميركا، وبحلول عام 2020، ظهر العديد من الخلافات التي أدّت إلى توتّر العلاقات بين البلدين حول التجارة، والتكنولوجيا، والجغرافيا السياسيّة، كما سمح الوباء لهذه المشاكل الخروج إلى العلن، ولا سيّما بعد أن صعّدت واشنطن من حدّة خطابها تجاه بكين وكثّفت أعمالها ضدّها، وإذا نظرنا إلى الوراء، فهل سترى الأجيال القادمة أنّ أعمق آثار فيروس كوفيد-19 كانت بداية الحرب الباردة الثانية؟ بعد أن حدث تحوّل كبير في العلاقات الصينيّة الأميركيّة في كلتا العاصمتين.

في عهد الرئيس شي جين بينغ، الذي تولّى السلطة عام 2012، أصبحت بكين أكثر حزماً على صعيد الشؤون الدوليّة، بدءاً من استيلائها على أراضٍ هنديّة وصولاً إلى تأكيد المطالبات البحريّة في بحر الصين الجنوبيّ، كما فرضت سيطرة أكبر على هونغ كونغ، وسَعت إلى كسب مزيد من الاحترام من الدول التي تتلقّى المساعدات والقروض

الخارجيّة الصينيّة، في الوقت الذي تضغط فيه على الدول، والشركات، والمنظّمات العالميّة لقبول موقف الصين بشأن تايوان وقضايا أخرى. وقد أصبحت وزارة الخارجيّة الصينيّة أكثر عدائيّة من خلال دبلوماسيّة الذئب المحارب الجديدة، وهي نهج حصل على اسمه من سلسلة أفلام حركة صينيّة تُظهر الجيش الصينيّ وهو يستعرض عضلاته حول العالم.

أمّا بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة، فما إن تولّت إدارة ترامب السلطة حتّى اتّخذت قرار التعامل بقوّة مع بكين، على وجه الخصوص، فسعت هذه الإدارة بكلّ تصميم إلى فصل الولايات المتّحدة عن بكين اقتصاديّاً وتقنيّاً، وهو جهد وصل إلى المبالغة في إلقاء الخطابات بمجرّد أن انتشر الوباء، وحينها وجدت الصين الفرصة ملائمة فاغتنمتها.

وبعد أن تمكّنت من الحدّ من تفشي الفيروس في الداخل ونجحت في أن تتخطّى مشكلة سوء تعاملها معه كما حدث في البداية، ركزّت بكين على البحث عن كسب تأييد أكبر في الخارج، وذلك من خلال إرسال الإمدادات الطبّيّة والخبراء لكسب المودّة من خلال دبلوماسيّة القناع، وبذلك كان التناقض الكبير بين نهجي البلدين تجاه العلاقات العامّة الذي تجلّى خلال انتشار الوباء وبان أكثر وضوحاً. فقد تعهّدت الصين بملياري دولار للاستجابة العالميّة لفيروس كوفيد-19 بينما تحرّكت الولايات المتحّدة لخفض تمويلها الخاصّ في منظّمة الصحّة العالميّة، كما أنّها انسحبت من المنظّمة تماماً، لكن في الواقع، قد تجاوزت مساهمات الولايات المتّحدة في منظّمة الصحّة العالميّة، حتّى الآن، الصين بكثير، ففي حين وصلت المساعدات الأميركيّة المتعلّقة بكوفيد-19 للدول الأخرى إلى 2.4 مليار دولار أميركيّ، ولا تزال أميركا أحد أعمدة النظام الدوليّ، لكنّ تبجح ترامب ولهجته الملتهبة طغت

على هذه الحقيقة، وبذلك فازت بكين في هذه الجولة من الدبلوماسيّة العامّة، وهذا منحها ثقة أكبر من أجل أن تبذل مثل هذه الجهود وتتصرّف بهذه الطريقة في المستقبل.

كما يعكس ترامب في انتقاده للصين إجماعاً نادراً بين الحزبين الحاكمين كان قد أخذ ينمو منذ عدّة سنوات، فإنّ موقف واشنطن الأكثر صرامة بشأن الصين متجذّر في اعتقادها بأنّ سياسة التواصل التي استمرّت لعقود طويلة فشلت، وأنّ محاولات التعاون لم تتمكّن من تحويل الصين دولة أكثر تحرّراً وديمقراطيّة، وتظهر بعض الروايات أيضاً فشل التواصل وكأنّها تنهيدات يائسة من عاشق لا يبادله الطرف الآخر عشقه. لكن في الواقع، إنّ خيبة الأمل الكبرى هذه مبنيّة على سوء فهم كبير، فلم تكن سياسة الولايات المتّحدة تجاه الصين سياسة ارتباط بحت على الإطلاق، بل دائماً كانت هذه السياسة مزيجاً من سياسات المشاركة والردع، وتوصف هذه الاستراتيجيّة أحياناً باسم سياسة التحوّط، فمنذ سبعينيّات القرن العشرين، خلص مسؤولون أميركيّون إلى أنّ دعوة الصين للانضمام إلى النظام الاقتصاديّ والسياسيّ العالميّ أفضل من تركها بعيدة عنه، ممتعضة، لتخلّ بالنظام.

كما واصلت واشنطن مضاعفة جهودها كي تطوي الصين تحت جناحيها من خلال الدعم المستمرّ للقوى الآسيويّة الأخرى، بما في ذلك استمرارها ببيع الأسلحة إلى تايوان. وقد ضمنت الولايات المتّحدة، خلال السنوات التي استلم فيها كلينتون الرئاسة، أنّها ستحتفظ بوجود عسكريّ كبير في شرق آسيا (مبادرة ناي)، وفي فترة حكم بوش، نقضت واشنطن عقوداً وسياسات استمرّت طويلاً فاحتضنت الهند بصفتها قوّة نوويّة، وذلك كإجراء إضافي لتقويض قوّة بكين، أمّا إدارة أوباما فقد

أقامت محوراً في آسيا وعزّزت العلاقات العسكريّة مع اليابان وأستراليا، ومتّنت الروابط مع فيتنام، كما اقترحت الشراكة العابرة للمحيط الهادئ، بعيداً عن أرضها، لإنشاء منصّة اقتصاديّة في آسيا توازن ثقل الصين، لكنّ ترامب انسحب من الاتّفاقيّة في أوّل يوم تسلّم فيه منصبه.

لقد نجحت استراتيجيّة التحوّط، فقبل أن يعيد نيكسون تأسيس العلاقات الأميركيّة، كانت الصين أعظم دولة مارقة في العالم، فقد كان ماو تسي تونغ مهووساً بفكرة أن يقف في طليعة الحركة الثوريّة التي من شأنها تدمير الرأسماليّة الغربيّة، ولم يكن يعتبر أيّ إجراء قد يتّخذ ضدّه قاسياً بالنسبة إلى القضيّة التي يعمل من أجلها ولا حتّى خطر حدوث كارثة نوويّة وذلك تبعاً لكلامه: «إذا حال الأمر من السيّئ إلى الأسوأ وأُبيدت نصف البشرية»، كما أوضح ماو في خطاب ألقاه في موسكو عام 1957 قائلا: «سيبقى النصف الآخر بينما ستُدمّر الإمبرياليّة، ويتحوّل العالم كلّه إلى اشتراكيّة»، وبذلك موّلت الصين التي حكمها ماو التمرّدات المعادية للغرب والحركات الأيديولوجيّة في جميع أنحاء العالم وحرّضتها، ابتداءً من أميركا اللاتينيّة وصولاً إلى جنوب شرق آسيا.

وبالمقارنة، تبدو الصين اليوم بمثابة دولة منضبطة بشكل ملحوظ على الجبهة الجيوسياسيّة والعسكريّة، فلم تخض حرباً منذ عام 1979، وذلك عندما غزت فيتنام لفترة وجيزة، كما أنّها لم تموّل أو تدعم الوكلاء أو المتمرّدين المسلّحين في أيّ مكان في العالم منذ أوائل ثمانينيّات القرن العشرين، ويعتبر مثل هذا السجلّ من عدم العدائيّة فريداً من نوعه بين القوى العظمى في العالم، فقد استخدم جميع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة القوّة مرّات عديدة في أماكن عديدة على مدى العقود القليلة الماضية، وبكلّ تأكيد تتصدّر

الولايات المتّحدة القائمة.

وبالرغم من أنّ السياسة الخارجيّة للصين لا تؤثّر بشكل مباشر في الكثيرين في واشنطن، فقد كان فشلها في أن تصبح دولة ديمقراطيّة ليبراليّة مخيّباً للآمال بشدّة، وهذا أمر مفهوم، لكن لا ينبغي أن يكون مفاجئاً، فعلى المستوى الأعلى، ادّعى عدد قليل من المسؤولين الأميركيّين الرفيعي المستوى، أنّ تغيير النظام السياسيّ الصينيّ بشكل جذريّ هو الهدف، وكانوا يعتقدون، أنّه بدلاً من ذلك، وفي ظلّ تطوّر الصين وازدياد حداثتها، سيكون من شأن هذا التحديث أن يخفّف من سلطتها، وذلك لاعتقادهم أنّ الإنترنت سيوفّر مساحة أكبر للحرّيّة بطرق مختلفة، وأنّ دور الدولة في الاقتصاد سيتقلّص، كما كان يأمل العديد من المفكّرين والمسؤولين الصينيّين في ذلك أيضاً، حتّى إنّ ذلك بدا، لفترة من الزمن، ممكناً وذلك عندما اختبرت الصين الإصلاح الاقتصاديّ المتنامي، والانتخابات المحلّيّة أيضاً، لكن في السنوات الأخيرة، أصبح اتّجاه النظام واضحاً، فقد اتّجه نحو مزيد من فرض سيطرة الدولة والقمع، ومع ذلك، سيكون من الخطأ اعتبار ذلك دليلاًعلى فشل سياسة الولايات المتّحدة، فتشديد قبضة الصين ليس نتيجة أيّ شيء حدث في واشنطن، ولكنّه نتيجة ما حدث في بكين وهو صعود زعيم جديد، شي جين بينغ.

ثورة الصين الثالثة

أجرى الرئيس شي جين بينغ تغييرات جذريّةً للغاية لدرجة أنّها جعلت الباحثة إليزابيث إيكونومي تعتبر أنّ نهجه يمثّل «ثورة ثالثة في الصين»، يمكن مقارنتها بثورة ماو الشيوعيّة الأولى، وقيادة دينغ شياو بينغ الصين نحو تبنّي اقتصاد السوق والانفتاح على أسواق أميركا في

ثمانينيّات القرن العشرين. فقد عمل الرئيس شي على أربع جبهات وهي: اكتساب الثقة، وتعزيز دور الحزب الشيوعيّ في الاقتصاد والمجتمع، والعمل على تشديد تنظيم المعلومات ورأس المال، وترسيخ سياسة خارجيّة أكثر حزماً. كما لاحظ الصحفيّ أورفيل شيل، المعروف بأنّه مراقب الصين المخضرم، تزايد انحدار التواصل والمشاركة بين الصين والولايات المتّحدة منذ سبعينيّات القرن العشرين، وقد وصف هذا الاتّجاه الأخير بعبارات واضحة ودقيقة. فعلى الرغم من إشارة الرئيس شي جين بينغ في خطاباته إلى التعدّدية والنهضة الوطنيّة واحتضانه لها في تلك الخطابات، لاحظ شيل أنّ هناك «جانباً أكثر ظلمة، وأنّ طموحات شي الكبرى التي نشأت من إيمانه الشديد بفكرة» القوى الأجنبيّة المعادية التي تعمل بشكل دائم وسرّيّ ضدّ الصين»، وربما تمثّل تحرّكات شي بداية تحوّلٍ امتدّ لعقود، تماماً كما حصل بعد الثورتين اللتين حدثتا في البداية، أو ربما سيتّضح لاحقاً أنّها ستشكّل واحدة من التعديلات العديدة في السياسة الصينيّة التي ستنعكس على البلاد لاحقاً، وسنرى نتائجها في الوقت المناسب.

أمّا في الوقت الحالي، فتتعامل الولايات المتّحدة وباقي دول العالم مع صين جديدة أو كما يدعوها الرئيس شي حقبة جديدة سيشكّل خلالها اشتداد القمع بداية مأساة الشعب الصينيّ الذي يقوده زعيم أجرى إصلاحات اقتصاديّة، وأحكم قبضته على الحزب الشيوعيّ، وفرض سلطته القمعيّة، كما أثار غضب جيران البلاد، ولا سيّما سكّان منطقة شينجيانغ (سنجان) ذات الأغلبيّة المسلمة، فقد كانت إجراءات الحكومة قاسية معهم حيث احتجزت مليوناً من الأويغور في معسكرات إعادة التأهيل، وأخضعت ملايين آخرين للمراقبة الداخليّة، (بينما التزم

تنّين المفاوضات التجاريّة الرئيس ترامب بالصمت بشكل ملحوظ بشأن هذا الانتهاك، ولشدّة هوسه بإعادة انتخابه، قيل إنّ ترامب توسّل إلى شي جين لجعل الصين تشتري المزيد من فول الصويا من ولايات الغرب لمساعدته على الفوز في الانتخابات، مقابل تأكيده على أنّ قمع مسلمي الصين هو الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتّخاذه)، كما شدّدت بكين قبضتها على هونغ كونغ أيضاً، وفرضت قانوناً صارماً للأمن القوميّ على الإقليم المتمتّع بالحكم الذاتيّ في تموز 2020.

أصبحت السياسة الخارجيّة للصين أيضاً ذات طموح أكبر في عهد الرئيس شي، بدءاً من سعيها لتقلّد أدوار قياديّة في وكالات الأمم المتّحدة، مروراً بمبادرة الحزام والطريق الطويلة والواسعة النطاق، وصولاً إلى بناء الجزر في بحر الصين الجنوبيّ، لكنّ الرغبة في العدوانيّة في البلاد تشهد في الوقت الحالي استراحة بالمقارنة مع مواقفها السابقة، التي يمكن ملاحظتها من خلال مقولة دنغ شياو بينغ «اخفِ قوتك، وانتظر اللحظة المناسبة». كما أنّ التعزيز العسكريّ، على وجه الخصوص، يشير إلى أنّ الصين تنفّذ خطّة طويلة الأمد.

لكن ما هو مستوى التأثير المقبول للصين، بالنظر إلى ثقلها الاقتصاديّ في العالم؟ فإن لم تطرح واشنطن هذا السؤال الحاسم أوّلاً، لن تتمكّن من تقديم مزاعم جادّة حول استخدامات الصين لقوّتها التي تتجاوز من خلالها الحدود. فعندما نصح دينغ زملاءه القادة الصينيّين في عام 1990 قائلاً: «انتظروا اللحظة المناسبة»، كانت البلاد دولة فقيرة وذات اقتصاد ضعيف، ولكنّ هذا الاقتصاد تحسّن الآن بنسبة 800 في المئة، وأصبح اقتصاداً عملاقاً، وقد انتظرت الصين اللحظة المناسبة وطوّرت قوّتها، وها هي اليوم تسعى إلى النهوض وتأدية دور إقليميّ

وعالميّ أكبر مثل كلّ القوى العظمى التي تملك الثروة والقوّة، فما القوّة القصوى التي قد تصل إليها؟ وكم سيشكّل هذا التوسّع مصدراً للخطر؟ هذا السؤال هو السؤال الاستراتيجيّ الأساسيّ الذي لم تدرسه واشنطن والعالم بجدّيّة.

لنأخذ مثالاً آخر يظهر حالة دولة أخرى كانت قوّتها تتعاظم، ويعود تاريخ هذه الدولة إلى القرن التاسع عشر، على الرغم من أنّها ليست بحجم الصين اليوم، ففي العام 1823، كان يطلق على الولايات المتّحدة ما يسمّى الآن دولة نامية، وقد كان مواطنوها من المزارعين، وبنيتها التحتيّة ضعيفة، ولم تكن حتّى من بين أكبر خمسة اقتصادات في العالم، ومع ذلك، فقدأعلنت الولايات المتّحدة نصف الكرة الغربيّ بأكمله مستقلّاً عن تدخّل القوى العظمى في أوروبا، مع إعلان مبدأ مونرو، فوافقت بريطانيا على قبول الهيمنة الإقليميّة الأميركيّة على مضض، بل وحتّى شاركت في تطبيقها في بعض الأحيان. على الرغم من أنّ الحالة الأميركيّة تعتبر تشبيهاً قاصراً، ولكنّه بمثابة تذكير بأنّه مع اكتساب الدول القوّة الاقتصاديّة، تسعى إلى تحقيق نفوذ أكبر في الخارج. وإذا وصفت واشنطن كلّ جهد من هذا القبيل من جانب الصين على هذا الأساس بأنّه أمر خطير، فستضع نفسها في مواجهة الحركة الطبيعيّة للحياة الدوليّة، وتخلق نبوءة ذاتيّة التحقّق، وستشارك في تحقيقها.

بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، يُعتبر التعامل مع منافس قويّ مثل الصين تحدّياً جديداً وفريداً من نوعه، فمنذ العام 1945، كانت الدول الكبرى التي احتلّت موقع الثروة والشهرة أقرب حلفاء واشنطن، إن لم تكن أشبه بمحميّة بالنسبة إليها مثل: ألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، فالسمة المضطربة للسياسة الدوليّة، والتي تتجلّى بظهور قوى جديدة، قد

تجاوزتها الولايات المتّحدة بسلاسة بشكل لا يصدّق، ومع ذلك، فإنّ جمهوريّة الصين الشعبيّة ليست فقط أكبر بكثير من القوى الصاعدة التي ظهرت من قبل، بل غالباً ما كانت أيضاً خارج هيكل تحالف الولايات المتّحدة ومجال نفوذها.

لقد كانت نخبة السياسيّين في الخارجيّة الأميركيّة من كلا الحزبين تشعر بالارتياح لأن الولايات المتّحدة كانت تقود العالم بلا منازع، وبدا ذلك واضحاً عندما بيّنت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجيّة سبب امتلاك أميركا السلطة الأخلاقيّة لاستخدام القوّة العسكريّة (كانت القضية حينها، من أجل قصف العراق في العام 1998).

قالت حينها: «نحن أميركا، الأمّة التي لا غنى عنها، نقف شامخين، وننظر إلى المستقبل لنرى أبعد ممّا تراه البلدان الأخرى»، ولكنّ اليوم من غير المرجّح أن يوافق العديد من البلدان الأخرى التي تعتبر ضمن رعاية الولايات المتّحدة على هذا الطرح.

في العام 2019، شدّد وزير الخارجية الأميركيّ مايك بومبيو على بيان من شأنه من دون أدنى شكّ أن يثير غضب أيّ مواطن صينيّ، وهو أنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها يجب أن يضعوا الصين في مكانها الم ناسب.

إنّ خطأ الصين، وفقاً لبومبيو، أنّها تنفق على إعداد جيشها أكثر ممّا تحتاج إليه للدفاع عن نفسها، لكنّ العمل نفسه تقوم به بالطبع الولايات المتّحدة، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتّحدة، ومعظم البلدان الكبيرة الأخرى. وفي الواقع، من أبرز التعريفات السائدة للقوّة العظمى أنّها الدولة التي تهتمّ بتوفير قوّة أكبر من مجرّد الحفاظ على أمنها المباشر.

يدفع المناخ السياسيّ في واشنطن صنّاع السياسة دائماً إلى أن

يكونوا صارمين بدلاً من أن يكونوا ليّنين، واعتماد هذا الأسلوب له انعكاسات خطيرة عند تأطير الشؤون الدوليّة. لكنّ السؤال الحقيقي هنا: هل يمكن أن يكون تصرّفهم يدلّ على أنّهم أذكياء أم أغبياء؟ إنّ الإجماع الأميركيّ الجديد المتشدّد تجاه الصين إجماع أناني ومتسرّع ويفتقر إلى دراسة معمّقة، إذ كيف سيكون ردّ فعل البلد المستهدف من هذا الإجماع.

إنّ بكين أيضاً لها موقفها المتشدّد الخاصّ الذي نبّهها لسنوات من أنّ الولايات المتّحدة تسعى إلى دفع الصين إلى الانحدار بشكل دائم، بل قد تسعى إلى تغيير النظام فيها، إنّ موقف إدارة ترامب أثبت أكثر فأكثر صحّة هذا التشدّد، الأمر الذي منح الصين مبرّراً لترسيخ هذا النوع من السلوك الحازم والمزعزع للاستقرار الذي تحاول السياسة الأميركيّة منع سيادته.

إنّ هذا الدور الحيويّ، الذي يفرضه التشدّد الظاهر من كلّ طرف، يعزّز التوتّرات التي نشأت بين الطرفين، ما يزيد من خطر نشوب صراع بينهما، ومن المهمّ جدّاً ملاحظة أنّ أساليب ترامب الصارمة لم تحقّق أيّاً من أهدافها ولا سيّما حلّ مشكلة العجز التجاريّ في الولايات المتّحدة، وكسب دعم بكين خلال التعامل مع كوريا الشماليّة وإيران، بل في الحقيقة، أدّت تلك الأساليب إلى جعل الصين أكثر عدائيّة في الخارج، وأكثر تشدّداً في الداخل.

كما تعود جذور التشدّد الأميركيّ إلى المخاوف من أنّ الصين قد تسيطر في وقت ما على الكرة الأرضيّة كلّها، وهذه المخاوف قد تكون نتائجها خطيرة، لأنّه تاريخيّاً، عندما كانت القوّى المهيمنة تعتقد أنّها تفقد قوّتها أمام مُنافس جديد، فإنها غالباً ما تُقدم على تحرّكات استباقيّة، من أجل الاستفادة من «نافذة الضعف الملموسة» التي لن تمكّن حالياً

من إضعاف المنافس بعد غلقها، إنّ هذا المنطق هو الذي دفع رجال الدولة الأوروبيّين إلى خوض الحرب وهم مغمضو العينين في العام 1914. كما أنّ نزعة قدريّة غريبة مماثلة تتعلّق بصعود الصين المستمرّ حفّزت واشنطن على وضع مثل هذا السيناريو، ولكن هناك سبب يدعو إلى الشكّ في نجاح هذا السيناريو الكارثيّ، إذ لم ينجح الاتّحاد السوفياتيّ ولا اليابان في السيطرة على العالم، على الرغم من تسبّب إمكان صعودهما بإثارة المخاوف الشديدة بل الذعر والهلع في بعض الأحيان في واشنطن، كما أنّ الصين، رغم كلّ إنجازاتها ونقاط قوّتها، تعاني من سلسلة من التحدّيات الداخليّة ابتداءً من التدهور السكّانيّ وصولاً إلى جبال الديون، كما يواجه الحزب الشيوعيّ أيضاً مستقبلاً سياسياً غير مستقرّ، بالرغم من مرور عقد من القمع السياسيّ المُحكم في البلاد، فلا يزال صحيحاً أنّ صعود الطبقة الوسطى يخلق تطلّعات لمزيد من الانفتاح السياسيّ، كما يبدو جليّاً في مجتمعين صينيّين تراقبهما بكين عن كثب وهما هونغ كونغ وتايوان.

الأهمّ من ذلك، أنّ صعود الصين أثار قلقاً كبيراً بين كلّ جيرانها تقريباً، من اليابان إلى الهند وصولاً إلى أستراليا.

فقد أدّت سياسة شي جين بينغ الخارجيّة إلى إثارة مخاوف هذه البلدان بشكل كبير، وهذا ما دفع العديد منها إلى إعادة التفكير في سياساتها الخارجيّة بشكل جوهريّ، ومنذ بداية المناوشات الحدوديّة بين الهند والصين في حزيران 2020 والتي خلّفت عشرات القتلى، بدأت الهند بتنفيذ استراتيجيّة طويلة الأمد لتحقيق التوازن مع الصين. أمّا أستراليا فعلى الرغم من اعتمادها الكبير على السوق الصينيّة، إلّا أنّها كانت تعتبر الصين خصمها الرئيسيّ، لا سيّما في ضوء الهجمات

الإلكترونيّة العديدة التي شنتّها بكين عليها، وقد قادت أستراليا بدورها دعوات عالميّة إلى إجراء تحقيق في قضيّة إساءة بكين التعامل مع كوفيد-19 خلال بداية تفشّيه. بينما أعادت اليابان إحياء الشراكة العابرة للمحيط الهادئ، وضمّت الدول الأخرى إلى المجلس، وتأكّدت من دخول الاتّفاقيّة حيّز التنفيذ، وحتّى فيتنام التي تشعر بالقلق من جارتها العملاقة، اتّخذت إجراء لم يكن من المتوقّع أنّ تقوم به في السابق، وهو اتّفاق على شراكة عسكريّة، إن لم يكن تحالفاً، مع ألدّ أعدائها الولايات المتّحدة. كما أعاد سكّان تايوان المتخوّفون ممّا أصاب هونغ كونغ، انتخاب رئيس مناهض للصين، وأصبحوا أكثر عدائيّة تجاه البرّ الرئيسيّ، ليجعلوا من الخيارات العسكريّة لبكين أشدّ صعوبة وأكثر تكلفة، (فمن الممكن أن يتحوّل غزو أرض معادية بوجود الملايين من الناس الذين يعتبرون هذا الغزو احتلالاً أجنبيّاً إلى كابوس، وهذا ما قد يشرحه واضعو الخطط في واشنطن لنظرائهم في بكين)، ولطالما كانت نقطة الضعف الجغرافيّة السياسيّة الأساسيّة للصين، وجود عدد كبير من الدول المجاورة التي تعارض صعودها، وبدلاً من معالجة هذا الأمر، فقد أدّت سياسات شي إلى تفاقم الأزمة، فلا تزال الصين حتّى اليوم في حالة صعود، لكنّها منغمسة في قارّة شاسعة ومحاطة بجيران معادين لها ويزداد عداؤهم مع مرور الوقت.

عالم ثنائيّ القطب من دون حرب

إنّ التوتّرات القائمة بين الولايات المتّحدة والصين لا مفرّ منها. لكنّ الصراع ليس كذلك، ففي أذهاننا صورة واضحة المعالم لما تبدو عليه الأنظمة السياسيّة الدوليّة المستمدّة إلى حدّ كبير من التاريخ

الأوروبيّ الحديث، وهي صورة لقوى عظمى تتنافس من أجل بسط نفوذها، وتأدية دور كبير في لعبة السياسة الواقعيّة، التي قد تقود في معظم الأحيان إلى خوض الحرب، وغالباً ما يطلق على هذا النظام الدوليّ متعدّد الأقطاب، وهو يتميّز بانضمام العديد من القوى العظمى إليه، إلّا أنّه غير مستقرّ بطبيعته، إذ إنّ تنافس العديد من الدول ذات القوّة المتساوية تقريباً، والتي تنظر كلّ منها إلى الأخرى بعين الريبة، يجعل من المرجّح للغاية حدوث سوء تقدير والقيام بردّات فعل عدائيّة بل وخوض الحرب أيضاً. وهذا هو السبب الذي جعل أوروبا تصبح ساحة صراع مستمرّ طيلة قرون، لكنّ النظام متعدّد الأقطاب لم يظهر في فترة محدّدة من تاريخ العالم، وهي تقريباً من القرن السادس عشر حتّى منتصف القرن العشرين، وفي كثير من الأحيان، كانت الأنظمة أحاديّة القطب هي السائدة، وتهيمن عليها قوّة واحدة، مثل الإمبراطوريّة الرومانيّة في الغرب وسلسلة الإمبراطوريّات الصينيّة في الشرق.

وبدوره استمرّ النظام الثنائيّ القطب الذي تميّز بالتنافس بين الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة أقلّ من خمسين عاماً. وقد أذن ببدء أطول فترة سلام مستدامة بين القوى العظمى خلال 150 عاماً، والتي انتهت بشكل مذهل باستسلام أحد الجانبين وانهياره من دون إطلاق طلقة رصاص واحدة. لذلك إن رجع النظام الدوليّ إلى النظام الثنائيّ القطب، فلا داعي لأن يُثير ذلك المخاوف، فمن الممكن قيام ازدواجيّة قطبيّة من دون اللجوء إلى الحرب، بل من الممكن أن يكون هناك ثنائيّة قطبيّة من دون حتّى قيام حرب باردة، وذلك لأنّ الحرب الباردة الأساسيّة قد اندلعت بسبب توتّرات دوليّة من النوع الذي يصعب تخيّله اليوم. فقد غُزِيَ الاتّحاد السوفياتيّ من الغرب من قبل النازيّين في عام 1941

وفَقـدَ حينهـا حوالـى 25 مليـون رجل وامرأة وطفل وهـذا يعادل حوالى 10 في المئة من مجموع سكّانه، ولكن بعد أن تحمّلت موسكو العبء الأكبر من التضحيات للفوز بالحرب العالميّة الثانية، سعت بدورها إلى السيطرة على جميع الدول الواقعة على حدودها الغربيّة في شرق ووسط أوروبا، وذلك كي تنشئ حولها حلقة من الدول تعزلها عن الخارج حتّى لا تُغـزى مـرّة أخـرى، ثـمّ وجّهـت أنظارها جنوباً، نحـو تركيا واليونان، وغامرت في دخول مناطق أبعد من أجل السيطرة على الأراضي وبسط نفوذها.

كان النظـام السـوفياتي قائمـاً على عقيدة الثورة الشـيوعيّة العالميّة التـي اشـتهرت بصراعهـا مع الغـرب، بينما اعتبرت أميـركا، من جهتها، الشـيوعيّة السـوفياتيّة تهديـداً خطيـراً لوجودهـا، واعتبـرت كلّ حليـف للسـوفيات في أيّ مكان يشـكّل خطراً عليها، (حتّى إنّها كانت تنظر إلى المحايدين بريبة وشـكّ)، وبالنظر إلى الطريقة التي تصرّفت بها القوّتان العظميان، فقد وضعت موسكو صواريخ نوويّة في كوبا، مخاطرة بإمكان نشوب حرب كارثيّة، وذلك لتوسيع نفوذها العالميّ ومواجهة واشنطن، ومـن جانبهـا أرسـلت أميـركا ما يقارب ثلاثة ملايين جنـديّ إلى غابات فيتنـام لمنـع دولـة صغيـرة وفقيرة تقع على الجانب الآخر من العالم من أن تصبـح شـيوعيّة، وفـي المقابـل كانت العلاقات بين واشـنطن وبكين أقـلّ توتّـراً بكثيـر من جميع الجوانب، حيث لا تمثّل «اللينينيّة السـوقيّة» في بكين حقّاً بديلاً مجتمعيّاً قابلاً للتطبيق بالنسبة إلى الغرب، فالنموذج الصينيّ هو مزيج غير اعتياديّ من الاقتصاد الليبراليّ والتجاريّ والسياسة القمعيّـة إلـى حـدّ كبير، وهو نابع من تاريخ الصين المميّز، والذي يمثّل بـدوره عمـلاً بهلوانيّـاً أكثـر من كونه عقيدة متماسـكة، كمـا لم يُتّبَع مثل

هـذا العمـل تقريبـاً في أيّ مكان آخر في العالم، وبالرغم من الاسـتهتار بحقوق الإنسـان، نجد أنّ الصين تشـكّل جزءاً من النظام الدوليّ بشـكل كامل أكثر ممّا كان عليه الاتّحاد السـوفياتيّ، الأمر الذي يعارض طبيعة كلّ جانـب مـن جوانـب مـا كان عليـه النظـام السـوفياتيّ تقريباً، فخلال الحـرب الباردة، نادراً ما نشـطت تجـارة البضائع بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ، وإن حصل مثل هذا التبادل التجاريّ بين الدولتين، فلم يتجاوز ملياري دولار في السـنة، بينما تبلغ قيمة تجارة السـلع بين الولايات المتّحدة والصين قرابة الملياري دولار كلّ يوم، وبذلك نلاحظ أنّ القوى العظمى في هذا العصر متشابكة بشدّة اقتصاديّاً، وهذا ما ينتج حوافز كثيرة من أجل اسـتمرار التعاون، ولهذا السـبب، نجد أنّ سياسـة إدارة ترامب متباينة المواقف تجاه ارتباطها بالصين، فهي تحثّ على فكّ الارتباط التكنولوجيّ بها من جهة، بينما تسعى إلى تعميق الترابط بينهما من جهة أخرى، من خلال مطالبتها بشـراء المزيد من السـلع الأميركيّة وتوفير وصول أكبر من سلعها إلى الشركات الأميركيّة.

وبدلاً من تشبيه الوضع الحاليّ بالحرب الباردة التي حدثت سابقاً، فـإنّ المقاربـة الأقـرب إلـى الوضـع الحالي هي المنافسـة بيـن بريطانيا الدولة المستقرّة وألمانيا الصاعدة، والتي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، ومن خلال شرح الرئيس وودرو ويلسون أصول الحرب العالميّة الأولـى، لخّـص بإيجـاز الحركة التي حدثت بين القوّتين قائلاً: «بريطانيا امتلكـت الأرض، وألمانيـا أرادتهـا». وقد بحـث العديد من الباحثين في أوجه التشابه بين ذلك الصدام الإنكليزيّ–الألمانيّ والتوتّرات الأميركيّة–الصينيّة الحاليّة، وقد أظهر أحد التحليلات التاريخيّة أوجه التشـابه بين الحدثيـن، فـكان كالتالـي: إنّ التنافسـين يحدثـان وسـط ظهـور العولمة

الاقتصاديّة والابتكار التكنولوجيّ الهائل، كما يتميّزان بحكم استبداديّ صاعد ذي نظام اقتصاديّ محميّ من قبل الدولة، وهو يتحدّى ديمقراطيّةً راسخةً ذات نظام السوق الحرّ الاقتصاديّ، ويتميّز كلا التنافسين بوجود بلدان محصورة ضمن ترابط عميق حيث تمارس تهديدات التعريفات الجمركيّة، بالإضافة إلى وضع المعايير وسرقة التكنولوجيا وتعزيز القوّة الماليّة والاستثمار في البنية التحتيّة من أجل الحصول على الأفضليّة. وقد أدّى سوء إدارة هذا التنافس إلى جرّ العالم إلى حرب دمّرت أوروبا ومهّدت الطريق إلى حرب عالمية ثانية.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكّر أنّ كل هذه المقارنات تعود إلى عصر مختلف تماماً، فاليوم، كما لم يحدث من قبل، يُعرف العالم بأنّه عالم ذو نظام عالميّ موحّد، وهذا الأمر الذي لم يحدث أبداً من قبل، وكمثال عن الأنظمة السابقة، انظر إلى الحال الذي كان عليه العالم في العام 200 بعد الميلاد، فقد كانت تحكم أكثر مناطق الكوكب اكتظاظاً بالسكان إمبراطوريّتان عظيمتان هما روما في أوروبا وحول البحر الأبيض المتوسّط، والهان في الصين، وقد كانت هاتان الدولتان قويّتين وتترأسان نظامهما الدوليّ الخاصّ ذا القطب الواحد، لكنّهما كانتا منفصلتين عن بعضهما بالكامل، أمّا اليوم، فتتداخل هذه المناطق بشدّة، حيث يتنقّل الأشخاص والسلع والأفكار باستمرار. وعلاوة على ذلك، تحدث اليوم تفاعلات عالميّة ضمن ما يعرف باسم النظام الدوليّ الليبراليّ، ويتميّز هذا النوع من الأنظمة، والذي أنشأته الولايات المتّحدة بعد الحرب العالميّة الثانية، بالانفتاح في مجال التجارة والاقتصاد، وبوجود مؤسّسات دوليّة مثل الأمم المتّحدة، بالإضافة إلى وضع القواعد والأعراف التي تنظّم السلوك الدوليّ، والحلول المناسبة للمشاكل المشتركة على أساس تعاونيّ.

وكما لاحظ الباحث جون إيكينبيري، فعلى الرغم من العديد من التغييرات والتحدّيات، استمرّ هذا النظام لأنّه يصبّ في مصلحة الجميع، فهو كما قال إيكينبيري: «يسهل الانضمام إليه ويصعب الانقلاب عليه»، كما ساعد في توفير أطول فترة سلام بين القوى الكبرى في التاريخ الحديث، وسمح لعدد أكبر من الناس بتخطّي حالات الفقر أكثر ممّا حدث في التاريخ القديم. وبالرغم من التوتّر الذي قد يصبح عليه الوضع نتيجة القطبيّة الثنائيّة بين الولايات المتّحدة والصين، إلّا أنّه يظلّ جزءاً لا يتجزّأ من استمراريّة هذا العالم القويّ المتعدّد الأطراف والذي سننتقل إليه لاحقاً.

بالنظر إلى شكل السياسة الدوليّة في المستقبل، من الواضح أنّ القطبيّة الثنائيّة أمر لا مفرّ منه، وأنّ الحرب الباردة خيار مطروح.

الدرس العاشر

في بعض الأحيان، يكون أعظم الواقعيّين هم المثاليّون

المفارقة تكمن في أنّ فيروس كوفيد-19 شكّل ظاهرة عالميّة تسبّبت في انعزال الدول عن غيرها في كلّ أنحاء العالم، إذ أدّت الآلام والمعاناة، ومواجهة المصاعب الاقتصاديّة والاضطرابات إلى تخلّي قادة العالم عن التعاون الدوليّ والانكفاء بدلاً من ذلك، وإغلاق حدودهم ووضع خططهم الخاصّة لتحقيق القدرة على مواجهة هذه الصعوبات والتعافي، وبحلول شهر نيسان عام 2020، تحوّلت استراتيجية دونالد ترامب الخاصّة بالوباء إلى أكثر من مجرّد دعوة لترسيخ القوميّة الأميركيّة، حيث ألقى الرئيس اللوم على الصين لانتشار المرض، وهاجم منظّمة الصحّة العالميّة بصفتها شريكة في الجريمة.

من جهتها، سارعت الصين إلى خدمة التعاون العالميّ، وتبنّت في الوقت ذاته وبسرعة قصوى «قوميّة اللقاح»، وقد ورد في افتتاحيّة الصحيفة الناطقة بلسان الحزب الشيوعيّ، غلوبال تايمز: «لا يمكن الاعتماد على أوروبا أو الولايات المتّحدة في تطوير اللقاح، لذلك يتعيّن على الصين أن تعمل وحدها في هذا المجال الحاسم»، وقد توصّلت القيادة الهنديّة إلى النتيجة ذاتها التي توصّلت إليها بكين بشأن القضية الرئيسيّة في هذه الأيّام، فقد قيّدت نيودلهي صادرات الإمدادات

الطبّيّة الرئيسيّة، واستثمرت أكثر من مليار دولار في هذا المجال، وذلك للتخفيف من اعتمادها على الصين في المكوّنات الطبّيّة، وأعدّت نفسها لتطوير الأدوية وتصنيع الإمدادات الحيويّة لمجابهة هذه الجائحة من خلال الاعتماد على نفسها، ففي كلّ مكان وحتّى في أوروبا، بدت المصلحة الذاتيّة والاعتماد على الذات شعارات جديدة.

من منظور تاريخيّ، كان غريباً جعل هذه الأزمة القادة ضيقي الأفق ومتمسّكين جدّاً بقوميّتهم، على الرغم من أنّ مخاطر الوباء حقيقيّة وعميقة، لكنّها لا تُقارن تماماً بالفترة الممتدّة ما بين 1914 و1945، الفترة التي اندلعت خلالها حرب طاحنة مزّقت أوروبا، وتفشّى وباء أكثر فتكاً من كوفيد، وحصل كساد عالميّ إلى جانب صعود للنظام الشموليّ ونشوب حرب عالميّة أخرى ما جعل أوروبا مدمّرة مرّتين، كما تدمّرت مدينتان يابانيّتان من خلال إلقاء قنبلتين نوويّتين عليهما، وذهب ضحيّة هذه الأحداث أكثر من 150 مليون قتيل، ومع ذلك، وبعد كلّ تلك الأزمات الجهنميّة، سعى القادة إلى تحقيق المزيد من التعاون الدوليّ، بعد أن شهدوا التكاليف الباهظة للتمسّك بالقوميّة، وتفضيل المصالح الذاتيّة الضيّقة، كما أيقن المحاربون ورجال الدولة الذين نجوا من هذه الأزمات أنّ عليهم واجباً يتجلّى في بناء عالم لا يعود إلى حالة المنافسة العدميّة.

وقد تعمنا بثمار جهودهم، وذلك خلال خمسة وسبعين عاماً من السلام النسبيّ، لكن نتيجة لذلك، أصبحنا نتهكم ونزدري هذه المثاليّة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن، فأصبح من المألوف اليوم ضرب العولمة من دون التفكير في الكُلفة، فمثلاً يمكن للبريطانيّين أن يحتضنوا القوميّة التافهة المتمثّلة بخطّة البريكست لأنّهم لم يعودوا مضطرّين

إلى القلق بشأن القوميّة الحقيقيّة والمنافسة الجيوسياسيّة، ذلك النوع من القوميّة الذي تسبّب بمقتل ما يقارب 20 ألف جنديّ بريطانيّ في يوم واحد، في 1 تموز 1916، في معركة السوم التي دارت بين ألمانيا والحلفاء، وذلك للحصول على ثلاثة أميال مربّعة (حوالي ثمانية كيلومترات مربّعة) فقط من أرض موحلة. أمّا رجال الدولة الذين قادوا دول الحلفاء خلال الحرب أيّام الكساد فيعرفون حقيقة الأمر بشكل أفضل وقد قرّروا منح المثاليّة فرصة.

كان فرانكلين روزفلت مساعداً لوزير البحريّة في إدارة وودرو ويلسون ومن أشدّ المعجبين برؤية ويلسون حول عالم «آمن من أجل الديمقراطيّة»، ولقد شاهد تلك المثاليّة تنهار في السنوات التي تلت الحرب العالميّة الأولى، وهذا أدّى إلى نشوب حرب أوسع خلال فترة رئاسته، لكنّ الدرس الذي استخلصه روزفلت من تجارب ويلسون تجلّى في محاولة تحقيق التعاون الدوليّ مرّة أخرى، لكن هذه المرّة بوجود أميركا في قلب النظام الجديد، ومنحَ القوى العظمى أيضاً حوافز عمليّة أقوى للالتزام الكامل بالسلام، وبعد بضعة أشهر من دخول أميركا الحرب العالميّة الثانية، بدأ روزفلت في صياغة خطط لإنشاء مؤسّسات وأنظمة دوليّة خاصّة بالأمن الجماعيّ جعلت من الحروب العالميّة المستقبليّة أمراً مستبعداً، بينما كان النصر لا يزال بعيد المنال.

وبعد أن رأى كورديل هال الذي تسلّم منصب وزير الخارجيّة لفترة طويلة، تأزّم الحروب التجاريّة في ثلاثينيّات القرن العشرين، وتحوّلها إلى حرب مشتعلة، دافع بعزم عن نظام تجارة حرّة وهو نظام دوليّ جديد. وقد تجلّت لخلفائه هذه الرؤية في السنوات التي تلت عام 1945، وذلك من خلال الاتّفاقيّة العامّة للتخليص الجمركيّ والتجارة أوّلاً،

والتي تطوّرت إلى منظّمة التجارة العالميّة لاحقاً.

كان روزفلت معروفاً بكونه مثالياً في جوهره، لكنّ خليفته هاري ترومان، لم يحظَ بمثل هذه السمعة، حيث يُنسب إلى ترومان تشدّده فهو الذي ألقى قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناغازاكي، وأنشأ حلف الناتو الذي عمل على احتواء الاتّحاد السوفياتيّ، كما شنّ الحرب في كوريا.

لكنّ ترومان كان أيضاً مثاليّاً للغاية، فقد شرب من بئر التفكير الأمميّ لويلسون وذلك عندما كان في سنته الأخيرة من المدرسة الثانويّة في مدينة إنديبندنس في ولاية ميزوري، كما كان مفتوناً بقصيدة راقية كتبها السيّد ألفرد تنيسون وهي قصيدة لوكسلي هول، وقد نسخ المقاطع التالية على قطعة من الورق: لأنّني أتوقّع في المستقبل بقدر ما يمكن للعين البشريّة أن تراه، وشاهدت رؤية للعالم وكلّ العجائب التي ستحدث، فقد رأيت أنّ السماء ستُملأ بالتجارة وأساطيل من القوارب السحريّة، كما رأيت طيّارين يطيرون مع الشفق الأرجوانيّ ويهبطون بحزمٍ غالية الثمن، وسمعت الصراخ يملأ السماء، حيث أمطرت السماء قوّات بحريّة وجوّيّة بكثافة، للدول التي تتصارع تحت قبّة السماء الكبيرة، فتُسمع من بعيد ومن كلّ أرجاء العالم الرياح الجنوبيّة وهي تهمس وتتدفّق بدفء، ورأيت معايير الشعوب تغرق في العاصفة الرعديّة، إلى أن تتوقّف أصوات طبول الحرب، وتُطوى رايات المعارك في برلمان يجمع الإنسان، واتّحاد يوحّد العالم.

وهناك، سوف تجعل الفطرة السليمة لمعظم الناس العالم الحزين في حالة رائعة، وسترقد الأرض اللطيفة براحة في قانون كونيّ.

وبعد عقود، وكلّما سأل المسؤولون أو أعضاء الكونغرس الرئيس

عـن سـبب دعمـه القويّ للأمـم المتّحدة، كان ترومان يسـحب محفظته ويقرأ من ورقته كلمات تنيسون.

لقـد حـارب خلـف ترومان، دوايت أيزنهـاور، الجيوش الألمانيّة والإيطاليّة في جميع أنحاء أوروبا بصفته قائداً لقوّات الحلفاء في القارّة الأوروبيّة، ورأى أنّ الطبيعة البشـريّة يمكن أن تكون مظلمة وشـريرة، فقـد حـارب قـوّات الفيرماخت (قوّات الدفـاع الألمانيّة) بضراوة حتّى بلـوغ النهايـة المريـرة، وكانت النتيجة التـي توصّل إليها من تجربته في زمن الحرب هي: لنبذل جهداً إضافيّاً من أجل السلام والتعاون، وبعد عشرين عاماً من إنزال نورماندي الذي انتصر فيه الحلفاء، أجرى والتر كرونكايت مقابلة مع أيزنهاور على مقعد في المقبرة العسكريّة الأميركيّة في كوليفيل سور مير في نورماندي، حيث دُفنت جثث 9.000 جنديّ أميركيّ، وقد شرح أيزنهاور لكرونكايت وهو يحدّق إلى شواهد القبور قائلاً: «لقد مَنحنا هؤلاء الأشخاص فرصة، ووفّروا لنا مزيداً من الوقت، حتّـى نتمكّـن مـن الأداء بشـكل أفضل ممّا أدّيناه مـن قبل... لذلك في كلّ مرّة أعود فيها إلى هذه الشواطئ، أو في أيّ يوم أفكّر فيه في ذلك اليوم الذي حدث قبل 20 عاماً، أقول مرّة أخرى إنّه يجب علينا إيجاد طريقة للعمل من أجل السلام، وأن نعمل بجدّ لتحقيق سلام أبديّ لهذا العالم». وعندما كان رئيساً، قدّم أيزنهاور مقترحات لا يمكن أن تخطر علـى البـال اليـوم، ففي عام 1953، وفي خضمّ الحرب الباردة وفي ظلّ استمرار الحرب الكوريّة، ألقى خطاباً اقترح فيه أن تتبنّى جميع الدول قيوداً صارمة على كمّيّة الأسلحة وطبيعتها، إلى جانب إدارة عمليّة نزع السـلاح مـن قبـل الأمـم المتّحدة، كما دعا إلى التخلّص من الأسـلحة النوويّـة، واقتـرح وضـع كلّ الطاقـة النوويّـة تحـت المراقبـة الدوليّـة،

واستخدامها للأغراض السلميّة فقط، وقد تحدّث أيزنهاور بلغة لا يجرؤ سوى عدد قليل من اليساريّين على التحدّث بها اليوم، فقد قال: «إنّ كلّ بندقيّة تُصنع، وكلّ سفينة تُدشّن، وكلّ صاروخ يُطلق يمثّل في النهاية، السرقة من هؤلاء الذين يعانون من الجوع ولم يُقدّم لهم الغذاء، وممّن يشعرون بالبرد ولم يوفّر لهم الكساء، وهذا ليس أسلوب حياة بأيّ شكل من الأشكال، وإن فتحنا سحابة التهديد بالحرب، فسنجد البشريّة تُصلب على صليب حديديّ».

لم يكن الأميركيّون وحدهم من يدعون إلى المثاليّة، فقد كان ونستون تشرشل أكثر رجال دول الحلفاء قوميّة، وحتّى أكثرهم عنصريّة وعدائيّةً في تلك الفترة، ومع ذلك فقد قال في خطاب شهير بعد عام واحد فقط من انتهاء الحرب العالميّة الثانية: «يجب أن نبني نموذجاً أوروبّياً من الولايات المتّحدة، فليس في إمكاننا أن نهدف إلى أيّ شيء أقلّ من اتّحاد أوروبا، كما أنّنا نتطلّع بثقة إلى اليوم الذي سيتحقّق فيه هذا الاتّحاد»، وقال أيضاً إنّ هذا الاتّحاد سيقوم على المبادئ نفسها التي حفّزت عصبة الأمم المتّحدة والمثاليّين في عشرينيّات وثلاثينيّات القرن العشرين، والذين تصوّروا أنّه كلّما زاد التعاون وتعمّق تخلّص هذا العالم من الحروب.

في السنوات التي أعقبت خطاب تشرشل، تعاون رجال الدولة الفرنسيّون مثل جان موني وروبير شومان مع القادة الألمان مثل كونراد أديناور من أجل إنشاء ما تحوّل إلى الاتّحاد الأوروبيّ، وهو تجمّع غير مسبوق للسيادة الوطنيّة، وأبرز مثال على التعاون السلميّ في تاريخ البشريّة، لكن الآن أصبح من الشائع النظر إلى مثل هذه التطلّعات السامية بسخرية، حيث نجد العديد من القادة يدافعون اليوم بفخر عن

رؤيتهـم السـطحيّة التـي تحقّق مصالح دولهـم الضيّقة، ونجد هذا جليّاً فـي مـا أعلنه دونالد ترامـب في اجتماع الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة فـي العـام 2017: «دائمـاً سـأضع أميركا أوّلاً»، وأكمـل: «مثلكم تماماً، تمامـاً مثلمـا يضـع زعماء البلـدان الأخرى بلدانهم فـي المقام الأوّل، أو ينبغـي عليهـم أن يضعوهـا»، ولكـن العالـم الذي نعيـش فيه قد بناه مـن قبـل رجـال دولـة اعتنقـوا وجهة نظر أكثر عمقـاً، حيث كان الأمن الجماعيّ والمسـاعي الجماعيّة من ضمن المصلحة الذاتيّة المسـتنيرة لـكلّ أمـة، وقـد كانـت الولايات المتّحدة أقوى دولة فـي العالم عندما أنشـئت الأمم المتّحدة وشـبكة المنظّمات الدوليّة المرتبطة بها، والتي قيّدت بدورها القوّة الأحاديّة لأميركا، كما سـاعد هذا أوروبا ثمّ شـرق آسـيا على التعافي من آثار الحرب العالميّة الثانية، وفي الواقع، موّلت بهذه الخطوة منافسيها المستقبليّين، ووافقت على عقد اتّفاقيّات وإنشاء منظّمات لا تملك فيها سوى صوت واحد فقط، مثلها مثل أصغر دولة، ولكن بفعلها كلّ هذا، بنت نظاماً عالميّاً حافظ على السلام بين القوى العظمـى لثلاثـة أرباع القرن، وشـجّع على تنامـي الديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان، وساهم بخفض أكبر نسبة للفقر في تاريخ البشريّة. كما وجدت أوروبا طريقة للتغلّب على مئات السنوات من التمسّك بالقوميّة والحـروب وإنشـاء قـارّة تتّسـم بالسـلام والازدهار والأمـن من خلال مشاركة السلطة والقوّة في الاتّحاد الأوروبيّ وحلف شمال الأطلسيّ، وتجمّعت دول جنوب شـرق آسـيا بدورها، بعد عقود من الاسـتعمار والحرب، في رابطة دول جنوب شـرق آسـيا، وأقامت علاقات سـلميّة علـى مـدى جيليـن، وكلّ هذه النجاحات الكبيرة منها والصغيرة، تمثّل سجلّاً مذهلاً لصالح المثاليّة والعولمة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عاد كثيرون إلى مرحلة حبّ الذات في أثناء مواجهة فيروس كوفيد–19، وفي مقدّمتهم أميركا التي تخضع لإدارة ترامب، فقد رفض الرئيس الأميركي رفضاً قاطعاً الامتثال إلى التحذيرات الدوليّة المتعلّقة بتجنّب مخاطر المرض، وعندما اتّخذ قرارات بشأنه، قام بذلك منفرداً من دون أن يكلّف نفسه عناء إبلاغ أقرب حلفائه الأوروبيّين، ولا سيّما أنّ قراراته شملت إعلان حظر السفر إلى تلك البلدان، وكما كان متوقّعاً اتّبع البرازيليّ جايير بولسونارو، ورئيس الوزراء الهنديّ القوميّ الشعبويّ ناريندرا مودي نهج ترامب نفسه لمواجهة الوباء، بعد أن غابت الثقة في أيّ جهد من الجهود العالميّة أو في الحلول التي تتطلّب تعاضد أطراف متعدّدة، وقد ذكّر رئيس الوزراء مودي بمخاطر سلاسل التوريد العالميّة، وحثّ على اتباع نهج تكون فيه الهند «متمسّكة بما لديها من منتجات محلّيّة»، أي تشتري وتروّج جميع البضائع المصنوعة في الهند. كما بدا أنّ الوباء أدّى إلى ظهور القوميّة في الأماكن التي لا يتوقّع المرء ظهورها فيها على الإطلاق مثل أوروبا.

سعى القوميون إلى أن يبرهنوا أنّ التعاون المتعدّد الأطراف لم يحدّ من انتشار الوباء، مؤكّدين أنّ المؤسّسة العالميّة التي يثق الكثيرون بها ويتعاونون معها من أجل الحد من تفشّي الأمراض عبر الحدود– منظّمة الصحّة العالميّة– كان أداؤها سيّئاً، وفي وقت متأخّر، في الرابع عشر من كانون الثاني 2020، ومع الإعلان عن أوّل حالة إصابة بفيروس كورونا خارج الصين، كانت منظّمة الصحّة العالميّة لا تزال مقتنعة بادّعاء بكين أنّ لا دليل يدعم انتقال العدوى من إنسان إلى آخر، ما جعلها تؤخّر إعلان كوفيد–19 جائحة حتّى الحادي عشر من أذار، وذلك بعدما أدرك

قسم كبير من العالم بالفعل مدى خطورة الأزمة، فبذلوا قصارى جهودهم لإغـلاق حـدود بلدانهم، وهكـذا دفعت مثل هذه الإخفاقات الناس إلى المطالبة بمزيد من الرقابة الوطنيّة والمرونة.

لقـد أثبتـت المشـاكل القائمة لمنظّمة الصحّـة العالميّة الحاجة إلى مزيـد مـن العمـل المتعـدّد الأطـراف، وليس العكس، فموازنـة المنظّمة كانـت ضئيلـة، وكانـت تعتمد على التعاون الطوعيّ مع الدول الأعضاء، ولا تملك السـلطة لإجبارهم على التعاون، ولا تسـتطيع حتّى في كثير مـن الأحيـان، أن تحـثّ أكبـر مموّليهـا وأكثرهم قوّة على المشـاركة في حـلّ الأزمـة، فقـد وُضعت قواعد هذه المنظّمة بتأييد كامل من الولايات المتّحدة، التي لطالما كان لديها تحفّظ عن إمكان منظّمة دوليّة أن تتدخّل في شـؤونها الداخليّة، وعلى الرغم من كلّ ذلك، وفي ظلّ تفشّـي هذا الوبـاء، قـدّم التعـاون الدوليّ منافع جمّة، وقد أثبـت التعاون فعاليّته من خـلال توفّـر القدرة على الحصول على المـال والمعدّات الطبّيّة الكافية ونقلها بسرعة عبر العالم إلى المحتاجين، كما كان لتدفّق الأفكار العلميّة وتبادل الخبرات والممارسات الفعّالة أهمّيّة أكبر بكثير، فأُنقذ ذلك آلاف الأرواح بفضل الانفتاح وسرعة استجابة النظام الدوليّ، فحتّى الولايات المتّحدة، أغنى دولة في العالم، قبلت بشغف الإمدادات التي وردت من الصين لسدّ النقص المؤقّت لبعض المعدّات، كما قدّمت منظّمة الصحّة العالميّـة، علـى الرغم من جميع مشـاكلها، وبحلول أواخر نيسـان، 1.5 مليـون مجموعـة اختبـار، بالإضافـة إلى معدّات حمايـة إلى 133 دولة، هي الأفقر في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، كانت معظم الأحداث التي جرت بشكل خاطئ تعـود فـي الواقـع إلى مـا يجري في داخل البلـدان، وليس إلى التواصل

بيـن بعضهـا، ومـع ذلـك فقد واجهت البلـدان ذات الأداء الأفضل، مثل تايوان وكوريا الجنوبيّة، المشـاكل الدوليّة ذاتها، مثل غيرها، وكان عدد المسـافرين الذين قدموا إليها من الصين أكبر بكثير من أعداد الصينيّين الذين سافروا إلى الدول الغربيّة، وبالنسبة إلى الدول التي لم تتمكّن من تسـطيح منحنى الإصابات بسـرعة، مثل بريطانيا وأميركا، فيُعزى فشـلها إلـى حـدّ كبيـر إلـى الرؤية الضيّقة الأفق وضعف القيـادة الوطنيّة، وليس إلـى عيـوب فـي النظام الدوليّ، رغم ذلك، وبطريقة ما، تتحمّل التعدّدية العالميّـة جـزءاً مـن المسـؤوليّة، أمّـا بالنسـبة إلى توجيه أصابـع الاتّهام إلـى النظـام الدولـيّ فليـس سـوى قصر نظـر، والمجادلـة حول حالات الإخفاق الفرديّة للحكم في الولايات المتّحدة أو المملكة المتّحدة تثبت بطريقة ما أنّ الدول التي اشـتهرت بالقوميّة نفسـها لم تعد موجودة، فقد نشـأت ديناميكيّة مختلّة، وبتنا نرى أنّ كثيراً من الأشـخاص يسـتخدمون المؤسّسـات متعدّدة الأطراف لمصالحهم الخاصّة ثم يديرون ظهورهم لها عندما تظهر المشـاكل مع غيرهم. وعلى سـبيل المثال، عندما تُبنى مئات الأميال من الطرق السريعة في بلد أوروبيّ بواسطة أموال الاتّحاد الأوروبـيّ، ينـال القـادة المحلّيّون رضا المواطنيـن وإعجابهم، ولا أحد يقـدّر عاصمـة الاتّحاد الأوروبيّ بروكسـل، ولكن عندما يتوجّب عليهم خفض الميزانيّات في بلدانهم، فإنّهم يوجّهون أصابع الاتّهام إلى صنّاع القـرار فـي الاتّحـاد الأوروبـيّ قائليـن: «هؤلاء الأوروبيّون الأشـرار في بروكسل جعلوني أفعل ذلك»، وعلى المستوى العالميّ، تستمرّ المثالية في حقبة ما بعد الحرب العالميّة الثانية من خلال خلق حركات لها، أي من خلال النظام الدوليّ الليبراليّ، فهناك الكثير ممّن يقرّون بالإنجازات السابقة التي حقّقها التعاون الدوليّ والذي تقوده الولايات المتّحدة، لكن

مـن يقـول ذلـك الآن محكـوم عليه بالفشـل، ومن الممكـن أن يُثبت أنّ فيروس كوفيد–19 هو السبب المباشر في انهيار هذا النظام، ولكن كان قد قيل سابقاً إنّ هذا النظام كان سينهار بالفعل في عالم خارج عن السيطرة، فهو مقدّر له الانهيار من قبل.

صدمة للنظام

لاحـظ فولتيـر أنّ الإمبراطوريّـة الرومانيّـة المقدّسـة: «لم تكن بأيّ حـال مـن الأحـوال مقدّسـة ولا رومانيّة ولا حتـى إمبراطوريّة»، ويمكن قـول الشـيء ذاتـه عند الحنيـن إلى الماضي واسـترجاع إنجازات النظام الدولـيّ الليبرالـيّ (الحـرّ) الـذي لم يكـن أبداً حرّاً (ليبراليّـاً) أو دوليّاً أو منظّماً كما يوصف الآن، فقد شـكّل ذلك النظام حقيقة فوضويّة، حيث امتزجـت المثاليّـة بالقوميّـة التـي تخدم الذات منذ البدايـة، ويمكن تتبّع بدايته بالعودة إلى مفكّرين مثل هوغو غروتيوس وإيمانويل كانط، لكنّ المرة الأولى التي سلّط رجل دولة عالميّ مهمّ الضوء على هذه البداية كانت في أواخر القرن التاسع عشر، عندما تمكّنت قوّة عظمى ليبراليّة، مثـل بريطانيـا، مـن إطـلاق موجة كبيرة من التعـاون والعولمة، في العام 1879، حين ألقى ويليام غلادسـتون رئيس وزراء بريطانيا لأربع مرّات، وأحد عمالقة الليبراليّة في القرن التاسع عشر، سلسلة من الخطب تتناول السياسة الخارجيّة، وقد دعا من خلالها إلى نوع جديد من الدبلوماسيّة لضمـان السـلام بيـن القـوى العظمى، وهو نهج جديـد قائم على ضبط النفس ومنح الحقوق المتساوية لجميع الأمم وصون الحرّيّة، ولم تكن مجـرّد كلمـات تُقـال، فقد أدّت بريطانيا دوراً مهمّـاً في حماية الممرّات البحريّـة العالميّـة، بينمـا اتُّخـذ الجنيه الإسـترلينيّ أيضاً عملـة احتياطيّة

عالميّـة، وبذلـك حافظـت الهيمنـة البحريّة البريطانيّة علـى الحدّ الأدنى من الاستقرار الدوليّ.

وممّـا لا شـكّ فيـه أنّ هـذه الحقبة كانت تشـهد منافسـة اقتصاديّة شـديدة، وقوى صاعدة، وثورات محلّيّة في الداخل، وإمبرياليّة عدوانيّة في الخارج، لكن مقولة غلادسـتون حبّ الحرّيّة طُبّقت بشـكل انتقائيّ: فقد كانت بريطانيا نفسها دولة إمبرياليّة متحمّسة، تسحق المتمرّدين أينما كانـوا ابتـداءً مـن الهند وصـولاً إلى أيرلندا، وفي بعـض الأحيان، كانت أمّـة تعتنـق المذهـب التجـاريّ البحت، ولكن، نسـبياً، ومقارنة بأيّ فترة سابقة من تاريخ البشريّة، تميّز هذا العصر بسلام غير مسبوق، وتوسّعت التجـارة حيـث نمت بذور التعاون الدوليّ مثل أولى الاتفاقيّات الحديثة للحدّ من الأسلحة. وباختصار، كان نظاماً دوليّاً ليبراليّاً ناشئاً، ولكن هذا النظام وصل إلى نهايته، وانهار مع بداية الحرب العالمية الأولى، بعد أن تعرّض لتمزيق أُسسه، وقد استمرّت بريطانيا لسنوات تقود العالم خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالميّة الأولى وبداية الحرب العالميّة الثانية ثم خلال الحرب العالميّة الثانية وبعد عام 1945، عندما تسلّمت أميركا زمـام القيـادة العالميّـة من بريطانيا، فشـرعت واشـنطن في بناء مجموعة أكثر رسميّة من المعايير والمؤسّسات الدوليّة، لكنّ النظام الناشئ واجه حينها معارضة شـديدة من الاتّحاد السـوفياتيّ، تلتها سلسـلة من حالات انهيار التعاون بين الحلفاء (كان الأمر الأكثر إيلاماً ما حدث بشـأن قناة السـويس فـي عـام 1956 وفي فيتنام بعـد عقد من الزمن)، حتّى إنّه عانى من الانقسام الجزئيّ للولايات المتّحدة في عهد ريتشارد نيكسون، الذي أنهى في عام 1971 دور واشنطن المتمثّل في ضمان النظام النقديّ الدوليّ من خلال اسـتخدام احتياطيّ الذهب الأميركيّ، لذا فإنّ الصورة الأكثر

واقعيّة لحقبة ما بعد عام 1945 هي صورة نظام ضعيف، وقد أضعفته الاستثناءات والخلافات والهشاشة التي كان عليها منذ البداية.

لطالما خالفت القوى العظمى القواعد داخليّاً، وأكثر من فعل ذلك هو الولايات المتّحدة، فبين عامي 1947 و1989، بينما كانت تضع أسس النظام الدوليّ الليبراليّ من جهة، حاولت تغيير النظام في جميع أنحاء العالم من جهة أخرى، وذلك من خلال اثنتين وسبعين محاولة، استناداً إلى إحصاء أحد الباحثين، وقد فعلت ذلك كلّ مرّة تقريباً من دون موافقة الأمم المتّحدة، ولكن مع ذلك لا يزال النظام ينمو، على الرغم من العديد من النكسات التي واجهها والميول المعارضة له، وانضمّ إليه المزيد من الدول. وبعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ في العام 1991، أصبحت جميع دول العالم تقريباً، بطريقة أو بأخرى، جزءاً من الاقتصاد العالميّ المفتوح الذي يتبنّى على الأقلّ وإن كان نظريّاً، القواعد المتعلّقة بالسلوك الدوليّ، وحتّى الآن، نجد أنّ النظام الدوليّ الليبراليّ يستوعب مجموعة متنوّعة من الأنظمة، من كوبا إلى المملكة العربيّة السعوديّة إلى فيتنام، ولا يزال يوفّر إطاراً دوليّاً قائماً على القواعد التي تشجّع على الحفاظ على السلام والاستقرار واتباع سلوك أكثر تحضّراً بين الدول، والآن يقول كثيرون في واشنطن وخارجها بأنّها تواجه تهديداً جديداً وقد يكون خطيراً، فتراهم يهاجمون الصين ويعتبرون صعودها يهدّد النظام الدوليّ، وذلك لأنّ بكين أساءت استغلال الاقتصاد الدوليّ المفتوح لتعزيز نظامها القائم على حكم الدولة وعلى النظام التجاريّ، وأشاروا إلى أنّ الصين سعت إلى التخفيف من التزام الأمم المتّحدة بحقوق الإنسان. كما يزعمون أيضاً أنّها تسعى إلى إنشاء نظامها الدوليّ المتوازي، وهو إطار لا يتوافق مع النظام الحاليّ الذي يرعاه الغرب، إذاً

ماذا يعني صعود الصين بالنسبة إلى النظام الدوليّ؟

إذا أخذنا إساءة استخدام الصين اقتصاد العالم المفتوح بعين الاعتبار، فنرى أنّ جميع الخبراء الاقتصاديّين تقريباً يتّفقون على أنّ الدولة مَدينة بمعظم نجاحها الاقتصاديّ لثلاثة عوامل أساسيّة هي: التحوّل من الاقتصادات الشيوعيّة إلى نهج أكثر اعتماداً على السوق، ولديها معدل ادّخار مرتفع يتيح لها استثمارات رأسماليّة كبيرة، وزيادة في الإنتاجيّة، وقد تضمّن اعتمادها على الأسواق أيضاً الانفتاح بشكل كبير على الاستثمار الأجنبيّ، أكثر من الاعتماد على الأسواق الناشئة الكبيرة الأخرى، فالصين هي الدولة النامية الوحيدة التي احتلّت المرتبة الأولى في خمس وعشرين سوقاً للاستثمار الأجنبيّ المباشر في كلّ عام منذ عام 1998.

تفرض الصين اليوم بعض التحدّيات الجديدة، ولا سيّما وأنّ الرئيس شي مولع باستغلال سلطة الدولة لمنح بلاده الهيمنة الاقتصاديّة في القطاعات الحيويّة، ولكن من ناحية أخرى نجد أنّ أكبر ميزة لها في نظام التجارة العالميّ لم تحصل عليها نتيجة استعدادها لانتهاك القواعد فقط، بل نتجت عن حجمها الهائل، حيث تسعى الدول والشركات الكبرى إلى الدخول إلى الصين ونجدها على استعداد لتقديم تنازلات لتتمكّن من ذلك، وهو أمر بالكاد يبدو غير مألوف.

غالباً ما تفلت دول أخرى ذات نفوذ مماثل تسلك سلوكاً مشابهاً أو سلوكاً أسوأ، والولايات المتّحدة الأميركيّة هي الأشهر بينها، ففي تقرير أصدره في عام 2015 عملاق خدمات المال كريدي سويس أحصى فيه العوائق غير الجمركيّة التي تعترض السلع الأجنبيّة والتي وضعتها الدول الكبرى بين عامي 1990 و2013، فنجد أنّ الولايات المتّحدة تحتلّ

المرتبة الأولى، بعدد إجمالي يبلغ 450 عائقاً، وهي في مستوى آخر وحدها، تليها الهند بعدد 350، ثم روسيا بحوالي 250، وتأتي الصين في المرتبة الخامسة، بأقلّ من 150 عائقاً، وتعدّ حروب ترامب التجاريّة ضدّ الصين وأوروبا أحدث الأمثلة وأكثرها فظاعة على النزعة التجاريّة الأميركيّة.

لقد أصبح الدعم الحكوميّ للشركات المملوكة من قبل الدولة أكبر ممّا كان عليه قبل بضع سنوات، لكنّ بكين تخلّت عمّا كان في السابق جزءاً أساسيّاً من استراتيجيّتها التجاريّة، عن طريق جعل قيمة عملتها أقلّ من قيمتها الحقيقيّة لتعزيز صادراتها، وتبعاً لحسابات الخبير الاقتصاديّ نيكولاس لاردي وجد أنّ نهاية النزعة التجاريّة الماليّة وما نتج عنها من انخفاض في الفائض التجاريّ للصين، يمثّلان: «نصف تباطؤ النموّ في الصين تقريباً منذ الأزمة الماليّة العالميّة»، أو بالنظر إلى ما يعتبره بيتر نافارو، كبير المستشارين التجاريّين لترامب، القضية رقم واحد في النزاع التجاريّ بين الولايات المتّحدة والصين: «سرقة ملكيّتنا الفكريّة»، لكنّ المشكلة الوحيدة هي أنّ الشركات الأميركيّة التي تعمل في الصين تؤيّد كلامه هذا، وفي استبيان حديث شمل مثل هذه الشركات أجراه مجلس الأعمال الأميركيّ الصينيّ، احتلّت حماية الملكيّة الفكريّة المرتبة السادسة في قائمة القضايا التي تثير القلق من الصينيّين، وقد انخفضت عن المرتبة الثانية في عام 2014، وما يثير مخاوف هذه الشركات بشكل أكبر ما يتعلّق بالتمويل الحكوميّ للشركات المنافسة وتأخّر الموافقات على تراخيص منتجاتها، لكن لماذا حدث هذا التحوّل منذ عام 2014؟ في ذلك العام، أنشأت الصين أوّل محاكمها المتخصّصة بالتعامل مع قضايا الملكيّة الفكريّة، وفي عام 2015، تقدّم المدّعون الأجانب بثلاث

وستّين قضية في محكمة بكين للملكيّة الفكريّة، وقد حكمت المحكمة لصالح الشركات الأجنبيّة في كلّ قضية من هذه القضايا.

بالطبع، إنّ مثل هذه الإصلاحات غالباً ما تحدث لمواجهة الضغط الغربيّ فقط، ورغم هذا فإنّها تخدم المصالح التنافسيّة للصين، (يبدو الاهتمام المكتشف حديثاً في البلاد بالملكيّة الفكريّة أقلّ إثارة للدهشة، عندما تأخذ بعين الاعتبار أنّ أكبر مقدّم لبراءات الاختراع في جميع أنحاء العالم في عام 2018 كان عملاق الاتّصالات الصينيّ هواوي)، لكنّ الصحيح أيضاً أنّ بكين تواجه ضغوطات متواصلة لإجراء المزيد من الإصلاحات، ولذلك قال العديد من الاقتصاديّين الصينيّين وكبار صنّاع السياسة بأنّ القيام بالإصلاحات هو السبيل الوحيد لتحديث اقتصاد البلاد وتنميته، كما حذّروا من أن تجنّب الإصلاح سيسهم بانهيار البلاد والسقوط في «فخّ الدخل المتوسّط»، وهو المصير المشترك الذي تهرب إليه البلدان من الفقر فقط لتصل إلى حائط مسدود عندما يصل نصيب الفرد من الناتج المحلّيّ الإجماليّ ما يقارب الـ 10.000 دولار، ورغم ذلك وبعد أن رفضت تحديث اقتصادها وأنظمتها التنظيميّة والقانونيّة، تجاوزت الصين حاجز الـ 10،000 دولار في عام 2019، ولكنّه لا يزال من الممكن لها أن تقع في هذا الفخّ، وحتّى قبل أن يحدّ الوباء من نموّها، ظلّت الصين تتخلّف عن القيام بالمزيد من الإصلاحات أمّا الدول الأخرى التي اتّبعت المسار نفسه فوجدت نفسها مضطرّة في نهاية المطاف إلى الاستمرار في سلوك مسار ضبابيّ أو الغوص في بحر عميق لا قرار له، وقد يوفّر الوباء بدوره حافزاً لمزيد من الانفتاح، أو يقود بكين إلى مضاعفة إجراءات أجندتها القوميّة المتقوقعة على نفسها. حتّى وإن اختارت الخيار الأخير، فإنّها لا تزال بعيدة عن السعي إلى الإطاحة

بنظام الأمم المتّحدة واستبداله بنظام مبنيّ على قواعد وضعتها بنفسها.

إنّ الحقيقة المتعلّقة بالنظام الدوليّ الليبراليّ هي أنّه لم يكن هناك حقّاً عصر ذهبيّ له، لكن في الوقت ذاته لم يتهالك النظام تماماً كما يزعم بعضهم، فالسمات الأساسيّة لهذا النظام المتمثّلة بفرض السلام والاستقرار بين الدول الكبرى، لا تزال راسخة في النظام الدوليّ، إلى جانب انخفاض ملحوظ في حالات الحرب وضمّ الأراضي منذ عام 1945، (الغزو الروسيّ لأوكرانيا هو استثناء يثبت القاعدة)، إلّا أنّه يجب التعامل مع المذهب التجاريّ الاقتصاديّ الخاصّ بالصين.

لذلك تستحقّ إدارة ترامب بعض الثناء لتسليطها الضوء على هذا الأمر، ولكنّ ترامب يستحقّ في الوقت ذاته انتقادات لاذعة لتناوله القضيّة من جانب واحد، لا لشيء إلّا ليكون هذا الأمر أكثر فعاليّة عند عرض مجموعة المطالب التي قدّمتها الولايات المتّحدة وحلفائها معاً، على سبيل المثال الاتّحاد الأوروبيّ والمملكة المتّحدة وكندا واليابان وكوريا الجنوبيّة وأستراليا، المجموعة التي من شأنها، إلى جانب أميركا، أن تشكّل 58 في المئة من الاقتصاد العالميّ، ما يمكّن العالم المترابط من أن يوفّر لواشنطن نفوذاً أكبر لاستخدامه ضدّ الصين، بينما يضعف الانفصال عن هذا الترابط ذلك النفوذ، ويجب أن لا ننسى أنّ الولايات المتّحدة لم تواجه أبداً خصماً قويّاً مثل الصين من قبل، لكن لدى الصين عقباتها الخاصّة، كما لم تحاول أيّ قوّة صاعدة في التاريخ أن تواجه في عالم متداخل بشكل معقّد من خلال قنوات التعاون والدفاع المتعدّدة الأطراف كما الحال عليه الآن، وإنّ أيّ محاولة صينيّة للتحرّر الكامل من جميع القواعد والأعراف العالمية ستلقى معارضة قويّة من جيرانها والدول الأخرى، وربما الأهمّ من ذلك، إنّ أفضل وسيلة لردع الصين

تكمن في زيادة قوّة النظام الذي يقيّدها، الأمر الذي سيتطلّب بالطبع أن تنضمّ الولايات المتّحدة إلى هيئات مثل اتّفاقية قانون البحار والمحكمة الجنائيّة الدوليّة وتدعمهما. أمّا إذا انتهكت أميركا القواعد والأعراف، فلن يكون في إمكانها من موقعها هذا أن تنتقد الصين لقيامها بالشيء نفسه.

من أهمّ إسهامات أميركا في الحياة الدوليّة أنّها على عكس كلّ قوّة عظمى أخرى انتصرت وحقّقت إنجازات تاريخيّة، فهي بعد الانتصار بشكل حاسم في أكثر صراعات العالم دمويّة، اختارت أن تسامح وتعيد بناء أوطان المهزومين،

إذ كانت تتخيّل طريقاً جديداً تسلكه دول العالم.

وغالباً ما تصرّفت بأساليب مستوحاة من التفكير في الصالح العام وليس فقط في المصلحة الوطنيّة الضيّقة، لذلك فإنّ أولئك الذين ينظرون إلى التحدّيات التي تحدث في هذه اللحظة، كصعود الصين، وجائحة كوفيد-19، ويرون أنّ أميركا يجب أن تتخلّى عن هذا الإرث الضخم وتتحوّل ببساطة إلى قوّة عظمى تماثل أيّ قوّة أخرى لتكون نسخة ناطقة باللغة الإنكليزيّة عن الإمبراطوريّة الألمانيّة، ما هم إلّا عميان عن تاريخ الولايات المتّحدة وإنجازاتها، وهذا بدوره يُشكّل أخطر تهديد للنظام الدوليّ الليبراليّ، والذي يتجلّى في تنازل أميركا عن العرش من دون توسّع الصين الكبير. وهكذا يتّضح أنّ المخطّط لهذا النظام يفقد الاهتمام بسرعة بإنشائه، وكما أشار الباحث والتر راسل ميد إلى أنّ غرائز الرئيس ترامب جاكسونيّة، وذلك يظهر من خلال عدم اهتمامه أبداً بالعالم إلّا بقدر ما يعتقد أنّ الدول تخدع الولايات المتّحدة بشكل دائم، ومن ضمنها، بل على الأخصّ، الدول الحليفة، فترامب رجل قوميّ

وحمائيّ وشعبيّ مصمّم على وضع أميركا أوّلاً، ولكنّه في الواقع أكثر من أيّ مخلوق آخر، يُعدّ انعزاليّاً وقد هجر الميدان، ففي عهده انسحبت الولايات المتّحدة من عدد من المنظّمات والمعاهدات والاتّفاقات أكثر ممّا فعلت في عهد أيّ رئيس في تاريخ أميركا.

لم يقتصر الأمر على اعتبار أنّ إدارته أبرمت صفقة تجاريّة غير مناسبة مع الاتّحاد الأوروبيّ فحسب، بل بدأت أيضاً حرباً تجاريّة ضدّ الأوروبيّين، وتحرّكت لسحب القوّات من القواعد الأوروبيّة، وهذا يبشّر على ما يبدو بنهاية شراكة أطلسيّة استمرّت سبعين عاماً. كما تعاملت إدارة ترامب مع أميركا اللاتينيّة إمّا من منظور إبعاد المهاجرين أو من خلال الفوز بأصوات من فلوريدا، وقد نجحت أيضاً في إبعاد الكنديّين عن البلاد (وهو لا يعدّ إنجازاً عظيماً)، واتّفقت سرّاً على تطبيق سياسة في الشرق الأوسط مع إسرائيل والمملكة العربيّة السعوديّة، وذلك، إلى حدّ كبير، حتّى تتمكّن من التراجع هناك، وكلّ هذا ليس سوى بعض الاستثناءات المحدودة، الناتجة عن الرغبة النرجسيّة في الفوز بجائزة نوبل، وذلك من خلال محاولة التوصّل إلى اتّفاق سلام مع كوريا الشماليّة، لذلك فإنّ أبرز ما يميّز سياسة ترامب الخارجيّة هو غياب هذه السياسة.

لقد أدّى الوباء إلى تسريع تحوّل أميركا الأنانيّ، فتخلّيها عن دورها بصفتها قائدة العالم الحرّ المزوّد بالسلع العامّة ضمن نظام متعدّد الأطراف، أظهر ذلك، وربما أبرز مثال على ذلك هو استراتيجيّتها الخاصّة باللقاح، فبعيداً عن التنسيق بين القوى العالميّة، أو حتّى عن تشجيع حلفائها على تجميع الموارد، كانت إدارة ترامب تتطلّع ببساطة إلى «الفوز»، وذلك لكي تتفوّق على البلدان الأخرى وتفوز في السباق

للحصول على الدواء أوّلاً. وقد ذكرت الصحافة الألمانيّة أنّ «الحكومة الأميركيّة عرضت مبالغ طائلة لتأمين لقاح تنتجه شركة ألمانيّة للولايات المتّحدة فقط»، وفي الوقت نفسه، اتّهمها بعض شركائها مثل فرنسا والبرازيل وكندا بالانقضاض على صفقات للحصول على معدّات طبّيّة مهمّة والمزايدة عليها، أو منع الشحنات من الوصول إلى وجهاتها، ولطالما كانت جبهة الولايات المتّحدة الداخليّة آمنة يحرسها خندقان من محيطين من الوقوع في الحرب ومواجهة عدم الاستقرار، وقد منح هذا الموقع القادة الأميركيّين، منذ عام 1945، بعد النظر لاستخدام جزء من قوّتهم ومواردهم من أجل الصالح العامّ، وبالنظر إلى إجراءات قيادة واشنطن لمجابهة أمراض القرن الحادي والعشرين، يتبيّن أنّ إدارة جورج دبليو بوش أطلقت مبادرة لتسليط الضوء على الإيدز في إفريقيا الأمر الذي نتج عنه جمع 85 مليار دولار للقضاء على الوباء، وهذا أدّى إلى إنقاذ أرواح حوالى 18 مليون شخص، بينما قادت إدارة أوباما حملة مكافحة الإيبولا، وحشدت الأموال والخبرات لاحتواء هذا الفيروس بنجاح، فعلى الرغم من أنّ دولاً أخرى تتبرّع من أجل مكافحة هذه الأمراض، ولكن لم يؤدِ أيّ بلد آخر هذا الدور التنظيميّ المركزيّ في العالم.

وبحلول منتصف عام 2020 ومع تفشّي الوباء بشكل مأساويّ، في معظم ولاياتها الخمسين، وبعد وقت طويل من احتواء أوروبا وشرق آسيا تفشّي هذا المرض، لم تكن أميركا تهتمّ سوى بتحقيق مصالحها الخاصّة إلى جانب سحق بكين.

صحيح أنّ إدارة ترامب كانت محقّة في انتقاد سوء تعامل الصين مع كوفيد-19، لكن عندما يأتي هذا الانتقاد من مثل هذه الدولة فيشكّل

ضربـة قاضيــة أكثـر مـن كونـه انتقـاداً لاذعـاً، وقـد كتب رئيـس الوزراء الأستراليّ السابق كيفن رود، وهو صديق قديم لأميركا، في مجلّة فورين أفيـرز عـن قلقه وخيبة أمله بشـأن الحـال الذي وصلت إليه أميركا قائلاً: «ذات مرّة كان هناك جسر جوّيّ للولايات المتّحدة يصل إلى برلين عند حصارهـا، أمّـا الآن فهنـاك صـورة لحاملة الطائـرات يو أس أس ثيودور روزفلت وقد أصيبت بالشـلل بسـبب الفيروس، وتقارير عن أنّ الإدارة الأميركيّة تحاول أن تحظى بتحكّم حصريّ بلقاح يتمّ تطويره في ألمانيا، بالإضافـة إلـى التدخّل الفيدراليّ لوقف البيع التجاريّ لمعدّات الحماية الشخصيّة إلى كندا، فقد انقلب العالم رأسا على عقب».

الوقت لإعادة البناء

في هذه المرحلة، لا يمكن استعادة النظام الدوليّ الذي تهيمن عليه الولايـات المتّحـدة، فهنـاك عدد كبير جدّاً من القوى الجديدة الصاعدة، كمـا أطلقـت الكثيـر من القوى الجديدة العنان لنفسـها، وأصبح من غير الممكـن ترويضهـا، وحتّـى لـو كان الرئيـس الأميركـي متفانيـاً لتعدّدية الأطراف، فقد أصبحت الصين منافساً قوّياً، في العديد من الميادين، وندّاً يستحيل أن يقبل إعادة إحياء الهيمنة الأميركيّة، وسيسـتمرّ صعود بعض القوى، لنجد العالم يمتلئ بالتجمّعات والمؤسّسـات الجديدة، والعديد منها ذات طبيعة إقليميّة.

فقد أنشـأت الصين البنك الآسـيويّ للاسـتثمار في البنية التحتيّة، وسـاهمت فـي تمويـل بنـك التنميـة الجديـد، كمـا أنشـأت سلسـلة من التكتّـلات متعـدّدة الأطـراف فـي أميـركا اللاتينيّة وأوروبا الشـرقيّة التي تتمحـور حولهـا، بالإضافـة إلى مسـعاها الأكبر مـن كلّ ذلك بكثير، ألا

وهو مبادرة الحزام والطريق، التي تنسج شبكة من سلاسل التوريد والبنية التحتيّة وشبكات النقل عبر أوراسيا وأفريقيا، بينما تقع الصين في مركز هذه المبادرة.

حاولت روسيا بدورها ترتيب مجال نفوذها الخاصّ، فجمعت جمهوريّات الاتّحاد السوفياتيّ السابق في معاهدة دفاعيّة وعملت على إحياء «الاتّحاد الاقتصاديّ الأوروبيّ الآسيويّ» الذي ولد ميتاً (إنّ عدوان بوتين في شبه جزيرة القرم جعل الدول المجاورة لروسيا حذرة من ربط نفسها بموسكو)، وفي السنوات الأخيرة أصبحت مجموعات إقليميّة قديمة مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا والاتحّاد الأفريقيّ أكثر نشاطاً.

وبالنسبة إلى أوروبا، على الرغم من جميع توقّعات انهيارها، فقد تخرج من هذه الأزمة أقوى وأكثر اتّحاداً، مصمّمة على لعب دورها المستقلّ في العالم، فحتّى الرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون، الذي قدّم تنازلات شفهيّة لصالح القوميّة في خطابه والذي دعا فيه إلى استقلال فرنسا، أشار إلى أنّه يريد أن تنخرط بلاده بشكل أكبر في تعدّدية أوروبا الاتّحادية القويّة بما يكفي لمواجهة الصين والولايات المتّحدة وتنظيم الفوضى العالميّة، وقد يبدو الخطاب حول الاستقلال، لكنّه في الحقيقة يتناول الترابط بين الدول، وعلى الرغم من أنّ أيّاً من هذه التكتّلات لا يتتع بالقوّة التي تملكها دولة قوميّة عظمى، لكنّها باتّحادها قد تعكس قوّة مؤلّفة من مجموعة من اللاعبين الجدد الأكثر تبايناً وتنوّعاً والذين سيعتلون خشبة المسرح العالمي، فالعالم ليس عالماً متعدّد الأقطاب، لكنّه عالم متعدّد الأطراف لأنّ القادة الحكماء يعرفون أنّه لا يمكن أن تحقق أيّ دولة بمفردها الكثير من الإنجازات الدوليّة، حتّى ولو كانت تلك الدولة هي الولايات المتّحدة أو الصين.

يمكـن أن يكـون هنـاك مزايـا لهـذه التعدّدية الجديـدة القائمة على أسـاس مشـاركة مختلف البلدان الأخرى بشـكل أكبر، أكانت كبيرة أم صغيـرة، كمـا تعتـرف هـذه التعدّديـة بالطابـع العالميّ الحقيقـيّ للنظام الدولـيّ، الـذي يمتـدّ مـن البرازيل إلى الهند وإندونيسـيا، وإذا ما نجح، فسينتج عنه نظام دوليّ يمنح صوتاً لعدد أكبر من البلدان، ليصبح نظاماً ديمقراطيّاً أكثر حيويّة، ولكي نكون أكثر وضوحاً يتوقّف كلّ ذلك على رهان أنّ الأفكار التي تحدّد النظام الدوليّ بقيادة الولايات المتّحدة يمكن أن تنجو من الهيمنة الأميركيّة.

البديل هو استعادة تلك الهيمنة، وهذا ما لن يحدث، فهناك العديد من الأسباب التي تدعونا إلى التمسّك بالأمل، على الرغم من أنّ الدافع إلـى التعدّديـة ليـس مثاليّاً تماماً، لكنّ العديد من البلدان ومنها الولايات المتّحـدة وأوروبـا واليابـان وكوريـا الجنوبيّة والصين اسـتفادت بشـكل خـاصّ مـن كونهـا جـزءاً من نظـام مفتوح قائم على القوانين، وسـيكون لديهـا جميعـاً، بمـا في ذلك بكيـن، الحافز الكافي لدعم هذا النظام بدلاً من الإطاحة به، ومن جهة أخرى لدينا روسيا والتي تعدّ أكثر من مفسد في هذا النظام، وتسعى أحياناً إلى زرع الفوضى فيه، نتيجة لهذا تتناقص قوّتها كلّ عام لتجد نفسها في النهاية أكثر عزلة مع مرور الوقت.

يجـب علـى الهنـد ومعظم الدول الناشـئة الأخـرى أن تدعم نظاماً تكون فيه الصين مقيّدة بشبكة من المؤسّسات والقواعد، حتّى ولو كانت هذه المؤسّسات والقواعد تقيّدها أيضاً، لأنّها ستجد مزيداً من الاستقرار والازدهار في عالم يحكمه مثل هذا النظام.

ورغـم كلّ شـيء، يوفّـر النظـام المتعـدّد الأطـراف فرصـة لحـلّ المشـكلات المشـتركة، وبدوره يؤكّد تفشّـي الوباء المخاطر التي تواجه

العالم المترابط، والفرص التي يوفّرها هذا النظام أيضاً، فالأزمة عالميّة بطبيعتها، وتطال جميع البلدان، الغنيّة منها والفقيرة.

ولن يكون أيّ بلد في مأمن من هذه الأزمة ما لم يكن لدى الجميع قدر من الأمان.

وفي المقابل تتطلّب المشاكل البيئيّة العمل الجماعيّ.

وبما أنّ الفضاء الإلكترونيّ يُشكّل ساحة تعبر الحدود من دون عناء، نجد أن تغيّر المناخ، بالطبع، يعدّ المثال الأدقّ للتحدّيات العالميّة لأنّه قد يهدّد بقاء الإنسان نفسه، ولا يمكن إيجاد الحلّ المناسب من دون تعاون مستدام بين الجميع، وبشكل خاصّ بين أكبر مسبّبين للتلوّث، وهما الولايات المتّحدة والصين. إنّ علماء المناخ الذين يحذّرون من مخاطر المسار المتّبع حالياً يعكسون من دون قصد تحذيرات الحائز على جائزة نوبل، جوشوا ليدربيرغ، بشأن مخاطر انتشار الفيروسات، في عام 1989، فتجدهم يؤدّون دوره، فيحثّوننا على عدم افتراض أنّ الطبيعة قوّة حميدة ولها مصلحة معيّنة في بقاء الحياة على هذه الأرض، فالمناخ لا يهتمّ بنا، بل هو ببساطة مجموعة من التفاعلات الكيميائيّة التي يمكن أن تخرج عن السيطرة بسهولة وتدمّر الكوكب وكلّ من يعيش على سطحه، وربما عانت ملايين الكواكب الأخرى في أنظمة أخرى من المصير ذاته، ففي نظامنا الشمسيّ، تشير التقنيّات الحاسوبيّة الأخيرة لوكالة ناسا إلى أنّ كوكب الزهرة ربما كان صالحاً للسكن لنحو ملياري عام، وبعد ذلك أدّى «التأثير الجامح لغازات الاحتباس الحراريّ» إلى وصول كوكب الزهرة إلى حالة الاحتراق والعقم التي يعاني منها اليوم، أمّا نحن ففي إمكاننا الحدّ من الأسباب التي تدفع الأرض إلى مصير مماثل، وإن لم يكن هذا السبب كافياً للتعاون، فلن نجد سبباً آخر.

إنّ مخاطر ترسيخ دعائم عالم قائم على المنافسة القوميّة غير المقيّدة مروّعة، بالإضافة إلى أنّه يُستخفّ بهذا الأمر إلى حدّ كبير، فإذا انزلقت الولايات المتّحدة والصين، وهما أكثر دولتين نشيطتين ومتقدّمتين من الناحية التكنولوجيّة، إلى صراع بلا قيود، من عسكرة الفضاء إلى استخدام الفضاء الإلكترونيّ كسلاح فعّال، يغذّيه سباق تسلّح في مجال الذكاء الاصطناعيّ، فيمكن للنتائج أن تكون كارثيّة، ومن المؤكّد أنّ هذا سيعني نهاية هذا العالم الذي كنّا نبنيه ليكون عالماً منفتحاً على التجارة العالميّة والسفر والاتّصالات، ومع بذل جهود مشتركة يمكن التخفيف من حدّة الفقر ومحاربة الأمراض.

يمكن تجنّب الحرب الباردة الثانية، من خلال مواصلة العلاقات الدبلوماسيّة والتعاون، والتي يجب أن تشمل القوى الكبرى الأخرى بصورة مثاليّة مثل الاتّحاد الأوروبيّ والهند، ومن الجليّ أنّ الحوافز السياسيّة المحلّيّة في كلّ من واشنطن وبكين تبدو متشدّدة، فنحن نسير معصوبي الأعين نحو نشوء صراع مرّة أخرى، تماماً كما حدث في العام 1914.

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات التي نواجهها والتوتّرات القائمة بين الدول والنكسات الحالية، فإنّني لا أشعر باليأس، فقد أحرزنا تقدّماً هائلاً في العقود الأخيرة، وحتّى لو عدنا إلى عدّة قرون مضت عندما كتب تنيسون قصيدة لوكسلي هول في ثلاثينيّات القرن التاسع عشر، فسنرى أنّ نهاية أوّل صراع عالميّ كبير والمتمثّل بالحروب النابليونيّة، قد أفسح المجال لبداية عصر هشّ جديد من السلام في أوروبا.

في هذا العصر، استُبدل الإقطاع بالصناعة، وقامت الثورات التجاريّة، وربطت التكنولوجيا العالم ببعضه، ومع اعتلاء ملكة جديدة العرش البريطانيّ، صارت القصيدة رمزاً للمثاليّة الفيكتوريّة المبكرة،

ولكـن قـد اعتبـر تنيسـون نفسـه فـي نهاية حياتـه أنّه كان سـاذجاً فكتب قصيدة أخرى عنوانها لوكسـلي هول بعد سـتّين عاماً، وخلص فيها إلى أنّ القرن التاسع عشر انتهى به المطاف إلى أن يكون قرناً يكثر فيه اندلاع الحـروب والثـورات، وينتشـر فيه الفقر فـي المدن، ويغيب عنه الإيمان، فكتب بغضب: «متى كان العصر مليئاً بمخاطر الجنون، والأكاذيب تكتب وتنطق؟».

لكن بعد فترة وجيزة من نشـر القصيدة، دُحض التشـاؤم الذي نتج عنها.

وظهـر مقـال اسـتثنائي فـي مجلّـة القـرن التاسـع عشـر يدافع عن إنجـازات العصـر، أعلـن فيه أسـد الليبراليّـة العظيم ويليام غلادسـتون، خلال مدّة ولايتين من ولاياته الأربع كرئيس للوزراء، أنّه بينما لم تتحقّق بعض أعظم أحلام المثاليّين، يجب علينا التفكير في كلّ ما أنجز، وأخذ يتكلّم عن بعض الإحصائيّات.

وقـال مقتبسـاً كلمـات المؤرّخ بول كينيـدي: «إنّ قائمة الإنجازات مذهلـة ومملّـة ومثيـرة للإعجـاب فـي الوقت نفسـه، فقد ارتفعت نسـبة الأطفـال فـي المـدارس، وحصلت النسـاء على مزيد مـن الحقوق، كما وُضع القانون الجنائيّ المثير للاشـمئزاز جانباً، وازدادت حركة التجارة خمسة أضعاف، بينما تضاءلت الجريمة بشكل كبير»، ويمكن قول الشيء ذاتـه عـن النظـام الدولـيّ الليبراليّ في عصرنا، فعلـى الرغم من أنّه نظام غير مكتمل وتشوبه العديد من العيوب، وقد شهد الكثير من الصراعات والبؤس والنفاق، إلّا أنّه جيّد، بشكل عام، أكثر من أيّ نظام سابق التزم به البشر، وقد تمكّن من الصمود لأنّه لم يُبنَ على أوهام وأحلامٍ واهية بل بُني في عالم حقيقيّ ليسـعى إلى أن يبطل الشـرّ وتسـود فيه الفضيلة،

فالمثاليّة الكامنة وراء الليبراليّة بسيطة وعمليّة، وإذا ما تعاون الناس، فسيحقّقون نتائج أفضل وحلولاً أكثر استدامة، وهذا يمكن تحقيقه إذا تصرّفوا بوعي ومن دون أنانية، وإذا تمكّنت الدول من تجنّب الحروب، فستعيش شعوبها حياة أكثر أمناً واستقراراً وثراء ولمدّة أطول، وإذا ما أصبحوا متداخلين اقتصاديّاً، فسيؤول وضع الجميع نحو الأفضل، وهذا هو الأمل الذي ظهر جليّاً في جوهر قصيدة تنيسون الأولى، تلك التي احتفظ بها ترومان في محفظته، حيث تتخيّل سطورها المتبصّرة عالماً «ستجعل الفطرة السليمة لمعظم الناس العالم الحزين في حالة رائعة، وسترقد الأرض اللطيفة براحة في قانون كونيّ».

إنّه ليس ضرباً من الخيال أن نعتقد أنّ التعاون يمكن أن يغيّر العالم، بل إنّ هذا هو المنطق السليم.

الخاتمة

ما من شيء مكتوب مسبقاً

إحدى أعظم اللحظات التي خلّدتها السينما، تجلّت في الدراما التاريخيّة الكاسحة للورانس العرب، عندما أقنع الدبلوماسيّ البريطانيّ الشابّ والمغامر تي إي لورانس (توماس إدوارد لورانس)، الذي أتقن تأدية دوره بشكل عظيم الممثّل بيتر أوتول، مجموعة من القبائل العربيّة بشنّ هجوم مفاجئ على السلطنة العثمانيّة من أجل الاستقلال عنها.

قاد لورانس مجموعة من هؤلاء المحاربين البدو عبر الصحراء، واقترب من ميناء العقبة العثمانيّ، وخلال رحلة عبورهم الصحراء وسط الحرّ الشديد، وبينما هم يتحدّون العواصف الرمليّة، يكتشفون في مرحلة متقدّمة أنّ أحد الجنود العرب ويدعى قاسم، قد سقط عن جمله، عندها يقرّر لورانس على الفور العودة إليه لإنقاذه، فيعترض الشريف علي، القائد العربيّ، الذي أدّى دوره في الفيلم الممثّل عمر الشريف، ويقول أحد مساعديه للورانس: «لقد حانت ساعة قاسم، إنّ هذا قدره ولا مفرّ منه»، فيردّ لورانس عليه بحزم قائلاً: «ما من شيء مكتوب لا يمكن تغييره»، ثم استدار، وغامر في العودة، وبحث وسط الرمال والأعاصير ليجد قاسماً يترنّح وهو شبه ميت، فأعاده إلى المخيّم وسط استقبال أشبه باستقبال الأبطال، وعندما قدّم الشريف علي الماء للورانس، نظر

إليه لورانس وقال بهدوء قبل أن يروي عطشه: «ما من شيء مكتوب».

لقد وصف هذا الكتاب العالم الذي بدأ بالنهوض كنتيجة لوباء كوفيد-19، لكنّه في الحقيقة يصف القوى التي تزداد قوّة، ومن أجل استكمال القصّة، يجب أن نضيف قوّة بشرية، فيمكن للناس اختيار الاتّجاه الذي يريدون دفع أنفسهم إليه، ودفع مجتمعاتهم وعالمهم نحوه وهو أشبه بالمغزى من قصّة لورانس العرب، وفي الواقع، لدينا مساحة أكبر للمناورة الآن.

ففي معظم العصور، يسير التاريخ وفق مسار محدّد ويكون التغيير صعباً، لكنّ فيروس كوفيد-19 المستجدّ قلب المجتمع رأساً على عقب، حيث تجد الناس مرتبكين، فالأمور تغيّرت بالفعل، وفي هذه الحالة، أصبح المزيد من التغيير أسهل من أيّ وقت مضى.

لنفكّر في التغييرات التي قبلنا بها في حياتنا لمواجهة الوباء، فقد وافقنا على عزل أنفسنا لفترات طويلة، وعملنا وحضرنا اجتماعات، وأجرينا محادثات شخصيّة عميقة عبر حواسيبنا المحمولة المتّصلة بشبكة الإنترنت، والتحقنا بدورات تدريبيّة، وشاهدنا أطبّاء ومعالجين يمارسون الطبّ عن بعد عبر الإنترنت، وخلال شهر، غيّرت الشركات سياساتها التي كانت تتّبعها في الظروف الطبيعيّة، وتستغرق سنوات لتحديدها وتثبيتها، كما غيّرت مدناً بين ليلة وضحاها فحوّلت الطرق إلى ممرّات للمشاة والأرصفةً إلى مقاهٍ، وبالإضافة إلى ذلك نجد أنّ المواقف تجاه الأشخاص الذين أُهملوا وتمّ تجاهلهم سابقاً بدأت تتغيّر، ويتّضح ذلك من العبارة التي أطلقت عليهم حديثاً وهي العاملون الأساسيّون، كما فتحت الحكومات خزائنها بطرق لم يكن من الممكن تخيّلها في السابق، الأمر الذي يمكن أن يؤدّي إلى استعداد أكبر للاستثمار في المستقبل، وقد تكون هذه التغييرات بداية لمرحلة جديدة أو مجرّد مرحلة مؤقّتة، فأمامنا

العديد من العقود القادمة، وخلالها يمكننا أن ننكفئ عن الآخرين، ونعتنق القوميّة والمصلحة الذاتيّة ونسلك طريقنا الخاصّ، أو يمكننا أن ننظر إلى هذا الوباء العالميّ باعتباره حافزاً للتعاون والعمل العالميّين، فقد واجهنا مثل هـذه الأزمة من قبل، خلال عشرينيّات القرن الماضي، بعد خوض حرب عالميّة وتفشّي وباء عظيم، وكان من الممكن أن يسير العالم في أحد اتّجاهين متعارضين، حيث أراد بعض القادة الذين خرجوا من الصراع إنشاء هياكل سلام قد تمنع نشوب حرب أخرى، لكن رفض الكونغرس خطط وودرو ويلسون، وأدارت الولايات المتّحدة ظهرها لعصبة الأمم والجهود المبذولة لإنشاء نظام قائم على الأمن الجماعيّ في أوروبا. كما فرض القادة الأوروبيّون شروطاً جزائيّة قاسية على ألمانيا، وهذا دفع البلاد نحو الانهيار، كما أدّت هذه القرارات إلى نشوء عالم مظلم للغاية في ثلاثينيّات القرن العشرين، عالم يتّسم بالتضخّم المفرط، والبطالة الجماعيّة، والفاشيّة، ونشبت حرب عالميّة أخرى، بينما كان من الممكن أن تقود مجموعة أخرى من الخيارات العالم إلى مسار مختلف تماماً.

وكذلك في أربعينيّات القرن الماضي، اختار الاتّحاد السوفياتيّ في عهد ستالين اتباع استراتيجيّة التحدّي والمواجهة، ورفض عرض الولايات المتّحدة بأن يشارك في مشروع مارشال، كما رفض أيّ مفاوضات لوضع الطاقة النوويّة تحت سلطة دوليّة وللاستخدام السلميّ، وقال نيكيتا خروتشوف أنّه لو كان هناك زعيم سوفياتيّ مختلف في السلطة في ذلك الوقت، ربما كانت الحرب الباردة مرحلة يسودها التوتّر بدرجة أقلّ، وغاب الرعب الذي ملأ النفوس بل وربما لما كان ليحدث ذلك أبداً في تاريخ البشريّة.

عندما ننظر إلى العالم اليوم، يبدو جليّاً أنّ هناك توجّهات تدفع

بـه إلـى الأمـام وبسـرعة، وقد حاولت أن أسـلّط الضوء عليهـا، فالتنمية الاقتصاديّة تؤدّي إلى خلق مخاطر مناخيّة متزايدة، ولأسباب ديموغرافيّة (سـكّانيّة) وغيرها من الأسـباب، تنمو البلدان بشـكل أبطأ، حيث يزداد الأثريـاء ثـراء، ويـزداد الكبـار حجماً، وتتقـدّم التكنولوجيا بسـرعة كبيرة لدرجة أنّه وللمرّة الأولى في التاريخ، قد يفقد البشـر السـيطرة على ما يخترعونـه، وستسـتمرّ العولمـة، لكـنّ المعارضـة لها تـزداد صخباً أكثر فأكثـر، كمـا أصبحـت الأمم أكثـر أنانية وضيّقة الأفـق، وتتّجه الولايات المتّحـدة والصيـن نحـو مواجهة قاسـية وطويلة الأمـد، ولكن يجب ألّا ننسى أنّه بإمكاننا اتّخاذ قرارات تحدّد شكل هذه الاتّجاهات وتغيّرها.

ففـي إمكاننـا أن نعيـش فـي عالم بطيء النموّ، وتـزداد فيه الأخطار الطبيعيّة وتغيب المسـاواة، ونسـتمرّ في العمل كالمعتاد، أو في إمكاننا اختيار التصرّف بحكمة ووعي، واستخدام القدرات الهائلة للحكومات للقيام باستثمارات جديدة وضخمة في إمكانها أن تزوّد الناس بالمهارات، وتوفّر الأمن الذي يحتاجون إليه في عصر التغيير المذهل، ويمكننا بناء بنية تحتيّة تناسـب القرن الحادي والعشـرين، وتوفير العمل للعديد من أولئـك الذيـن تهدّدهـم التقنيّات الجديدة، كما يمكننا الحدّ من انبعاثات الكربـون ببسـاطة عـن طريـق وضع ثمن لهـا يعكس تكلفتهـا الحقيقيّة، ويجـب أن نـدرك أنـه إلـى جانـب الحركة والنمـوّ، نحتاج إلـى المرونة وتوفيـر الأمـن، وإلّا فقـد تكـون الأزمة التالية هي الأخيرة، بالنسـبة إلى بعض الراديكاليّين (المتطرّفين)، قد تبدو مقترحاتي وكأنّها أجندة إصلاح وليـس ثـورة، وهـذا صحيح، فنحن لسـنا بحاجة إلى قلـب النظام القائم على أمل أن يحلّ محلّه نظام عادل، فقد حقّقنا مكاسب حقيقيّة، اقتصاديّاً وسياسيّاً، كما أنّ العالم الآن بات مكاناً أفضل ممّا كان عليه قبل سنوات

بالنظر إلى الأمر من أيّ جهة تقريباً.

نحن نتفهّم أوجه القصور وطرق معالجتها، ولم تكن المشكلة في الوصول إلى حلول، بل في إيجاد الإرادة السياسيّة اللازمة لتنفيذها، فنحن بحاجة إلى إصلاحات في العديد من المجالات، وإذا تحقّقت بالفعل، فستضيف هذه الإصلاحات الكثير إلى ثورة من نوع ما، ومع تنفيذ بعض هذه الأفكار، يمكن أن يبدو العالم مختلفاً تماماً بعد عشرين عاماً من الآن، ويمكن للبلدان أن تتغيّر، ففي العام 1930، كان لدى معظم دول العالم حكومات صغيرة ولم تعتبر أنّ من واجبها تحسين الحياة وتوفير الرفاهية العامّة لشعوبها، لكن بحلول العام 1950، تبنّت كلّ دولة من دول العالم الكبرى هذا المهمّة، ولم يكن هذا بالأمر السهل، ففي 20 تشرين الأوّل من عام 1935 نشرت مؤسّسة غالوب أوّل استطلاع رسميّ للرأي العام، وكشفت أنّه في خضمّ الكساد العظيم والجفاف الكبير الذي ساد المنطقة الوسطى في أميركا، يعتقد 60 في المئة من الأميركيّين أنّ نفقات الحكومة للإغاثة والتعافي كانت عظيمة جدّاً، ولم يقل سوى 9 في المئة منهم إنّها كانت قليلة للغاية، بينما قال 31 في المئة أنهّم كانوا على صواب تقريباً، ولم يردع هذا فرانكلين روزفلت عن المضيّ قدماً في الصفقة الجديدة (نيو ديل)، ومواصلة جهوده لتثقيف الجمهور الأميركيّ حول الحاجة إلى الحكومة كعامل استقرار في الاقتصاد والمجتمع، حيث يقرأ القادة الكبار أمثال روزفلت استطلاعات الرأي لفهم طبيعة التحدّي الذي يواجهونه، وليس ليأخذوا منها ذريعة للتقاعس عن العمل.

وإذا اتّخذنا الاتّحاد الأوروبيّ مثالاً، نرى أنّ الوباء جعل في البداية أعضاء هذا الاتّحاد يغلقون حدود بلدانهم، ويتنافسون على الإمدادات الطبّيّة، فاتّهموا بعضهم بالخبث والفساد، وكانت مشاعر الرأي العامّ

السائدة عنيفة ضدّ الاتّحاد الأوروبيّ ولا سيّما في إيطاليا، ولكن بعد الخروج من الصدمة الأوّليّة، بدأ الأوروبيّون في التفكير في كيفيّة التعامل مع تداعيات كوفيد-19، وأقرّوا أنّه شكّل ضغوطاً غير مسبوقة على القارّة، لا سيّما على أضعف أعضائها، ولكن بفضل القيادة الحكيمة للقوى الكبرى في أوروبا، فرنسا وألمانيا وكذلك كبار المسؤولين في الاتّحاد الأوروبيّ، تمّ التوصّل إلى اتّفاق في تموز 2020 لإصدار سندات أوروبيّة تسمح للدول الفقيرة بالوصول إلى الأموال التي توفّرها الدول الأغنى، وقد يبدو هذا وكأنّه مسألة تقنيّة، لكنّه يمثّل خطوة كبيرة إلى الأمام في أوروبا التي تصبح أكثر ترابطاً، فقد رأى القادة الأوروبيّون الاتّجاه الذي كان يدفعهم فيه فيروس كوفيد-19 إلى الوراء، وبذلك يمكن أن يكون هذا الوباء الذي أدّى في البداية إلى فصل البلدان عن بعضها بمثابة الحافز لتشكيل اتّحاد أوثق طال انتظاره.

يمكن رؤية هذا التوتّر والتخبّط ما بين الاندماج والعزلة في جميع أنحاء العالم، حيث يقود الوباء البلدان إلى الاهتمام بمصلحتها الخاصّة فقط، ولكن نجد أنّ القادة المستنيرين يدركون أنّ الحلّ الحقيقيّ الوحيد لمشاكل عالميّة مثل الأوبئة وتغيّر المناخ والحرب الإلكترونيّة، يكمن في التقرّب من الخارج من أجل تحقيق تعاون أكبر وأقوى، وإنّ الحلّ الذي تحتاج إليه منظّمة الصحّة العالميّة الضعيفة وذات التمويل الضئيل لا يكون في الانسحاب منها على أمل أن تزول، بل يجب تمويلها بشكل أفضل، ومنحها مزيداً من الاستقلاليّة حتّى تتمكّن من مواجهة الصين أو الولايات المتّحدة، إذا ما تطلّبت حالة صحّيّة طارئة جديدة، فلم يعد في إمكان أيّ دولة بمفردها أن تنظّم العالم بأسره بعد الآن، حتّى إنّ أحداً لا يريد ذلك، وهذا بدوره يدعنا أمام احتمالات إثارة الفوضى أو نشوب

حرب باردة أو التعاون ليحلّ السلام.

ما يقوله النقاد صحيح حول أنّ التعاون الدوليّ الحقيقيّ يتطلّب بعض عناصر صنع القرار الجماعيّ.

في حين أنّ الأمر يبدو متشائماً لبعض الشعوب، لكن الواقع هو ما تقوم به البلدان طوال الوقت، إنّها الآليّة التي ننظّم من خلالها أعمالنا من مكالمات هاتفيّة دوليّة إلى السفر الجويّ إلى التجارة والملكيّة الفكريّة إلى انبعاث كلوروفلوروكربون.

فلا توجد حكومة عالم واحد عالميّة، ولن تكون هناك واحدة أبداً، فهذه مجرّد عبارة مصمّمة لإخافة الناس حتّى يتخيّلوا جيشاً سرّيّاً ينزل عليهم من مروحيّات سوداء، ولكن ما بين أيدينا بالفعل، وما نحتاج إليه أكثر الآن، هو محاكمة عالميّة، واتفاقات بين الدول ذات السيادة للتعاون معاً لحلّ المشكلات المشتركة، ولا يفترض أن يكون الأمر بهذه الصعوبة، فالتعاون هو أحد أهم السمات الأساسيّة لدى البشر، وهو سمة يعتقد العديد من علماء الأحياء أنّها أصل بقائنا على مدى آلاف السنوات، وإذا أردنا أن ننجو حقّاً في المستقبل، فالتعاون سيساعدنا على هذا أكثر من الصراع بكلّ تأكيد.

بالطبع، التوجّهات مهمّة، حيث تحدّد القوى التكنولوجيّة، والوقائع الاقتصاديّة، والضرورات البيولوجيّة مؤشّرات ما يمكن للمرء أن يفعله: «فالرجال يصنعون تاريخهم بأنفسهم». كما كتب كارل ماركس، وأكمل: «لكنّهم لا يفعلون ذلك بالطريقة التي تحلو لهم، فهم لا يفعلون ذلك في ظلّ ظروف يختارونها بأنفسهم، ولكن في ظلّ ظروف موجودة بالفعل، ظروف فرضها الماضي عليهم، ومنه انتقلت إليهم»، ولهذا السبب يحاول أكثر القادة حكمة فهم التاريخ وتقييم القوى الأكبر العاملة وتحديد مقدار المساحة المتاحة للعمل البشريّ، فقد شرح الرجل الذي وحّد ألمانيا

بمفرده تقريباً في العام 1871، أوتو فون بسمارك، الدور الذي أدّاه بهذه العبارات: «إنّ مهمّة رجل الدولة هي الانتباه إلى الإشارات والفرص التي يضعها الله أمامنا خلال التاريخ، ومحاولة السير حسب هذه الإشارات، واغتنام الفرص التي يمكننا اغتنامها». في بعض الأحيان، حتّى وسط القوى الإنشائيّة الكبيرة التي تتحرّك في اتّجاه واحد، يمكن للبلدان اتّخاذ قرارات تعيد تشكيل مستقبلنا، ففي أيّار عام 1958، وفي ذروة الحرب الباردة، كانت هناك لحظة حاسمة في مينيابوليس في ولاية مينيسوتا، حيث حضر نائب وزير الصحّة في الاتحّاد السوفياتيّ، الدكتور فيكتور غدانوف، الاجتماع السنويّ لمجلس إدارة منظّمة الصحّة العالميّة، جمعيّة الصحّة العالميّة، وكانت هذه المرّة الأولى التي يحضر فيها وفد سوفياتيّ مثل هذا الاجتماع منذ تأسيس منظّمة الصحّة العالميّة، وقبل عقد من الزمن، حثّ حينها غدانوف المنظّمة على شنّ حملة عالميّة للقضاء على مرض الجدري بشكل نهائيّ، في إشارة إلى الولايات المتّحدة، وقد اقتبس في خطابه رسالة كتبها توماس جيفرسون إلى إدوارد جينر، الذي يعدّ أوّل من اكتشف لقاح الجدري، فقد كتب جيفرسون «دول المستقبل ستعلم من خلال التاريخ فقط أنّ الجدري البغيض كان موجوداً»، وكانت هٰذه محاولة مبكرة لوضع خطّة نيكيتا خروتشوف الذي حكم بعد ستالين لجعل التعايش السلميّ مع الغرب موضع التنفيذ.

لم تقاوم الولايات المتّحدة، في البداية، إلّا لاعتقادها أنّ الاقتراح السوفياتيّ يهدف إلى أن يصرف الانتباه عن الجهود التي تقودها من أجل القضاء على الملاريا، ومع ذلك، بمجرّد أن أعربت واشنطن عن دعمها للمشروع، تضخّم هذا التعاون خلال إدارة جونسون، وأصبح محوراً رئيسيّاً يصبّ عليه تركيز منظّمة الصحّة العالميّة، ولم تسهّل

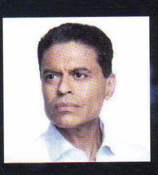
القوّتان العظميان الإنتاج الضخم للقاحات فحسب، بل سهّلتا أيضاً وضع برنامج لتلقيح الناس في جميع أنحاء العالم الثالث، وبحلول عام 1980، قُضي على الجدري بشكل رسميّ، ويقول مؤرّخ هارفارد، إيريز مانيلا: «يمكن القول إنّه كان المثال الوحيد والأكثر نجاحاً لتعاون القوى العظمى في تاريخ الحرب الباردة»، بالإضافة إلى أنّه درس يجب أن تتعلّمه بكين وواشنطن في عالم ما بعد كوفيد، العالم ثنائيّ القطب الآتي.

في كتاب لورنس العرب، يصبح الدرس الذي يتناول الصراع بين القدر والتدخّلات البشريّة أكثر تعقيداً، ففي الليلة التي سبقت الهجوم على العقبة، بدأت القبائل العربيّة تتقاتل بشراسة نتيجة وقوع جريمة قتل ارتكبها رجل ينتمي إلى إحدى القبائل بحقّ فرد من قبيلة أخرى، وبصفته دخيلاً غريباً عنهم، يقترح لورانس إعدام القاتل وهكذا تتحقّق العدالة على يد محايد، ليدرك حينها أنّ القاتل هو قاسم، الرجل الذي أنقذ حياته في الصحراء، ورغم ذلك يسير باتّجاهه، ويطلق ستّ رصاصات في صدره بكلّ هدوء، وربما يكون الدرس من هذه القصّة أنّه مقدّر لقاسم أن يموت، فقد استطاع لورانس إنقاذه في الصحراء، ومنحه بذلك الفرصة ليعيش بعض الوقت الإضافيّ، ولكن، بسبب سوء أفعاله، أهدر تلك الفرصة التي كان من شأنها أن توفّر مستقبلاً مختلفاً له، وبطريقته الخاصّة، كان دوايت أيزنهاور يشير إلى نقطة مماثلة لوالتر كرونكايت بينما كانا يجلسان وهما ينظران إلى صفوف القبور في نورماندي، فقد منحنا الجنود الذين ماتوا خلال الحرب العالميّة الثانية فرصة لبناء عالم أفضل وأكثر سلاماً، وكذلك الأمر، في عصرنا هذا، أوجد هذا الوباء البغيض فرصة إمكان التغيير والإصلاح، فقد فتح مجالاً لبناء عالم جديد، وإنّ استغلال هذه الفرصة أو تبديدها أمر يعود إلينا، فلا شيء مكتوب.

فيروس كوفيد -19 يُسرع التاريخ، لكن كيف؟ ما هو شكل العالم الآتي؟

ذات مرة قال لينين: «هناك عقود لا يحدث فيها شيء وأسابيع يحدث فيها ما يوازي العقود». هذه الفترة هي إحدى الفترات التي تسارع فيها التاريخ. فريد زكريا مقدم برنامج على السي أن أن ومؤلف حققت كتبه مبيعات كبيرة، في هذا الكتاب يساعد القراء على فهم طبيعة عالم ما بعد الجائحة وتأثيراتها السياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والاقتصادية التي قد تستغرق سنوات لتتكشف.

من خلال عشرة دروس غطى فريد موضوعات من العولمة والتأهب للتهديد إلى عدم المساواة والتقدم التكنولوجي، وبنى هيكلاً يساعد القراء على بدء التفكير فيما وراء الآثار المباشرة لكوفيد-19. هذا الكتاب يتحدث عن الماضي والحاضر والمستقبل، ويتحدث عن كيفية التعاطي الآني مع الجائحة، والتي يفترض أنها ستصبح عنصراً أساسياً دائماً.



فريد رفيق زكريا صحفي، وباحث سياسي، ومؤلف هندي أميركي، ومقدم برنامج فريد زكريا جي بي أس على شبكة سي أن أن، ومؤلف كتاب عالم ما بعد أمريكا ومستقبل الحرية، وهو كاتب عمود في صحيفة واشنطن بوست، يعيش في مدينة نيويورك.


ISBN: 978-614-01-3182-8
9 786140 131828


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

